أطروحة لنيل شهادة الدكتوراة في القانون العام والعلوم السياسية

تحت عنوان

السياسة الأمنية للإمارات العربية المتحدة في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية

إنجاز الطالب	تحت إشراف الأستاذ
محمد حريز بخيت سهيل الراشدي	أحمد بوجداد

اللجنة

الأستاذ عبد الرحيم منار أسليمي	رئيسا
الأستاذ أحمد بوجداد	عضوا ومشرفا
الأستاذ عبد الحميد بنخطاب	عضوا
الأستاذ محمد بنهلال	عضوا
الأستاذ الشرقاوي الروداني	عضوا

2018-2017

مقدمة

تعد منطقة الخليج العربي إحدى أكثر مناطق العالم توترا منذ رحيل الاستعمار الإنجليزي في بداية سبعينيات القرن العشرين[1]، وظهور النفط كمتغير مستقل أساسي في العلاقات الغربية-الخليجية الذي زاد من حيوية المنطقة للاقتصاد العالمي وتنافس القوى العظمى حولها[2]، وكذلك تنافس القوى الإقليمية من أجل توسيع نفوذها (العراق في عهد صدام حسين، إيران، السعودية، قطر...). فأبرز التحديات الكبرى التي واجهت المنطقة الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينيات من القرن العشرين، وحرب الخليج الثانية في بداية التسعينيات التي قامت فيها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بإخراج القوات العراقية من الكويت، وحرب الخليج الثالثة أتي تم فيها احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[3].

كل هذه التطورات الأمنية انعكست على السياسات الأمنية لبلدان المنطقة عامة ودول الخليج خاصة، وفي مقدمتهم دولة الإمارت العربية المتحدة، وذلك في شكل مدخلات أدت في صياغة استراتيجيات وقرارات جديدة .

فدولة الإمارات العربية المتحدة ظلت ولفترات طويلة تؤدي دوراً هامشيا في منطقة الشرق الأوسط[4]، وعادة ما كانت تلعب دور الشريك الأصغر للقوى الإقليمية والدولية الأخرى. ونتيجة لذلك لم يكن يعار لها أي أهمية من قبل الغرب مقارنة بالسعودية وقطر ومصر في تدبير كثير من القضايا العربية، حيث كانت دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادة مؤسسها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان تضع الوساطة في قلب علاقاتها الخارجية، والذي امتد من عام 1974 وحتى وفاته في العام 2004، حيث كان الشيخ زايد يؤكد خلال السنوات الأولى من بناء دولة الإمارات العربية المتحدة على إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وبخاصة مع أعضاء

1 – فاطمة حسن الصايغ، شينجين .. شهادة تميز جديدة للدبلوماسية الإمارتية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بتاريخ 13 مارس 2014.

2 – الإمارات العربية المتحدة، كتاب يقدم نظرة شاملة عن الدولة من حيث النشأة ومراحل التطور بكافة مناحي الحياة، السنة 2016.

3 – سيف بن زايد ال نهيان، التحديات الأمنية في دول الخليج العربي، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 29

4 – نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، السنة 2014، ص 107.

دول مجلس التعاون الخليجي بعد تاسيسه في العام 1981، حيث صرح في يونيو/ حزيران من العام 1972 بان "الاتحاد حريص على أن يكون له موقف موحَّد، وأن يسير في نفس الاتجاه ويتبع نفس النهج الذي تنتهجه المملكة العربية السعودية[5].

ومن خلال رصد سلوكات صناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يلاحظ أن السمة البارزة التي تطبع المبادئ الأولى للسياسة الأمنية منذ السنوات الأولى من فترة تأسيس النظام الفيدرالي، هي الالتزام بـ "العروبة" وبشكل أخص الدفاع عن القضية الفلسطينية. وقد اتخذت نصرة فلسطين أشكالًا سياسية ومالية على حدٍّ سواء، ولم تقف دولة الإمارات العربية المتحدة عند هذا الحد بل شاركت في الحظر النفطي العربي الذي استمر من أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973 وحتى مارس/ آذار عام 1974 –علما أن مشاركة إمارة دبي في الحظر تأخرت ثلاثة أيام عن انضمام إمارة أبو ظبي للحظر النفطي العربي–. وقد خفضت تلك الدول آنذاك صادراتها إلى الولايات المتحدة الأميركية وهولندا كردٍّ فعل على دعمهما لإسرائيل خلال "حرب أكتوبر/ تشرين الأول"، وقدمت في الوقت نفسه دعمًا واسع النطاق للدول الواقعة على "خط المواجهة" في الصراع مع إسرائيل[6].

كما انخرطت دولة الإمارات في العمل الدولي وذلك إيماناً منها بإمكانية خلق فضاء دولي خال من الحروب والأزمات، فانضمت إلى الأمم المتحدة وساهمت بشكل ملموس في بلورة مبادئها وتحقيق أهدافها المرتبطة بتحقيق السلم والأمن الدوليين، من خلال المشاركة في هيئاتها والانضمام إلى اتفاقياتها، ونذكر هنا على سبيل المثال الاتفاقية الدولية لقمع ومعاقبة جريمة التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على التمييز بجميع أشكاله، والمشاركة في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وانضمامها إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمؤتمرات الدولية الحيوية[7].

وداخل مختلف المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى لعبت الامارات دورا نشطا، وعبرت عن دعمها لمعظم قضايا التحرر وحقوق الإنسان في العالم، خاصة في تونس وليبيا ومصر وسوريا، وغيرها من الدول إضافة إلى قضية العرب الاولى الا وهي القضية الفلسطينية.

وأمام الانعكاسات السلبية للعولمة على مختلف الواجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وما تلاها من اتساع الفجوة بين مختلف الدول والشعوب طالبت الإمارات بنهج حوار بناء

5 – كريستيان كوتس أولريخسن، الإمارات العربية: تحولات القوة والدور http://studies.aljazeera.net/

6 – عماد حسن محمد أبو اللبن، السياسة الخارجية للإمارات العربية المتحدة تجاه القضية الفلسطينية 2000– 2015، رسالة لنيل الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الأقصى بغزة، السنة 2016–2017، ص 09

7 – أنور بن محمد قرقاش، نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، http://www.ecssr.com

بين دول الشمال والجنوب بالشكل الذي يخدم المصالح المشتركة لكل الأطراف سواء الفقيرة منها أو الغنية[8].

-2 – غير أن الانعطافة الرئيسية للدور الإماراتي في منطقة الشرق الأوسط جاءت بعد أحداث "الربيع العربي"، ولاسيما بعد سقوط نظام حسني مبارك، وامتداد موجة الاحتجاجات إلى ليبيا وسوريا واليمن، وهو الأمر الذي أدى إلى إعادة النظر في الدور الإماراتي في الشرق الأوسط. فقد وجدت الإمارات في استيعاب واستقطاب الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي للإخوان المسلمين في المنطقة ولاسيما في مصر وتونس، خطراً كبيراً على أمنها ووجودها، وتحدياً لمكانتها في النظام الإقليمي العربي لمصلحة تصاعد مكانة قطر وإيران وتركيا[9].

كما أن صعود بعض حركات الإسلام السياسي إلى الحكم في المنطقة العربية، جعل الإمارات تنتهج سياسات اعتراض عن أي تغيير يخل بعلاقات القوة في الشرق الأوسط من النوع الذي ينزل مكانة السعودية والإمارات في الخليج، لتحل محلها قطر وإيران وتركيا (اي الدول الداعمة والراعية لحركات الإسلام السياسي في الشرق الأوسط ولاسيما في مصر)[10].

وتعتبر الإمارات إن الموقع الجغرافي والمكانة التاريخية لمصر هو في غاية الأهمية الاستراتيجية؛ لكونها تمثل أحد الأطراف الفاعلة في التحالف الإقليمي المضاد للنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط. فهيمنة الإخوان المسلمين على مقاليد السلطة في مصر يصب في صالح الإيرانيين، الأمر الذي يعني فقدان أحد الأطراف الفاعلة في جبهة المواجه ضد إيران وبالتالي وجب إسقاط حكم محمد مرسي[11].

ومن أجل الحفاظ على التوزيع القائم للقوة في الشرق الأوسط اصطفت دولة الإمارات العربية المتحدة الى جانب المملكة العربية السعودية بوصفهما القوتين الكبيرتين في مجلس التعاون الخليجي، تحت هدف استراتيجي واحد هو العداء المشترك للإخوان المسلمين. فبعد أن كادت قطر تكسب الرهان على مصر، وذلك لغاية وحيدة وهي سحب بساط القيادة الخليجية والعربية من السعودية والإمارات عبر التحالف مع مصر، وتأسيس محور قطري-مصري في السياسات العربية-العربية. ولتقويض هذا المسعى، دعمت السعودية والإمارات بسخاء القيادة العسكرية المصرية للإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، وعملتا على التقارب مع مصر ودعمها اقتصادياً وعسكرياً،

8 – نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، السنة 2004، ص 164

9 - Vania Carvalho Pinto, "From "Follower" to "Role Model": the Transformation to the UAE's International Self-Image," Journal of Arabian Studies, 4(2), 2014, p. 234

10 - David Hearst, "Three Potential Moves Behind the Tension between Qatar and its Gulf Neighbors," Middle East Eye, 2 June 2017.

11 – شادي حميد، ويليام مكانتش، وراشد دار، الإسلاميون بعد الربيع العربي بين الدولة الإسلامية والدولة الوطنية، مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنجز أبحاث منتدى أمريكا والعالم الإسلامي لعام 2016، يناير 2017، ص 14.

وذلك لتضييق الخناق على المساعي القطرية وعزلها في المنطقة العربية، وتفويت الفرصة على المساعي الإيرانية في مصر. وهو الأمر الذي جعل الإمارات تراهن ومن موقع قوة على مسألة الحفاظ على الوضع الراهن، من زاوية الحفاظ على التحالفات والتوازنات الإقليمية القائمة في الخليج والمشرق العربيين[12].

ومع وجود خاصية تنوع التهديدات وتداخلها وتزامنها في نفس الوقت، يلاحظ أنها لا تتحدد فقط في المجالات العسكرية، وسباق التسلح، وإستراتيجية معالجة اختلال توازن القوى فقط، ولكن أيضا في وجود تهديدات أخرى مثل الصراع المذهبي والطائفي، الذي تزامن مع تصاعد تهديدات الجماعات الإرهابية الخطيرة[13].

ما من شك في إن تعدد أطراف النظام الإقليمي الخليجي يؤدي إلى تضارب المصالح الذي عادة ما يؤدي إلى عدم الاستقرار الأمني، كما تؤكد ذلك في أدبيات النظرية الواقعية/ الواقعية الجديدة[14]، لان من شأن ذلك أن يزيد من حالة الريبة لدى الأطراف تجاه بعضها البعض، ويضفي غموضا شديدا على مستقبل المنطقة، الامر الذي يجعل انبثاق أي مبادرة حول الأمن الجماعي مسالة في غاية الصعوبة[15].

ومن خلال ما سبق، يمكن تحديد الوضع الأمني للنظام الإقليمي الخليجي في (أولا)وجود نظام مجلس التعاون لدول الخليج مكون من ستة دول على الضفة الغربية للخليج العربي، وفي مواجهتها على الضفة الشرقية من الخليج العربي توجد قوة إقليمية قوية لها طموحات للهيمنة والسيطرة على المنطقة،ونعني بها إيران . هذه الأخيرة ترى في مملكة البحرين جزء من اقليمها، مع استمرارها في احتلال المجزر العربية الثلاثة : جزيرة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، و(ثانيا) في وجود أكبر احتياطي عالمي لمصادر الطاقة في منطقة الخليج لدى دول غير قادرة على الدفاع عن نفسها . مثل هذا الوضع الإستراتيجي الاقتصادي جعل بعض القوى العظمى في النظام العالمي مستعدة لشن حروب مدمرة إذا لاح أي تهديد لهذه المصادر،أكان من داخل المنطقة أو من خارجها. فالولايات المتحدة الأميركية تعتبر منطقة الخليج تندرج ضمن مجال أمنها القومي منذ

12 – عبد الرحمن الراشد، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، جريدة الشرق الأوسط، الخميس 29 من يناير/ كانون الثاني 2015 عدد (13211)

13 – جمال خاشقجي "سياسة شرق أوسطيّة جديدة من دون الإخوان" بجريدة الحياة السعودية بتاريخ 7 مارس 2015

14 – حسين عبد الله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة "السياسة الدولية"، ص63

15 – عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار النشر مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة، السنة 2010، ص 76

عام 1980، بموجب ما أصبح يعرف "بمبدأ كارتر" الذي لخصه الرئيس الأمريكي السابق جيمي كارتر في 23/01/1980 أثناء خطابه عن حالة الاتحاد، بقوله: "ليكن موقفنا واضحا وضوحا مطلقا، إن أية محاولة من قبل أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف تعتبر اعتداءً على المصالح الحيوية الأميركية، وأن أي اعتداء من هذا القبيل سيرد عليه بأية وسيلة ضرورية بما في ذلك القوة العسكرية، إن الدافع وراء الاعتبارات الإستراتيجية الأميركية والقوى المحالفة لها هو حماية مصادر الطاقة الهائلة والحيوية بالنسبة للاقتصاد العالمي،خاصة تأمين الحاجيات[16].

وفي نفس السياق، لوحظ تزايد نشاط إيران في مجال التسلح، خصوصا مع إعلان القوات المسلحة الإيرانية المتكررة عن تطوير ترسانتها العسكرية سواء البرية أو البحرية أو الجوية، وخاصة الصاروخية، حيث تم تدعيم قدرات الجيش وقوات حرس الثورة الإسلامية (الباسدران) بأحدث المعدات العسكرية التي تتناسب وحجم التهديدات المستمرة والمتلاحقة للأمن القومي الإيراني وحفظ مساحة البلاد الشاسعة (1.648.000 كلم2) والحدود المترامية الأطراف مع سبع دول مجاورة. كما منحت الحرب مع العراق (1980–1988) إيران الفرصة لمراجعة العديد من خياراتها وخططها العسكرية التقليدية التي صيغت، على ما يظهر،على عجل وبدون تكتيكات إستراتيجية حديثة، نظرا لظروف بدء الحرب المفاجئة وحالة الفوضى السياسية والمؤسساتية فيها آنذاك[17].

فالمشروع الإيراني للتذكير يقوم على فرضية مفادها أن توازن الرعب في الخليج والحضور الإيراني فى المشرق سوف يضغط على واشنطن لقبول إيران كشريك إقليمي أبرز، وبالتالي يتقاسمان بينهما المصالح والنفوذ في المنطقة. فالمشروع الإيراني لا يستهدف المصالح الأمريكية في المنطقة ولكن يعمل على أقسامها مع إيران[18].

إن المشروع الإيراني في المنطقة العربية يمكن تشبيهه بالهرم متعدد الطبقات، بحيث تكون منطقة الخليج هي قاعدة الهرم، ثم يأتي المشرق العربي كطبقة ثانية. أما الطبقة الثالثة من الهرم فهي القدرات العسكرية الرادعة والتي يمكنها استهداف المصالح الغربية الإستراتيجة في منطقة الخليج، ويأتي في النهاية الطبقة الأخيرة والتي تتمثل فى القدرات النووية والتي تعتبر هي أهم ما تسعى إيران إلى تطويره لإستخدامها في حمايتها سواء على المستوى الدولي، حيث يعزز من تواجدها وسط القوى

16 – تاريخ النفط في دول الخليج.. هكذا بدأت الحكاية، http://www.arrajol.com/content

17 – عبد الله فهد النفيسي، إيران والخليج ديالكتيك الدمج والنبذ، دار قرطاس للنشر، السنة 2003، الطبعة الخامسة، ص 26

18 – نيفين مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2001، ص 37

الكبرى ويعطيها مكانة دولية بارزة، أو على المستوى الإقليمي حيث تتخذها مظلة تحميها وتعزز من تحقيق مشروعها عوضا عن الحماية الدولية التي تفتقر إليها[19].

في هذا الخضم برزت دولة قطر كواحدة من أكثر اللاعبين تأثيراً في السياسة الإقليمية، متشبهة في تأثيرها بلاعبين اكبر منها بكثير، مثل المملكة العربية السعودية وتركيا، وأكثر تأثيراً من لاعبين كانوا أقوياء في السابق مثل مصر والعراق. فأن تتمكّن هذه الدويلة من الارتقاء إلى مواقع القوة الإقليمية ليس بالأمر الفريد في التاريخ – على سبيل المثال، حالتا البندقية وفلورنسا أو حالة سنغافورة –، لكنه في الواقع ما هو إلا انعكاس ملحوظ لتأثير وسائل الإعلام والمال في عالم اليوم[20].

أما في ما يخص القوى الشرقية الكبرى كروسيا والصين والهند، فيلاحظ أنها تتبنى استراتيجيات وسياسات لانخراط أوسع في قضايا منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي،خاصة بعد التقاطها لمؤشرات دالة على وجود تحول في توزيع القوة من شانه أن يؤدي إلى تحولات جيو-استراتيجية عميقة في المنطقة، نتيجة استراتيجية واشنطن القائمة على الانكفاء، والتخفيف من بعض مسؤولياتها الدولية والإقليمية.

وكان لاقتراب هذه القوى من المنطقة، انعكاسات مباشرة وملموسة على مختلف الملفات الإقليمية، وعلى أمن دولة الإمارات الوطني والإقليمي بالخصوص، حيث تُراقب إيران مسار اقتراب قوى الشرق من المنطقة باهتمام كبير، وتطرح نفسها كقوة إقليمية أولى وشريكا لها مع باقي القوى الدولية في مكافحة الإرهاب وحفظ الأمن في المنطقة. كما سيسهم اقتراب هذه القوى في تعقيد المشهد الإقليمي الذي يعاني أساساً التعقيد، ويربك التحالفات والتوازنات القائمة؛ الأمر الذي يُصعّب عمليّة إعداد وبناء السياسات الاستراتيجية لدول المنطقة[21].

يلاحظ أن هذه القوى بشكل عام هي قوى مُعطِّلة أكثر منها قوى إيجابية حيال أزمات المنطقة ومشكلاتها وغير قادرة على فرض حلول بشأنها، وذلك نتيجة عدم امتلاك أي منها لأدوات التأثير الحاسمة في الأطراف الإقليمية أو الدولية المتنافسة في المنطقة.

3 – الاهمية والدواعي

من خلال ما سبق تتجلى بوضوح الأهمية الكبيرة التي يكتسيها موضوع السياسة الأمنية بالمنطقة. وتزداد هذه الأهمية بالنسبة لي، كوني باحث من دولة الإمارات العربية المتحدة يرتبط أمني

19 - Fakhreddin soltani, “Foreign Policy of Iran after Islamic Revolution ‟Jornal of Politics and law , vol.3, no: 2, sep2010

20 – حسين عبد الله جوهر، تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة "السياسة الدولية"، ص 74

21 - Vania Carvalho Pinto, “From “Follower” to “Role Model”: the Transformation to the UAE’s International Self-Image,” Journal of Arabian Studies, 4(2), 2014, p. 234

وامن مجتمعي بأمن الدولة التي أنتمي إليها. إذ لا يمكن تصور حالة القلق التي تنتاب كل مواطن إماراتي تجاه حالات القلق وعدم الاستقرار في المنطقة، التي تؤثر على الحياة الاجتماعية والاقتصادية العامة.

تتعزز هذه الأهمية برغبتي القوية في المتخصص في موضوع السياسات الأمنية لدولة الامارات العربية بالخصوص، والمساهمة في تحليل وتفسير موضوع الأمن والاستقرار في المنطقة . وخاصة بعد بروز إيران كمصدر تهديد بالنسبة للكثير من الأطراف، واهتمام العالم بالأمن في منطقة الخليج وبأمن ومكانة دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب حاجة العالم إلى نفط المنطقة.

فالاحتلال الأمريكي للعراق وتداعياته الأمنية على المنطقة، رتب تحولات والتزامات على السياسة الخارجية الإماراتية في بعدها الأمني وعلى المنطقة كلها.، فاستمرار هشاشة الوضع الأمني وبقاء القوات الأجنبية في المنطقة، يخفي تهديدات أمنية غير متوقعة، دون أن ننسى التحولات المحلية الجديدة التي تعصف بالمنطقة العربية، وتأثيرها على عدم الاستقرار الأمني الإقليمي، ويأتي على رأسها الأزمة اليمنية والأزمة السورية والوضع في مصر.

4 – إشكالية البحث

انطلاقا من رصد الأهمية الاستراتيجية لموقع المنطقة،و بخاصة دولة الإمارات العربية المتحدة في مواجهة التهديدات الأمنية وعدم الاستقرار، فإن الإشكالية أو المشكل الذي يحاول هذا البحث معالجته هو موضوع السياسة الأمنية لدولة الإمارات اعتمادا على مؤسسات إعداد هذه السياسة،في مواجهتها للتحديات التي تهدد المنطقة، في ضوء تغير دلالة ومضمون الأمن، الذي أصبح يصطلح عليه بمفهوم "إعادة مفهمة الأمن"، بحيث يشمل موضوعات غير تقليدية كالفقر والجريمة المنظمة والمخدرات والبيئة وتجارة البشر. هذه المحاور أصبحت تؤثر بشكل مباشر في الأمن من حيث كونها مصادرا للتهديد الأمني، أو كونها مكونات أساسية في أي إستراتيجية لبناء الأمن وتحقيق الاستقرار المحلي فوق قومي أو عبر الحدود.

وذلك من خلال الفترة الزمنية الممتدة من تاريخ إنشاء المؤسسات الأمنية العليا الوطنية إلى الآن في هذا السياق لابد، بل لزاما، على كل دولة من بناء إستراتيجيتها الأمنية الخارجية التي تضمن أهدافها وتحمي مصالحها الوطنية وأمنها القومي، اعتمادا على ما تتوفر عليه من موارد وإمكانات وعناصر مادية ومعنوية. ولكي تحول هذه الإستراتيجية الأمنية إلى سياسة عملية قابلة للتطبيق، فإنها تستلزم تنفيذ سلسلة من القرارات المترابطة منطقياً خلال كافة المراحل التي تسلكها أثناء التطبيق[22].

22 – بهجت القرني، علي الدين هلال، السياسات الخارجية للدول العربية، ترجمة سعيد عوض، الطبعة الثانية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، السنة 2002، ص 29.

ومن هنا تبدو أهمية خاصة لعملية اتخاذ قرارات السياسة الأمنية الخارجية، التي يمكن من خلالها الوقوف على حقائق تفاعلات الدول مع المؤثرات الخارجية المختلفة والتي تنعكس عليها من خلال النظام الدولي الذي تشكل طرفاً فاعلاً فيه، في نطاق ما يحركها من دوافع أو ما تحاول أن تنجزه من أهداف[23].

ويقصد بعملية اتخاذ قرارات السياسة الأمنية الخارجية عموماً التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنوعة، ترمي إلى تحقيق أهداف معينه، أو لتفادى نتائج غير مرغوب فيها، واختيار القرار يرتبط أساساً بوجود معايير ترشيد يمكن الاحتكام إليها في عمليات الموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية. فالتركيز على قرار بذاته لابد وأن يكون نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار ويرمز إليه، وفي إطار تصور عام لما يترتب على الأخذ به من مخاطر وما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج. ومثل هذا الاقتناع لا يمكن أن يأتي بالطبع إلا بعد مشاورات مع الأجهزة المختصة باتخاذ القرار ومداولات تبحث فيها كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار قبل اتخاذه[24].

وتشمل عملية اتخاذ قرارات السياسة الأمنية الخارجية عدد من العناصر أهمها: البيئة الخارجية بكل أبعادها وحقائقها وضغوطها ومؤثراتها، وكل جوانب التداخل والتفاعل ضمنها، والبيئة الخارجية تفتح إمكانيات معينة للتصرف وتضع قيوداً على بعض إمكانيات التصرف البديلة الأخرى. وبصورة عامة كلما زادت ضغوط البيئة الخارجية كلما قلت إمكانيات التصرف وتناقصت معها مجالات الاختيار أمام الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ قرارات السياسة الأمنية الخارجية، وبالعكس كلما قل ضغط البيئة الخارجية كلما زادت فرص التصرف واتسعت مجالات اختيار البدائل. وفي إطار هذه النقطة بالذات حاول هارولد سبراوت (SproutH) أن يفرق بين شكلين للبيئة الخارجية وهما: البيئة النفسية: التي تتحدد في إطار الاتجاهات والتصورات الخاصة بواضع قرارات السياسة الأمنية الخارجية[25]. والبيئة العملية،وهي البيئة الفعلية التي تنفذ فيها القرارات، وقد تختلف البيئة السيكولوجية عن البيئة العملية أو قد تتفق معها، ضمن معيار الاختلاف أو الاتفاق المرتبط بمدى دقة تصورات واضعي القرارات ومدى ارتباطها بالواقع[26].

---

23 - Harold Sprout, Environmental Factors in the Study of International Politics, in James Rosenau, International Politics and Foreign Policy. (Free Press, New York) (1961

24 – إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية. دراسة في الأصول والنظريات. المكتبة الأكاديمية، القاهرة، السنة 1991.

25 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 2001، ص 12

26 – لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك السعود، الرياض، السنة 1989، ص 317

أما البيئة الداخلية للقرار فتتكون من الأوضاع الاجتماعية السائدة، ومن النظام السياسي والاقتصادي للدولة، ومن الجماعات غير الحكومية، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح، والأحزاب السياسية، إلخ. وتضغط الأوضاع الاجتماعية عادة على واضعي القرارات الخارجية بطريقة يصعب معها التخلص منها أو التغاضي عنها[27].

أما طبيعة النظام السياسي، حيث تلقي بضغوطها على أجهزة وضع القرارات الخارجية بنحو لا يحدث في ظل الأنظمة غير الديمقراطية، وعادة ما توسع الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي مجال المشاركة سواء بالخبرة أو الرأي أو المشورة عند كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار الأمني الخارجي بشكل يصعب تصوره في الأنظمة غير الديمقراطية التي تعمل على تركيز هذه العملية وحصرها في أضيق نطاق ممكن[28].

وهناك أيضا ضغوط القيم والمعتقدات التي تؤثر على تفكير وسلوك واضعي القرارات الخارجية في إطار تركيبات معينة، تتفق وتفاوت طبيعة مصادر تلك القيم والمعتقدات، ويترتب عن ذلك اختلاف في المضامين والتصورات تؤدي إلى تنوع النماذج الفكرية والسلوكية[29].

وهناك أيضا الضغوط الناتجة عن الحاجة لاتخاذ قرار بشأن موضوع معين، إذ بدون هذه الضغوط تنتفي الحاجة إلى اتخاذ القرار أصلاً، والضغوط قد تكون نابعة من الارتباط بأهداف معينة، أو بمدى الإصرار على الوصول إلى الأهداف في الواقع العملي، بحيث تتحدد قوة الحافز على اتخاذ القرار الذي يمكنه أكثر من غيره الاستجابة لدواعي اتخاذ القرار للوصول للهدف الناتج عن الضغوط، كما أن الضغوط الهادفة لاتخاذ القرار قد تكون مرتبطة بتوقعات الرأي العام وبإلحاح البيئة المحلية. وبقدر إحساس أجهزة وضع قرارات السياسة الخارجية بتلك الضغوط وتفاعلها معها، تنتج رغبة باتخاذ القرار أو عدمه. لأن الضغوط العاطفية والانفعالية الناتجة عن أجواء البيئة العامة لاتخاذ القرار تؤثر فيه عملية اتخاذه[30].

ويشكل الهيكل التنظيمي الرسمي الذي تتم في إطاره عملية اتخاذ القرارات الخارجية اهمية بالغة وهي تختلف من حيث درجة تشعبها وتعدد مستوياتها، ومن حيث مدى تعقد الإجراءات التي تحكم علاقاتها ونماذج الاتصال والتعامل معها. فالتشعب وتعدد المستويات التنظيمية قد يكونان من عوامل تعقيد عملية اتخاذ القرارات بعكس الحال مع الهياكل التنظيمية البسيطة.

---

27 – مدحت أيوب،الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 شتنبر 2001، مكتبة مدبولي، القاهرة، السنة 2004، ص 73

28 – محمود شاكر سعيد، وخالد بن عبد العزيز الحرفش، مفاهيم أمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، السنة 2010، ص 17

29 – علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 129

30 – هاري أريارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، السنة 2011، ص 21.

ولمقاربة هذا الموضوع يستلزم في حالتنا معالجة:

(1) تحديد مدى خضوع السلطة التنفيذية للقيود والضوابط التشريعية عند وضع السياسة الخارجية، فالسلطة التشريعية هي التي تصادق على المعاهدات الخارجية وهي التي تملك حق الموافقة أو عدمها على الإعتمادات المالية المقترحة لتنفيذ برامج السياسة الخارجية، وهي التي تقوم بدور الوسيط بين الحكومة والرأي العام في أمور السياسة الخارجية حيث تعقد جلسات استماع، وتصدر توصيات تنتقد فيها أو تتحفظ على سياسات خارجية معينة، وهكذا[31].

و(2) في داخل الجهاز التنفيذي نفسه، يتعين الوقوف على طبيعة العلاقة السائدة بين رئيس الدولة ووزير خارجيته، أو بينهما وبين الخبراء والمستشارين العاملين في نطاق الجهاز التنفيذي، وكذلك علاقتهما بسفراء الدولة ممن لهم صلة بموضوع السياسة أو القرار قيد البحث، وأيضاً العلاقة بين وزيري الخارجية والدفاع، وبين وزير الخارجية ورئيس جهاز المخابرات[32].

(3) والبحث فيما إذا كان عند رئيس الدولة أو رئيس الوزراء اتجاه نحو مركزية التحكم في السياسة الأمنية الخارجية، أم أن الميل يكون متجهاً نحو تفويض جهة أخرى بسلطته في هذه الأمور، ومدى اعتماد رئيس الدولة أو الحكومة على المشورة الجماعية التي يمكن أن تقدمها إليهم أجهزة معينة مثل هيئة الوزارة أو مجلس الأمن القومي، وهل يؤخذ بتقارير سفراء الدولة في الخارج أم لا، ومدى اعتماد الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات الخارجية على الحقائق التي تتضمنها تلك التقارير[33].

ومن القضايا المثارة هنا نجد مسالة العلاقة القائمة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ قرارات السياسة الأمنية الخارجية . فمن الأمور المسلم بها أنه بدون الحقائق الأساسية التي تبنى عليها قرارات السياسة الخارجية، تصبح هذه السياسة وكأنها بلا أساس، وربما كان ذلك للسبب الذي دعى إليه الجنرال وليام دونوفان (DonovanW.) مدير جهاز المخابرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية،، بأن السياسة الخارجية لا يمكنها أن تكون أقوى من أساس المعلومات التي تبنى عليها تلك السياسة أو على حد تعبيره:

«No Foreign Policy Can Never be Stronger than the information on which it is based ».

31 – علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 137

32 – علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة والعلم والدبلوماسية والاستراتيجية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 132

33 – لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي، محمد السيد سليم، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك السعود، الرياض، السنة 1989، ص 317

ولعل هذه الأهمية تمثلها الحقائق والمعلومات في عملية اتخاذ قرارات السياسة الأمنية الخارجية التي تبرز ما يسمى بمشكلة العلاقة بين أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ قرارات السياسة الأمنية الخارجية. وأنه من أنسب الأشكال التي يجب أن تكون عليها، فعلى سبيل المثال: هل تكون مهمة أجهزة جمع المعلومات وأجهزة اتخاذ القرارات الأمنية الخارجية هي مجرد جمع المعلومات فقط، ورفعها إلى أجهزة اتخاذ القرارات الأمنية الخارجية دون أن تبدي فيها أي رأي معين، أم أن مسؤولية أجهزة جمع المعلومات هي تقديم تلك المعلومات في إطار تفهمها لطبيعة المشكلة التي تجمع المعلومات بشأنها[34].

ومن هنا فإن تحديد طبيعة هذه العلاقة كان موضع جدل، وإن كانت الاتجاهات تتجه غالب نحو اقتصار مسؤولية أجهزة جمع المعلومات على تقديم الحقائق بشكلها المجرد الخام لتتخذ القرارات على أساسها، ويبنى هذا الاتجاه على بعض الاعتبارات الرئيسية ومنها الاكتفاء بتقديم هذه الحقائق المجردة دون إقحام تحيز هذه الأجهزة إليها، وهو ضمان لحيادها وموضوعيتها وقربها إلى الواقع، أما إذا قامت أجهزة جمع المعلومات بتفسير المواقف الخارجية على طريقتها الخاصة وجمع المعلومات في نطاق هذا التفسير، فإن الأمر قد ينتهي بتقديم صورة مشوهة وغير واقعية للمواقف الخارجية[35].

أما عن الأدوات التي يتم الاعتماد عليها بصفة رئيسية في تنفيذ قرارات الأمنية السياسة الخارجية فهي أربعة: الأدوات الدبلوماسية؛ وأدوات وسائل الاتصال والإعلام الجماهيرية؛ والأدوات الاقتصادية؛ والأدوات العسكرية[36].

ان اشكالية البحث تتضمن : أولا، معالجة وتحليل مؤسسات اعداد السياسة الامنية الامارتية، من خلال ثوابتها ومحدداتها في محور اول، وفي محور ثان (ثانيا)، التهديدات الامنية، مصادرها وانواعها واطرافه مدى تفاعل السياسة الأمنية الإماراتية مع هذا الدور؛ حدود مفهوم الأمن فوق قومي أو المشترك كأداة مناسبة لتحليل السلوك الأمني في السياسة الأمنية الإماراتية.

5 – فرضيات الدراسة

للإجابة المؤقتة على تساؤلات البحث المطروحة في الإشكالية، يمكن طرح مجموعة من الفرضيات هي كالتالي:

---

34 – هاري أريارغر، الاستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي: التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، السنة 2011، ص 25

35 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 2001، ص 12

36 – مدحت أيوب،الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 شتنبر 2001، مكتبة مدبولي، القاهرة، السنة 2004، ص 81

تتحكم في السياسة الأمنية الإماراتية طبيعة التهديدات المطروحة في البيئة الإقليمية للمنطقة، وإدراكات صناع القرار للإمكانيات الذاتية والمساعدة الخارجية؛

هناك علاقة معقدة بين مضامين السياسة الأمنية الإماراتية وطبيعة الفواعل المؤثرة في في أمن أو عدم امن المنطقة؛

يعمل التدخل الأجنبي في المنطقة باتجاه تعقيد السياسة الأمنية الإماراتية من حيث كونه مغذيا لمشاعر الكراهية داخل الجماعات الإجتماعية المختلفة في المنطقة؛

وجود علاقة تلازمية بين أهمية المنطقة الجيو-سياسية والاقتصادية للعالم وحالة عدم الاستقرار الأمني؛

هناك معيقات تؤثر في القرار الأمني المتخذ (التغيرات المناخية، كثرة اليد العاملة الخارجية غير الكفؤة).

6 – منهج البحث

لدراسة هذا الموضوع ومعالجته فقد اعتمدنا بكل تواضع:

المقاربة التاريخية، للاحاطة بالمسيرة السياسة الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة منذ عهد مؤسسها الراحل الشيخ زايد، إلى يومنا هذا.

المنهج النسقي الوظيفي[37]: لأجل تحديد وظائف كل المتدخلين في صنع السياسة الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة،و اعتبارعملية اعداد السياسة الامنية بمثابة نسق يتحدد من خلال تفاعل عناصره مع بعضها ومع محيطها وبيئتها.

7 – الصعوبات

ان محاولة الإحاطة بجميع عناصر وجوانب هذا الموضوع هي عملية صعبة جدا، والتي تتجلى على الخصوص في ندرة المصادر الخاصة كالوثائق الرسمية والمراجع باللغة العربية التي تتطرق إلى موضوع البحث، وكذا لحداثة الموضوع وأهميته على مستوى مؤسسات اعداد السياسة الامنية،و كذا لحساسيته ايضا سواء داخل دولة الإمارات العربية المتحدة أو بالنسبة إلى الدول المجاورة.

8 – تصميم الدراسة

من اجل معالجة الموضوع وضبط عناصره المختلفة، ارتأينا تقسيم الموضوع الى محورين، كل محور في قسم مستقل، ايمانا منا بفعالية التقسيم الثنائي في حالتنا، وهو كالتالي:

37 – إبراهيم العسل، الأسس النظرية والأساليب التطبيقية في علم الإجتماع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، السنة 1997، ص 118.

القسم الأول بنية المؤسسة الأمنية ومحددات السياسة الأمنية

الفصل الأول: الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسة الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الدفاع

المبحث الثاني: القوات المسلحة الإماراتية

الفصل الثاني: محددات السياسة الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: المحددات العامة للسياسة الأمنية الإماراتية

المبحث الثاني: المحددات الخاصة للسياسة الأمنية الإماراتية

القسم الثاني: أهداف وتحديات السياسة الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة

الفصل الأول: أهداف السياسة الأمنية لدولة الإمارات

المبحث الأول: إيجاد حل لمشكل الجزر الثلاث والحد من الطموح النووي لإيران

المبحث الثاني: وضع رؤية استراتيجية دفاعية موحدة وتنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول العظمى والصاعدة

الفصل الثاني: تحديات السياسة الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

المبحث الأول: التحديات الخارجية

المبحث الثاني: التحديات الداخلية الأمنية الإماراتية

خاتمة

القسم الأول:
الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسة الأمنية ومحدداتها

ما من شك في أنّ النفط والغاز وموارد الطاقة هي من أهم عناصر الجذب التي تستقطب نفوذ الدول وصراعتها لاسيّما منطقة الشرق الأوسط بأبعادها الإستراتيجية وبثرواتها الطبيعية وبممراتها المائية[38]، وقد شكّـلت منطقة الشرق الأوسط عامة، ومنطقة الخليج على الخصوص نقطة استقطاب إستراتيجية منذ سنوات طويلة للعديد من الدول التي تتنافس في سباق محموم في الصراع على مصادر الطاقة[39]، وكذلك جعل العديد من دول المنطقة ذات تأثير يتعاظم بأبعاده الجيوسياسية على خريطة التحالفات في منطقة الشرق الأوسط[40].

إلا أن المنطقة العربية في الآونة الأخيرة مرّت بمجموعة من التغيرات في مرحلة ما سمي "بثورات الربيع العربي" أواخر العام 2011، وقد خلقت هذه الثورات جملةً من المتغيرات السياسية والأمنية التي تركت أثرها على مجمل الواقع العربي والمحيط الإقليمي عمومًا[41]، أمّا اليوم وفي ظل الصراعات على الأدوار في الواقع الدولي الجديد، حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي، فنجد سباقًا بين الدول لتحصين مكتسباتها من الموارد الخام[42].

ومع توقيع الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الخمس الكبرى أصبحت إيران لاعبًا إقليميًا لا يمكن تجاهله بعد سنوات من العزلة والعقوبات، كما نجد أنّ البُعد الاقتصادي والبحث عن مواقع جديدة في حركة الاقتصاد العالمي لا يزال هو المتحكّم بمسار الكثير من مجريات الأحداث والوقائع، من هنا كان التدخّل الروسي المباشر على خط الأحداث في سوريا، والتحالف الخليجي الذي أنشأته السعودية للإمساك باليمن كحديقة خلفية لحدودها ولممراتها المائية وكذلك التحالفات التي ترسم تحت عنوان محاربة الإرهاب والتطرف[43].

كل هذه العناوين والتحالفات والحراك الدولي تجاه المنطقة وقضاياها يصب في خانة حماية المصالح الاقتصادية للدول وفي سعيها الحثيث لتأمين خطوط نقل النفط والغاز إلى دولها، وفي فتح أسواق جديدة للسلع والمنتجات، وكذلك في الحفاظ على حصة من الموارد والمكتسبات مع أي تسوية محتملة في حال التوصل إلى صيغة حلول أو تسويات للقضايا والملفات الشائكة[44].

---

38 – للمزيد حول زيادة الطلب على النفط وآثارها الإقتصادية راجع: أنس بن فيصل الحجي، دراسة بعنوان: الخطر القادم ارتفاع الدولار وانخفاض سعر النفط، مترجم إلى العربية من خلال معهد الشيرازي للدراسات، واشنطن، السنة 2015، ص 37

39 – شفيق المصري، "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد أيار، السنة 2013، ص 22

40 – ديفيد ترامبل، "العالم وفوضى سياسة المصالح"، مترجم عن الإنكليزية، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، السنة 2011، ص 61

41 – جواد الحمد، المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، عدد 56، الصيف، ص 42

42 – حسن محمد الزين، الربيع العربي: أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 05

43 – علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، السنة 2011، ص 47

44 – أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، مركز الدراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 100، السنة 2012، ص 61

الفصل الأول: الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسة الأمنية

يمكن الجزم أن السياسة الأمنية المتوازنة لدولة الإمارات العربية المتحدة كانت عاملا هاما أسهم في تعزيز وترسيخ الاستقرار السياسي منذ نشأتها رسمياً والتي تهدف بشكل رئيسي إلى العمل على تهدئة الأوضاع المؤدية إلى المواجهات العسكرية والمنازعات الدبلوماسية بين الدول العربية وحماية سيادة البلاد، لكن دون نسيان تنمية علاقات التعاون مع القوى والمؤسسات الدولية[45].

ومن أجل تحقيق هذه المبتغى الإستراتيجي انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة بعد بروزها كدولة متكاملة وناضجة إلى جامعة الدول العربية وإلى منظمّة الأمم المتحدة، كما كانت إحدى القوى الدافعة وراء تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في السبعينيات من القرن العشرين، ويعكس مجلس التعاون الخليجي الذي يتكوّن من دولة الإمارات العربية المتحدة، وعمان، وقطر، والبحرين، والكويت، والمملكة العربية السعودية والذي تمّ تأسيسه خلال القمة التي انعقدت في أبوظبي عام1981 مدى عزم دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز الوحدة والتعاون مع سائر بلدان العالم العربي بالإضافة إلى تعزيز العلاقات بينها وبين تلك الدول[46].

المبحث الأول: وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الدفاع

منذ قيامها في الثاني من ديسمبر من العام 1971 ودولة الإمارات تسير على مبدأ تعزيز الأمن والسلام والتنمية المستدامة في مختلف أرجاء المنطقة والعالم متخذةً من هذا المبدأ بعداً أساسياً في السياسة الأمنية لدولة لإمارات العربية المتحدة، وهو المبدأ الذي أرسى دعائمه الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وتسير من خلفه الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة في التأكيد على هذا البعد وتعميقه وتطويره عبر مساهمات جليلة قامت بها دولة الإمارات على مختلف الصعد الإنسانية والسياسية والاقتصادية، مستلهمةً هذه السياسات من التوجيهات السياسية والتنمية لحكام الإمارات الذين نهلوا من منهج الدين الإسلامي الذي يتسم بالسماحة وروح الإخاء والمحبة ومراعاة حكم الجوار[47].

---

45 – هزاع أحمد منصور، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، اصدار وارة الثقافة، السنة 2017، ص 27

46 – حسين إبيش، الإمارات العربية المتحدة: استراتيجية الأمن القومي الناهضة، معهد دول الخليج العربية في واشنطن لبناء جسور التفاهم، 06 نيسان/ إبريل 2017، ص 12

47 – نائب رئيس دولة الإمارات: "يمكن للسعودية والإمارات أن تخلقا فرصًا تاريخية للمنطقة" UAE, Saudi Can Create Historic Opportunities for Region: UAE Vice President، صحيفة آراب نيوز Arab News، في 22 شباط/ فبراير 2017

وتمثل وزارة الخارجية والتعاون الدولي منذ إنشائها مقومات المجتمع الإماراتي ونافذته على العالم الآخر، يُنشر من خلالها فكر ورؤية القيادة الإماراتية التي تؤكد على قيم الإخاء الإنساني، وتدعو دائما إلى رفع المعاناة عن الإنسان بصرف النظر عن جنسه أو دينه، مشددة على ضرورة تعميق قيم السلام العالمي وحل النزاعات بالطرق السلمية وعبر الحوار[48].

وتشكل وزارة الخارجية والتعاون الدولي عبر سفاراتها وإداراتها المختلفة وبعثاتها الدبلوماسية المنتشرة حول العالم، ومن خلال سفرائها وممثليها ودبلوماسيها صلة الوصل بين القيادة الرشيدة لدولة الإمارات وشعوب العالم بكافة أطيافه. وتعمل وزارة الخارجية والتعاون الدولي على تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بينها وبين دول العالم على مختلف الصعد والمجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتتبنى الوزارة مبادئ قيادتها التي تهدف إلى الحفاظ على الإنسان ورفع مستواه الفكري والحضاري، وتطوير قيم التنمية والحضارة الإنسانية، وتعزيز مقومات النهضة الاقتصادية والثقافية، وإرساء دعائم السلام والإخاء في العالم، وهو الأمر الذي أكسب المواطن الإماراتي احتراما وتقديرا كبيرين أينما حل خارج الإمارات، وعزز مكانة الدولة على الساحتين الإقليمية والدولية[49].

ووفقاً لدستور دولة الإمارات والقوانين الاتحادية تمثل الوزارة صوت الدولة في المحافل العربية والإسلامية والدولية، ومن حيث مهامها ووفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (6) لسنة 2001 بشأن الهيكل التنظيمي وفي مادته الثانية فإن وزارة الخارجية والتعاون الدولي تضطلع بالعديد من الاختصاصات والمهام المتعلقة بتخطيط السياسة الخارجية للدولة والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع أجهزة الدولة المعنية[50].

48 – كينيث كاتزمان Kenneth Katzman، الإمارات العربية المتحدة: التحديات أمام السياسة الأمريكية The United Arab Emirates UAE): Issues for U.S. Policy)، دائرة أبحاث الكونغرس، في 28 شباط/ فبراير 2017 .

49 – إبراهيم السعيدي Brahim Saidy، القيادة العسكرية الموحدة في مجلس التعاون الخليجي The Gulf Cooperation Council's Unified Military Command، معهد أبحاث السياسة الخارجية، في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2014

50 – كريستيان كوتس أولريخسن Kristian Coates Ulrichsen، الإمارات العربية المتحدة: في الحكم والسياسة وصنع القرار السياسي The United Arab Emirates: Power, Politics and Policy-Making، (روتليدج، 2017)

المطلب الأول: الهيكلة التنظيمية لوزارة الخارجية واستراتيجية المساعدات الخارجية للدولة

الفرع الأول: الهيكلة التنظيمية لوزارة الخارجية

تضمن الهيكل التنظيمي ستة مساعدين لوزير الخارجية هم: مساعد الوزير للشؤون الخاصة حيث يمارس المهام الخاصة التي توكل إليه من الوزير، ومساعد للشؤون السياسية، وتتبعه إدارة شؤون مجلس التعاون ودول الخليج العربي وإدارة الشؤون العربية، وإدارة الشؤون الأوروبية، وإدارة الشؤون الأمريكية والباسيفيكية، وإدارة الشؤون الآسيوية، وإدارة الشؤون الإفريقية، ومساعد للشؤون القانونية وتتبعه إدارة الشؤون القانونية، وإدارة شؤون الإنسان، ومساعد للشؤون الاقتصادية وتتبعه إدارة الشؤون الاقتصادية والتعاون الدولي، وإدارة اللجان المشتركة، مساعد للتغير المناخي وشؤون الطاقة وتتبعه إدارة التغير المناخي وشؤون الطاقة، ومساعد لشؤون المنظمات الدولية وتتبعه إدارة المنظمات الدولية، وإدارة المساعدات الخارجية والإنسانية، وإدارة الدراسات والبحوث، ومساعد للشؤون العسكرية والأمنية وتتبعه إدارة التعاون الأمني الدولي، وإدارة نزع السلاح.

وقدت اختصاصات المدير العام للوزارة والوحدات المرتبطة به وهي مكتب المدير العام، ومكاتب الوزارة، والمدير التنفيذي لشؤون الخدمات المساندة، والمدير التنفيذي لخدمات المراسم، والمدير التنفيذي للشؤون القنصلية، وإدارة الشؤون الإعلامية والاتصال الحكومي[51].

ويختص المدير التنفيذي لشؤون الخدمات المساندة بالإشراف على أعمال إدارات الشؤون المالية والموارد البشرية وتقنية المعلومات والمشاريع والمباني والشؤون الأمنية، بينما يختص المدير التنفيذي للشؤون القنصلية بالإشراف على أعمال إدارة العمليات وإدارة شؤون المواطنين، وإدارة شؤون الرعايا الأجانب في حين يختص المدير التنفيذي لشؤون المراسم بالإشراف على إدارة شؤون الدبلوماسيين وإدارة شؤون الزيارات[52].

---

51 – أنور قرقاش، السياسات الإماراتية تطبّق برنامج الإصلاحات تدريجيًا بالرغم من التحديات Amid Challenges, UAE Policies Engage Gradual Reforms، صحيفة ذا ناشيونال The National، في 26 آب/ أغسطس 2012

52 – كريستيان كوتس أولريخسن Kristian Coates Ulrichsen، الإمارات العربية المتحدة: في الحكم والسياسة وصنع القرار السياسي، The Power, Politics and Policy-Making)، روتليدج، السنة 2017.

الفرع الثاني: استراتيجية المساعدات الخارجية للدولة

تحت رعاية سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي أطلقت وزارة الخارجية والتعاون الدولي استراتيجية المساعدات الخارجية للإمارات العربية المتحدة للأعوام 2017–2021، والتي تتمحور حول مكافحة الفقر، وتحسين حياة المجتمعات الأقل حظا وتخفيف حدة الفقر بها ونشر الاستقرار والسلام والازدهار في المنطقه وتنمية علاقات الإمارات مع الدول الأخرى سواء تلك التي تتلقى المساعدات من دولة الإمارات أو الدول المانحة الأخرى التي نتعاون معها بالإضافة إلى تشجيع قيام علاقات اقتصادية مع الدول النامية تقوم على تحقيق المنافع المتبادلة"[53].

فدولة الإمارات تسعى إلى تأسيس نهج جديد يقوم على تقديم المساعدات من خلال تنفيذ المشروعات التنموية التي تصب في مصلحة الدول المستفيدة.. وقد حددت القيادة الإماراتية الرشيدة نهجا واضحا يقوم على عدم ربط المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدولة بالتوجهات السياسية للدول المستفيدة لها بل تراعي في المقام الأول الجانب الإنساني الذي يتمثل في احتياجات الشعوب ما جعل الدولة تحظى باحترام وتقدير بالغين في كافة المحافل الدولية[54].

وعلى مستوى المساهمة في القضايا التنموية الدولية ستركز الإمارات العربية المتحدة على ثلاثة مجالات أساسية كحماية وتمكين المرأة والنقل والبنية التحتية الحضرية والتعاون الفني لتعزيز فعالية الأداء الحكومي.. وتعد تلك الموضوعات على وجه الخصوص مجالات تتمتع فيها دولة الإمارات بنقاط قوة فيما يتعلق بتنميتها وتطويرها وقدرتها على إفادة الدول الشريكة من خبراتها السابقة في تلك المجالات[55].

الفرع الثالث: تقييم أداء وزارة الخارجية

واصلت الدبلوماسية الإماراتية جهودها في بناء وتعزيز العلاقات مع مختلف دول العالم حيث بلغ عدد الدول التي ترتبط مع دولة الإمارات بعلاقات دبلوماسية 192 دولة فيما ارتفع عدد سفارات الدولة في الخارج إلى 84 سفارة و20 قنصلية إضافة إلى أربع بعثات دائمة بينما بلغ عدد السفارات الأجنبية لدى الدولة 113 سفارة و74 قنصلية عامة و16 مكتبا تابعا للمنظمات الإقليمية والدولية[56].

---

53 – استراتيجية المساعدات الخارجية لدولة الإمارات 2017–2021 https://www.government.ae/ar-AE/about-the-uae/strategies-initiatives-and-awards/federal-governments-strategies-and-plans/uae-foreign-aid-strategy-2017-2021

54 – نفس المرجع

55 – نفس المرجع

56 - https://www.mofa.gov.ae/TheMinistry

وقد ارتفع عدد الدول التي تسمح لمواطني الإمارات بدخول أراضيها بجواز السفر العادي إلى 126 دولة في العالم عدد كبير منها تمنح تأشيراتها لمواطني الدولة من خلال مطارات الوصول أو منافذ الدخول إليها أو عبر الإنترنت .. واحتلت دولة الإمارات خلال العام 2016 المرتبة الـ26 على مستوى العالم من حيث قوة جواز السفر وذلك وفقا لمؤشر "Passport Index"[57].

وبالتوازي مع ذلك تمكنت الدبلوماسية الإماراتية من استكمال إنجاز اتفاقية إعفاء مواطني الدولة من تأشيرة الشنغن حيث تسمح هذه الاتفاقية لهم بعبور 34 دولة أوروبية من بينها 26 دولة تابعة للاتحاد الأوروبي من دون تأشيرة الشنغن المسبقة .. وكانت وزارة الخارجية والتعاون الدولي والاتحاد الأوروبي وقعتا هذه الاتفاقية في بروكسل خلال شهر مايو 2015 وبدأ سريان الإعفاء من تاريخ التوقيع .. وقد جاء استكمال إنجازها في إطار جهود الوزارة وحرصها على خدمة المواطن الإماراتي وتسهيل حركته وتمكينه من إنجاز أعماله ومتطلباته المختلفة[58].

من جهة أخرى افتتحت وزارة الخارجية والتعاون الدولي خلال سنة 2017 مراكز جديدة لإصدار التأشيرات خارج دولة الإمارات لتضاف لقائمة مراكز التأشيرات الموجودة حاليا والتي يبلغ مجموعها حاليا 07 مراكز تم افتتاحها خلال السنوات الماضية في العاصمة السيرلانكية كولومبو وفي العاصمة الأندونيسية جاكرتا وفي العاصمة الكينية نيروبي وفي العاصمة البنغالية دكا[59].

ويهدف افتتاح هذه المراكز لتسهيل وتسريع إجراءات دخول رعايا الدول الأخرى من خلال البوابات الإلكترونية في منافذ الدولة . وكان من ضمن مراكز التأشيرات التي تم افتتاحها خلال سنة 2017 مركز إصدار التأشيرات في العاصمة المصرية القاهرة والمركز القنصلي لإصدار التأشيرات في العاصمة الهندية نيودلهي ومدينة ترفاندرام في ولاية كيرلا الهندية[60].

ويتضمن مشروع إنشاء مراكز خدمة إصدار التأشيرات في الخارج العديد من الإيجابيات المتعلقة بالحد من حالات التزوير أو انتحال الشخصية وذلك من خلال التحقق من صحة جواز السفر بالإضافة إلى الحد من انتشار الأمراض المعدية في الدولة فضلا عن تجنب تكلفة الحجر الصحي أو الترحيل وذلك من خلال تسلم الفحوص الطبية وتدقيقها في مراكز إصدار التأشيرات في دول المقر وقبل إصدار التأشيرة. كما تسهم مراكز إصدار التأشيرات في الخارج في تحسين مستوى خدمة العملاء من خلال دوره في التخفيف من التزاحم لدى الجهات المختصة بدولة الإمارات وتقليل الوقت اللازم لمعالجة الطلبات وتفعيل الربط مع البوابات الإلكترونية الذكية في جميع منافذ

57 – نفس المرجع
58 – نفس المرجع
59 – نفس المرجع
60 – نفس المرجع

الدولة وتوفير نسخة إلكترونية من عقد العمل الموحد إلى المكفولين أو العمال للاطلاع والموافقة الخطية على محتويات العقد عند زيارتهم للمراكز وقبل الوصول إلى دولة الإمارات[61].

وعلى الصعيد الوطني واصلت وزارة الخارجية والتعاون الدولي جهودها الرامية لتعزيز الخدمات التي تقدمها لمختلف أفراد المجتمع حيث افتتحت مزيدا من مراكز التصديقات التي باتت تغطي كافة إمارات الدولة والتي تهدف لتسهيل وإنجاز جميع المعاملات والخدمات والتصديقات التي تشتمل على شهادات المنشأ والميلاد والعقود وغيرها من المعاملات، ويوجد حاليا 12 مركزا للتصديقات موزعة في كافة الإمارات وجرى مؤخرا افتتاح مركز جديد للتصديقات تابع لوزارة الخارجية في مبنى غرفة تجارة وصناعة عجمان يهدف لتقديم خدمات الوزارة للمواطنين والمقيمين في الإمارة وتسهيل إجراءات تصديقات المعاملات بأنواعها كافة والعمل على تخفيف الأعباء عن أفراد المجتمع . وفي مركز التصديقات في أبوظبي "المارينا مول" تم استحداث خدمة للتصديقات خاصة بذوي الاحتياجات الخاصة لتسهيل وتسريع تقديم خدمة التصديقات على كافة المعاملات التي يحتاجون إليها[62].

وعلى صعيد علاقة الدولة بأشقائها واصلت الدبلوماسية الإماراتية التعبير عن مواقف الدولة التاريخية القائمة على دعم قضايا الدول العربية الشقيقة والوقوف معهم في محنهم وشدائدهم سواء على المستوى العسكري لدفع العدوان عنهم والمحافظة على استقرارهم ومكتسباتهم وقد جاءت المشاركة التاريخية لدولة الإمارات في عمليتي عاصفة الحزم وإعادة الأمل للدفاع عن الأشقاء في اليمن ودفع الظلم عنهم في إطار هذه المواقف النبيلة للدولة للدفاع عن الشرعية في اليمن ورد الحق لأصحابه حيث سطرت دولة الإمارات في ذلك أروع البطولات وجادت بكوكبة من شهدائها البواسل الذين سطروا الأمجاد والملاحم بدمائهم الغالية أو على مستوى المساعدات الإنسانية والحملات الإغاثية لتخفيف المعاناة عن المنكوبين مثل حملة "تراحموا" التي تهدف لإغاثة اللاجئين والمتضررين في بلاد الشام وحملة "عونك يا يمن" لإغاثة الشعب اليمني الشقيق[63].

وفي مجال المساعدات الخارجية الإماراتية والتي تحتل موقعا متقدما في التعامل الخارجي .. واصلت الدولة خلال العام 2016 نهجها الإنساني في تقديم المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية لمختلف مناطق العالم وشعوبها ليصل إجمالي عدد الدول التي استفادت من المشاريع والبرامج التي قدمتها المؤسسات الإماراتية المانحة منذ تأسيس الدولة عام 1971 وحتى الوقت الحاضر إلى أكثر من 178 دولة.

---

61 – نفس المرجع

62 – نفس المرجع

63 – نفس المرجع

وقد زادت قيمة المساعدات التنموية والإنسانية والخيرية التي قدمتها الإمارات خلال 45 عاما عن 173 مليار درهم توزعت على 21 قطاعا جاءت في مجملها لتركز على سبل تحسين حياة البشر وهو ما جعل الدولة تتربع على رأس قائمة الدول الأكثر سخاء على مستوى العالم[64].

وتعمل الوزارة عن طريق بعثاتها التمثيلية المعتمدة في الخارج وبالتعاون مع الجهات والمؤسسات الحكومية الخيرية على إيصال مختلف أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من المحتاجين والمتضررين في دول العالم من خلال برامج تنموية ومشاريع بنى تحتية متقدمة إضافة إلى تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية سواء بشكل مباشر أو من خلال عضوية الإمارات في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة[65].

ووفقا لآخر التقارير الصادرة عن إدارة شؤون المساعدات الخارجية في وزارة الخارجية والتعاون الدولي قدمت دولة الإمارات خلال سنة 2017 مساعدات خارجية بقيمة إجمالية بلغت 3234 مليار درهم إماراتي (8.80 مليار دولار أمريكي) تم توزيعها من خلال 40 جهة مانحة إماراتية وإنفاقها كمساعدات خارجية في 155 دولة حول العالم منها 120 دولة مؤهلة للحصول على مساعدات إنمائية رسمية ومن بينها 43 دولة من البلدان الأقل نموا[66].

وقدمت غالبية تلك المساعدات بنسبة 92٪ لصالح المشاريع التنموية بينما تم تقديم 6.7٪ منها كمساعدات إنسانية ونسبة 1.3٪ منها قدمت كمساعدات خيرية. وللعام الثالث على التوالي تخطت قيمة المساعدات الإنمائية المقدمة من دولة الإمارات خلال عام 2017 النسبة التي حددتها الأمم المتحدة حيث قدمت ما يقدر بنحو 16.12 مليار درهم إماراتي (4.39 مليار دولار أمريكي) أي ما يوازي 1.09٪ من الدخل القومي الإجمالي للدولة كمساعدات إنمائية رسمية صافية[67].

وبالإضافة إلى دور المساعدات التنموية والإنسانية التي شكلت مكونا رئيسيا في السياسة الأمنية لدولة الإمارات، فقد مثلت دبلوماسية الإمارات النشطة وحضورها اللافت في المحافل الدولية عامل قوة في بناء علاقاتها الدولية وتعزيز مكانتها على المستوى الإقليمي والدولي حيث حازت الدبلوماسية الإماراتية بقيادة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية والتعاون الدولي على ثقة المجتمع الدولي عندما فازت أبوظبي باستضافة المقر الرئيسي للوكالة الدولية للطاقة المتجددة "آيرينا" في مدينة مصدر وكانت الدبلوماسية الإماراتية أيضا خير سند ومعين لجهود الدولة التي تكللت بالنجاح في استضافة كل من معرض إكسبو الدولي 2020 في دبي والمنتدى العالمي للطاقة

64 – نفس المرجع
65 – نفس المرجع
66 – نفس المرجع
67 – نفس المرجع

2019 في أبوظبي، وإن دلت هذه النجاحات المتتالية على شيء فإنما تدل على قدرة الدبلوماسية الإماراتية على التخطيط الدقيق والمتعمق والتواصل الفعال والتأثير الناجح لتحقيق المصالح الوطنية[68].

وكمؤشر آخر على دورها في خدمة وتعزيز مصالح الدولة نجحت الدبلوماسية الإماراتية في خلق البيئة الاقتصادية والاستثمارية الملائمة والمواتية لنمو قطاع الأعمال والاستثمار الإماراتي وتمهيد الطريق أمام هذه القطاعات التنموية لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية في مختلف أنحاء العالم وذلك من خلال توقيع اتفاقيات مختلفة مع دول العالم أهمها اتفاقتي تجنب الإزدواج الضريبي وحماية تشجيع الاستثمار والتي تضمن حماية وتشجيع الاستثمارات الإماراتية حول العالم. وقد بلغ عدد اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وحماية تشجيع الاستثمار 163 فيما يبلغ عدد اتفاقيات مذكرات التفاهم لتنظيم خدمات النقل الجوي 165 ما أتاح للناقلات الوطنية تسيير رحلات إلى مختلف دول العالم[69].

وفي مجال مكافحة الإرهاب والتطرف، حققت دولة الإمارات خلال العام 2017 إنجازات هامة سواء عبر المشاركات العسكرية في التحالفات الإسلامية والدولية أو عبر سن القوانين المحلية التي تحاصر الإرهاب ومسبباته مثل "قانون مكافحة التمييز والكراهية" والقانون الاتحادي رقم 07 لسنة 2013 لإنشاء مركز هداية الدولي للتميز في مكافحة التطرف العنيف إضافة إلى إصدار مرسوم بقانون يقضي بتجريم الأفعال المرتبطة بازدراء الأديان ومقدساتها ومكافحة أشكال التمييز ونبذ خطاب الكراهية وتجريم التمييز بين الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو العقيدة أو المذهب أو الملة أو الطائفة أو العرق أو اللون أو الأصل[70].

من جهة أخرى عملت الحكومة على تبنى العديد من المبادرات المعنية بالاتصالات الاستراتيجية ودور وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ولعل أبرزها: مركز صواب وهو مبادرة بالشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية للعمل على تسخير وسائل التواصل الاجتماعي على شبكة الإنترنت من أجل تصويب الأفكار الخاطئة وإتاحة مجال أوسع لإسماع الأصوات المعتدلة والذي يأتي ضمن إطار تعزيز جهود التحالف الدولي في محاربة تنظيم داعش الإرهابي[71].

أما على مستوى أدوات الدبلوماسية الإماراتية ومؤسساتها، فقد ذكر التقرير أن أكاديمية الإمارات الدبلوماسية واصلت خلال عام 2016 دورها المتميز في تطوير كوادر العمل الدبلوماسي

68 – نفس المرجع
69 – نفس المرجع
70 – نفس المرجع
71 – نفس المرجع

وتزويدها بالخبرة والمعرفة لضمان استمرارية هذه النجاحات. كما تعمل الأكاديمية للبناء على ما تم تحقيقه من إنجازات ولتسهم في مواصلة مسيرة الدبلوماسية الإماراتية على الساحة الدولية وتؤكد استمرارية العمل وفق الثوابت الوطنية والأسس الراسخة للسياسة الإماراتية[72].

وتسعى الأكاديمية لتعزيز ركائز الدبلوماسية الإماراتية المبنية على أسس ونماذج علمية شاملة من خلال رفدها بالبحوث العلمية والدراسات الأكاديمية والتدريب التنفيذي الذي يهدف إلى دعم عملية صنع القرار كما تعمل على تصميم معايير جديدة قائمة على القراءة الدقيقة للواقع والاستشراف العلمي للمستقبل بما يلبي تطلعات الدبلوماسية الإماراتية ويمكنها من مواصلة مسيرة الإنجازات على صعيد السياسة الخارجية والعلاقات الدولية[73].

وعلى صعيد تمكين المرأة الإماراتية من ممارسة العمل الدبلوماسي تم تعيينها كدبلوماسيات، حيث يبلغ عدد الإماراتيات في السلك الدبلوماسي والقنصلي بديوان عام الوزارة 188 مقابل 45 امرأة تعمل في السلك الدبلوماسي في بعثات دولة الإمارات في الخارج، ويوجد حاليا في السلك الدبلوماسي بوزارة الخارجية والتعاون الدولي سبع سفيرات من بينهن لانا زكي نسيبة المندوبة الدائمة لدولة الإمارات لدى الأمم المتحدة والدكتورة حصة عبد الله العتيبة سفيرة الدولة لدى المملكة الإسبانية وحفصة عبد الله محمد شريف العلماء سفيرة الدولة لدى جمهورية مونتينغرو ونورة جمعة قنصل عام الدولة في ميلانو ونبيلة الشامسي قنصل عام الدولة في هونج كونج . وتتولى المرأة مناصب رفيعة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي إضافة إلى عملها في بعثات الدولة في الخارج ومن الأمثلة على إنجازات المرأة الدبلوماسية تعيين آمنة المهيري نائب مدير إدارة حقوق الإنسان بوزارة الخارجية والتعاون الدولي كأول امرأة عربية عضوة في لجنة الميثاق العربي لحقوق الإنسان[74]

المبحث الثاني: القوات المسلحة الإماراتية

تلعب القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة دوراً حيوياً في تحقيق أهداف السياسة الأمنية الإماراتية، وخاصة ذلك الهدف المتعلق بالمساهمة في حفظ الأمن والسلم والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي، كما أنها تمثل طرفاً فاعلاً في مواجهة مصادر التهديد الرئيسية التي تواجه أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كالمشاركة في عملية "عاصفة الحزم" في مارس 2015، والتحالف الدولي ضد "داعش" في عام 2014 تجسيداً لمواقف الإمارات الثابتة تجاه أشقائها في

72 – نفس المرجع
73 – نفس المرجع
74 – نفس المرجع

دول مجلس التعاون والعالم العربي والإسلامي، وإعلاء لقيم التضامن في مواجهة التحديات التي تواجه الأمن الخليجي والعربي[75].

وقد كان لمشاركة القوات المسلحة في مهام خارجية، خليجياً وعربياً ودولياً، دور في تعزيز مكانة الإمارات عالمياً، وبات ينظر إليها على أنها طرف فاعل في تعزيز السلام والاستقرار العالميين. وفي هذا العدد تسلط "درع الوطن" الضوء على الدور الفاعل لقواتنا المسلحة في الدفاع عن مكتسبات التنمية الوطنية، وبسط الأمن والاستقرار، وترجمة مبادئ السياسة الخارجية الإماراتية[76].

المطلب الأول: طبيعة التحديث المنهج على القوات المسلحة الإماراتية

تدرك دولة الإمارات العربية المتحدة أن البيئة الإقليمية والدولية المضطربة تفرض العديد من التحديات والمخاطر، ما يتطلب معها تحديث وتطوير قواتها المسلحة ورفع كفاءتها القتالية وجاهزيتها للتعامل مع مختلف هذه التحديات وقد سارت عملية التحديث هذه في اتجاهين:

الاتجاه الأول تزويد القوات المسلحة البرية والبحرية والجوية بأحدث الأسلحة المتطورة، وقد حظيت القوات الجوية بالنصيب الأكبر من الاهتمام في عمليات التحديث والتطوير؛ حيث شهدت نقلات عملاقة مكنتها من الوصول إلى أعلى درجات التأهيل والتسليح عبر الحصول على أحدث تقنيات العصر في مجال قدرات التسليح الجوي والطائرات متعددة الاستخدام والطائرات المقاتلة ومنظومات الدفاع الجوي المتطورة، فأصبحت قوة قادرة على ردع أي تهديدات أو مخاطر تواجه الدولة، وفي الوقت نفسه المساهمة الفاعلة في مواجهة مصادر التهديد التي تواجه دول المنطقة، كالمشاركة في عملية "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين في اليمن منذ مارس 2015، والتحالف الدولي ضد "داعش" منذ سنة 2014[77].

الاتجاه الثاني فيتمثل في العمل على تأهيل الكوادر العسكرية الوطنية وصولاً بها إلى أعلى درجات الكفاءة القتالية. وقد تعددت الخطوات والمبادرات التي اتخذتها دولة الإمارات بهدف رفع الكفاءة القتالية لقواتها المسلحة؛ فمن ناحية عمدت إلى إنشاء المعاهد والمدارس والكليات العسكرية التي تقوم بتدريب المنتسبين إليها، وتأهيلهم عسكرياً وتزويدهم بجميع العلوم والخبرات التي تؤهلهم لكي يكونوا قادرين على استيعاب ما يسند إليهم من مهام مستقبلاً. كما تحرص القوات

75 – القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، https://www.marefa.org

76 – القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة، https://www.marefa.org

77 – القوات المسلحة الإماراتية قوة ردع جاهزة لحماية التراب الوطني http://www.alkhaleej.ae

المسلحة على إجراء المناورات والتمارين والتدريبات العسكرية بشكل متواصل بهدف رفع قدرات عناصرها القتالية والتنظيمية، وتأهيل الكوادر الوطنية، وإعدادها للتعامل مع التقنيات الحديثة والاستراتيجيات العسكرية المتقدمة[78].

وعلى الرغم من أن العقيدة الرئيسية للقوات المسلحة هي عقيدة دفاعية بالأساس تستهدف مواجهة أي أخطار تتهدد الدولة، ولا ينظر إليها على أنها تهديد مباشر لأحد، فإنها تعتبر من الأدوات الرئيسية والفاعلة في تنفيذ سياسة الإمارات الخارجية، وخاصة لجهة المشاركة في العمليات العسكرية خارج الدولة، وبما يخدم المصلحة العالمية لدولة الإمارات العربية المتحدة، ويعزز من صورتها باعتبارها قوة أمن واستقرار وسلام على الصعيدين الإقليمي والعالمي[79].

الفرع الأول: القدرات العسكرية

تعاظمت القوة العسكرية الإماراتية من خلال اعتمادها على القوة الشرائية لها كباقي دول الخليج العربي التي تعني بشراء وتطوير أسلحة جيوشها، تعد الولايات المتحدة بجانب دولة فرنسا أبرز مصدري السلاح لدولة الإمارات[80].

قامت الإمارات بتعزيز قواتها الجوية بـ63 طائرة حربية من طراز "ميراج 9-2000" و80 طائرة قتالية من طراز F-16E-F" إلى جانب 30 طائرة من طراز "أباتشي"، كما قامت سنة 2017 بالاتفاق على شراء 12 طائرة نقل تكتيكية من طراز "C-130J" وست طائرات نقل استراتيجية من طراز "جلوب ماستر"[81].

كما دخلت الإمارات في مشروع عسكري تحصل بمقتضاه على سفن قتالية فرنسية مزودة بصواريخ أمريكية دفاعية، كذلك للروس نصيب من أموال الإماراتيين الذاهبة للتسليح حيث تستورد الإمارات من روسيا أنظمة للدفاع الجوي وأنظمة دفاعية مضادة للصواريخ طويلة المدى وقصيرة المدى بمجموع صفقات بلغ 9 مليارات دولار، فيما يعد الجيش الإماراتي الخامس عربيا من حيث القوة و42 عالميا[82].

78 – القوات المسلحة الإماراتية قوة ردع جاهزة لحماية التراب الوطني http://www.alkhaleej.ae

79 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

80 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

81 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

82 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

1. القوات البرية

أغلب أفراد الجيش من مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة، أما الضباط فكلهم من مواطني الدولة وقد تخرج جزء منهم من كليات وأكاديميات عسكرية عريقة مثل الاكاديميه العسكرية الملكيه في ساند هيرست، والأكاديمية العسكرية في وست بوينت، وسانت سير CYR، والأكاديميه العسكرية الفرنسية، وكلية كوسفورد العسكرية cosford وكلية القيادة والأركان والكلية البحرية في أبوظبي وكلية زايد الثاني العسكرية وكلية خليفة بن زايد الجوية في مدينة العين[83].

2. القوات الجوية والدفاع الجوي

عدد افراد سلاح الجو نحو 4000 فردا، وقد اتفقت دولة الإمارات مع الولايات المتحدة عام 1999 لشراء 80 طائرة مقاتلة متقدمة من نوع اف16 متعددة الأغراض ومع فرنسا على شراء 30 مقاتلة ميراج 9-2000[84].

كما يملكون 38 مقاتلة فرنسية متعددة المهام من نوع ميراج 2000 يتم تطويرها لاحقا إلى ميراج 9-2000 وطائرات الهوك البريطانية، وطائرات عمودية يوروكوبتر أي أس 332 سوبر بيوما الفرنسية الصنع وأباتشي أي اتش-64 الأمريكية، أما الدفاع الجوي فلديه صواريخ هوك مع توفر التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد حصلت الإمارات على اثنين من أصل خمسة بطاريات إطلاق صواريخ الهوك[85].

3. القوات البحرية

القوات البحرية آخذة في الازدياد، لتشمل الآن أكثر من 2000 فردا، حيث تعتبر الفرقاطتين من فئة (أبو ظبي) –هذه الفرقطات كانت مملوكة من قبل البحرية الهولندية تحت مسمى الفئة "كروتنير" وتم شراءها من هولندا بعد أن تم صيانتها وتحديثها كحل مؤقت- هما أكبر القطع القتالية في البحرية الإماراتية حيث وقع عليهما الإختيار بعد أن أجلت دولة الإمارات النظر في مشروع شراء فرقاطات جديدة لبحريتها واستبدالها بمشروع بناء ستة فرقيطات أصغر حجما من قبل شركة أحواض أبو ظبي مع أحواض شركة CMN الفرنسية كمتعهد رئيسي ومع عدد كبير من الشركات العالمية المختصة كمتعاقدين من الباطن وموردين لمختلف منظومات الفرقيطات، هذا المشروع هو الأول من نوعه في العالم العربي[86].

83 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

84 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

85 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

86 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

ويمكن تسليح كل واحدة من الفرقاطتين بثمانية صواريخ "هاربون" الأمريكية الصنع والمضادة للسفن مع ثمانية صواريخ "Sea Soparrow" المضادة للطائرات للدفاع الذاتي، وهناك اربع أنابيب طوربيدات من عيار 324 ملم ومدفع 76 ملم واخر من عيار 30 ملم ومدفعين من عيار 20 ملم، وتستطيع الفرقاطة إحتوى ودعم مروحيتين متوسطتين في سطح الطيران الذي يحتوي أيضا مهجع للمروحيتين[87].

بإضافة إلى ما سبق تتوفر البحرية الإماراتية أيضا على فرقيطاتين إزاحة 630 طنا–تصميم Lurssen 62 الألماني– من فئة "المرجيب" تحمل كل واحدة منهما ثمانية صواريخ Exocet MM40 وثمانية صواريخ Crotal الفصيرة المدى المضادة للطائرات ومدفع 76 ملم ومدفع مضاد للتهديدات الجوية القصيرة المدى من عيار 30 ملم (Goal Keeper)، وثماني زوارق هجومية صاروخية سريعة صممت من قبل شركة لورسن الألمانية من فئة "بني ياس" و"المبراز" تحمل كل واحدة منها 4 صواريخ Exocet MM40 ومدفع عيار 76 ملم – فئة "المبراز"، كما تتوفر على:

أ – 134 زورق خفيف للدورية الساحلية ذات تسليح مدفعي خفيف.

ب – عشرة زوارق إنزال مختلفة الإزاحة.

ت – ثلاثون زورق عمليات خاصة.

ث – ستة سفن إسناد مختلفة الإزاحة

ج – 5 طائرات مروحية AS-532 Cougar. (ربما تكون مسلحة بصواريخ).

ح – 7 طائرات مروحية AS-565 Panther.

الفرع الثاني: استراتيجية التسلح

استطاعت السلطات الاماراتية اقتناء أحدث المعدات العسكرية الموجودة نذكر نماذج طائرات F-16، حيث تحفظ الجانب الأميركي طويلا على الصفقة نظرا لطلب الامارات تزويد هذه الطائرات بتقنيات رفيعة المستوى، تتفوق حتى على النماذج العاملة في سلاح الجو الأميركي[88].

هذا الى جانب إصرار الطرف الاماراتي على إمكانية الدخول الى شيفرة البرمجة في الطائرة Source Code. وفي مطلع العام 2000، تم الاتفاق على تزويد الامارات ب 80 طائرة من طراز أف–16، في صفقة بلغت قيمتها الإجمالية 7 مليارات دولار. وتضمن الاتفاق تطوير أنظمة خاصة

87 – تعرف على مصادر تسليح الجيوش العربية وأقواها، https://arabic.sputniknews.com

88 – فراس محمد أحمد الجحيشي، التوازنات الإستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة أمنية متغيرة، الأكاديمية للنشر والتوزيع، السنة 2015، ص 137

بالنموذج الاماراتي تشمل أنظمة الرادار والاستشعار والحرب الالكترونية، واشتملت الطائرات المسلمة بعد هذا التاريخ على تحسينات متدرجة، كان آخرها مقياس 3 3 Standard الذي سلم ابتداء من العام 2007، ويشمل نظاما رقميا للملاحة وتجنب التضاريس الأرضية[89].

يذكر أن الطائرات الاماراتية من نوع "أف–16" F-16، تعد الأكثر تطورا في العالم، بحيث تصنف من الجيل الخامس. ومن أهم مواصفاتها تزويدها بخزانات وقود هيكلية Conformal Fuel Tanks، ونظام رؤية أمامية وتصويب متقدم من صنع شركة غرومان Grumman، ورادار بالغ التطور من نوع AN/APG-80 يشتمل على تقنية الصفيفات النشطة الماسحة الكترونيا AESA الذي يعطيه مدى عمل يزيد ثلاث مرات عن مدى الطائرات الأميركية من نوع أف –16 بلوك – 50 F-16 Block 50.

هذا الى جانب أنظمة تشويش الكترونية بالغة التقدم، وقمرة قيادة متطورة، ومحرك من نوع جنرال الكتريك أف – 110 – جي أي – 132 F110-GE-132 أكثر قوة وأسهل صيانة من النماذج السابقة، ومن ناحية التسليح زودت الطائرة بتشكيلة واسعة من الصواريخ جو – جو وجو – أرض وجو–بحر الى جانب صواريخ مضادة للرادار، مما يجعلها طائرة متعددة المهام[90].

خلال سنة 2011 تقرر تزويد بعض طائرات أف–16 F-16 بست حاضنات استطلاع من نوع دي بي–110 DB-110 من صنع شركة غودريش Goodrich الأميركية، الى جانب ثلاث محطات أرضية مرتبطة بها، وهذه الحاضنات عبارة عن مستشعرات كهروبصرية / ما تحت الحمراء Electro-optical Infra-red مزدوجة الحزمات. ويمكنها العمل بشكل مستقل بحيث تعرض الصور التي تلتقطها على شاشة في قمرة القيادة وترسل في الوقت عينه الى محطات أرضية.

كما تعززت قدرة النقل الجوي بشكل كبير بعد قرار الامارات شراء 4 طائرات نقل عسكري ضخمة من نوع Boeing C-17، والى جانب مهماتها العسكرية بإمكان هذه الطائرات المساهمة في عمليات الإغاثة من الكوارث الطبيعية حيث أنها قادرة على حمل ما يصل الى 80 طنا والهبوط في أماكن غير معبدة، الى جانب ذلك تعاقدت الامارات على شراء 12 طائرة نقل متوسطة من نوع C-130 J Hercules، وهي النماذج الأحدث من هذه الطائرات الذائعة الصيت[91].

يشار أن الامارات أدخلت الى الخدمة سنة 2007 نظاما متقدما للدفاع الجوي والقيادة يربط بين الطائرات القتالية والعربات الجوية غير المقودة، ومناطيد المراقبة، والمعلومات من الأقمار

89 – الإمارات تدعم منظومتها الدفاعية بصواريخ أميركية، http://rawabetcenter.com/archives، بتاريخ – 13 مايو2017

90 – الإمارات تدعم منظومتها الدفاعية بصواريخ أميركية، http://rawabetcenter.com/archives، بتاريخ – 13 مايو2017

91 – الإمارات تدعم منظومتها الدفاعية بصواريخ أميركية، http://rawabetcenter.com/archives، بتاريخ – 13 مايو2017

الصناعية ومختلف القيادات العسكرية والأمنية في البلاد. يعرف هذا النظام باسم الشريان، وقامت بتطويره شركة Lucent Technologies الأميركية بالاشتراك مع شركات أخرى مثل Thales الفرنسية ونورثروب–غرومان Northrop Grumman الأميركية. وبالنسبة الى التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، فان النظام الاماراتي يتيح تبادل المعلومات والتشبيك Networking بواسطة شبكة من الألياف البصرية Fiber Optic ورسم خارطة جوية مشتركة تمتد من الخليج حتى مصر والأردن[92].

في المجال البري تمتلك الامارات 390 دبابة من نوع Leclerc مزودة بمحركات ألمانية على خلاف النموذج الفرنسي الأصلي زائد 46 عربة لوكلير Leclerc للاستعادة، الى جانب أكثر من 400 عربة قتال مدرعة من نوع بي أم بي–3 BMP-3 الروسية مزودة لأنظمة رؤية فرنسية الصنع، و136 عربة قتالية تركية الصنع. وتجدر الإشارة الى سلاح المدفعية المزود ب85 مدفعا ذاتي الدفع من نوع أم–109أل M109 AL جرى شراؤها من هولندا، و76 مدفعا ذاتي الدفع مدولباً من نوع جي–6 G6 صنع جنوب أفريقيا. ولدى الامارات أيضا راجمات صواريخ روسية ثقيلة من نوع سميرش Smersh عيار 265 ملم[93].

أما القوات البحرية فمزودة بفرقاطتين من فئة أبو ظبي تم شراؤها من هولندا، وفرقاطتين من فئة Muray-Jib تصميم شركة لورسن Lurssen الألمانية بطول 62 مترا. هذا الى جانب العديد من الزوارق الهجومية الصاروخية من تصميم شركة لورسن Lrssen أيضا، و45 زورق دورية أصغر حجما لمهمات حرس السواحل.

قامت السلطات الاماراتية بتشجيع بناء القدرات الوطنية في مجال التصنيع. ومن أهم الانجازات في هذا المجال شركة أبو ظبي لبناء السفن ASDB. ومن أهم انجازاتها زورق الحصن الذي تم تصنيعه في أبو ظبي لأول مرة بصورة كاملة، وهو الثاني في مشروع بينونة Baynunah المتضمن تصنيع 6 زوارق للقوات البحرية، بتكلفة تصل إلى 4 مليارات درهم[94].

المطلب الثاني: مشاركات القوات المسلحة الإمارتية في محيطها الإقليمي والدولي

حرصت القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة على المشاركة في العديد من العمليات العسكرية الخارجية، التي تعكس مسؤولية الإمارات في محيطيها الإقليمي والدولي، ويمكن تناول هذه المشاركات على النحو الآتي:

92 – الإمارات تدعم منظومتها الدفاعية بصواريخ أميركية، http://rawabetcenter.com/archives، بتاريخ – 13 مايو2017

93 – الإمارات تدعم منظومتها الدفاعية بصواريخ أميركية، http://rawabetcenter.com/archives، بتاريخ – 13 مايو2017

94 – الإمارات تدعم منظومتها الدفاعية بصواريخ أميركية، http://rawabetcenter.com/archives، بتاريخ – 13 مايو2017

الفرع الأول: المشاركة في عملية عاصفة الحزم

تشارك القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة بفاعلية في عملية "عاصفة الحزم" التي ينفذها تحالف دعم الشرعية في اليمن، وهي عملية انطلقت في السادس والعشرين من شهر مارس 2015، ضد الحوثيين المتمردة على شرعية الرئيس عبد ربه هادي منصور. وتعتبر دولة الإمارات هي الدولة الثانية في هذه العملية من حيث قوة المشاركة والتأثير السياسي والعسكري، فقد دمرت المقاتلات الإماراتية في ضربات جوية ناجحة، مواقع عدة للمتمردين "الحوثيين" في اليمن، حيث استهدفت منظومات الدفاع الجوي في صنعاء وصعدة والحديدة إضافة إلى منظومة صواريخ "أرض-أرض"، ومراكز للقيادة والسيطرة ومستودعات إمداد ومركز إمداد فني بمنطقة مأرب، كما قامت باستهداف عدد من المواقع التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث استهدفت الضربات الجوية الإماراتية مباني مطار صنعاء، وأهدافاً عدة لمواقع رادار الدفاع الجوي، ومركز الدفاع الجوي، ومخازن إمداد الدفاع الجوي، وموقعين لمضادات الطائرات، ومخزناً للذخائر وآخر للصواريخ البالستية[95].

وفي مدينة تعز شمل القصف مخزناً للأسلحة وموقع رادار. وما زالت الإمارات ملتزمة بالمشاركة في هذه العملية حتى تحقق أهدافها كاملة، وهذاما أكده صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، خلال مباحثاته مع الأمير محمد بن نايف بن عبدالعزيز ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية السعودي في شهر إبريل 2015، حيث أكدا تصميم تحالف "عاصفة الحزم"، على تنفيذ أهدافه في عودة الاستقرار لليمن، ومساندة حكومته الشرعية، ووقف الانتهاكات التي تقوم بها جماعة اتخذت من السلاح لغة للعنف والإرهاب في الاستيلاء على المؤسسات الوطنية اليمنية، وتهديد الأمن الاستراتيجي للمنطقة وتحقيق أجندات وأهداف قوى إقليمية[96].

وتنطلق المشاركة الإماراتية في عملية "عاصفة الحزم" من اعتبارات رئيسية عدة، تتمثل في الآتي:

أ – التزام الإمارات بأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فالتمدد الحوثي وسعيهم إلى الإطاحة بالرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي وتوجههم نحو السيطرة على المحافظات الجنوبية كان يشكل تهديداً صريحاً ومباشراً لأمن المملكة العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون

95 – "عاصفة الحزم"...الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، http://www.aljazeera.net

96 – "عاصفة الحزم"...الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، http://www.aljazeera.net

لدول الخليج العربية، لهذا فإن مشاركة الإمارات تجسد تضامنها مع المملكة العربية السعودية في مواجهة هذا الخطر[97].

ب – الحفاظ على وحدة اليمن واستقراره، فالمعطيات على الأرض كانت تشير إلى أن المخطط الحوثي الذي يستهدف على مقدرات الدولة اليمنية كان سيذكي المطالب الانفصالية ومن ثم يدمر وحدة التراب اليمني، ولهذا فقد حذرت دولة الإمارات العربية المتحدة مراراً من خطورة التمدد الحوثي على وحدة اليمن واستقراره، وشاركت بفاعلية في عملية عاصفة الحزم، بل ودعت الدول الأخرى للانضمام إليها[98].

ج – الحفاظ على الشرعية السياسية والدستورية في اليمن، التي يمثلها الرئيس الشرعي عبد ربه منصور هادي في مواجهة انقلاب الحوثيين المدعومين من الخارج، وينفذون أجندة لا تخدم مصالح الشعب اليمني، وقد كان سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، صريحاً في التعبير عن هذه الرؤية بقوله: "إن التحالف العربي يهدف إلى الحفاظ على الشرعية الدستورية وصيانة المسار السياسي المعترف به دولياً ومكوناته الأساسية، وعلى رأسها المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار وما يتفق عليه الشعب اليمني، إلا أن المليشيات الحوثية وجماعة الرئيس المخلوع علي عبدالله صالح وقفوا ضد هذه المساعي، وأصروا على اللجوء إلى العنف وإغلاق الأبواب أمام الجهود السياسية كافة". وقال سموه إن "المسؤولية على مجلس الأمن في هذه اللحظات الحرجة تحتم دعم الشرعية والعملية السياسية التي تستهدف الحفاظ على اليمن، وتؤدي دول مجلس التعاون دورها السياسي بفاعلية، من خلال عملها على مشروع قرار يغطي الجانب السياسي والإنساني"[99].

د – تخفيف معاناة الشعب اليمني لأنه منذ سيطرة الحوثيين على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014 هناك تردٍّ واضح في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية يدفع ثمنها الملايين من أبناء الشعب اليمني، ولهذا فإن مشاركة الإمارات في عملية عاصفة الحزم كانت تستهدف في جانب منها إعادة الأمن والاستقرار إلى الدولة اليمنية، والبدء في إعادة البناء والإعمار، وقد أكد على هذا المعنى سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان بقوله إن "دولة الإمارات تقف مع الشعب اليمني في معاناته تجاه الأوضاع الإنسانية والأمنية والسياسية المتزعزعة، وشدد على أهمية تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى الشعب اليمني على نحو آمن ومن دون عوائق لتجنب المزيد من التدهور". وأضاف سموه: "يشهد التاريخ بأن دولة الإمارات وقفت على مر الأزمان إلى جانب اليمن الشقيق، ولم

97 – "عاصفة الحزم"...الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، http://www.aljazeera.net

98 – "عاصفة الحزم"...الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، http://www.aljazeera.net

99 – "عاصفة الحزم"...الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، http://www.aljazeera.net

تتخلف يوماً عن دعم الشعب اليمني في كل الظروف من إحساسها الكبير بالمسؤولية تجاه أشقائها والمنطقة وأمنها واستقرارها". وهذه حقيقة مؤكدة، فالإمارات كانت دائماً في طليعة داعمي الشعب اليمني الشقيق، كما لعبت دوراً في تحقيق التوافق السياسي والذي عبرت عنه المبادرة الخليجية أبلغ تعبير في إطار جامع يعبر باليمن من أزمته السياسية وعبر توافق يضمن المشاركة لجميع المكونات وعبر حوار وطني وانتقال سياسي سلمي[100].

هـ – وقف الاختراق والتمدد الخارجي من جانب قوى إقليمية تحاول العبث بأمن الدول العربية واستقرارها مستغلة الأوضاع الأمنية والاقتصادية الصعبة التي تواجهها في النفاذ إليها، واليمن كانت إحدى الحلقات الخطيرة في هذا الشأن، فالحوثيون تأكد وبما لا يدع مجالاً للشك أنهم يرتبطون بصلة وثيقة بإيران ويتحركون بأوامر منها، ولهذا كانت مشاركة الإمارات في عملية عاصفة الحزم ضرورة لمواجهة المخططات التي تستهدف اختراق اليمن، وإذكاء الصراع الطائفي والمذهبي فيه بين السنة والشيعة وتحويله إلى منطقة نفوذ جديدة لإيران، خاصة وكما هو معروف أن الحوثيين يتبنون المذهب الاثني عشري بنسخته الإيرانية التي تعتمد نظرية الولاية الفقيه الخمينية بعيداً عن أصول المذهب الزيدي التقليدي المحترم من الجميع[101].

الفرع الثاني: المشاركة ضمن قوات درع الجزيرة لإعادة الأمن والاستقرار إلى مملكة البحرين

شاركت الإمارات بفاعلية في مهام حفظ السلام والأمن في مملكة البحرين بعد اندلاع حركة الاحتجاج فيها في مارس سنة 2011، وانطلاقاً من مبدأ وحدة المصير وترابط أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على ضوء المسؤولية المشتركة لدول المجلس في المحافظة على الأمن والاستقرار التي هي مسؤولية جماعية باعتبار أن أمن دول مجلس التعاون كلٌّ لا يتجزأ، وذلك وفقاً لما ذكرته وكالة أنباء البحرين وقتذاك[102].

وقام صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي في نهاية ديسمبر 2012 بزيارة إحدى وحدات قوات "درع الجزيرة" المشتركة التابعة للقوات المسلحة في مملكة البحرين، يرافقه الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، وسمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية، وكان في

100 – "عاصفة الحزم"...الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، http://www.aljazeera.net

101 – "عاصفة الحزم"...الدول المشاركة والداعمة وحجم القوات، http://www.aljazeera.net

102 – القوات المسلحة الإماراتية...مبعث الأمل في روح العالم، https://al-ain.com/article/14271

استقبال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم ومرافقيه لدى وصوله الموقع، القائد العام لقوة دفاع البحرين، المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة، ثم تحدث سموه إلى ضباط الوحدة العسكرية وأفرادها، مؤكداً سموه خلال كلمته التوجيهية لإخوانه أن "مملكة البحرين دولة شقيقة وعزيزة علينا، ملكاً وحكومة وشعباً، فهم أهلنا وإخواننا. وفقكم الله لما فيه خدمة وطنكم ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وخدمة الاستقرار والسلام لدولنا وشعوبنا وللمنطقة والعالم"[103].

وجاءت مشاركة الإمارات ضمن تحرك عام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإرسال قوات "درع الجزيرة" إلى مملكة البحرين، وقد حظي هذا التحرك بدعم عربي عبر عنه الاجتماع الطارئ لمجلس "جامعة الدول العربية" على مستوى المندوبين الدائمين الذي عُقد في القاهرة حول الأحداث في مملكة البحرين، حيث أكد مجلس الجامعة العربية أموراً عدة على درجة كبيرة من الأهمية، أهمها الرفض التام لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، كما أكد مجلس الجامعة شرعية دخول قوات "درع الجزيرة" إلى مملكة البحرين انطلاقاً من الاتفاقيات الأمنية والدفاعية الموقعة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[104].

ولا شك في أن مشاركة الإمارات في مهام إعادة حفظ الأمن والاستقرار إلى مملكة البحرين يعكس إدراكها لخطورة المسار الذي كانت تسير فيه الأمور على الساحة البحرينية وتداعياته السلبية المؤثرة في سلامة النسيج الاجتماعي للمملكة[105].

الفرع الثالث: محاربة داعش

انضمت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التحالف الدولي ضد "داعش" في سنة 2014، وشاركت بفاعلية في العمليات العسكرية الموجهة ضد عناصر هذا التنظيم في سوريا مع مجموعة من الدول بما فيها دول خليجية كالسعودية والبحرين وقطر[106].

واستهدفت الطائرات المقاتلة الإماراتية والمتمركزة في إحدى القواعد الجوية بالمملكة الأردنية الهاشمية مصافي النفط الخاضعة لسيطرة تنظيم "داعش" بهدف تجفيف منابع تمويله. يذكر أن سرب الطائرات المقاتلة «إف 16» لدولة الإمارات كان قد وصل إلى المملكة الأردنية الهاشمية تنفيذاً

103 – عُرف قـوات درع الجزيرة..مهام حيوية وأدوار إستراتيجية، http://www.nationshield.ae

104 – حوار أجري مع نائـب رئيـس أركـان القوات المسلحة اللواء الركن عيسى سيف المزروعي من قبل مجلة درع الوطن، http://www.alittihad.a

105 – القوات المسلحة..سياج منيع للحفاظ على مكتسبات الوطن وأمنه واستقراره، http://alwatannewspaper.ae

106 – الإمارات تدك معاقل "داعش" بـ"F 16" فى طلعة جوية من الأردن، https://www.youm7.com

لتوجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة وأوامر صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة[107].

وقد حظي الدور الذي قامت به المقاتلات الإمارتية في استهداف مواقع تنظيم "داعش" بتقدير واسع من جانب الخبراء العسكريين والاستراتيجيين، حتى إن صحيفة "الجارديان البريطانية" خصصت مقالاً لها حول أهمية الدور الذي تلعبه دولة الإمارات العربية المتحدة بالمشاركة مع باقي دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة في الحرب ضد تنظيم داعش. وأشادت الصحيفة بالمقاتلين الإماراتيين، وذكرت أن الإمارات أكثر من أي دولة أخرى في التحالف قد أرسلت قواتها لشن الغارات على معاقل داعش[108].

وذهبت الصحيفة إلى أنه وبالرغم من بطء نتائج غارات التحالف فإن وجود الإمارات في المواجهة يعطي أملاً متجدداً للعالم بأنه سيتم القضاء على تنظيم داعش بالتعاون مع الدول المشاركة[109].

وأشارت الصحيفة أيضاً إلى أن دور الإمارات هو الأكثر فاعلية لما تشهده المنطقة من حروب واضطرابات طائفية وهجمات انتحارية وعمليات إرهابية، في حين تتمتع الإمارات بالأمن والاستقرار وهي بين الأكثر تماسكاً في المنطقة، ولفتت الصحيفة إلى الاستراتيجية التي تلعبها دولة الإمارات العربية المتحدة واصفة إياها بـ"الذكية"، من حيث تعاونها مع الدول الشقيقة والصديقة كالولايات المتحدة، وأيضاً الإمكانات الكبيرة التي تتوافر للمقاتلين الإماراتيين واستعدادها الدائم لتحديث أسلحتها وطائراتها القتالية[110].

ونقلت الصحيفة عن أحد الخبراء في المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية قوله: إن "الإمارات أثبتت وجودها على خارطة العالم وذلك من خلال تطوير قدراتها العسكرية والحربية"[111]، وأضاف "هناك جهد كبير مبذول في النظام الأمني الإماراتي ما جعل هذه الدولة في المراتب الأولى عالمياً". وأنهت الصحيفة مقالها بالإعراب عن مدى أهمية موقف الدول العربية المسلمة تجاه التطرف والإرهاب اللذين يجتاحان المنطقة، منادية بالمزيد من التعاون لشلّ حركة التنظيمات الإرهابية في العالم وأهمها تنظيم داعش. وعلى الرغم من أن مشاركة الإمارات في التحالف الدولي الذي تم تشكيله لمحاربة داعش عام 2014 تأتي انطلاقاً من مواقفها المسؤولة وترجمة لسياستها الخارجية الداعمة للأمن والسلم الدوليين،فإن ثمة عوامل رئيسية وراء هذه المشاركة، لعل أبرزها:

107 – الإمارات: مواجهة «داعش» عسكرياً خيار أوحد، https://www.emaratalyoum.com

108 – على الخريطة أبرز الدول المشاركة بالتحالف الدولي ضد داعش، https://arabic.cnn.com/world

109 – ما سبب تحفظ الامارات على مشاركة "الحشد " بمحاربة "داعش"؟، http://www.alalam.ir/news/1822882

110 – القوات المسلحة.. نصر الحق والسلام إقليمياً ودولياً، https://www.albayan.ae

111 – الإمارات تعرب عن استعدادها لإرسال قوات برية إلى سوريا، http://www.bbc.com

• تنظيم داعش كان يمثل تهديداً ليس للعراق فقط وإنما لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية كلها أيضاً في حال واصل تمدده، ونجح في السيطرة على العاصمة بغداد، ففي شهر يونيو من سنة 2014 سيطر تنظيم "داعش" على ثاني كبرى المحافظات العراقية، وهي محافظة الموصل إضافة إلى سيطرته على أماكن أخرى، وكان قاب قوسين أو أدنى من العاصمة العراقية، وما يعنيه ذلك من السيطرة على بلد بأكمله تنطوي على أهمية كبيرة للأمن القومي العربي والخليجي خاصة، لهذا كانت مشاركة الإمارات في الحملة ضد داعش لوقف تمدد داعش وسيطرته على مناطق جديدة من الدولة العراقية[112].

• ممارسات داعش في العراق كانت تنطوي على تهديد بالغ لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، على أكثر من صعيد، فمن ناحية تثير النعرات الطائفية والمذهبية في بعض الدول، خاصة البحرين والسعودية، وتلعب على هذا الجانب، ولهذا فإن أحد أهداف مشاركة الإمارات في التحالف ضد داعش كان الحفاظ على مقتضيات الأمن الوطني الخليجي[113].

• تنظيم داعش كانت لديه أطماع واضحة في بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذا ما أظهرته الخرائط التي نشرها بعد سيطرته على محافظة الموصل العراقية، والتي تضمنت أجزاء من دولة الكويت يسعى إلى السيطرة عليها، مما دفع وزارة الخارجية الكويتية إلى التحذير آنذاك من مخاطر داعش على المنطقة بأكملها، ودعت إلى ضرورة التحرك بشكل جيد على مستوى التنسيق الأمني بما يحصن الجبهة الداخلية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ ولهذا يمكن القول إن مشاركة الإمارات في الحرب ضد داعش، كانت تستهدف الحفاظ على وحدة الدول الخليجية وسيادتها في مواجهة أية أطماع من جانب تنظيم "داعش"[114].

• دعم الإمارات للجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب، من منطلق إدراكها البالغ بأنها جزء لا يتجزأ من المجتمع الدولي ولا يمكن أن تنعزل عن الجهود الإقليمية والدولية لمكافحة هذه الظاهرة، كما أن مشاركة الإمارات في الحرب ضد داعش، تعزز مكانتها كشريك محوري في المنطقة يساهم بفاعلية في حفظ الأمن والاستقرار، كما أن المشاركة تعكس التزام القيادة الإماراتية بالحرب ضد الإرهاب[115].

---

112 – الإمارات تدك معاقل "داعش" بـ"F 16" فى طلعة جوية من الأردن، https://www.youm7.com

113 – الدكتورة ساسكيا فان جنوجتن، محاربة تنظيم داعش في ليبيا..نظرة تحليلية،أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، أبريل 2016، ص 09

114 – عبد الغفار الديواني، الدور والإشكاليات: التحالف الدولي لمواجهة "داعش"، المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ الخميس 25 ديستمبر 2014، ص 94

115 – صالح بن بكر الطيار، الإرهاب والمواثيق الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، مركز الدراسات العربية الأوروبية، باريس، السنة 2013، ص 109

•تنظيم داعش ومحاولاته لنشر الفكر المتطرف بين الشباب والنشء في الدول الخليجية والعربية والإسلامية كان يمثل تهديداً للتعايش والسلم المجتمعي داخل هذه الدول، ومن ثم كان من الضروري التحرك لوقف هذا الخطر، وقد عبرت كلمة سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية الإماراتي في الخطاب الذي أدلى به أمام الدورة الـ69 للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر 2014 عن ذلك بوضوح، فقد أكد سموه: "أن الإرهاب إلى جانب كونه انتهاكاً لحقوق الإنسان فهو يهدد كيان الدول وقيمها ويمزق أنسجتها الاجتماعية ويسلب أمن شعوبها ويدمر إنجازاتها التنموية وإرثها الإنساني والحضاري، وبالتالي ما تقوم به هذه التنظيمات الإرهابية من قتل عشوائي وإعدام جماعي واختطاف وترويع للآمنين الأبرياء من النساء والأطفال ما هي إلا أعمال إجرامية بشعة تدينها دولة الإمارات العربية المتحدة بشدة وتستنكر الأساليب الوحشية التي تنتهجها باسم الدين الإسلامي وهو بريء منها والتي تخالف نهج الوسطية في الدين والتعايش السلمي بين الشعوب كافة[116].

الفرع الرابع: المشاركة في قوات حفظ السلام في أفغانستان "إيساف"

شاركت القوات المسلحة الإماراتية ضمن قوات حفظ السلام في أفغانستان "إيساف" منذ بداية سنة 2003، وبلغ عدد أفراد القوات المسلحة الإماراتية المشاركة في قوة إيساف أكثر من 1200 عنصر، ولعبت هذه القوات دوراً حيوياً في تأمين وإيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب الأفغاني، فضلاً عن قيامها بدور موازٍ في خطط إعادة الإعمار والحفاظ على الأمن والاستقرار هناك[117].

ومن خلال عملها في أفغانستان سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى توسيع نطاق الحماية التي توفرها لمواطنيها في مجال الأمن القومي في هذا البلد إلى المواطنين الأفغان عند الحاجة وتسهم القوات المسلحة الإماراتية بشكل مباشر في نشاطات التنمية الثقافية للمجتمع وذلك بمشاركة المنظمات الإنسانية البارزة كالهلال الأحمر، وتمثل المهارات اللغوية والوعي الثقافي الذي تتميز به القوات المسلحة الإماراتية ميزتين مهمتين في تنفيذ مبادرات التنمية الفعالة لمجتمع مسلم كالمجتمع الأفغاني[118].

وقد أوضح سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية أمام قمة لشبونة التي تضم قادة دول حلف الناتو في نوفمبر 2010 طبيعة الدور الذي قامت به القوات المسلحة الإماراتية ضمن

116 – محمد بن زايد يبحث جهود مكافحة الإرهاب مع المبعوث الأميركي إلى تحالف محاربة «داعش»، https://www.albayan.ae

117 – مؤتمر التحالف الإسلامي في السعودية.. إجماع على قهر داعش حسب قدرات كل دولة ودعم لعملية "درع الفرات" التركية، https://arabic.cnn.com

118 – مؤتمر التحالف الإسلامي في السعودية.. إجماع على قهر داعش حسب قدرات كل دولة ودعم لعملية "درع الفرات" التركية، https://arabic.cnn.com

"إيساف"، مؤكداً أن الهدف الأول هو مساعدة أفغانستان على ارتقاء سلم الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي، مشدداً على أن التنمية المستدامة هي صمام الأمان والضمانة الأساسية لخروج القوات الأجنبية التي تضطلع بالدفاع عن أفغانستان. وأضاف سموه، "نحن في الإمارات العربية المتحدة ملتزمون لآخر الشوط في أفغانستان بيد أننا ما برحنا نستهدف غاية واحدة محددة وهي انتقال السلطة بأكملها للأيدي الأفغانية وقوات أمنها"[119].

وأضاف سموه قائلاً: "إننا نرى أن الأمن يبدأ بالجبهة الداخلية ومن ثم تنداح دوائره خارج الحدود، ونعني تحديداً أن الأمن والاستقرار في أفغانستان هو كالنواة التي ينطلق منها أمن المنطقة واستقرارها والإمارات جزء من هذه المنطقة؛ لذا فإن أمن أفغانستان يكمن في صميم المصالح الإماراتية... وهكذا فإن مساهمتنا في الجهود الدولية المعنية بأفغانستان تكتسب أهمية خاصة بما في ذلك مشاركتنا الفعالة في "إيساف".. وهمنا الأول هو مساعدة أفغانستان على ارتقاء سلم الاستقرار والأمن والازدهار الاقتصادي"[120].

الفرع الخامس: المشاركة في قوات حفظ السلام في كوسوفا

عندما تفجر الصراع بين البوسنيين والصرب وقفت دولة الإمارات العربية المتحدة بصورة واضحة إلى جانب البوسنة، وأعربت للعالم عن قلقها العميق لما يجري للمسلمين في البوسنة. وفي يناير 1994 أعرب المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عن قلقه العميق لما سماها مجازر بشرية لم يسبق لها مثيل في البوسنة فالجهود التي بذلت لإيقافها لم تحقق أي نتيجة وإن بقية دول العالم لا تفعل شيئاً وتقف متفرجة، فليس من المعقول ألا تساعد هذه الدول الطرف المظلوم وتحميه بل تحظر عليه الحصول على السلاح للدفاع عن نفسه، وفي نهاية سنة 1996 قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بإرسال بعض المعدات والعتاد العسكري إلى المسلمين في البوسنة ووفرت التدريب على هذه المعدات العسكرية على أرضها لجنود من القوات المسلحة البوسنية بهدف مساعدتهم على الدفاع عن أنفسهم ضد صرب البوسنة[121].

وقالت حكومة الإمارات إنها قدمت هذه المساعدات لأن الطرف الصربي يتفوق بقدر كبير في الأسلحة الثقيلة كما أسهمت الإمارات في العديد من المشروعات الإنسانية بهدف المساعدة على إعادة الإعمار في البوسنة وأعطت الأولوية لمساعدة الطلاب وفتح المدارس وإعادة بناء المساجد[122].

---

119 – المشاركات العسكرية الإماراتية..من حرب أكتوبر 1973 إلى اليمن 2015، http://www.alkhaleej.ae

120 – القوات المسلحة.. سياج يحمي الوطن ويد لإغاثة المحتاجين ورفع الظلم عن الشعوب المقهورة، https://www.emaratalyoum.com

121 – حسين رشيد، قواتنا المسلحة.. عقود من الإنجازات، http://www.alittihad.ae

122 – معرض لبعثات حفظ السلام للقوات المسلحة الإماراتية، http://www.snyar.net

وفي أول مبادرة لها في أوروبا عام 1999 أقامت القوات المسلحة الإماراتية معسكراً لإيواء آلاف اللاجئين الكوسوفيين الذين شردتهم الحروب في مخيم "كوكس" بألبانيا، كما شاركت في عمليات حفظ السلام في كوسوفا، وفي عام 1999 كانت دولة الإمارات العربية المتحدة هي أول دولة غير عضو في حلف الأطلسي تعبر عن تأييدها لقصف الأهداف الصربية بواسطة القوات الجوية التابعة لحلف الناتو، بالإضافة لذلك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة هي الدولة المسلمة الوحيدة التي قامت بإرسال قوات لتنضم إلى القوات الدولية لحفظ السلام في كوسوفا ضمن قوات الـ(KFOR) بموافقة قيادة حلف شمال الأطلسي[123].

وكانت المشاركة الإماراتية تتكون من مرحلتين سبقتها مراحل تحضيرية خمس مراحل: التخطيط والتنسيق والاستطلاع وإعداد الخطط وتجميع الوسائل والقوات، والجدير بالذكر أن منطقة كوسوفا قسمت إلى خمس مناطق أمنية هي: منطقة القوات الأمريكية التي ضمنها قوة صقر الإمارات، ومنطقة القوات البريطانية، ومنطقة القوات الألمانية، ومنطقة القوات الفرنسية التي تقع ضمنها قوة مجموعة المعركة لدولة الإمارات العربية المتحدة[124].

123 – جميل روفائيل، الملك عبدالله في كوسوفو: القوات الاماراتية تمارس دوراً مهما، http://daharchives.alhayat.com

124 – الدور الحيوي لقواتنا المسلحة في عمليات حفظ السلام الدولية، www.nationshield.ae

الفصل الثاني: محددات السياسة الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة

من المسلّم به أن التنافس على موارد الطاقة هي إحدى الغايات الرئيسية للدول الكبرى التي تسعى إلى تأكيد نفوذها وتأمين احتياجاتها من النفط الخام والغاز الطبيعي في ظل تسارع وتيرة الإنتاج وفي ظل الإضطرابات المالية التي تصيب الاقتصاد العالمي باهتزازات متتالية[125]، وفي ظل السباق على حجز مواقع متقدمة في السوق الدولية، من هنا تكمن أهمية منطقة الشرق الأوسط في حسابات الدول بخاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وبروز أقطاب جدد على المسرح الدولي والساحة الدولية[126].

وتُعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق التي تتنافس فيها الدول الكبرى في العالم نتيجة لموقعها الإستراتيجي البالغ الأهمية في العالم، ونتيجة للتنافس الدولي والنزاعات والتوترات الداخلية، مما جعلها تعاني اضطرابات وتوترات بين حين وآخر، وتنفجر فيها الحروب والنزاعات المسلحة ويولي معظم حكومات الدول الكبرى اهتمامًا كبيرًا لهذه المنطقة[127].

المبحث الأول: المحددات العامة للسياسة الأمنية الإماراتية

يمكن تقسيم هذا المبحث "المحددات العامة للسياسة الأمنية الإماراتية" إلى مطلبين: الأول ما يصطلح عليه بالنظام الدولي الجديد، هذا الأخير يؤثر على سلوك الدولة من ناحيتين؛ فهو يسمح من ناحية بمدى معين من الحركة الممكنة من خلال الفرص التي يتيحها، كما يولد من ناحية ثانية الضغوط التي تفرض الحركة في اتجاه معين.

وبالتالي يلعب النظام الدولي دوراً كبيراً في إمكانية إنجاح أو إفشال هذه السياسات الأمنية، ويصبح هذا المتغير أكثر أهمية في ضوء ارتباط القوى بين النظام الدولي والنظام العربي وفي ضوء خصوصية النظام الإقليمي العربي، حيث ارتبط بهذه المتغيرات تقليص مساحة حرية الحركة الخارجية التي كانت تتمتع بها الدول الصغيرة، أما المطلب الثاني فسنناقش فيه اعادة رسم خريطة جيوسياسية جديدة في العالم العربي[128].

المطلب الأول: وجود تحولات بنيوية في النظام الدولي

استخدم مصطلح "النظام الدولي الجديد" منذ أربعة عقود واختلفت مفاهيمه بين فترة وأخرى حيث ظهرت في بداية الخمسينات من خلال مطالبة دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز

125 – دفيد هارفي، الأمبريالية الجديدة، ترجمة وليد شحادة، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 09

126 – دفيد هارفي، الأمبريالية الجديدة، ترجمة وليد شحادة، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 12

127 – جوناثان كلارك وستيفان هالبر، التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد، دار الكتاب العربي، بيرت، السنة 2005، ص 39

128 – علي حرب، العالم ومأزقه، منطلق الصدام ولغة التداول، المركز الثقافي العربي، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 2007، ص 107

بنظام عالمي جديد لتطوير الوضع الدولى القائم في هذا الوقت مع توسيع قاعدة المشاركة الدولية ثم اختفى هذا المفهوم لعدم استجابة واقتناع الدول الكبرى به لتعارضه مع مصالحها[129].

حيث عاد هذا المصطلح للظهور مرة أخرى إبان "حرب الخليج الثانية" عام 1990، عند إعلان الرئيس الأمريكي الجمهوري جورج بوش الأب بأن القرن الحادي والعشرين سوف يكون قرنا أمريكيا"[130]، أعقب ذلك حدوث تحولات جذرية أبرزها سيطرة الولايات المتحدة على النفط بالخليج وانهيار الاتحاد السوفياتي؛ مما أدى لظهور نظام عالمى جديد تنفرد فيه الولايات المتحدة بالزعامة في قيادة العالم وتحقيق الهيمنة عليه بما تملكه من قدرات في جميع المجالات وسعيها لتحقيق مصالحها خارج حدودها دون مراعاة للشرعية الدولية ومصالح الآخرين مع حرصها على منع أى قوى من منافستها[131].

ويمكن إرجاع ذلك إلى كون انهيار هذا الحليف الاستراتيجي قد مثل فراغاً استراتيجياً في المنطقة العربية من حيث الدعم السياسي الذي كان يقدمه للدول العربية في كثير من المواقف والأزمات وعلى رأسها الصراع العربي-الإسرائيلي فضلاً عن الدعم الاقتصادي والمساعدات التي كان يقدمها، والتي كانت تعتمد عليها كثير من الدول العربية[132]، وارتبط بذلك وكنتيجة له بروز دور الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى لها من المؤهلات كي تلعب دوراً أساسيا في مجريات السياسة العالمية وظهور تكتلات اقتصادية جديدة، وإلى غير ذلك من المتغيرات التي طرأت على خريطة العالم في السنوات الأخيرة، والتي ما زال أثرها ووقعها مستمراً في تداعياته على الصعيد العالمي، وخاصة في وقت يشهد فيه العالم ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات[133].

ومع هذه التحولات بدأ البعض من السياسيين والمفكرين يتحدثون عن النظام العالمي الجديد بأنه نهاية التاريخ، وصدام الحضارات[134]، وقد أدت التغيرات في دول المعسكر الشرقي ثم في بعض

---

129 – حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية، الأردن، السنة 2001، ص 04

130 – خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2009، ص 351

131 – مظفر نذير طالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد، الواقع والتوقع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 16 الجامعة المستنصرية، بغداد، أذار 2005، ص 03

132 – سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الدار الأهلية، عمان، الأردن، السنة 1999، ص 61

133 – عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية العدد 178، أكتوبر 2009، ص 54

134 – عبد الناصر جدلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، السنة 2011، ص 91

دول العالم الثالث إلى نقص في قدرة الدولة على التحكم في مواطنيها من خلال ضغوط من أعلى جاءت من الفاعلين فوق–القوميين، وأخرى من أسفل جاءت من فاعلين دون– قوميين[135].

الفرع الأول: نهاية الثنائية القطبية وبروز الهيمنة الأمريكية على العالم

بعد انهيار المعسكر الشرقي الذي كان يقوده الاتحاد السوفياتي وتشظي دوله وخروجها من دائرة الفعل الدولي المؤثر وتحولها إلى ما يمكن عده دولا هامشية، تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية من موقع المنتصر، ودعت العالم الذي بات يفتقد التوازن إلى حد كبير إثر عقود من توافق القطبين الكبيرين[136]، وقد استندت الولايات المتحدة الأمريكية ولاتزال على القوة بمفهومها الواسع وعملت على توظيف مختلف قدراتها ووسائلها وأدواتها لتعزيز هيمنتها المطلقة على النظام الدولي والحؤول دون بروز قوة تنافسها على الزعامة[137].

لذا فقد اتخذت من قوتها العسكرية وسيلة للسيطرة ومن حلف الناتو مجالا للسيطرة على أوروبا وعملت على توسيع عضوية الحلف ليشمل دول شرق أوروبا (التي كانت ضمن المعسكر السوفياتي فيما سبق) بفعل امتداد نفوذها إلى تلك الدول مما يرجح من كفتها بالمنافسة مع القطب الأوروبي[138].

وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بمزايا شمولية للقوة بأبعادها الاقتصادية والعسكرية والسياسية وهي تتربع على قمة النظام الدولي منذ عقدين، ومن أجل استمرار التفوق ومواجهة القوى الدولية الصاعدة اتبعت من الوسائل لتوظيف النظام الدولي الجديد لخدمة أهدافها وتحديد ملامح المستقبل[139]، وبالتالي يمكن ايجاز التصورات الأمريكية لمظاهر النظام الدولي الجديد في الأتي:

أولا: المظهر السياسي

سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تسخير وتوظيف مجموعة من العوامل من أجل ضمان هيمنتها على النظام الدولي والحد من بروز قوى أخرى، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي المرشح الأقوى لمنافستها عالميا، ومن تلك العوامل:

---

135 – وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 187. يناير 2012، ص 108

136 – ريتشارد هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة سعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، السنة 2007، ص 25

137 – رامونيه، إينياسيور، حروب القرن الواحد والعشرين، ترجمة أبو زيد أنطوان، دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، السنة 2007، الطبعة الأولى، ص 91

138 – دفيد هارفي، الأمبريالية الجديدة، ترجمة وليد شحادة، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 81

139 – علي العطار، العولمة والنظام العالمي الجديد، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، السنة 2004، ص 149

1. العمل على تسخير الأمم المتحدة لتحقيق مصالحها تحت غطاء من الشرعية الدولية وحقوق الإنسان، واستخدام المنظمات الدولية للضغط على القوى الأخرى بسبب ضعف تلك المنظمات، ومن أجل تبرير سياسات الهيمنة[140]؛

2. الحفاظ على النظام السياسي الأمريكي والابقاء على الأحادية القطبية ما أمكن؛

3. تقديم الدعم باشكاله المختلفة للدول الحليفة والصديقة الداعمة للدور الأمريكي مادام في ذلك فائدة أو مصلحة حيوية أمريكية؛

4. تطوير وتعزيز العلاقات مع القوى الصاعدة مثل الاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا للحد من تأثيرها على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيدة قدر الإمكان[141].

ثانيا: المظهر العسكري

انطلاقا من حرص الولايات المتحدة الأمريكية على الإحتفاظ بالتفوق العسكري اعتمدت على العديد من المظاهر العسكرية وكذا توظيفها لذلك الغرض ومن ذلك:

1. نشر القوات والأساطيل الأمريكية وتطوير الأسلحة الإستراتيجية والصواريخ العابرة للقارات واللجوء إلى التدخل العسكري وشن الحروب، والسعي لإقامة مشروع الذرع الصاروخي في شرق أوروبا لمواجهة امكانية عودة المنافس الروسي إلى ساحة المواجهة على النفوذ[142]؛

2. الإبقاء على حلف الشمالي الأطلسي كدعامة عسكرية وسياسية أساسية لضمان توسيع الهيمنة الأمريكية ليس على أوروبا فحسب، وإنما على العالم كله عبر توسيع الحلف ليشمل دولا أخرى في شرق أوروبا على حساب روسيا، وتوسيع مهماته بما يتيح له التدخل في شؤون الدول خارج نطاقه[143]؛

3. السعي نحو تقييد الانتشار النووي والسيطرة على أسلحة الدمار الشامل، ومنع انتشارها؛

---

140 – نعوم تشومسكي، الدولة المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة أسامة أسير، مكتبة العبيكان، الرياض، السنة 2003، الطبعة الأولى، ص 65

141 – أيلان كلارك، العولمة والتفكك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2003، الطبعة الأولى، ص 37

142 – توماس فولجي، زلاتكو سابيتش، بيترا روتر، أندريا جيرلاك، مستقبل النظام العالمي الجديد، عاطف معتمد، عزت زيان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، السنة 2007، ص 70

143 – هايل طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الكندي، الأردن، السنة 2009، ص 68

4. تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تطوير القوة العسكرية، ولهذا فقد اطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعا طموحا لبناء جيش جديد أطلقت عليه توصيف (جيش القرن الحادي والعشرين) والذي بدأ العمل على تنفيذه في أواخر القرن العشرين لتظهر طلائعه في الأعوام 2010–2016[144].

ثالثا: المظهر الإقتصادي

مع دخول العالم الألفية الثالثة كان الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يبلغ نحو تسعة ترليونات (سنة 2000) من أصل ثلاثين ترليون دولار إجمالي الناتج العالمي للعام نفسه، ووضعت الإدارة الأمريكية أهدافا اقتصادية في إطار مسعاها للهيمنة هي:

1. زيادة الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات والسيطرة عاى الاقتصاد العالمي والنظام النقدي الدولي ومؤسساته (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية)، ونجحت إلى حد كبير في تسييس هذه المنظمات[145]؛
2. الترويج للعولمة ولاسيما في جانبها الإقتصادي وهي من المظاهر التي تعول عليها الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها بالهيمنة على العالم، ولم يخف الرؤساء الأمريكيون وفي مقدمتهم الرئيس الأسبق جورج خلفه بيل كلينتون رغبتهم في أن القرن الحادي والعشرين ينبغي أن يكون أمريكيا[146]؛
3. السيطرة على الموارد الأساسية للطاقة والمواد الخام الأساسية في الصناعة والنفط للضغط على المنافسين وفي مقدمتهم الإتحاد الأوروبي[147]؛
4. محاولة السيطرة على الأسواق العالمية عبر تطوير الصناعة الأمريكية وتقديم الحماية لها لإبعاد المنافسين[148].

---

144 – جان ايف هين وغونيلا هيولوف، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو أطلسية، في مجموعة من الباحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، السنة 2008، الطبعة الأولى، الترجمة عمر الأيوبي وأخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2008، ص 56

145 – عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 65

146 – بول هيرست وجراهام طومبسونن ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، بغداد السنة 2009، الطبعة الأولى، ص 72

147 – غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي واقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2000، ص 160

148 – تيفان هاليز، التفرد الأمريكي، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 34

رابعا: المظهر الثقافي والتكنولوجي

أ – تعد الريادة التكنولوجية العامل الرئيسي وراء عناصر التفوق الأمريكي الأخرى، وأصبح التطور في هذا الميدان وسيلة أساسية في تنشيط الإقتصاد الأمريكي وترسيخه عالميا، كما ساعد على نشر الثقافة والأفكار الأمريكية في العالم، ويمكن ايجاز أهم أساليب الإفادة أمريكيا من هذه الميزة وهي:

ب – الترويج لمفهوم العولمة الثقافية بما يعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد يشمله العالم كله، وبما أن الدعوة أمريكية فإنها تهدف إلى نشر معايير وقيم الثقافة وأسلوب الحياة والسلوك الأمريكي على جميع دول وشعوب العالم، وتذويب قيم الشعوب وأفكارها وثقافاتها، فالعولمة تمارس سياسة الاختراق والتسطيح والتغييب وتمزيق الهوية، لذا ظهر ما يمكن عدة عملية تصدير الأسلوب والثقافة الأمريكية، التي تشمل الكتب والمجلات والموسيقى والأغاني والأفلام وغيرها واصبحت شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) المسيطر عليها أمريكيا من بين أبرز وسائل نقل الثقافة والأفكار والسيطرة على العقول[149].

الترويج للعديد من القيم السياسية التي تعبر عن فحوى النموذج الليبرالي الراسمالي في الحكم، وتصدير القيم الأمريكية فيما يتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية، ونشر ما يطلق عليه مبادئ العالم الحر، بهدف ادخال أفكار ومفاهيم وثقافة العولمة ومكافحة الإرهاب وتحقيق الهيمنة الثقافية مع الهيمنة العسكرية الاقتصادية[150] .

ومن أجل تبرير الهيمنة الأمريكية سخرت لهذا العرض مجموعة من المفكرين لإيجاد غطاء ثقافي لغزو العالم، نذكر أطروحتين، أطروحة صامويل هنتنجتون[151] (صدام الحضارات)

---

149 – خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2010، ص 109

150 – سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، السنة 2008، ص 205

151 – ولد صامويل فيليبس هنتنغتون يوم 18 أبريل/ نيسان 1927 بمدينة نيويورك، من أب عمل ناشرا لصحيفة ترويجية للفنادق، وأم احترفت كتابة القصص، تابع دراسته الثانوية في "ستيفسنت هاي سكول"، وتخرج عام 1946 في جامعة يال، بولاية كونتيكت، وحصل على درجة الماجستير في جامعة شيكاغو عام 1948، ودكتوراه الفلسفة في جامعة هارفارد عام 1951، عمل في الفترة بين 1959 و1962 مديرا مساعدا في "مركز الدراسات للحرب والسلم" بجامعة كولومبيا الأميركية، وتولى مرتين منصب أستاذ كرسي بقسم الحكومة بجامعة هارفارد في فترتي1967– 1969 وكذا 1970–1971، واستمر في التدريس بالجامعة لمدة 58 عاما قبل تقاعده عام2007، وعمل أيضا رئيسا للجمعية الأميركية للعلوم السياسية من 1986 إلى 1987، ومديرا لمركز هارفارد للشؤون الدولية من 1978 إلى 1989، أسس هنتنغتون عام 1970 رفقة صديقه وارن ديميان مانشل مجلة "فورين بوليسي" بهدف منح الفرصة لوجهات نظر جديدة آنذاك حول السياسة الخارجية الأميركية في فترة الحرب الأميركيـة في ==

ذاعت شهرة هذا المفكر الأمريكي صاموئيل هنتنغتون بعد صدور كتابه "صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي" والتي تزامنت مع سقوط الاتحاد السوفياتي وأفول نجم الشيوعية في العالم، كما أن هذه الشهرة تجددت مع ما حدث في الولايات المتحدة في 11 شتنبر 2001 من تدمير برجي مركز التجارة العالمي، واستنادا إلى هذه الخلفية من الأحداث السياسية التي حولت مسار التاريخ ووضعت البشرية على منحنى تاريخي غير من طبيعة علاقات القوة بين الدول والجماعات السياسية في العالم، برزت أهمية ما كتبه هنتنجتون سواء في كتبه الأولى: النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة (1968)، أزمة الديمقراطية (1976)، السياسة الأمريكية (1981)، الموجة الثالثة: نشر الديمقراطية في نهاية القرن العشرين (1991)، أو في كتابيه التاليين: صدام الحضارات (1996)، ومن نحن؟ الجدل الأمريكي الكبير (2004)، ففي هذه الكتب جميعها يبدو هنتنجتون مهموما بمستقبل أمريكا السياسي ووحدتها الداخلية وطبيعة العلاقات بين مكوناتها العرقية والدينية الثقافية، وكذلك بهيمنتها على المستوى الدولي وإمكان بقائها قوة عظمى قادرة على وراثة النظام العالمي[152].

إن الفكرة الأساسية لكتاب صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي يعتمد على مقولة الصدام كتعبير عن لحظة الصراع الذي يجري وسيستمر على أرض الواقع، ولكي تكون هذه المقولة ذات دلالات عامة وشمولية فإنه يحقنها بقوة دلالية مضافة لتصبح أكثر تعبيراً عن جوهرية هذا الصدام واتساع شموليته، فمن الصدام الحضاري إلى الصدام الكوني، ومن الصدام الجزئي بين طرفين أو ثلاثة إلى صدام كلي تشترك فيه مجمل القوى البشرية بمختلف تشكيلاتها[153].

فهذه الأطروحة صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي عولجت من طرف الكاتب في خمسة أجزاء وهي:

فلأول مرة في التاريخ فإن السياسة العالمية هي في آن واحد متعددة الأقطاب ومتعددة الحضارات وأن التحديث مختلف عن الغربنة[154]، ثم هناك التوازن المتغير بين الحضارات؛ فالغرب يتقهقر في نفوذه النسبي، والحضارات الآسيوية تقوم بتوسيع قواها الاقتصادية والعسكرية

= = فيتنام، وساهم في الإشراف على التحرير فيها حتى العام 1977، وأسس معهد "جون أولان" للدراسات الاستراتيجية، وتولى منصب مديره من 1989 إلى 1999، كما ترأس "أكاديمية هارفارد للدراسات الدولية والمناطق" من 1996 إلى 2004، توفي يوم 27 ديسمبر/ كانون الأول 2008 بجزيرة مارثاز فينيارد بولاية ماساشوسيتش الأميركية.

152 – عبد العزيز بن عثمان التويجري، صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، السنة 2002، الطبعة الثاني، السنة 2015، ص 26

153 – محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 58، السنة 2006، ص 91

154 – عبد الستار أمين سرمد، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، السنة 2008، ص 149

والسياسية، والإسلام يتفجر سكانياً مصحوباً بنتائج عدم الاستقرار للدول الإسلامية وجاراتها والحضارات غير الغربية بشكل عام، وهي الآن تؤكد مرة أخرى قيمة ثقافاتها[155].

كما تحدث هنتنغتون عن انبثاق النطاق العالمي الذي أساسه التنوع الحضاري. فهناك مجتمعات تتقاسم روابط ثقافية تتعاون مع بعضها البعض، والدول تجمع نفسها حول الدول الأساسية أو الرائدة أو الكبرى من نفس حضارتها[156].

ثم أكد المؤلف على دعاوي العالمية والإنسانية التي يطرحها الغرب والتي تضعه بشكل متزايد في صراع مع الحضارات الأخرى، وبشكل أكثر خطورة مع الإسلام والصين، وعلى المستوى الإقليمي حروب خطوط الصدع والتي تقع بشكل رئيسي بين المسلمين وغير المسلمين تؤكد الحشود التي تؤيدها دولة تشاطرها حضارتها، وتهدد بتوسع حدود الصراع، وبالتالي تبذل الدول الكبرى مجهوداً من أجل إنهاء هذه الحروب[157].

وأخيرا أكد هنتنغتون على أن استمرار حياة الغرب تعتمد على الأمريكيين وهم بعيدون تأكيد هويتهم الغربية وعلى سكان العالم الغربي وقد هيأوا حضاراتهم على أنها متميزة وليست عالمية، وقد اتحدوا لغرض تجديدها وصيانتها ضد التحديات من المجتمعات غير الغربية[158].

= فالهدف سياسي بالأساس من مقالة صاموئيل هنتنجتون وكذلك كتابه هما أداتان يقصد منهما توفير سياسة خارجية مبنية على دوام حضور العدو في الفكر السياسي الغربي، وإذا كان «الروس القادمون» سابقا ومعهم دول العالم الثالث القومية واليسارية، قد فقدوا وظيفة التهديد التي كانوا يوفرونها فإن اصطناع أعداء جدد، الحضارات غير الغربية في هذه الحالة: الإسلامية والكونفوشيوسية والأرثوذوكسية هو بديل حقبة الحرب الباردة والخطوط السياسية الفاصلة التي كانت توفرها[159].

ويرى صاموئيل هنتغتون أن صراع القرن العشرين بين الليبراليين والماركسيين ظاهرة سطحية زائلة مقارنة بالعلاقة المتصارعة العميقة بين الإسلام والحضارات الأخرى، ويرجع هنتغتون أسباب هذا الصراع إلى عدة عوامل أهمها:

---

155 – محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 58، السنة 2006، ص 92

156 – محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 58، السنة 2006، ص 93

157 – محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 58، السنة 2006، ص 94

158 – محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 58، السنة 2006، ص 95

159 – أماني محمود غانم، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية، دراسة في خطاب صراع الحضارات، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة، السنة 2007، ص 57

- النمو السكاني المتزايد للمسلمين؛
- جهود الغرب في جعل ثقافته عالمية ومؤسساته مسيطرة والمحافظة على تفوقه العسكري؛
- الإحياء الإسلامي أعطى للمسلمين الثقة في حضارتهم وقيمهم.

إن هذه العوامل هي التي تبرر لصاموئيل هنتغتون أسباب الصراع بين الإسلام والحضارات الأخرى، فالعلاقة بين الإسلام والمسيحية كانت غالبا دموية لأن كل واحد نقيضا للآخر، ويستشهد بذلك بمقولة المستشرق الأمريكي برنارد لويس وهي أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي وضعت الغرب في شك، فالمسلم الذي يرى بأن الإسلام منهج حياة يوحد الدين والسياسة ضد المفهوم الغربي المسيحي الذي يفصل الدين عن السياسة، كما أن الصراع في نظر هنتغتون ينشأ بينهما من خلال تشابههما لإن كل منهما يؤمن بالله وكل منهما يدعي أنه يملك الإيمان الحقيقي الذي يجب أن يسود في العالم[160]، لكن أسباب العنف الإسلامي كما يراه هنتغتون تتجلى في:

- الإسلام يمجد القتال وقد انتشر بالسيف، ونبي الإسلام محمد صلى الله علية وسلم كان مقاتلا وقائدا عسكريا ماهرا؛
- تعاليم الإسلام تنادى بقتال غير المؤمنين، كما أن مفهوم اللاعنف غائب عن الفكر والممارسة الإسلامية؛
- انتشار الإسلام وضع المسلمين في احتكاك مباشر مع شعوب مختلفة، وظل ميراث هذه الاحتكاكات موجودا؛
- للدول الإسلامية مشكلات مع الأقليات غير المسلمة، وكذلك الحال بالنسبة للأقليات المسلمة في الدول غير الإسلامية؛
- الإسلام عقيدة مستبدة أكثر من المسيحية، يمزج بين الدين والسياسة؛
- الانفجار السكانى والفقر والفساد والاستبداد يهيمن على الدول الإسلامية؛
- وجود احساس قوى من الكراهية والحسد والعدوانية تجاه الغرب وثروته وقوته وثقافته.

1. نقط ضعف البناء الحجاجي لكتاب صدام الحضارات وإعادة صياغة النظام العالمي

رغم قوة التنظير الذي تتصف بها أطروحة صامويل هنتنغتون إلا أن من أهم عيوبها اللجوء إلى التعميم وإصطناع الغموض، والقفز من قضية إلى أخرى ومن مثال إلى مثال آخر بمناسبة وبدون

160 – محمد رضوان، أوهام الغرب عن الإسلام: بحث في جذور معاداة الثقافة الإسلامية في الغرب، مطبعة الأندلس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 83

مناسبة وذلك هو أسلوب المغالطة كما هو معروف في المنطق[161]، وإذا كان هنتنجتون يقصد بفكرته حول (صراع الحضارات) أن (الحضارة الغربية تواجه الحضارات الأخرى) فإن معناها الحقيقى هو (أمريكا فى مواجهة العالم)[162].

أما فيما يتعلق بأطروحة فرانسيس فوكوياما (نهاية التاريخ) فإن هذا المفكر الأمريكي ذو الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما يرى أن سقوط الاتحاد السوفياتي واكتساح الديموقراطية الليبرالية أرجاء العالم وانهيار الأنظمة الشمولية وانتصار فكرة الأسواق الحرة أدى إلى نهاية التاريخ الأبدية التي لن يبرز في أفقها أي مؤشر جديد، ويستند فوكوياما في الدفاع عن أطروحة التوجه الكوني نحو الديموقراطية على الثورة الحالية لتكنولوجية الإعلام، فالانفجار التكنولوجي في المجال الإعلامي الذي نجح في غزو أكثر المناطق انزواء في العالم سيعطي –في نظره- الأفراد مزيدا من القدرات ويسرع من وتيرة الدمقرطة[163].

1. مضمون نظرية نهاية التاريخ

إن فكرة نهاية التاريخ لفوكوياما بسيطة الى حد السذاجة، فالديموقراطية الغربية الحرة انتصرة في فترة الحرب الباردة وانتصرالغرب معها، ولن يعود الأن أمام الغرب ما ينتظره من جديد، فلقد حدث هذا الجديد بانهيار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وحسب فوكوياما فهناك توافق مدهش في السنوات الأخيرة يتعلق بالديموقراطية الليبرالية كنظام حكم، والتي أثبتت أن بامكانها أن تشكل منتهى التطور الاديولوجي للإنسانية والشكل النهائي لأي حكم إنساني، أي أنها من هذه الزاوية "نهاية التاريخ[164].

ولا تتعلق نظرية نهاية التاريخ عند فوكوياما بالتمظهر السياسي المختزل في الديموقراطية الليبرالية كنظام للحكم فحسب، بل يؤكد أن الليبرالية الإقتصادية هي النظام الإقتصادي الذي سيسود في نهاية التاريخ أيضا، وهذا ما يؤكده إنتشار ونجاح المبادئ الليبرالية في الإقتصاد –أي السوق الحرة- في خلق مستويات عليا من الرخاء المادي والتي لم نعهدها من قبل، وهو الذي يعني أن الذي خرج ظافرا ليست الممارسة الليبرالية بقدر ماكان الظفر للفكرة الليبرالية ذاتها[165].

---

161 – السيد احمد فرج، حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل ممكن؟، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 9

162 – السيد ياسي، حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد، ميريت للنشر، القاهرة، السنة 2022، ص 37

163 – فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 1993، ص 29

164 – محمد نشطاوي، العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات،المطبعة والوراقة الوطنية، السنة 2002، الطبعة الأولى، مراكش، ص 33

165 – محمد سيف حيدرالنقيد، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسةالأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007 ص 53

ويرى فوكوياما أنه إذا كان التهديد الإديولوجيى الذي وجهته الشيوعية ذات مرة للديموقراطية الحرة قد انتهى مع انسحاب الجيش الأحمر من أوربا الشرقية، فإن الدولة التي ستسود في نهاية التاريخ هي الدولة الليبرالي، لكون هذه الأخيرة تتسم بالعقلانية والقدرة على تحقيق المصالحة بين المطالبات المتنافسة بالإعتراف وذلك بالإعتماد على الأساس الوحيد المقبول من الجميع والذي هوهوية الفرد باعتباره كائنا بشريا، كما أنها توفر الإعتراف لجميع المواطنين باعتبارهم بشرا لا باعتبارهم أعضاء في جماعة عرقية أو جنسية أو غيرها، الشيئ الذي يخلق مجتمعا لا طبقات فيه يقوم على أساس إلغاء الفوارق بين السادة والعبيد[166].

واستنادا إلى جعله نقطة نهاية التاريخ نقطة محورية سوف تحكم بالضرورة النسق المستقبلي للمجتمع العالمي، ونظرا لأن سياسة القوة وفق فوكوياما هي التي لا تزال السائدة بين الدول التي التي تأخذ بالديموقراطية الليبرالية[167]، إضافة إلى إلى التأخر النسبي في وصول التصنيع والقومية إلى إلى العالم الثالث، سيؤدي قطعا إلى اختلاف تام بين سلوك الكثير من دول العالم الثالث من جهة وبين سلوك الدول الصناعية من جهة اخرى، وبالتالي فهو يجزم بأن العالم في المستقبل سينقسم إلى قسمين قسم تخطى التاريخ وقسم آخر لا يزال غارقا في التاريخ[168].

وإذا كانت نظرية نهاية التاريخ عند فوكوياما قد تأسسة على اعتبار أن الديموقراطية الليبرالية هي الأفق الأسمى للتاريخ الإنساني، فإنها في الحقيقة جاءت كنتيجة لمجموعة من الأطروحات[169].

2. الأطروحات المؤسسة لنهاية التاريخ

إن نظرية نهاية التاريخ جاءت كمحصلة نهائية لمجموعة من الأطروحات المترابطة فيما بينها نذكر منها : غائية التاريخ : يؤمن فوكوياما بأن التاريخ غائي بطبيعته، أي أنه موجه نحو غاية معينة، وهو ما يعني أنه في حال تجاوز شكل من أشكال التنظيم الإجتماعي لمجتمع ما فليس بوسع هذا التنظيم أن يتكرر في نفس المجتمع، رغم أن المجتمعات المختلفة في المراحل المختلفة من تطورها قد تكرر نمطا متشابها من التطور، وقد ذهب فوكوياما إلى القول بأن العلوم الحديثة والرغبة في

166 – السيد ياسي، حوار الحضارات، تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد، ميريت للنشر، القاهرة، السنة 2022، ص 34

167 – محمد سعدي، أطروحات لفهم العالم الجديد، نهاية التاريخ، صدام الحضارات، الفوضى العالمية الجديدة، مكتبة دار السلام، الرباط، السنة 2001، ص 54

168 – محمد سعدي، أطروحات لفهم العالم الجديد، نهاية التاريخ، صدام الحضارات، الفوضى العالمية الجديدة، مكتبة دار السلام، الرباط، السنة 2001، ص 55

169 – محمد سعدي، أطروحات لفهم العالم الجديد، نهاية التاريخ، صدام الحضارات، الفوضى العالمية الجديدة، مكتبة دار السلام، الرباط، السنة 2001، ص 58

الإعتراف هما الأليتان اللتان تفرضان التطور في اتجاه واحد بإنتهائه ينتهي التاريخ[170]، واضمحلال التشائم الغربي إزاء فكرة تقدم التاريخ : مفادها أن التشاؤم الذي ساد على الذهنية الغربية في القرن العشرين إزاء فكرة التاريخ بدء يتلاشى، ففي القرن التاسع عشر كان معضم الأوربيون يظنون أن التقدم هو صوب الديموقراطية الليبرالية، لكن في القرن العشرين بدأ الأوربيون الذين عايشو هذا القرن بكل أحداثه ومجرياته يشككون في عالمية مثلهم ولاسيما بعد الحربين العالميتين وظهور منافس قوي للديموقراطية الليبريالية الغربية، والمتمثل في الشيوعية السوفياتية والذي سيستمر إلى حين سقوط الإتحاد السوفياتي ليسقط معه ذلك التشاؤم الذي خيم على الغرب لما يزيد عن الأربعين سنة[171]، وإنتهاء بدائل الديموقراطية الليبرالية : حيث يؤكد فوكوياما أنه لا يوجد في الوقت الراهن ولن يوجد لفترة طويلة أي بديل حقيقي أو ملائم للديموقراطية الليبرالية التي هي في الحقيقة خير حل ممكن للمشكلة الإنسانية، ويعتبر أن الأصوليات الدينية والتيارات القومية تحديان ثانويان قد يخلقان بعض المشاكل لكنهما يفتقدان للعالمية، وهنا يركز فوكوياما على الإسلام حيث يعتبر الدول الإسلامية مجموعة تعيش خارج التاريخ الحديث، ورغم كون الإسلام يشكل نظاما إيديولوجيا منظما له منظومته الأخلاقية ونسقه الإجتماعي والسياسي الخاص ودعوته دعوة عالمية، ورغم كونه انتصر على الديموقراطية الليبرالية في عدة مناطق من العالم الإسلامي، إلا أنه حسب فوكوياما لا يمتلك جاذبية وقبول كبير خارج العالم الإسلام[172].

والجنس البشري عند فوكوياما كما لو كان قطارا من العربات الخشبية التي تجرها الجياد متجها إلى المدينة بعينها عبر طريق طويل في قلب الصحراء، بعض هذه العربات قد حددت وجهتها بدقة ووصلت بأسرع وقت ممكن، والبعض الآخر تعرض لهجوم من قبل الأوباش(الهنود الحمر) فظل الطريق، والبعض الآخر أنهكته الرحلة الطويلة فقرر اختيار مكان وسط الصحراء للإقامة فيه وتنازل عن فكرة الوصول غلى المدينة، بينما من تعرضو للهجوم راحو يبحثون عن طريق بديلة للوصول إلى المدينة، وفي النهاية يجد الجميع أنفسهم مجبرين على استعمال نفس الطريق ولو عبر طرق فرعية مختلفة للوصول لغايتهم، وفعلا تصل أغلب العربات إلى المدينة في النهاية وهذه العربات

170 – يحيى سعيد قاعود، أطروحات فوكوياما وهانتغتون والنظام العالمي الجديد- دراسة تحليلية مقارنة، مركز البيان للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، السنة 2015، ص 61

171 – محمد شكري سلام، "أطروحة نهاية التاريخ بين الفلسفة والإيديولوجية"، مجلة فكر ونقد، السنة الرابعة، عدد 34، ديسمبر 2000، ص22

172 – فرانسيس فوكوياما، الإسلام والحداثة والربيع العربي، حوارات مع رضوان زيادة، المركز الثقافي العربي، بيروت، السنة 2015، ص 37

عندما تصل لا تختلف عن بعضها البعض إلا في شيئ واحد هو توقيت الوصول إلى المدينة سرعة أو بطئا بوصولها إلى الديموقراطية الليبرالية ومن ثم رحلتها نهاية التاريخ[173].

فيما يخص ردود الفعل على النظرية، إن أهم مميزات النظريات الكبرى كما يقول "رضوان زيادة" بحق أنها تحدث أثأرا وتخلف وراءها ضجيجا لا ينتهي، ونظرية نهاية التاريخ لم تكن استثناء لهذه القاعدة، فمنذ الوهلة الأولى استقطب نشر فرانسيس فوكوياما الخطوط العريضة لنظريته في صيف 1989 اهتمام الرأي العام والأوساط الفكرية والسياسية الدولية، إذ في مدة قصيرة تحول فوكوياما إلى ظاهرة ثقافية، وجذبت مقالته تعليقات ساخنة تخطت الولايات المتحدة الأمريكية إلى كل أنحاء العالم، حيث انقسمت هذه التعليقات بين مؤيد ومعارض، فأقطاب اليمين الأمريكي مثل "جورج ويل" و" تشارلز كروثامر" و"ايرفينج كرستول" و"توم وولف" احتفوا بالمقالة وتناوبوا جميعا على امتداحها والإشادة بعبقريتها، وكانت كلمة "عبقرية" و"ممتازة" و"دقيقة" هي التعابير المستخدمة في وصف أفكار فوكوياما والتي اعتبرت في مجلة "ذي ناشيونال انترنست" صعبة الرفض[174].

زاد هذا الإعجاب من حدة النقاش ففتحت المجلة صفحاتها للمنتقدين من نوع هنتنغتون وراندولف وجون كراي وغيرهم الذين أجمعوا أن النظرية استفزازية بالدرجة الأولى ولكنها غير مقنعة، حيث يقول هنتنغتون أن نظرية نهاية التاريخ تقوم على أكذوبتين هما:

أ – إن النظرية تؤكد وبشكل قوي على إمكانية التنبؤ بالتاريخ واستمرار اللحظة، علما أن التيارات الراهنة قد إلا تستمر في المستقبل وهو ما تؤكده تجارب الماضي، وبالتالي فالنظرية فيها شك.

ب – إن النظرية تتجاهل ضعف الطبيعة البشرية ولا عقلانيتها.

ويرى هنتنغتون أن ثمة تحديات كبيرة تواجه نظرية نهاية التاريخ منها:

أ – حقيقة أنه قد تبهت مجموعة من الأفكار أو الاديولوجيات بل وتختفي عن الأنظار لجيل أو أكثر لتعود للظهور من جديد لكن مكتسبة حيوية من جيل أو اثنين لاحقا .

ب – أن القبول الكوني للديمقراطية الليبرالية يحول دون صراعات داخل المنظومة الليبرالية نفسها، وتاريخ الاديولوجيات يؤكد ذلك.

أما "جون كراي" فقد جزم بأن النظرية تنبئ بنهاية الليبرالية وليس نهاية التاريخ، حيث يرى كراي أن الاعتقاد بأن نهاية التاريخ يمكن أن ينتهي لأن نزاعا بين اديولوجيات التنوير السريعة

173 – أحمد موصللي، حقيقة الصراع، الغرب والولايات المتحدة والإسلام السياسي، مؤسسة ألف ليلة وليلة، السنة 2003، ص 69

174 – برنارد لويس، أين الخطأ؟ التأثير الغربي واستجابة المسلمين، ترجمة محمد عناني، سطور، القاهرة، السنة 2003، ص 53

الزوال قد وصل نهايته إنما يكشف عن ضيق أفاق التفكير يصعب الاطمئنان إليه، وإنما كعلامة واضحة على حالة الحياة الفكرية والسياسية مع اقتراب القرن العشرين من نهايته أن تبدو مثل هذه التأملات السخيفة قابلة للتصديق[175].

أما الأكاديمي الروسي "بوزديناكوف" فقد بنى نقيض نظريته على تصور فلسفي مفاده أن الإنسانية تعاني اليوم من جراء غياب هدف تعيش من أجله وفقدان الروح، وبذلك يؤكد على حقيقة أن الديمقراطية الليبرالية تعد نجاحا حقيقيا للإنسانية، ولكنها تبقي نجاح وليس نهاية[176].

أما أحد الأساتذة العرب فيرى أن صاحب نهاية التاريخ وقع في تناقض حاد عندما بشر العالم بعالم جديد يسوده الفكر الليبرالي الديمقراطي، وهو هنا تبنى بشكل أو بأخر الفكر الشمولي الذي يجمد التطور الإنساني ويضعه في قوالب مهيأة سلفا إنها عودة من الباب الخلفي للفكر الشمولي الذي بشر به فوكوياما نفسه، كما ان توقعات فوكوياما تبقى مجرد احتمالات شأنها شأن ما سبقها من توقعات كتلك التي أطلقها هتلر حينما تحدث عن الرايخ الثالث الذي سيعيش ألف عام، لكن التوقع هذا اصطدم بالواقع، وكذا الماركسية، ويضيف أنه اذا أردنا أن نتحدث عن نهاية التاريخ ومعه نهاية العالم، فيجب أن نتحدث عن معطيات أخرى مرتبطة بنهايات متفرعة عن الكون بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري الناتج عن اتساع ثقب الأوزون وما يترتب عليه من الاختلالات الايكولوجية[177].

الفرع الثاني: بداية انهيار الأحادية القطبية وظهور التعددية القطبية

في نظرة سريعة على النسخة المتطورة للواقع الجيوسياسي الجديد الذي بدأ بالتشكل مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وذلك على البنية السياسية للنظام العالمي الذي كان سائدا حتى نهاية القرن العشرون نجد العديد من التحولات والمتغيرات الجذرية التي نستطيع أن نعتبرها خصائص مميزة له –أي– للعقد الأول من هذا القرن[178]، وبالتالي فإن تلك التطورات الاستثنائية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة تستدعي تحولا شبه مؤكد على البنية السياسية التي ستشكل خريطة العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وتحديدا على أنظمة الحكم والسياسة والواقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي والعلاقات الدولية[179].

---

175 – رضوان السيد، سياسات الإسلام المعاصر: مراجعات ومتابعات، جداول، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 2015، ص 145

176 – شمس الدين الكيلاني،استشراف مستقبل العالم في علاقاته الحضارية–الدولية، فرانسيس فوكوياما، الإسلام والحداثة والربيع العربي، مجلة استشراف، العدد 39، السنة 2015، ص 15

177 – أحمد تركي، ويبقى التاريخ مفتوحا، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 2002، ص 31

178 - William pfaff Redefinig world power, Foreign Affairs, vol 70 No 1, America and the World 1990/1991, p36

179 – عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية العدد 178، أكتوبر 2009، ص 21

ومن أبرز وأهم الملامح التي يمكن الإشارة إليها على أنها تحولات استثنائية ميزته عن فترة القطب الواحد (1990–2000) هو أنه أصبح واضحا اليوم بأن الولايات المتحدة الأميركية وهي القوة المركزية العالمية التي شكلت محور النظام العالمي حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين قد بدأت هيمنتها الجيوسياسية بالانحسار والتراجع في مناطق كثيرة من العالم، والدليل على ذلك كثرة الدول والأنظمة التي بدأت التمرد على سياساتها ومخططاتها الاستراتيجية[180]، وعدم قدرتها على فرض هيبتها وقوتها كما كان سابقا، وهو ما أدى إلى تراجع نفوذها الجيواستراتيجي شيئا فشيء خلال الفترة القادم، وبالتالي تلاشي دورها المركزي وكونها محور النظام العالمي[181]، فمثلا المجال الاقتصادي الأمريكي يعاني مشكلات عديدة أهمها:

أ – هبوط الإنتاجية الأمريكية مقارنة مع دول صناعية متقدمة منذ نهاية الستينات؛

ب – تحول القيادة التكنولوجية وخاصة في مجال البحث والتنمية في غير العسكرية؛

ت – الانفتاح المتزايد للاقتصاد الأمريكي للمنافسة الأجنبية؛

ث – التصدع في القاعدة الاجتماعية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنذر بتصاعد معدلات الجريمة، وانحدار في نوعية التعليم، وارتفاع مؤشرات البطالة والضرائب، مما ينعكس على دورها الخارجي لفرض استقرار دولي يتفق ورؤيتها الاستراتيجية[182].

ليس هذا وفقط وإنما هناك ما يمكن اعتباره من الملامح الاستثنائية التي قد تميز بها العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هو عودة روسيا ذات الواجهة "القومية" الى رقعة الشطرنج الدولية[183]، وبشكل قوي وتحديدا خلال الفترة الثانية من حكم مؤسس روسيا الحديثة فلاديمير بوتين حيث يمكن اعتبار جل التصرفات والمعطيات السياسية والعسكرية الروسية والتي طفت على السطح خلال تلك الفترة تحديدا والسنوات اللاحقة لها في ظل حكم ميدفيديف نوعا من التمرد الروسي

180 – فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 137

181 – وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، يناير 2012، ص 37

182 – عباس خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، السنة 2010، ص 61

183 – زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلبات الجيوإستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، السنة 1999، ص 72

على الهيمنة الأميركية، ومحاولة ناجحة منها للتخلص من عقدة القطب الواحد التي سادت النظام العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرون[184].

وقد نجحت روسيا في عهد بوتين بدرجة كبيرة، حيث بات مؤكدا اليوم بأن الولايات المتحدة الاميركية لا تستطيع الدخول في مواجهة مباشرة مع روسيا، بينما تقوم روسيا باستخدام القوة العسكرية المفرطة ضد حلفاء الولايات المتحدة الأميركية، وهذا ما كان واضحا خلال الحرب الروسية-الجورجية التي لا زالت مستمرة حتى الساعة والتي بدأت مع الاجتياح الروسي لجورجيا بنهاية العام 2008[185].

كما أننا نستطيع أن نشير إلى استمرار انحسار الشخصية السياسية الأوربية المستقلة على حساب التبعية السياسية للولايات المتحدة الأميركية وحليفتها إسرائيل وتحديدا الدول الأوربية الكبرى والمؤثرة عالميا كبريطانيا وفرنسا وألمانيا، ويتضح ذلك جليا من خلال ازدواجية المعايير السياسية والتصرفات التي تبنتها هذه الأخيرة تجاه قضايا الشرق الأوسط على وجه الخصوص وتحديدا في الحرب على أفغانستان والعراق وقضية الصراع العربي الإسرائيلي ولبنان على وجه التحديد والأدلة والشواهد على ذلك كثيرة[186].

ومن ضمن المشاهد الاستثنائية التي برزت بشكل ملفت للنظر خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عودة ظاهرة التحالفات الدولية المقنعة وفي مجالات محددة كالاقتصاد والسياسة والأمن[187]، وذلك كوسائل ابتكاريه لمواجهة التحديات التي نتجت عن الأزمة الاقتصادية العالمية وتراجع دور المركزية الأميركية وتوجه الدول الضعيفة للبحث لها عن حلفاء أخرين، ومن أبرز تلك التحالفات التي نشأت أو تطورت أو أعيدت للواجهة الدولية كنتيجة لظواهر وأحداث العقد الأول من هذا القرن: منظمة شنغهاي للتعاون التي تم إنشاؤها في 2001/6/15، ومحور التحالف الاستراتيجي بين عملاقي الطاقة روسيا وفنزويلا، كذلك التقارب الإستراتيجي الروسي الهندي الصيني الذي برز مع لقاء وزراء خارجية الهند والصين وروسيا في 2/7/ 2005، كذلك سعي إيران الى التقارب والتحالف مع روسيا وفنزويلا[188].

184 – هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية: أمريكا وروسيا وإيران، وإسرائيل، حزب الله وكوريا الشمالية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، السنة 2013، ص 208

185 – كاترين أبو الخير، عالم بلا أقطاب، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، يوليوز 2012، ص 49

186 – رباحي أمينة، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولى على التنظير في العلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، السنة 2011، ص 81

187 – عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، السنة 2009، ص 37

188 – بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، يوليوز 2005، ص 29

الفرع الثالث: ظهور قوى صاعدة منافسة للقوى التقليدية

إن دراسة مختلف المفكرين للقوة ضمن السياق التاريخي من أمثال "ابن خلدون" وكلاوزفيتش "Clawswsewitz و"مورغانتو" Morgenthau تُظهر تركيزاً كبيراً على المفهوم من خلال دراسة أبرز مظاهره وأبعاده، لذلك فإن مختلف المفكرين يعتبرون القوة على أنها قدرة الطرف (A) على التأثير في (B)[189]، ومن بين التعريفات نجد ما يلي :

1. كارل دويتش" K duetch يعرفها: على أنها القدرة على السيطرة في صراع ما، والتغلب على العوائق بحيث تعمل الدولة على توظيف عناصر القوة وتحويلها من كامنة إلى فعلية، ويكون هذا التوظيف نتيجة لإدراك الدولة لتفوقها في متغيرات القوة على حساب دولة أخرى[190].
2. يعتبرها الواقعيون المتغير الأساسي في السياسة الدولية بحيث يرى مختلف أنصارها أن القوة المادية تعمل ما لا تعمله القوة الأخلاقية وبالتالي فالقوة هي مزيج بين الإقناع والإكراه، وهي وسيلة تسعى الدول لامتلاكها ولو باستخدام الصراع[191].
3. يركز الليبراليون على المتغير الاقتصادي كمعيار أساسي لقياس قوة الدولة، لاسيما في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، ومع تزايد الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية (دول، تكتلات...)[192]، فالمنطق الاقتصادي هو محرك عقول الدول نحو الانتقال إلى الأفضل، وهذا ما أدركته الكثير من القوى لاسيما في منطقة جنوب شرق آسيا التي استطاعت استيعاب مختلف مضامين الفكر الليبرالي، وتحقيق نسب عالية من النمو انعكست بالإيجاب على القطاعات الأخرى فاصطلح تسمية هذه الدول "القوى الصاعدة" أو "القوى الناشئة" أو "القوى الناهضة"[193] .

ويتفق العديد من المفكرين على أن القوى الصاعدة هي: "تلك القوى التي تشهد نسب عالية من النمو الاقتصادي وتُحسن توظيف متغيراتها في سبيل تحقيق أهدافها القطاعية ضمن نطاق معين،

189 – خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، السنة 2009، ص 14

190 – نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 09

191 – عبدالمنعم سعيد، ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد207، السنة 2010، ص 66

192 – وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، السنة 2012، ص 21

193 – أحمد داود أوغلو، تر: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، السنة 2010، ص 75

ومن بين هذه القوى نذكر اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، سنغافورة، الهند، باكستان، البرازيل، جنوب إفريقيا، دول "البريكس" BRICS كتكتل قاري يضم كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وروسيا، وبالتالي فإن هذه القوى تختلف عن القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا القوة العظمى الأمريكية نتيجة للنقص في التأثير والتوظيف الجيد للمقدرة بالرغم أن بعضها يمتلك ترسانة أسلحة نووية وبيولوجية وبالستية كالصين والهند وباكستان[194].

وقد برزت القوى الصاعدة بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، ويعود هذا إلى عدة أسباب أبرزها ما يلي: إرهاق الموازنة المالية للمعسكرين نتيجة تسابق نحو التسلح وسياستهما في النظام الدولي، جعل القوى الإقليمية تدرك مبكراً أنه لا بد من الاهتمام بالجانب الاقتصادي لتحقيق نقلة نوعية في التنمية بدل الاهتمام بالمتغير العسكري فقط، وينطبق هذا التوصيف على اليابان، كوريا الجنوبية والصين[195]، وكون المساعدات الأمريكية المقدمة لبعض القوى الصاعدة جعلها تحقق قفزات نمو غير متوقعة حيث تندرج هذه المساعدات ضمن المحاولات الأمريكية لبناء تحالفات في النظام الدولي[196]، ثم الاستيعاب الكبير للقوى الآسيوية للتكنولوجيا ومضامين الفكر الليبرالي؛ وأخيرا الانتقال التدريجي لتمركز القوة من الغرب إلى الشرق وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي أصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية، وهو طرح يؤيده "جوزيف ناي"Nye بقوة[197].

وقد حققت الدول الصاعدة والنامية معدلات نمو جيدة خلال العقد الأول من هذا القرن وساهم هذا النمو في رفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وكان للدول الصاعدة دور مهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي العالمي، كما ساهم النمو الاقتصادي المعتدل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وجنوب الصحراء في انتشال الاقتصاد العالمي من الركود الاقتصادي الكبير الذي حدث بعد الأزمة المالية العالمية التي وقعت في عام 2008[198].

194 – علي حسين باكير، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، السنة 2014، ص 3

195 – خالد عبد العظيم، حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية الأمريكيةن مجلة السياسة الدولية، العدد 142، عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول، السنة 2002، ص 123

196 – فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، السنة 2008، ص 253

197 - Slotin, Jenna and Molly Elgin-Cossart. Why Would Peace Be Controversial at the United Nations? Negotiations Toward a Post-2015 Development Framework, New York: Center On International Cooperation ,December 2013.

198 – عثمان طه نارا، النظرية الليبرالية والعلاقت الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، السنة 2013، ص 91

وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في مجموعة الدول الصاعدة والنامية بشكل عام إلا أن بعض الدول الصاعدة في شرق أوروبا ودول الاتحاد السوفياتي السابقة وأمريكا اللاتينية عانت تراجع النمو الاقتصادي في عام 2009، وكانت الولايات المتحدة توصف في السابق بأنها قاطرة الاقتصاد العالمي، ولكن اقتصاد الدول الصاعدة أو الناشئة والمتطورة في آسيا وإلى حدٍ أقل في الشرق الأوسط وإفريقيا بدأ يحتل جزءا متزايداً من قاطرة الاقتصاد العالمي[199].

هذا وقد ارتفعت مساهمة الناتج المحلي الإجمالي للدول الصاعدة والنامية بنسبة ٪20 من الاقتصاد العالمي في عام 1995 إلى نحو ٪28 من الناتج المحلي العالمي في عام 2010[200]، وفي الوقت نفسه تصاعدت مساهمة النمو الاقتصادي للدول الصاعدة والنامية في النمو الاقتصادي العالمي خلال السنوات القليلة الماضية، وساهم نمو الدول الصاعدة والنامية الاقتصادي بنحو خمس النمو الاقتصادي العالمي في عام 1999 ولكن هذه المساهمة ارتفعت بحدة منذ بداية القرن الحالي. وتجاوزت مساهمة نمو الاقتصاديات النامية والصاعدة ٪40 من النمو الاقتصادي العالمي في عام 2002[201].

وقد شكل النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة والنامية أكثر من ٪100 من النمو الاقتصادي العالمي إبان الأزمة المالية العالمية في عامي 2008 و2009، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي في هذه المجموعة كان مسؤولا عن كامل النمو الاقتصادي العالمي في هذين العامين، كما ألغى تأثير التراجع في نمو الدول المتقدمة على معدل نمو الاقتصاد العالمي[202].

كما تمكنت مجموعة الدول الصاعدة والنامية من تحقيق معدلات نمو جيدة في عام 2010، حيث وصل معدل النمو في هذه المجموعة إلى نحو ٪6، بينما بلغ في الدول المتقدمة أقل من ٪3، وكان للصين والهند والدول الآسيوية الأخرى نصيب الأسد من نمو مجموعة الدول الصاعدة والنامية. ومن المتوقع أن تسجل الدول الصاعدة والنامية معدلات نمو مقاربة لنسبة ٪6 خلال السنوات القادمة، بينما ستنخفض معدلات النمو الاقتصادي في مجموع الدول المتقدمة إلى أقل من ٪2 خلال الفترة نفسها[203].

---

199 – جاسم سمير راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 45، السنة 2012، ص 58

200 – كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية– الإتحاد الأوروبي أنموذجاً–"مجلة قضايا سياسية، العدد 26، السنة 2012، ص 9

201 - Michael Schiffer, The U.S. and rising powers, National Intelligence Council, Mapping the Global Future, 17 Nov 2007 ,p13

202 – مايكل هادسون، الصعود الأسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2013، ص 27

203 – منير مباركية، القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015، مجلة رؤية استراتيجية، عدد 21، جانفي 2015، ص 27

وإذا ما استمرت معدلات النمو الحالية على منوالها الحالي فإن حجم اقتصاديات الدول الصاعدة والنامية ومجموعة الدول الصناعية الجديدة الممثلة بكوريا وتايوان وسنغافورة وهونج كونج سيتجاوز حجم الاقتصاديات المتقدمة خلال 15 عاماً، ومن المتوقع أن يصاحب التغير في الأحجام الاقتصادية المنتظرة للمجموعات الاقتصادية العالمية تحول في الثقل والنفوذ الاقتصادي والسياسي وقد يشمل القوى العسكرية[204].

وسينتقل الثقل الاقتصادي العالمي من جانبي الأطلنطي إلى جانبي المحيط الهادي مع تركز أكثر في الجانب الآسيوي، وسيؤدي ذلك إلى تغيير في أهمية القضايا الدولية، حيث ستنال القضايا الشرق آسيوية اهتماما أكبر، وبهذا ستتراجع الأهمية الإستراتيجية لبعض دول العالم وسترتفع أهمية الدول الواقعة ضمن الثقل الاقتصادي[205].

المطلب الثاني: رسم خريطة جيوسياسية جديدة في العالم العربي

شهدت الخرائط السياسية العالمية تغييرات كل ثلاثة أو أربعة عقود من الزمن، وعادة ما تكون الاضطرابات الداخلية وسط البلد الواحد والإقليمية في وسط إقليمي معين مقدمة لهذه التغييرات جيوسياسية[206].

وبدأت كل المؤشرات تدل على تغيير في الخريطة السياسية العربية، فالمخاض السياسي والتضارب الثقافي والصراع الإثني والاستقطاب الطائفي السني-الشيعي الذي تعيشه دول الخليج سيكون من نتائجه تبلور خريطة سياسية جديدة، وإن كانت السودان قد سجلت الحلقة الأولى بعدما فقدت الشطر الجنوبي، والتساؤلات تستمر حول دول أخرى وهي العراق وسوريا وليبيا واليمن التي تفتقد لسلطة مركزية وبالتالي سيترتب عنها فقدان الحدود السياسية[207].

وقد تسببت الحرب الأمريكية-البريطانية في تغيير جذري في العراق بانتقال السلطة من نظام سني وإن كان يرفع شعار التقدمية بزعامة صدام حسين الى نظام شيعي، وهذا جر الى تقوية الدور الإيراني في المنطقة بأكملها من لبنان وسوريا الى اليمن مؤخرا، كما انتعشت في العالم العربي عموما والخليج على وجه الخصوص القوميات الإثنية والثقافية والدينية وبدأت هذه القوميات المختلفة تطالب بإصلاحات سياسية تحترم حقوقها بما في ذلك اعتماد أنظمة جديدة مثل الفدراليات وتقرير

204 – مايكل جرين، القوى الصاعدة تنافس لا تناغم والتنوع بأمريكا بهدد شبابها: إبراهيم عباس"، أنظر على الرابط http://www.al-madina.com/node/436789-html

205 – عبد المنعم سعيد، ومحمد فايز فرحات، "مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم 207، القاهرة، فبراير 2010، ص 91

206 – رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، السنة 2011، ص 38

207 – حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2004، ص 145

المصير، وتستغل قوى أجنبية هذه المطالب في محاولة للتحكم في هذه التطورات، نذكر حالة الأكراد في العراق وسوريا، والمظهر الديني والاثني العرقي في دول مثل لبنان واليمن وسوريا[208]، وعليه فالخريطة السياسية العربية تتغير بالتدريج ولعل أكبر تجلياتها هي أولا تراجع مساحة السودان سنة 2011 بعد انفصال الجنوب في أعقاب حرب بين المسلمين والمسيحيين، فهي حرب دينية محضة، وعليه العالم العربي ما قبل 2011 ليس هو بعد 2011، وقد فقدت السودان 619 ألف كلم مربع، وهي مساحة تفوق مساحة دول مجتمعة مثل الأردن وسوريا ولبنان ودول الخليج باستثناء العربية السعودية، وتبقى خريطة السودان مهددة في شرق البلاد بسبب نزاعات إثنية في دارفور، ثانيا وجود دولتين عربيتين لا تسيطر نهائيا على حدودها وتفتقد لسلطة مركزية وهي العراق وسوريا، فهذه البلدان توجد تحت رحمة قوى سياسية كلاسيكية تعتبر نفسها شرعية ونفوذها يوجد فقط في العاصمة ومناطق أخرى، وهذا السيناريو سيدوم زمنا وقد يولد كيانات أبرزها الأكراد شمال العراق وتفتت سوريا الى دويلات غير معلنة تحت رحمة داعش والنظام والجيش الحر، حيث بدأت سوريا تأخذ ملامح سيناريو يوغوسلافيا التي ستفرخ دولا[209]، ثالثا عودة شبح الانقسام الى اليمن في أعقاب التطورات الأخيرة التي تفاقمت مع "عاصفة الحزم"، حيث بدأت تتحول اليمن الى يمن شمالي قريب من إيران ويمن جنوبي قريب من دول الخليج وعلى رأسها السعودية، وعمليا اليمن يعيش فوضى شبح التقسيم ولا يمكن استبعاد عودة سيناريو الدولتين الذي كان قبل التسعينات[210].

ومن أجل الوصول إلى هذا المبتغى الذي يخدم أجندة الدول العظمى وأولها الولايات المتحدة الأمريكية طرح الرئيس الأميركي جورج بوش الابن مشروع الشرق الأوسط الكبير في فبراير/شباط 2004 أي بعد عام تقريباً من احتلال العراق، وبعد سلسلة مبادرات ومواقف كانت الإدارة الأميركية قد طرحتها بعد الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001، وذلك بغية التعامل مع مشكلات المنطقة العربية والتحديات المنبثقة عنها[211].

---

208 – ستار جبار الجابري، وأخرون، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد 02، دار الصنوبر للطباعة، دمشق، السنة 2008، ص 23

209 – حسين غازي حسين، النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي، مطبعة الزراعي، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 46

210 – عزام، صياح عزام، المنطقة العربية بين الأطماع الخارجية والحراك الجماهيري، دار العوام للطباعة والنشر، دمشق، السنة 2011، ص 164

211 – ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير.. دلالته وإشكالاته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، السنة 2007، ص 96

وتم صياغة إستراتيجية الأمن القومي الأميركي في سبتمبر/أيلول من عام 2002، والتي تتضمن التزام الولايات المتحدة الأميركية بالعمل على إدخال مبادىء الديمقراطية حسب إدارة بوش الذي أكد في خطابه يوم 9-5-2003 في جامعة ساوث كارولينا أن حكومته ستعمل على تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة تربطها اتفاقات للتجارة الحرة مع الولايات المتحدة خلال عشرة أعوام[212].

الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير أو قلب الأنظمة السياسية من الخارج

يعتبر مشروع الشرق الأوسط الكبير المشروع الرابع الذي قدمته الإدارة الأميركية في ظل إدارة بوش الابن خلال ولايته الأولى والثانية حيث سبق هذا المشروع ثلاثة مشروعات، الأول منها حول رؤية بوش لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بإقامة دولة فلسطينية تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل[213].

وقد تضمنت خطة الطريق التي صاغتها اللجنة الرباعية معالم هذا الحل، أما المشروع الثاني فيتعلق بإنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأميركية والشرق الأوسط في غضون 10 سنوات، أما ثالثها فيختص بنشر الديمقراطية في المنطقة[214].

في إطار الترتيب الزمني لهذه المشروعات جاء مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل الدول العربية بالإضافة إلى إيران وتركيا وأفغانستان وفي بعض القراءات آسيا الوسطى، لكي يبدو كما لو كان تتويجاً لهذه المشروعات وتطويراً لمضمونها وتأمين تعدد الأطراف الإقليمية والدولية سواء تلك التي تتبنى هذا المشروع أو تلك البلدان المستهدفة به[215].

حيث اعتقدت الإدارة الأميركية أنها مقترح الدولتين هو بداية حل للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وفق تصور بوش قد أبطلت مفعول الذريعة العربية المتمحورة حول تسوية القضية الفلسطينية وأنها بذلك تمهد الطريق لانخراط الدول العربية في المشروع الأميركي حول الشرق الأوسط الكبير، وقد استند هذا المشروع إلى تلك النواقص التي شخصها تقريرا التنمية البشرية لعام

212 – ايهاب علي الشموري. المشروع الصهيوني-الأمريكي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والإسلامي، مركز باحث للدراسات-بيروت، السنة 2009، ص 138

213 – عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، السنة 2012، ص 37

214 – رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، السنة 2011، ص 38

215 – أحمد بهاء الدين شعبان، الحراك السياسي في المنطقة المظاهر...المبررات...الاتجاهات...الأبعاد الأفاق، شؤون عربية، العدد 123، الخريف 2005، ص 14

2002 و2003 في الواقع العربي الراهن، والتي تتمحور حول الحرية والمعرفة وتمكين المرأة والنسبة المرتفعة للأمية، وضعف المشاركة السياسية[216].

وتشير الظواهر إلى ضعف بنية المجتمع العربي ويرجع هذا الضعف في كثير من الأحيان إلى تأكل ارادتها، فالمجتمعات العربية بسبب التحولات التي خضعت لها تعاني من بنية ثقافية هشة ولولا قاعدتها الدينية لذهبت أدراج الرياح، هذه الهشاشة ولدت لديها القابلية للاختراق ومن أهم هذه الظواهر:

نجد تردي الأوضاع السياسية العربية وعجز النظام السياسي العربي عن مواجهة الأوضاع المستمدة على الساحة الدولية والمحلية، وظهور بمظهر غير القادر على مجابهة ما يحيط بالمنطقة من تحديات وما يكتنفها من مصاعب خاصة مع تصاعد العدوان الإسرائيلي والاحتلال الأمريكي للعراق والتهديدات المتوافرة الموجهة إلى بلدان عربية وتقسيم السودان[217].

وتباطؤ معدلات عملية الإصلاح السياسي التي وعدت بها النظم السياسية العربية شعوبها، وشعور قطاعات عديدة في المجتمعات العربية باتجاه القوى المهيمنة إلى التحايل على وعود التغيير لتمرير العاصفة دون أن تسعى إلى التجاوب مع مطالبها المشروعة[218].

واستمرار النظام العربي بوحداته السياسية المختلفة دون تغيير حقيقي في بنية النظام وتفاعلاته واستمرار هذا النظام على حاله بدون تغيير نوعي في درجة الاعتمادية الاقتصادية أو التوحد السياسي أو تبني مشروع نهضوي في ظل برنامج زمني[219].

وقد قام قطاع مهم من النخب العربية المثقفة على رفض مشروع الهيمنة الأمريكي ومبادرة الشرق الأوسط الكبير، ومع ذلك فإن النجاح في هذه المواجهة يفترض شروطا ضرورية لا غنى عن توفيرها إذا ما أريد للنظام العربي أن يجتاز بسلام هذا الامتحان الجديد وهي أن مواجهة المشروع الأمريكي لمستقبل المنطقة لا يمكن أن تكون جزئية بمعنى أن تقبل السياسة الأمريكية تجاه فلسطين

---

216 – عبد الله عبد الرحمان، " نحو نظام جماعي فعال للسلام والأمن على الصعيدين العربي والإفريقي في ضوء مبادرة الشرق الأوسط الكبير، شؤون الشرق الأوسط، العدد 10، أبريل 2004، ص 117

217 – جمال زهران، "تدعيات الشرق الأوسط الكبير على النظام العربي واحتمالات تحالفات إقليمية جديد"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية، مشروع الشرق الأوسط الكبير جدل الداخل والخارج ومشتقبل المنطقة العربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر، السنة 2005، ص 05

218 – مهيوب غالب، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل العربي، بيروت، عدد 256، يونيو 2000، ص 67

219 – حسن الشريف، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحديات الدولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 304، يونيو 2004، ص 48

أو العراق، بينما يتم التصدي فقط للشق المتعلق بالتغيير الداخلي في هذا المشروع، وذلك أنه من البديهي أن نجاح المشروع الأمريكي المتعثر في العراق ومشروع الوكيل الإسرائيلي المتعثر في فلسطين سوف يصل باحتمالات النجاح في مواجهة الشرق الأوسط الكبير إلى حدها الأدنى إن لم يكن إلى الصفر[220].

كما أن نجاح المواجهة يتطلب جبهة عربية واسعة في المواجهة تضم أولا أكبر عدد من الدول العربية وهي مسألة تحيطها صعوبات واضحة بالنظر إلى أن ثمة نظما عربية تهادن المشروع على نحو واضح، أو على الأقل تطالب بإعطائه فرصة، وهناك أنظمة سياسية عربية أخرى قد لا تقوى على الاعتراض عليه صراحة، كما أن هذه الجبهة يجب أن تحشد من خلفها أوسع قطاعات ممكنة من النخب والجماهير العربية[221].

إن المواجهة لا يمكن أن تستند إلى القول وأننا نعرف أكثر من غيرنا حاجتنا إلى التطوير الداخلي، وإننا شرعنا فيه بالفعل بما يعطي معنى أنه ليس بالإمكان أبدع مما كان، إذ لا شك فيه أن خطى التغيير بطيئة وغير كافية ومعثرة في معظم-إن لم يكن- في كافة الأقطار العربية[222]، كما أن المواجهة تكون مستندة على أساس فكري راسخ يكشف بمنتهى الموضوعية حقيقة الديمقراطية الأمريكية، والواقع أنه ما من منطق يستحق المواجهة السياسية والفكرية في الظروف الراهنة أكثر من المنطق الذي يبدأ بتصديق الطرح الديمقراطي الأمريكي لمستقبل الوطن العربي[223].

وعليه فمن الضرورة مواجهة المشروع الأمريكي من خلال إستراتيجية عربية وإسلامية شاملة تقوم على:

1. رفض الهيمنة الخارجية والوقوف بوجه التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، فالإصلاح الداخلي مسألة داخلية لا تفرض بالقوة[224]؛

220 – محمد أحمد النابلسي، رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، مداخلة في مؤتمر أفاق مشروع الشرق الأوسط الكبير، دمشق، 27-29 ديسمبر 20004، سوريا، المركز العربي للدراسات المستقبلية، السنة 2005، ص 05

221 – سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، السنة 2008، ص 52

222 – عبد الرحمان عبد الرحمان النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتدعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، السنة 2010، ص 90

223 – مازن الحسيني ونعيم الأشهب، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشروق، عمان، السنة 2004، ص 47

224 – شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، السنة 2009، ص 151

2. القيام بجهد حقيقي لإصلاح سياسي واقتصادي تقتضيه الظروف الموضوعية في كل مجتمع من مجتمعات المنطقة انطلاقا من الداخل[225]؛

3. تقديم البديل العربي في مواجهة المشروع هذا البديل الذي يقوم على أساس المشروع العربي النهضوي ويضمن قيام نظام عربي متماسك سياسيا[226]؛

4. تاكيد أولوية القضية الفلسطينية وبناء المجتمعات العربية على أسس ديمقراطية سلمية على طريقة التقدم والتطور والتحديث[227].

إلا أن البحث عن مستقبل أفضل للنظام العربي يجب أن ينطلق من واقعه الراهن وصورة المستقبل محكومة بمستوى التصدي الذي تختاره الدول العربية للتحديات المطروحة عليها، فكلما كانت الاستجابة العربية لهذه التحديات أعلى كان التفاؤل بصورة مستقبل أفضل للنظام العربي ممكنا، وكلما كانت الاستجابة متجاهلة للتحديات فإن النظام العربي سيكون عرضة للتفكك أكبر وتكون الصورة أكثلا سوداوية مما هي عليه اليوم، فإذا تم قياس مستقبل النظام العربي على هذا الأداء التراجعي له خلال العقود الثلاث الأخيرة واستمرت ضرورة التراجع، فإن انهياره أمر حتمي ولكن هذا الواقع ليس قدر النظام العربي[228].

وقد أكد ذلك الاستراتيجي الفرنسي "لوراند موراويك: العالم العربي يعيش في كارثة مزمنة منذ مئتي سنة، فاته قطار الثورة الصناعية والأن يفوته قطار الثورة الرقمية يعقد الدوافع الداخلية للتأقلم مع العالم الحديث، ويرى أن كل الدول العربية إما فاشلة أو مهددة بالفشل[229].

الفرع الثاني: ثورات "الربيع العربي" أو قلب الأنظمة السياسية من الداخل

يجزم الباحثون في العلاقات الدولية أن بعض القوى الدولية كانت قريبة أكثر مما هو متصور ليس فقط في عملية التحكم وإدارة تطور بعض الثورات، ولكن أيضاً في تهيئة الظروف لتفجر

225 – عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، النة 2004، ص 86

226 – نادر فرجاني، احتمالات النهضة في الوطن العربي بين تقرير التنمية الإنسانية العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجة، أبو ظبي، السنة 2004، ص 42

227 – أبراهيم خليل العلاف، الشرق الأوسط...الشرق الأوسط الجديد... الشرق الأوسط الكبير، رؤية تاريخية وسياسية، مجلة علوم إنسانية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 27، مارس 2004، ص 14

228 – أسامة غزالي حرب، أين الشرق الأوسط الجديد؟ مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، عدد 168، أبريل، السنة2007، ص 28

229 – أحمد الطحان، حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير (العراق–سوريا–السعودية–مصر–إيران)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، السنة 2006، ص 21

بعضها من خلال ما حدث من تغلغل لهذه القوى على مدى سنوات طويلة في الشؤون الداخلية لبعض الدول، وهو التغلغل والتدخل اللذان انحرفاً كثيراً بالأداء الوطني لبعض النظم الحاكمة، ومكّن تلك القوى من امتلاك أدوات التخريب الداخلي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأمني على النحو الذي تحدث عنه عاموس يادلين، رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية في تشرين الأول 2010، من أن إسرائيل قامت بأدوار شديدة الأهمية والخطورة داخل مصر منذ عام 1979 (عام توقيع معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية) للدرجة التي سوف تحول دون تمكين أي رئيس مصري جديد يأتي لمصر بعد حسني مبارك من أن يقوم بأي عملية نهوض لهذا البلد[230].

ولم يتجاهل تعمد الإشارة إلى دور إسرائيل في إشعال الفتن الطائفية الواحدة تلو الأخرى داخل مصر على مدى تلك السنوات، أما ما جاء على لسان آفي ديختر رئيس الشاباك الإسرائيلي (الأمن الداخلي) الأسبق في عام 2008 من أن النفوذ الإسرائيلي قوي في مصر للدرجة التي تجعل قرار الخلافة السياسية بعد حسني مبارك ليس محض مسألة داخلية مصرية بل سيكون لكل من إسرائيل والولايات المتحدة دور في ذلك، وأن إسرائيل لن تسمح بمجيء رئيس لمصر بعد مبارك لا يعلن التزامه المسبق بمعاهدة السلام مع إسرائيل وأنها تدعم مجيء جمال مبارك رئيساً لمصر، لأنه ملتزم بمعاهدة السلام لكن الأخطر هو ما قاله عن أدوات التغلغل والسيطرة الإسرائيلية على مقاليد القرار السياسي في مصر حيث أوضح أن هذا النفوذ القوي لإسرائيل داخل مصر يعتمد على ركيزتين: الأولى هي شركاء إسرائيل من رجال الأعمال المصريين، والثانية أصدقاء إسرائيل في الإعلام المصري[231].

ما قيل عن الدور الإسرائيلي في مصر في عهد نظام مبارك قبل اندلاع الثورة هو تخريب الحياة السياسية والاقتصادية والأمنية ليدفع بالملايين إلى النزول إلى الشوارع وتحول انتفاضة الشباب يوم 25 كانون الثاني إلى ثورة شعب يوم 28 من الشهر نفسه، يقال أيضاً عن أدوار فرنسية في الثورة الليبية ضد نظام العقيد معمر القذافي وعن أدوار أخرى عربية وإقليمية ودولية في الثورة السورية على النحو الذي جاء على لسان الأستاذ محمد حسنين هيكل في حواره مع رئيس تحرير جريدة الأخبار المصرية؛

فقد ذكر هيكل أن الفريق الدابي رئيس مراقبي جامعة الدول العربية الذي سافر إلى سورية تحدث صراحة في تقريره الجامع الذي قدمه إلى الجامعة عن أخطاء، لكنه تحدث أيضاً في ذلك التقرير

230 – محمد السعيد إدريس،"الثورات العربية ومستقبل العلاقة بين النظام العربي والنظام الإقليمي"، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية– القاهرة، السنة 2011– 2012، ص 27

231 - Marc Lynch, The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East, (New York: Public Affairs, 2016, p 57

عن "ضحايا لم يقعوا وعن مشاهد لم تحدث وعن صور وأصوات يجري تصنيعها بالتدليس والتزييف وكثير منها في معامل باريس ولندن"[232].

لكن ما جاء في كتاب برنارد هنري ليفي صديق الرئيس الفرنسي ساركوزي بعنوان "الحرب بدون أن نحبها.. يوميات كاتب في قلب الربيع العربي" هو الأكثر فجاجة ووضوحاً حيث كشف أنه صانع ما جرى في ليبيا ومدبره، وأنه هو من كتب بيانات المجلس الوطني الانتقالي وحرك دفعات المال وشحنات السلاح من كل مكان إلى ليبيا، ومن دعا إلى حشد القوات وأنه من نصح بتوظيف جامعة الدول العربية لتكون جسراً لوضع ليبيا في سلطة مجلس الأمن كي يطبق فرض حظر جوي انتهى بإسقاط نظام القذافي ودخول ليبيا في متاهة البحث عن الاستقرار والأمن، لكن الأخطر هو متاهة التغلغل الخارجي وتحكمه في إدارة الحكم والسياسة لمدى غير منظور الأجل.

قد يكون هنري ليفي قد أسرف في تقدير دوره، لكن ما جاء على لسان سيلفيو برلسكوني رئيس الحكومة الإيطالية السابق كشف أن ما حدث في ليبيا لم يكن ثورة بل تدخل أرادته فرنسا كما أوضح أن ما حدث في ليبيا جرى وفق قرار للحكومة الفرنسية بالذهاب إلى هناك والتدخل في نزاع داخلي وتقديمه أمام المجتمع الدولي في إطار ثورة[233].

فللوهلة الأولى من اندلاع الثورات العربية وبالتحديد عقب سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وامتداد الثورة إلى مصر تصور الإيرانيون أن فجراً جديداً من الانتصارات للمشروع الإيراني في العالم العربي قد بدأ، هذا التصور تحول إلى قناعة بسقوط نظام حسني مبارك في مصر وامتداد رياح الثورة إلى مناطق متعددة من الوطن العربي شملت المغرب والجزائر وليبيا وامتدت إلى البحرين وسلطنة عمان واليمن والأردن والعراق، وكانت أصداؤها تسمع في لبنان تحت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام الطائفي كصدى لشعار الثورة الذي بدأ في تونس وامتد إلى مصر ومنها إلى دول عربية أخرى "الشعب يريد إسقاط النظام[234].

المبحث الثاني: المحددات الخاصة للسياسة الأمنية الإماراتية

لا يمكن دراسة المحددات الخاصة للسياسة الأمنية الإماراتية دون تحليل الوضع الإستراتيجي في منطقة الخليج الذي يشكو من القابلية الشديدة للعطب من جانبين الأول: اختلال توازن القوى

232 – الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، شرق الكتاب، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 39

233 – بركات نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة 2012، ص 57

234 – عباس محمد ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسات الدولية، العدد 112، السنة 2012، ص 63

الذي تسيطر عليه إيران وامتداد نفوذها في المنطقة بشكل غير مسبوق منذ عهد الشاه ما قبل الثورة الإسلامية، ومن شأن هذه الحالة أن تمتص حجما هائلا من الفوائض المالية على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى التي هي جزء من إستراتجية الأمن في المجتمعات الحديثة[235].

والجانب الثاني: أهمية المنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي وتراكم ثروتها ومستوى الرفاهية التي تتمتع بها شعوبها، وهو الوضع الذي يجعلها أكثر قابلية للعطب وقابلية للاختراق الأمني بسبب الطبيعة البنيوية الخاصة بهذه الدول، فكما أن تشييد البنية التحتية الضخمة في دول الخليج الستة هو أمر إيجابي، يخلق في نفس الوقت ثغرات أمنية وتصنف أنها الأهداف الرخوة الثمينة لأي انزلاق أمني خطير، فعلى سبيل المثال، يحتاج "برج خليفة" في دبي –الذي يضم اكثر من 900 شقة بالإضافة إلى المرافق الأخرى الضخمة– إلى صاروخ واحد أو سيارة مفخخة ليحوّله في لحظات معدودة إلى ركام إسمنتي ويحقق هدفا عسكريا مؤثرا[236].

المطلب الأول: تزايد الثقل الإستراتيجي لإيران وتصاعد الصراعات الطائفية

لقد أدى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للعراق في عام 2003 إلى إحداث خلل كبير في ميزان القوى الإقليمي الذاتي، وذلك بإقدام الحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر على إصدار قرار حل الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية الأخرى الذي أدى بدوره إلى تفجر العنف غير المسبوق داخل العراق في عدة اتجاهات: ضد القوات المحتلة وقتال الجماعات العراقية لبعضها البعض وقتال قوات الحكومة العراقية[237]، وبدلا من أن يؤدي الوجود الأمريكي في العراق إلى تعديل نظام ميزان القوى والمحافظة على استقراره، أدى إلى تدفق النفوذ الإيراني في كل اتجاه الذي كان من قبل مكبوحا بواسطة نظام صدام حسين وقواته المسلحة ذات الخبرة العالية في القتال والسيطرة الإقليمية[238].

لقد خلقت هذه المعطيات وضعا إستراتيجيا مهددا للأمن الخليجي، بحيث جعل الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تخطو أي خطوة في العراق إلا بعد الموافقة الإيرانية (من الناحية

235 – عبد الرحمان بن حمد العطية، معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 37

236 – كورب لورنس، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 101، أبو ظبي، السنة 2006، ص 61

237 – مصباح عامر، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، دار قرطبة لنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2007، ص 107

238 – جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 82

العملية)، وأصبح الموقف الأمريكي محكوم بالموقف الإيراني ولا تستطيع الولايات المتحدة أن تتخذ أي أعمال عسكرية ضد النفوذ الإيراني[239].

ويجمع جل الباحثين في مجال الأمن الخليجي أن هناك وعي متزايد من قبل صناع القرار في المنطقة بالخطورة المتنامية داخل البيئة الإستراتيجية الخليجية، وما تصريح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج السيد عبد الرحمان بن حمد العطية إلا خير دليل حيث أكد أن: "منطقتنا تواجه أخطارا وتهديدات أسوأ مما كان ماثلا قبل عام 2003 وهو ما يجعلنا نتساءل: أين ذهبت الوعود الأمريكية بجنة الديمقراطية التي بشروا بها؟ والتي لم تؤد إلا إلى تحريك النزاعات الطائفية والمذهبية والعرقية التي أصبحت تحصد مئات الأرواح يوميا"، إن الوعي بالوضع الإستراتيجي الخطير في منطقة الخليج جعل من عبد الرحمان بن حمد العطية يشخص مكونات عدم أمن البيئة الإستراتيجية في مجموعة من العناصر[240]، والتي منها: عدم التوازن في القوى؛ والتداخل بين الأدوار الإقليمية والأجنبية وفي بعض الأحيان التناقض الشديد بينها مما يزيد من تصعيد الوضع الأمني؛ وصعوبة إيجاد نقطة توازن في علاقات القوى فيما بينها، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على بناء معادلة أمنية متوازنة.

الفرع الأول: تزايد الثقل الإستراتيجي لإيران في المنطقة بعد سقوط نظام صدام حسين

بعد سقوط بغداد برزت إيران كقوة إقليمية مهيمنة تجاوزت هيمنتها عتبات بغداد في عهد صدام حسين؛ خاصة بعد اتخاذ القرار الإستراتيجي الخطير من قبل الحاكم الأمريكي في العراق بول بريمر بحل الجيش العراقي كأحد أكثر الجيوش الإقليمية ثقلا في المحافظة على التوازن الإقليمي[241].

من ناحية القوة البشرية العاملة يتألف الجيش الإيراني من أربعة فيالق تتضمن 12 فرقة منها أربع فرق مدرعة، بالإضافة إلى وجود لواء من القوات الخاصة وفرقتان من المغاوير ولواء من القوات المجوقلة. إن هذه القوات مزودة بمعدات عسكرية كبيرة، تتمثل في ما يقارب 1750 دبابة

239 – عصام عبد الشافي، تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 90

240 – جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 82

241 – ايغو دالدر، وأخرون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، الدارالعربية للعلوم ناشرون، بيروت، السنة 2006، ص 151

قتال رئيسية، ونحو 720 مركبة مدرعة مقاتلة، و650 ناقلة جند مدرعة، وأكثر من 300 سلاح مدفعي ذاتي الحركة، وأكثر من 2000 سلاح مدفعية مقطورة، ونحو 900 قاذفة صواريخ متعددة[242].

بالإضافة إلى هذه المعدات الخاصة بالقوات البرية هناك أيضا خاصيات أخرى تتميز بها القوات البرية الإيرانية وهي العدد الضخم للجيش الإيراني وخبرة طويلة في إدارة الحروب الإقليمية وتنظيم برامج التدريب والمناورات الكبرى البرية والبحرية، بحيث أنه في بعض الأحيان تنظم مناورتين في شهر واحد؛ ففي شهر مايو 2010 تم تنظيم مناورة بحرية في مياه الخليج وبحر العرب وبعد أسبوع تم تنظيم مناورات للقوات البرية في محافظة أصفهان دامت ثلاثة أيام، وفي كل هذه المناورات وغيرها يتم الإعلان عن تجريب أسلحة جديدة محلية الصنع كإحدى الطرق المستخدمة في الردع التقليدي[243].

أما في ما يتعلق بالقوات الجوية البالغ عددها حوالي 35 ألف جندي فإن الخاصية البارزة مي قدرتها على الاحتفاظ بأسطولها الجوي في الخدمة بالرغم من الحصار الأمريكي على التزود بقطع الغيار، على اعتبار أن معظم معدات الجيش الإيراني أمريكية من عهد نظام الشاه السابق، ولقد قامت القوة الجوية الإيرانية بإدخال بعض التعديلات التكنولوجية المحلية على بعض النظم الفرعية والنظم الإلكترونية المستخدمة في الطائرات وتكييف الأسلحة الجديدة[244].

لكن لحد الآن مثل هذه الجهود مازالت محدودة ومازال المجال الجوي الإيراني مكشوفا أمام أي هجوم جوي إسرائيلي أو أمريكي على منشآتها الحيوية، لذلك تسعى إيران إلى تطوير منظومة جوية دفاعية بالاعتماد على الدعم الروسي لكن هذا الخيار لازال غير متاحا بسبب عدم موافقة الروس على إمضاء صفقة صورايخ سام التي تشمل بيع 300 صاروخ مضاد للطائرات إلى إيران[245].

كما تملك القوات الجوية الإيرانية أكثر من 260 طائرة مقاتلة لكن فعاليتها القتالية هي متدنية بسبب قدم تجهيزاتها وطرازها الذي أصبح دون مستوى القتال الجوي الحديث؛ كما أنها قد تجاوزت عمرها الافتراضي، وهناك حوالي 15 ألف جندي متخصصون في الدفاع الجوي في

242 – أنور شروان احتشامي، التطورات الداخلية في إيران وتأثيرها في العلاقات الإيرانية–الخليجية، في الخليج في عام 2008–2009، مركز الخليج للأبحاث، السنة 2009، ص 51

243 – جيرلد جرين، إيران وأمن الخليج، في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، السنة 2003، ص 20

244 – شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات: الانعاكاسات الإستراتيجية والإقتصادية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 38، السنة 2011، ص 69

245 – إنتوني كوردزمان، إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 91

القواعد الأرضية، من حيث المعدات تشمل الدفاعات الجوية 150 راجمة صواريخ أرض–جو من نوع هوك المطورة و45 راجمة من نوع SA-2، وراجمات إضافية منها صينية الصنع، و10 راجمات عتيقة بعيدة المدى من نوع SA-5.[246]

يتمثل الثقل الإستراتيجي الإيراني المخل بميزان القوى الإقليمي في قيامها بتطوير مزيج كبير من القوات غير التقليدية في الخليج العربي يمكن أن تتحدى بها جاراتها في تشكيلة واسعة من الحروب غير المتماثلة، بما في ذلك حروب الاستنزاف المنخفضة المستوى، إذ أورد إنتوني كوردزمان أن في عام 2006 وحده وظفت إيران حوالي 15 ألف عميل مدني تابع للاستخبارات لأغراض جمع المعلومات حول منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطى، بالإضافة إلى العمليات الاستخبارية الداخلية في مراقبة المسؤولين الدينيين والسياسيين والمنشآت الحيوية وغيرها[247].

أما من ناحية مراقبة المياه الإقليمية والدولية في الخليج وبحر العرب والبحر الأحمر، فقد طورت إيران على مدى عقود أسطولا بحريا متعدد التشكيلة لهذه الغاية، ويضم أسطولها البحري ثلاث غواصات من طراز "كيلو"، ونحو 140 زورقا خفيفا قتالي للدوريات وعمل قوات خفر السواحل، بما في ذلك 11 من زوارق الدوريات الفرنسية التصميم من طراز كامان Kaman، وكل واحد منها مجهز ما بين 2 إلى 4 من صواريخ ساردين Sardine طراز CSS-N-4/YJ-1. وتعمل هذه الصواريخ بالوقود الجاف، ويتراوح مداها بين 42 و50 كلم، وتحمل 165 كلم من الرؤوس الحربية ورادار، إن لهذه الزوارق مهام متعددة منها إعاقة حركة ناقلات النفط وتهديد المنشآت البحرية بالإضافة إلى مهاجمة السفن الحربية[248].

أما بالنسبة لأهم قوة ضاربة في الجيش الإيراني والتي تضطلع بمهام الدفاع عن بقاء النظام السياسي وحماية مراكز القيادة والسيطرة وتوفير الملاذات الآمنة للقيادة السياسية في حالة نشوب الحرب، فهي الحرس الثوري الذي هو التشكيلة العسكرية المتفوقة من حيث القوة البشرية والعتاد والقوة السياسية[249].

كما تعمل إيران على تطوير قوات الردع التقليدية عبر تطوير وتحديث عدد من أجيال الصواريخ بعيدة المدى التي بإمكانها تدمير أهداف في عرض بحر العرب وداخل العمق

246 – شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات: الانعاكاسات الإستراتيجية والإقتصادية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 38، السنة 2011، ص 73

247 – جيرلد جرين، إيران وأمن الخليج، في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، السنة 2003، ص 36

248 – إنتوني كوردزمان، إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 107

249 – عصام عبد الشافي، تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 93

الإسرائيلي، ويتمثل البرنامج الصاروخي الإيراني في تطوير سلسلة صواريخ شهاب والتي يبدو أنها تشمل الآن الصواريخ الباليستية المتوسطة المدى ذات الوقود الجاف والسائل، وفي نفس الوقت تواصل إجراء تجارب على أنواع جديد من الصواريخ يبلغ مداما 2500 إلى 3000 كلم[250].

بالإضافة إلى اقتنائها منظومة صاروخية من الكتلة السوفياتية السابقة من نوع جراميت Gramit طراز HK -55، والتي يبلغ بين 2500 و3000 كلم، ويرى إنتوني كوردزمان أنه من الناحية النظرية تتراوح نسبة الخطأ لهذه الصواريخ في إصابة الهدف ضمن دائرة قطرها نحو 150 متر، وتبلغ سرعتها 0,77– 0 .48 ماخ[251].

لقد استطاعت إيران أن تطور صواريخ يمكن أن تضرب العمق الإستراتيجي الإسرائيلي، لكن مازالت تواجه مشكلة الدقة في التصويب بحيث فقدان هذه القوة الصاروخية المكلفة ماليا لخاصية الدقة في إصابة الهدف يجعلها بدون جدوى إستراتيجي، وهي المشكلة التي واجهت القوة الصاروخية العراقية في عام 1991، أما الهدف من وراء التحديث المستمر للقوات الجوية والمنظومات الصاروخية هو تحقيق مزيد من قابلية الخصم للعطب خاصة المنظومات التسلحية الإسرائيلية الأكثر تطورا في منطقة الشرق الأوسط كلها[252]، فالهدف الإستراتيجي ليس هو المبادرة باستخدام هذه الأسلحة ضد الخصم وإنما جعل الخصم يفكر مليا قبل الإقدام على أي عمل عسكري ضد العمق الإستراتيجي الإيراني؛ أو على الأقل تحويل أي مغامرة عسكرية معادية إلى انتحار في ذهن المخطط الإستراتيجي الخصم[253].

وقد لجأت إلى تبني إستراتيجية متعددة الأوجه من أجل تحقيق هذه الأهداف التي منها دعم وتقوية خصوم إسرائيل (حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة) غير التقليديين في المنطقة الذين بإمكانهم إعاقة أي عمل عسكري ضد إيران والتعاون مع سوريا من أجل الإبقاء على الجبهة السورية صامدة في حالة نشوب أي نزاع مسلح واسع مع إسرائيل، وبذلك تصبح سوريا الجبهة الإيرانية المتقدمة ضد إسرائيل ولو أن معالم هذا الجزء من الإستراتيجية الإيرانية لازالت غير واضحة؛ بسبب عدم معرفة بالضبط النوايا السورية نحو إسرائيل هل عقد اتفاقية السلام أم مجرد كسب الوقت[254].

---

250 – جيرلد جرين، إيران وأمن الخليج، في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، السنة 2003، ص 36

251 – عصام عبد الشافي، تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، تشرين الأول/ أكتوبر 2011، ص 81

252 – إنتوني كوردزمان، إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 107

253 – نفسه

254 – العيسى شملان، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب وإيران، في العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، السنة 2001، ص 160

مما زاد من تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة هو استغلالها للأحداث الدولية برعاية كبيرة من أجل التوظيف السياسي والإيديولوجي والثقافي، فموقفها المتشدد من الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل والوقوف إلى جانب المقاومة في حرب إسرائيل على لبنان في تموز 2006، وإلى جانب حركة حماس في حرب إسرائيل على غزة في ديسمبر 2008؛ جعل قطاعات واسعة من شعوب العالم العربي والإسلامي تتعاطف معها وينظر إليها على أنها الرائد التحرري للمنطقة في ظل التراجع الخطير في الموقف العربي نحو القضية الفلسطينية بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003[255].

صحيح أن الموقف الإيراني قد تضرر كثيرا في عام 2006 جراء الحرب الطائفية التي قادها الشيعة ضد السنة في العراق وحاولت الولايات المتحدة وإسرائيل استغلال ذلك من الناحية السياسية والإعلامية، لكن جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة فبددت الإستراتيجية الدعائية الأمريكية بوقوف إيران البارز مع المقاومة[256].

إن النشاط الدبلوماسي الإقليمي الإيراني هو متزامن مع النشاط العسكري، من حيث حجم التمرينات العسكرية المنفذة وإظهار إمكانيات الجاهزية العسكرية للجيش الإيراني من أجل التصدي لأي هجمات عسكرية معادية، فخلال عام 2008 وحده قامت القوات الإيرانية بتنفيذ أكثر من ثمانية تدريبات عسكرية كبرى، حول وضعيات قتالية متعددة المهام، ففي 24/01/2008 نفذت القوات الإيرانية على مستوى لواء مدرع بمشاركة قوات العمليات الخاصة جنوب إيران مناورة تحت شعار "تندر-."6 وكانت إحدى أهداف هذه المناورة التصدي لهجوم افتراضي عن طريق التدخل السريع باستخدام وسائل حرب إلكترونية[257].

أما المناورة الثانية فهي خاصة بالحرس الثوري الإيراني والتي تم تنظيمها بتاريخ 07/07/2008؛ وحملت شعار "الرسول الأعظم." وكانت مركزة بشكل أساسي على رفع المستوى القتالي في البحر والبر واستخدام الصواريخ الباليستية، إذ تم خلالها تجريب صواريخ طويلة ومتوسطة المدى التي بإمكانها الوصول إلى أهداف إستراتيجية في العمق الإسرائيلي والقواعد الأمريكية في محيط منطقة الخليج، ومن بين الصواريخ المختبرة في هذه المناورة، "شهاب "3 الذي يصل مداه إلى 2000 كلم، ثم جاءت المناورات المشتركة بين قوات الحرس الثوري

255 – جير جيرولد، سياسة إيران الإقليمية، في كتاب الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 61

256 – هاورد روجر، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، مكتبة مدبولي، بيروت، السنة 2007، ص 49

257 – كوفيل تيبري، إيران الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، السنة 2008، ص 27

والجيش النظامي التي أجريت في الفترة الممتدة ما بين 08 و10 من شهر سبتمبر 2008، وكان هدفها الأساسي المحافظة على المستوى العالي من الجاهزية القتالية للوحدات العسكرية تحسبا للطوارئ، بالإضافة إلى اختبار أسلحة جديدة على حد تصريحات القادة العسكريين الإيرانيين[258].

ونتيجة للحصار العسكري المفروض على إيران خاصة فيما يتعلق بالحصول على قطع الغيار للعتاد الذي أغلبه صناعة أمريكية تسعى إيران بشكل حثيث إلى تطوير القدرات الذاتية خاصة في قطاع القوة الجوية، وكان من نتائج ذلك إعلان قائد القوة الجوية الإيرانية بتاريخ 06/01/2008 امتلاك بلاده قدرات تكنولوجية لتطوير الجيل الرابع والخامس من طائرة "أذرخس" تعني بالعربية الصاعقة، وحسب المواصفات الإيرانية تتميز هذه الطائرة بقدرة على الإفلات من شاشات الرادار ومزودة بصواريخ جو جو ومدافع رشاشة عند الاشتباك الجوي، وقد تم تجريب هاتين الطائرتين لأول مرة في 2007/09/20[259].

لم تقف إيران عند تطوير المنشآت العسكرية بل عملت على إنشاء قاعدة بحرية جديدة شرق مضيق هرمز في ميناء "حسك" الإيراني الواقع في بحر عمان في 28/10/2008، من منظور بعض المراقبين الإستراتيجيين أن الهدف من تشييد هذه المنشآت هو بناء خط دفاعي متقدم مكوّن من العديد من القواعد البحرية على طول شواطئ الخليج بدءا من منطقة "باسانبدر" بالقرب من الحدود الباكستانية حتى ميناء "بندر عباس" الرئيسي في إيران، وقد تم الإعلان عن هذا الخط الدفاعي الجديد للبحرية الإيرانية في 30/10/2008 القادر من الناحية الافتراضية على مقاومة اختراق أي قوة مهاجمة عن طريق بحر العرب أو عبر مياه الخليج[260].

هذه النماذج من الأنشطة العسكرية الإيرانية خلال عام 2008 هي تعبير عن حالة الاستعداد للأسوء بسبب اختلال ميزان القوى الإقليمي، وفي نفس الوقت زادت من النفوذ الإستراتيجي الإيراني في بحر العرب ومياه الخليج بشكل غير مسبوق، لقد كانت هذه الأعمال العسكرية في السابق مكبوحة بواسطة القوة العسكرية العراقية التي فرضت على إيران الاهتمام فقط بجبهتها الغربية على الحدود العراقية، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحل الجيش العراقي أصبح الاستعداد العسكري الإيراني مركزا حول إدارة الحرب الإقليمية[261].

---

258 – مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2001، ص137

259 – عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، السنة 2010، ص37

260 – عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 29

261 – بنان طلال صالح، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004، ص 59

ولمعالجة اختلال ميزان القوى الإقليمي في منطقة الخليجي يتطلب الاعتماد على ما أسماه جون ميرشيمر بإستراتجية "التوازن عبر الشاطئ "The Balance of Shore حيث يقضي مضمون هذه الإستراتيجية أن تقوم القوى العظمى بتحقيق التوازن في نظام ميزان القوى الإقليمي لكن دون التورط المباشر في البيئة الإستراتيجية المحلية للمنطقة، ويمكن تنفيذ هذه الإستراتيجية عن طريق العديد من الآليات، منها بناء قواعد عسكرية حول المنطقة للتدخل السريع تحتوي على مخازن للعتاد العسكري الثقيل والبوارج الحربية ومقار للقوات البرية[262].

والهدف منها تحقيق الرعب ضد أي محاولة لقلب ميزان القوى أو السيطرة على المنطقة من قبيل تجربة عام 1990، كما يمكن أن يتحقق التوازن عبر الشاطئ من خلال الاعتماد على إستراتيجية تقوية الأطراف الإقليمية الحليفة التي تقوم بمهمة تحقيق التوازن الاقليمي، ولا تتدخل القوى العظمى إلا في حالات الضرورة كأن يصبح الحلفاء الإقليميون غير قادرين على الصمود طويلا أمام المعتدي، لكن هناك مخاوف من هذا الخيار حول وقوع الأسلحة والمعدات في أيدي جماعة رادكالية تسيطر على الحكومة كما حدث في عام 1979 في إيران[263].

لقد تبنت الولايات المتحدة الأميركية هذه الإستراتيجية إزاء منطقة الخليج العربي، ببناء العديد من القواعد العسكرية القريبة منها بهدف مراقبة نظام ميزان القوى الإقليمي.

الفرع الثاني: تصاعد الصراعات الطائفية

برز التفكك الطائفي والصراع المذهبي كمصدر لتهديد الأمن في منطقة الخليج بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في 20/03/2003، وانهيار النظام الأمني في العراق بعد سقوط بغداد في 09/04/2003، وقد صنّف هذا المتغير كمصدر تهديد رئيسي للأمن في منطقة الخليج من خلال تصريحات صناع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، المعبرة عن الغضب والإستياء مما يجري حول تفكيك البنية السوسيو-ثقافية في مجتمعات الخليج، بحيث أن كل الدول المطلة على مياه الخليج العربي الثمانية قابلة للعطب بواسطة هذا التفكك العرقي والصراع المذهبي، ويمكن مناقشة هذا الفرع من خلال تناول النقاط التالية:

الصراع الطائفي في العراق وتداعياته الأمنية على منطقة الخليج:

إن طبيعة تاريخ العراق الطويل جعلته مجتمعا متعدد الأديان والطوائف منذ آلاف السنين، فبالإضافة إلى وجود أتباع الأديان الثلاثة، هناك أتباع أديان وثنية تمتد أصولها إلى الديانة

262 – مظاهري محمد مهدي، مستقبل أمن الخليج الفارسي، مجلة مختارات إيرانية، العدد 86، سبتمبر 2007، ص 38

263 – عيسى محمد عبد الشفيع، الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع، مجلة المستقبل العربي، العدد 346، ديسمبر 2007، ص37

المجوسية في عهد الدولة الفارسية قبل الإسلام، لكن أكثر الانقسامات الطائفية تأثيرا على استقرار المنطقة مي الانقسام بين السنة والشيعة بسبب إمكانية أن يكون لها امتدادات إقليمية بشكل متزايد، فأكثر التهديدات التي تطرحها الصراعات الطائفية مي استقرار السيادة الوطنية وإضعاف مرآزية الدولة القطرية لصالح ما سماه محمد سعيد ريان"بإقطاعيات محلية عرقية وطائفية متنافرة في علاقتها"[264].

ولقد بدا واضحا بعد سقوط بغداد في 09/04/2003 ارتباط إيران بالعديد من القوى الشيعية التي انخرطت في حرب إبادة طائفية بلغت أوجها في عام 2006؛ ولم يستطع النفوذ الأمريكي كبح الهيمنة الإيرانية على العراق وذلك لأسباب مذهبية وتاريخية، فالأسباب المذهبية لا تحتاج إلى بيان أما الأسباب التاريخية فتتمثل في استضافة إيران للمعارضة العراقية المسلحة التي أصبحت جزءا أساسيا من مجلس نظام الحكم الذي شكّله الحاكم الأمريكي للعراق بول بريمر لأكثر من ثلاثين سنة خلال هذه الفترة الطويلة قامت إيران بتوثيق علاقاتها مع الجماعات العراقية المختلفة؛ والتي استغلت في ملأ الفراغ السياسي والأمني الذي خلّفه سقوط النظام العراقي السابق ومن بين هذه التنظيمات الشيعية التي أصبحت في الحكم ولها علاقات وثيقة مع إيران "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" وجناحه العسكري "منظمة بدر"، إذ تشير بعض التقديرات أن قوات ميليشيات بدر تبلغ حوالي 40 ألف مقاتل، وأن هناك أعداد متزايدة يتم تجنيدها بمساعدة مكاتب المخابرات الإيرانية؛ حيث تصرف ألفان دولار للعضو الجديد؛ وذلك من أجل دعم القدرات العسكرية للمجلس[265].

كما شجعت إيران مجلس الثورة على الاستيلاء على المؤسسات الحكومية التي وظفت فيما بعد على نطاق واسع في إدارة الحرب الطائفية وتشريد مئات الآلاف من السنة الذين تبنوا إستراتيجية مقاومة الاحتلال[266]، بالإضافة إلى اختراق الأجهزة الأمنية المختلفة مثل الشرطة والجيش والقطاعات الأمنية الأخرى التي أدارت في السنوات التالية بعد الاحتلال، عمليات التعذيب والإمعان في القتل الجماعي للسنة، ولقد توالت اتهامات هيئة علماء المسلمين العراقية

---

264 – سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 15

265 – أحمد طحان، حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير (العراق، سوريا، السعودية، مصر، إيران)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 31

266 – خيري عبد الرزاق جاسم، العملية السياسية في العراق ومشكلات الوصول إلى دولة القانون، مطبعة البينة، بغداد، الطبعة الأولى، السنة 2009، ص 81

على لسان رئيسها حارث الضاري لقوات بدر بأنها المسؤولة على قتل الآلاف من أهل السنة والسيطرة على الوقف السني في العراق[267].

لقد مثّل الانقسام المذهبي وعدم الاستقرار الأمني في العراق تحديا جديا لأمن منطقة الخليج بصفة عامة والأمن الإمارتي على وجه الخصوص، من ناحية أخرى حاول جارث ستانسفيلد تشخيص دوافع الصراعات الطائفية في العراق وتداعياتها الإقليمية بطريقة أكثر تنظيما ووضوحا، وذلك من خلال مجموعة من النقاط التالية:

أ – احتدام الصراع من أجل السيطرة على الدولة بين الشيعة والسنة خاصة حول العاصمة بغداد والمناطق المحيطة بها، وداخل مؤسسات الدولة الأمنية منها على وجه الخصوص[268].

ب – اشتداد النزاع حول شكل النظام السياسي العراقي الجديد مل يكون نظاما موحدا كما يطالب بذلك السنة والتيار الصدري أم يكون فدراليا كما تطالب بذلك الأحزاب الكردية في الشمال والمجلس الإسلامي الأعلى[269].

ت – النزاع بين الأكراد والعرب على مدينة كركوك الغنية بالنفط يقف مع العرب في هذه القضية تركيا بسبب وجود الأقلية التركمان في هذه المدينة[270].

ث – النزاع بين العشائر السنية الموالين بطريقة أو بأخرى للحكومة في بغداد والسنة المؤيدين للقاعدة في مناطق الأنبار ونينوة وديالي[271].

ج – تصاعد حدة النزاع الشيعي–الشيعي في مناطق العراق الجنوبية خاصة في النجف والبصرة، وكان النزاع محتدما على محور قوات جيش المهدي التابعة للتيار الصدري وقوات فيلق بدر التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية[272].

2. الصراع المذهبي في اليمن.

نذكر الصراع بين الحوثيين الذين ينتمون إلى الطائفة الزيدية الشيعية والحكومة والقبائل الموالية لها من السنة، ولقد برزت ملامح الصراع المذهبي من خلال الشروط التي وضعها

---

267 – علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولين السنة 2005، ص 35

268 – علي عودة العقابي، أثر الانسحاب الأمريكي من العراق على دول الخليج العربي، مجلة دراسات دولية، العدد 52، السنة 2012، ص 20

269 – أشرف العيسوي، "أمن الخليج..تحديات ومخاطر جديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 171، كانون الثاني، السنة 2008

270 - Pollack kenneth M,Securing the Gulf, Foreign Affairs, July-August, 2003, p 37

271 – سعيد شاكر شلبي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2003، ص 138

272 – طاهر إبراهيم اللايذ، الشرق الأوسط والفوضى الخلاقة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2012، ص 37

المتمردون الحوثيون من أجل وقف القتال ضد الحكومة؛ التي لم تكن سياسية أو اقتصادية وإنما كان في معظمها إيديولوجية ومذهبية مثل تدريس المذهب الزيدي وحرية النشاط الديني لهذه الطائفة وغيرها[273].

يضاف إلى ذلك تصريحات العديد من القادة السياسيين والدينيين في طهران المطالبة بوقف القتال ضد الحوثيين أو التوسط بين طرفي الصراع، والتي في مجملها تصنف ضمن تدخل طهران في الشؤون الداخلية لليمن باتجاه إعادة نسخ طبق الأصل الوضع اللبناني في اليمن، ويكون لها بذلك خطوة متقدمة باتجاه خنق أمن منطقة مجلس التعاون الخليجي من الجنوب والشرق وتوسيع دائرة أوراقها الإقليمية من أجل تفعيل سياستها الإقليمية وتحقيق مصالحها الحيوية[274].

من الناحية الإستراتيجية يتميز اليمن بالعديد من الخاصيات المهمة في الثقل الإستراتيجي الإقليمي أكثر مما يبدو أنه بلد ضعيف مزقته الانقسامات المذهبية والقومية والحروب والفقر، ومن هذه الخاصيات الثقل الديمغرافي جنوب الجزيرة والمفتوح على البحر الأحمر وعلى بحر العرب، إذ يتعدى عدد سكانه سكان دولة الإمارات العربية المتحدة مما يعني توفر مصادر حيوية للقوة الاقتصادية وتطوير القدرات العسكرية البرية كما هو مؤكد من قبل التراث الإستراتيجي التقليدي في حقل الدراسات الإستراتيجية والأمنية[275]، وتوفر احتياطات نفطية مقبولة التي اكتشفت في الفترة الأخيرة، والتي يمكن أن توجه عائداتها نحو إعادة بناء الجيش اليمني وتحديث قدراته العسكرية بشكل يجعله قوة عسكرية لها ثقلها في الميزان الإستراتيجي، إلا أن مثل هذه الأهداف تواجه صعوبات جراء عدم الاستقرار الداخلي وتصاعد حدة التهديدات الانفصالية في الجنوب في الفترة الأخيرة وأخيرا الأزمة السياسية المتعلقة بتنحية الرئيس علي عبد الله صالح[276]، والانتشار الديمغرافي اليمني عبر دول مجلس التعاون الخليجي إذ يوجد لليمن جالية كبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة يمتهنون التجارة والأعمال الحرة واندمجوا وسط هذه المجتمعات والكثير منهم يحمل الجنسية السعودية، ومعظمهم محافظون تعود جذورهم إلى اليمن الجنوبي[277]، وبقدر ما يشكّل اليمن الموحد قوة بقدر ما يمكن أن يتحول إلى مصدر تهديد كبير في

273 – أمل حمادة، إيران والشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 152، إبريل 2003، ص 61

274 – السيد أبو داود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، السنة 2014، ص 183

275 – عزمي بشارة واخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، السنة 2012، ص 15

276 – تشوين شي يان، الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، السنة 2012، ص 47

277 – عيسى السيد دسوقي، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، السنة 2008، ص 93

حالة انفصال الجنوب عن الشمال أو حدوث حالة التمزق القبلي وتفكك البنية السوسيولوجية للمجتمع[278]

المطلب الثاني: تفاقم التهديدات الإرهابية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل

تواجه دولة الإمارت العربية المتحدة تحديات كثيرة في جهوده الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتجنب التهديدات الواضحة التي تشكلها في مناطق الصراع والتوتر، لاسيما بالنظر إلى طموحات بعض الدول في امتلاك أسلحة الدمار الشامل التي من شأنها أن تؤثر على السلم والأمن الدوليين[279].

فالعالم بأسره كان يعتمد خلال السنوات الستين الماضية على نهج الدبلوماسية المتعددة الأطراف لمنع انتشار الأسلحة النووية، وعلى العمل من خلال الأمم المتحدة وأجهزتها وتحديدا مجلس الأمن كأداة من قبل المجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، إلا أن الواقع أن المواقف غير المرنة لبعض الدول فيما يتعلق بحيازة الأسلحة النووية من دون الخضوع للضمانات الدولية جعل من الصعوبة بمكان تحقيق ذلك الهدف وأصبح يهدد بانهيار نظام منع الانتشار[280].

كما تحظى سياسة مكافحة الإرهاب باهتمام كبير لدى حكومة الإمارات العربية المتحدة كونه يخص الأمن الجماعي لدول المنطقة، ويؤثر بشكل مباشر في الأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وعلى ضوء الأهمية الفائقة للموضوع شرعت الدولة عددا من القوانين لمكافحة الإرهاب مع السعي إقليميا ودوليا إلى توقيع عدد من المعاهدات والاتفاقيات الإقليمية المتخصصة، والتي تعد الأولى ضمن نطاق الإجراءات القانونية التي تبنتها الدولة بصورة منفردة، أو ضمن المنظومة الخليجية، أو ضمن التوجه العالمي بهدف تطوير إطار قانوني متخصص للتعامل مع ظاهرة الإرهاب[281].

الفرع الأول: تفاقم التهديدات الإرهابية

أدرك المجتمع الدولي بعد الحادي عشر من شتنبر عام 2001 أن الإرهاب (الذي تعرفه الموسوعة السياسية على أنه: استخدام العنف–غير قانوني– أو التهديدية بأشكاله المختلفة كالإغتيال

278 – تركي فيصل الرشيد، مابعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ص 62

279 – تركي فيصل الرشيد، مابعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ص 71

280 – تركي فيصل الرشيد، مابعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، ص 83

281 – ياسين الياسري، مكافحة الإرهاب في الاستراتيجية الأمريكية "رؤية قانونية تحليلية"، دار الثقافة، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2011، ص 29

والتشويه والتعديب والتخريب، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو مال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية) [282]، ظاهرة خطيرة تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان في العالم[283]، كما أن هذه الظاهرة لم تعد ذات صفة محلية أو إقليمية ترتبط بدولة ما أو بحضارة بعينها، لكن الحقيقة التي تؤكدها الأحداث في كل لحظة أن هذه الظاهرة ليس لها وطن ولا دين ولا هوية[284]، وللإرهاب خصائص مميزة يمكن إجمالها في كونها : فوق قومي تشتق هذه الخاصية من المضامين المعرفية الواردة في تعريف الاتفاقية الأمنية العربية للإرهاب وكذلك تعريف الهيئات الدولية الأخرى، بحيث أنها تعكس الاهتمام المشترك لأكثر من طرف في النظام الإقليمي أو الدولي، ولقد انبثق هذا الاهتمام المشترك من الأضرار الممتدة للعمليات الإرهابية عبر الحدود من جهة[285]، ولجوء الجماعات الإرهابية– كتنظيم القاعدة في الجزيرة العربية – إلى تنسيق عملها عبر قومي وليس في شكل تنظيمات محلية، ساعدتها في ذلك الامتيازات المجانية الممنوحة من قبل العولمة التكنولوجية مثل الاتصالات الفضائية والإنترنت والفضائيات التلفزيونية والأنظمة المالية فوق قومية وغيرها من أدوات النظام الدولي الحديث، ولا أدل على ذلك من تعدد جنسيات الجماعة التسعة عشر المنفذة لهجمات 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية[286].

فتنظيم القاعدة اليوم تجاوز بمراحل متقدمة النمط التقليدي لتنظيم الجماعات المسلحة المتمثل في وجود الجماعة على مستواها المحلي، حيث أصبح يمارس العمل عبر العالم وينسق الكثير من العمليات من مناطق متعددة كما أنه يضم في عضويته أعضاء من جنسيات متعددة حتى القيادة المركزية مكونة من أسامة بن لادن (قتل في 30 أبريل 2011 على يد قوة أمريكية خاصة) من السعودية وأيمن الظواهري (الزعيم الجديد للتنظيم) من مصر وغيرهما من اليمن والجزائر وباكستان وأفغانستان[287] .

---

282 – مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، السنة 2004، ص 41

283 – إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولية بين تجديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2002، ص 39

284 – عبد الله الأشعل، القانون الدولي لمكافحة الإرهاب، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، السنة 2003، ص 131

285 – خليدة كعسيس خلاصي، الربيع العربي بين الثورة والفوضى، مجلة المستقبل العربي، العدد 421، بيروت، السنة 2014، ص 61

286 – مهدي علي أبو فطيم، الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، وسائل الإعلام العالمية للخدمات، بيروت، السنة 2011، ص 57

287 – إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولية بين تجديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2002،ـ ص 39

والخاصية النسقية للظاهرة الإرهابية إن السلوك الإرهابي يجري في نسق سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي معين، تشكل هذه العناصر الأبعاد المكونة للنسق المنتج للسلوك الإرهابي على افتراض أن النسق البنائي هو المسؤول عن إنتاج السلوك كما يرى أنصار النظرية البنائية، بناءً على هذا الافتراض فإن السلوك الإنساني ينبع من العديد من خاصيات النسق الاجتماعي، كالفقر والتخلف والحرمان والاضطهاد والإحباط النفسي، وهناك من المحللين السياسيين لظاهرة الإرهاب من يشكك في هذه الأطروحة، على افتراض منهم أن معظم المنفذين لتفجيرات 11 سبتمبر 2001 (بسبب أن معظمهم سعوديون) أتوا من مجتمعات تتمتع بمستويات اقتصادية عالية؛ لكنهم أهملوا الجوانب البنائية الأخرى مثل ضعف التعليم والإحباط النفسي وضعف الثقافة السياسية وغيرها[288].

وهناك أيضا الخاصية السيكولوجية تتعلق هذه الخاصية بإمعان الجماعات الإرهابية في إحداث مستوى من الرعب العالي وبث الخوف في الطرف أو مجموعة الأطراف المستهدفة من خلال القتل العشوائي عن طريق الأحزمة الناسفة والعبوات المتفجرة في الأماكن العامة المكتظة بالسكان والقريبة من وسائل الإعلام المحلية والدولية، بغرض انتشار الخبر ومشاهدة حجم التفجير على نطاق واسع من الرأي العام[289].

ولذلك تفجيرات الطائرات وقطارات الأنفاق والسيارات المفخخة هي الأدوات الأكثر تفضيلا للجماعات الإرهابية؛ بسبب ملاءمتها لتحقيق أهدافهم النفسية في الأطراف المستهدفة، ومن المفارقات المثيرة للاهتمام أن إستراتيجية بث الرعب في الصراعات المسلحة تشترك فيها الجماعات المسلحة والجيوش التقليدية، فقد اشتهر الجيش الأميركي في الحرب على العراق في 20 مارس 2003 بإستراتيجية الصدمة والدهشة، بحيث لا يترك للخصم التقاط الأنفاس وإعادة تنظيم نفسه، وهي اليوم إحدى النظريات المطبقة على نطاق واسع في العقيدة العسكرية الأميركية[290].

لقد دأب تنظيم القاعدة في الجزيرة العربية على إسماع صوته للمجتمعات الخليجية عن طريق القيام بتفجيرات ضد أهداف حكومية وأجنبية؛ منها تفجيرات الخبر ضد أفراد المارينز الأميركيين في عام 1996 وتفجيرات الرياض في 2003؛ بهدف بث الرعب في مستويات معينة من الأطراف المستهدفة وهي المصالح الأجنبية والهيئات الحكومية وعموم الشعب[291].

---

288 – سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب الدولي، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، السنة 2002، ص 59

289 – سيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 أيلول 2001، الدار العربية للعلوم، بيروت، السنة 2004، ص 28

290 - Danile J. Hickman, Terrorism as Violation of the " Law of Nation ": Finally Overcoming the Definitional Problem, Wisconsin International Law Journal, Vol. 29, Issue 3, 2012, pp. 451

291 – محمد شوقي عبد العال، نحو إستراتيجية دولية لمكافحة الإرهاب، في، د يسري العزباوي، داعش: دراسات في بنية التنظيم، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، السنة 2015، ص 159

والخاصية القانونية والجنائية إن العمل الإرهابي في جوهره هو انتهاك للقانون القائم المفروض من قبل الحكومات القائمة، والذي يستلزم بالضرورة ترتب مسؤوليات جنائية على مرتكبيه؛ جراء التسبب في إلحاق أضرار بالأشخاص والممتلكات وتعريض الاستقرار العام للخطر، وفي بعض الأحيان لا تميل الجماعات الإرهابية إلى خرق القوانين القائمة فحسب، وإنما تسعى إلى تثبيت قوانينها عن طريق الدعوة إليها وتفسيرها وتبريرها عبر حملات دعائية ممنهجة، على الشاكلة التي يقوم بها تنظيم القاعدة في جزيرة العرب[292].

وعلى هذا الأساس أكدت الاتفاقية الأمنية العربية والاتفاقيات الدولية على الجوانب الجنائية للسلوك الإرهابي من أجل السماح للجهات الأمنية المختصة القيام بعمليات التعقب والملاحقة والمطاردة للعناصر الإرهابية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، ولقد شكّل هذا الجانب جزءا مهما من إستراتيجية مكافحة الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتنسيق مع الدول الخليجية والعربية وحتى الدولية[293].

والإرهاب ظامرة خاصة بالأطراف غير الدول أكدت التعاريف السابقة بأن السلوك الإرهابي هو كل فعل عنيف لا يمارس باسم الدولة، وهو موجه ضد الأشخاص والممتلكات العامة والخاصة والمصالح المختلفة الوطنية والأجنبية، وهو أمر طبيعي مادامت هذه الاتفاقيات هي موقعة من قبل الدول وليس أطراف أخرى[294]، فكل سلطة تتحدى سلطة الحكومة المحلية أو سلطة القوى العظمى من قبل أي جماعة، فإنها بالضرورة تحمل وصف "الإرهاب"، لكن مثل هذه الخاصية تتعرض لكثير من التآكل وعدم المصداقية، بحيث أننا نجد دولا تمارس العنف غير المبرر ضد الشعوب المحتلة مثل الأعمال العسكرية الأميركية أثناء احتلال العراق، وكذلك القتل الذي تمارسه إسرائيل ضد الفلسطينيين ولا يطلق على هذه الأعمال وصف "الإرهاب" في نفس الوقت، توجد جماعات تحمل السلاح ضد حكوماتها ويتم رعايتها من قبل القوى العظمى ولا تسمى هذه الجماعات بالإرهابية[295].

وعدم القدرة على تغيير السياسات أو إسقاط الحكومات المستهدفة هذه الخاصة طرحها العالم كارل دويتش إذ يرى أن العمليات الإرهابية المشهورة في تاريخ العلاقات الدولية لم يعقبها

---

292 – محمد صافي يوسف، مدي مشروعية لجوء الدول إلى التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، السنة 2005، ص 6

293 – أحمد أبو الوفا، ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 161، يوليوز، السنة 2005، ص 162

294 – فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم " ناشرون "، بيروت، السنة 2009، ص 228

295 – محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، السنة 2002، ص 95

أي تغيير في سياسات الحكومات المستهدفة ولم يتم إسقاط الحكومات عبر العمل الإرهابي، ومن هذه الحالات قتل القيصر جوليس Julius Caesar في عام 44 قبل الميلاد، وكذلك قتل القيصر الروسي ألكسندر الثاني Alexander II في 1884؛ الذي عوّض بالقيصر ألكسندر الثالث Alexander III ؛ وحدوث محاولة لقتل أدولف هتلر Adolf Hitler في 20 يوليو 1944، وقتل رئيسة وزراء الهند أنديرا غاندي Indira Gandhi في عام 1984، وقتل رئيس الولايات المتحدة الأميركية جون كنيدي John F. Kennedy في 22 نوفمبر عام 1963، وأحداث 11 سبتمبر 2001، وتفجيرات في السعودية وفي الجزائر وفي غيرها من الدول؛ لم تؤد إلى إحداث تغييرات في سياسات حكومات هذه الدول وإنما العكس هو الذي حدث[296].

لقد أدى التدخل الأميركي العسكري في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص إلى حدوث رد فعل عنيف من قبل الجماعات المسلحة التي استهدفت المصالح الأميركية في المنطقة والحكومات التي تعتقد هذه الجماعات أنها موالية للولايات المتحدة ومتحالفة معها[297]، ويمكن تعداد حالات التدخل الأميركي العسكري في منطقة الخليج ومنطقة الشرق الأوسط عموما وكان لها آثار مأساوية على الأمن والاستقرار: وتدخل قوات كوماندوز أميركية في إيران في أبريل 1980 من أجل تنفيذ مهمة إنقاذ 53 أمريكيا كانوا محتجزين في السفارة الأميركية في طهران، لكن المهمة فشلت وتكبدت الولايات المتحدة الأميركية فيها خسائر مادية وبشرية منها مقتل ثمانية جنود على إثر اصطدام هيليكوبتر بطائرة حاملة للدبابات، ومما زاد الموقف درامية أن هذه العملية نفذت من قبل إدارة الديمقراطيين بقيادة الرئيس الأميركي السابق جيمي كارتر أثناء الانتخابات الرئاسية وخسر بموجبها الديمقراطيون الانتخابات وصعد إلى الحكم المحافظون بقيادة الرئيس رونالد ريغان عن الحزب الجمهوري[298].

كما أن تدخل القوات الأميركية في لبنان تحت مظلة حفظ السلام في أكتوبر 1983 الذي أدى إلى تفجير مبنى تمركز القوات الأميركية بواسطة سيارة ملغومة ومقتل 241 من أفراد قوات المارينز، مما دفع بالرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان إلى اتخاذ قرار سحب القوات الأميركية من لبنان وعدم المشاركة في عملية حفظ السلام هناك[299]، وقيام الولايات المتحدة الأميركية

296 – خليفة عبد السلام خليفة الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية – الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2008، ص 222

297 – أحمد أبو الوفا، ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 161، يوليوز، السنة 2005، ص 164

298 – عثمان السيد عوض، إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين، مجلة مختارات إيرانية، العدد 17، ديسمبر 2002، ص 58

299 – سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 57

بالهجوم على ليبيا في أبريل 1986 كرد فعل على هجمات إرهابية تدعي أمريكا أن القيادة الليبية على صلة بها ضد أهداف أمريكية، وقد قتل في هذه العملية طيارين أمريكيين بعد إسقاط البطاريات الليبية لطائرتهما من طراز أف بي[300] 111.

والولايات المتحدة الأميركية حشدت لـ527 ألف جندي على الأراضي السعودية بحلول يناير 1991 في إطار تشكيل تحالف دولي لإخراج القوات العراقية من الكويت تحت ما أصبح يعرف "بعملية عاصفة الصحراء"، وهي المرة الأولى التي تطأ فيها قوات أجنبية الأراضي السعودية لغايات قتالية، والتي لطالما كانت ترفض أي تواجد عسكري أجنبي في المنطقة خلال فترة الحرب الباردة كلها[301]، وقيام الولايات المتحدة الأميركية في عهد الرئيس بيل كلينتون بإرسال ما يقارب 28 ألف جندي أميركي إلى الصومال في مهمة إنسانية، تساندها بعض القوات الأجنبية الأخرى بين عامي 1992–1994 أدى هذا التدخل العسكري إلى مقتل 18 جنديا من القوات الأمريكية في أكتوبر من عام 1993، مما دفع بالرئيس الأميركي آنذاك إلى اتخاذ قرار سحب القوات الأمريكية من الصومال في أوائل عام 1994[302]

إن تنفيذ الولايات المتحدة الأميركية لهجمات صاروخية على أهداف في كل من السودان وأفغانستان في آب/أغسطس 1998 يعتقد أنها تابعة لتنظيم القاعدة تمثلت هذه الأهداف في السودان تدمير مصنع "الشفا" للأدوية كان يعتقد أنه يقوم بتصنيع أسلحة كيميائية لصالح تنظيم القاعدة، أما في أفغانستان فقد تم استهداف مراكز تدريب تابعة للقاعدة هناك، وقد نفذت هذه الهجمات كرد فعل على تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كل من كينيا وتنزانيا من نفس الشهر ومقتل أكثر من 200 شخص[303].

واتخاذ قرار سريع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 من قبل كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية بغزو أفغانستان الذي اعتبر آنذاك من قبل الرئيس الأميركي جورج بوش الابن بداية لحملة واسعة ومستمرة على الإرهاب، لكن في حقيقة الأمر لم يكن هناك تمييز واضح بين الحرب على الإرهاب والحرب على الإسلام والعالم الإسلامي، وهو العامل الذي ساعد تنظيم

300 – أحمد أبو الوفا، ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 161، يوليوز، السنة 2005، ص 170

301 – نايف بن حثلين، صراع الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ 1962، الترجمة أحمد مغربي، دار الساقي، السنة 2013، ص 91

302 – كميل حبيب، الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2012، ص 34

303 – فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2000، ص 28

القاعدة على توسيع شبكاته عبر العالم الإسلامي والعالم ككل بعدما كان محصورا في مناطق معينة؛ باعتباره كان يطرح نفسه المدافع على الإسلام والمقدسات الإسلامية ضد المسيحيين الغزاة أو الصليبيين الجدد، لقد دعمت مواقف الإدارة الأميركية ادعاءات تنظيم القاعدة عندما جاء في إحدى تصريحات الرئيس بوش أن الحرب على الإرهاب هي حرب صليبية ثم تراجع عن التصريح لكن الكلمات كانت قد وصلت أسماع العالم الإسلامي ووافقت ما كان يحب كثير من الناس أن يسمعوه نتيجة الظروف التي كانت قائمة[304].

وبعد عامين تقريبا من غزو أفغانستان اتخذت الإدارة الأميركية قرار غزو العراق بمساعدة بريطانية في 20/03/2003، دون إعطاء فرصة لمفتشي الأمم المتحدة ليستكملوا أعمالهم في العراق، الموقف الذي جعل الرأي العام الإسلامي يتأكد أن ما تقوم به الولايات المتحدة هو حرب على الإسلام والسيطرة على بلاد المسلمين، وهو ما كان يأمل تنظيم القاعدة أن يحدث وأوجد المناخ المناسب لزيادة نفوذه عبر العالم على عكس ما كانت تأمل الإدارة الأميركية، لقد حصدت الحرب الأميركية على الإرهاب نتائج عكسية[305]، وهي التوقعات التي حذر منها الكثير من الإستراتيجيين الأميركيين مثل جون ميرشيمر وستيفن ولت وزبجينيو بريزنسكي بحيث أصبح للقاعدة كم من مكان تجابه فيه الولايات المتحدة وحلفاءها وأصدقاءها في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج على وجه الخصوص، لقد أدى التدخل الأميركي العسكري إلى جلب التعاطف مع تنظيم القاعدة في العراق والصومال واليمن وباكستان وأفغانستان، وكل هذه الدول تقع في المحيط الإستراتيجي للأمن الخليجي[306].

الخلاصة هي أن التدخل العسكري الأميركي في منطقة الشرق الأوسط عموما ومنطقة الخليج على وجه التحديد قد عمل باتجاه تقوية تنظيم القاعدة وإضعاف الحكومات الوطنية التي تصفها أمريكا بأنها "صديقة أو حليفة"، ولم يتحقق الهدف الإستراتيجي وهو إضعاف القاعدة وشل حركتها وتقليص تهديداتها، بحيث أنه حتى في عهد باراك أوباما أدت التدخلات العسكرية والمساعدات الأمنية والعسكرية لدول المنطقة إلى زيادة تهديد الأمن داخل الولايات المتحدة الأميركية نفسها، ومن أمثلة ذلك أدت المساعدات الأميركية الأمنية والعسكرية إلى اليمن في مكافحته لتنظيم القاعدة إلى قيام الشاب النيجيري عمر فاروق عبد المطلب بمحاولة تفجير طائرة

304 – دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى السنة 2009، ص 37

305 – أحمد أبو الوفا، ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 161، يوليوز، السنة 2005، ص 171

306 – محمد حسنين، هيكل الإمبراطورية الأمريكية والإعارة على العراق، الطبعة الثالثة، دارالشروق، القاهرة، السنة 2004، ص 94

أميركية في مطار دوترويت في 02-12-2009، والمثال الثاني هو أن الضربات الجوية الأميركية بواسطة الطائرات بدون طيار ضد أهداف لطالبان باكستان في منطقة القبائل الباكستانية قد أدت إلى محاولة قيام شاب باكستاني بتفجير إحدى الشوارع الكبرى في وسط مدينة نيويورك في بداية شهر ماي2010 [307].

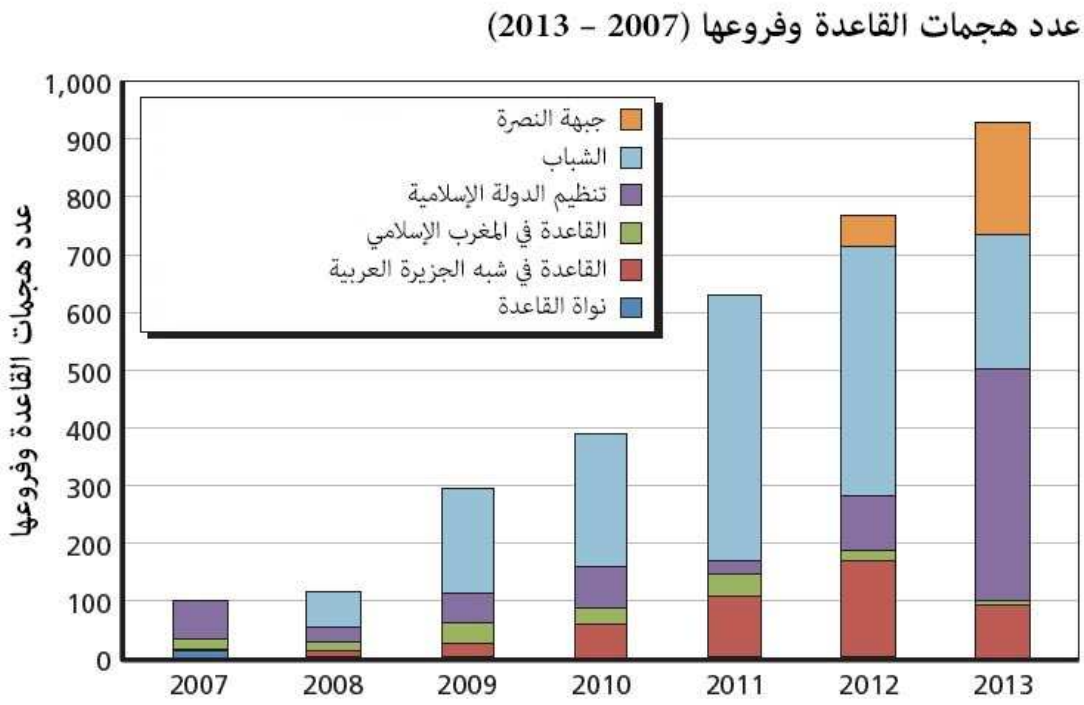

الفرع الثاني: امتلاك أسلحة الدمار الشامل

يعتبر امتلاك أسلحة الدمار الشامل أحد أكثر التهديدات الأمنية الي تواجه منطقة الخليج العربي لعدة أسباب منها التركز السكاني الشديد في دول ليس لها عمق إستراتيجي كبير، مما يعني أن أي كارثة نووية كتسرب إشعاعي أو هجوم بالأسلحة النووية فسوف يبيد مجتمعات هذه الدول كلية[308].

والعامل الآخر وهو التداعيات الإستراتيجية المرافقة للتفوق النووي في النظام الإقليمي الخليجي التي تفتح قائمة الخيارات أمام الأطراف الأخرى ونتيجة لما تمثله هذه القضية من تهديد خطير، فسوف نناقشها من خلال تناول ثلاث نقاط رئيسية وهي: البرنامج النووي الإيراني، حيث

307 – بركات نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة 2012، ص 64

308 – أتابر برادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، دار العربية للعلوم، بيروت، السنة 2004، ص 82

ظهر موضوع البرنامج النووي الإيراني كقضية في أجندة السياسة الدولية بعد سقوط بغداد عام 2003، بالرغم من الإصرار الإيراني على أنه برنامج سلمي وإصدار فتوى من قبل مرشد الثورة الإسلامية علي خمينائي بتحريم امتلاك الأسلحة النووية، وتقرير المخابرات الأميركية عام 2005 بأن البرنامج العسكري الإيراني قد توقف عام 2003؛ بالإضافة إلى أن إيران قد انضمت إلى معاهدة منع الانتشار النووي في عام 1968، وتم تدعيم هذه الخطوة مع المجتمع الدولي بتوقيع بروتوكول إضافي لاتفاقية حظر الانتشار النووي في 18 ديسمبر 2003 وإعلانها أيضا بالالتزام بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مراقبة منشآتها النووية في 21 أكتوبر 2003 تخضع بموجب هذه الخطوات منشآتها النووية للتفتيش المفاجئ[309].

إلا أن الإستراتيجية التي تبنتها القوى العظمي إزاء برنامج إيران النووي هي إبقاء القضية تحت التركيز العالمي بهدف إعاقة أي محاولة إيرانية بتحويل البرنامج النووي السلمي إلى برنامج عسكري يهدد أمن المنطقة والمصالح العالمية هناك.

وترجع جذور البرنامج النووي الإيراني إلى عهد حكم الشاه في الستينيات من القرن العشرين حين حصلت إيران على المفاعل النووي البحثي من الولايات المتحدة الأميركية الذي يعمل بالماء الخفيف وينتج خمسة كيلو وات من الطاقة وقادر على إنتاج 600 جرام من البلوتونيوم سنويا، وقد خضع هذا المفاعل إلى عدة تحديثات عبر السنوات اللاحقة، وهناك أربع مفاعلات بحثية تابعة لمركز أصفهان للتكنولوجيا النووية الأول من طراز (GSCR) والثاني من طراز LWSCR))، وقامت الصين ببنائهما وانتهى العمل منهما في عام 1992 ويعملان بالماء الخفيف، والمفاعل الثالث هو من طراز (HWZPR) وقد انتهت الأشغال به في سنة 1991[310].

إلا أنه لم يوضع تحت الخدمة إلا في عام 1995 ويعمل بالماء الثقيل وينتج 10 كيلوواط من الطاقة الحرارية، أما المفاعل الرابع فيتمثل في مفاعل النيوترونات وهو من طراز ((MNSR، وقامت بإنشائه الصين وبدأ العمل به في عام 1994، وهو متخص في إنتاج النظائر وتدريب العاملين في تشغيل المفاعلات النووية، وتقدر قدرته الإنتاجية في إنتاج حوالي 30 كيلوواط من الطاقة الحرارية باستخدام الماء الخفيف، يضاف إلى القائمة السابقة إبلاغ إيران الوكالة الدولية

309 – الشيخ لطفي السيد، الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، السنة 2006، ص 49

310 – إبراهيم محمود أحمد، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبيعة الأولى، السنة 2005، ص 165

للطاقة الذرية عزمها بناء مفاعل بحثي آخر في منطقة كراك من طراز (IR -40)، وقد بدأت الأشغال به في عام 2004، وتقدر قوته الإنتاجية بـ 40 كيلوواط من الطاقة باستخدام الماء الثقيل[311].

ثم هناك السلاح النووي الإسرائيلي، تعتبر إسرائيل أول دول امتلكت السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية خمسينيات القرن العشرين تقريبا وهو الوضع الذي خلق موقفا إستراتيجيا غير متوازن، وكرد فعل على التسلح النووي الإسرائيلي حاولت دول في منطقة الشرق الأوسط امتلاك الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وليبيا قبل انهيارهما، وفي الوقت الذي تم تجريد هاتين الدولتين من أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الأسلحة النووية عمدت إسرائيل إلى تعميق الهوة في اختلال توازن القوى بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوربية[312].

تشير التقارير الإستراتيجية إلى أن إسرائيل بدأت العمل على اكتساب تكنولوجيا الأسلحة النووية في عام 1952، انطلاق من العقيدة العسكرية القائمة على الحرص على احتكار التفوق النووي على جميع دول المنطقة، وبعد تجربة الحروب الإقليمية منذ عام 1991 عملت إسرائيل على تطوير إستراتيجية الردع النووي المرن التي تتعامل مع ظروف قيام أي طرف من المنطقة بالمبادأة بالهجوم على منشآتها النووية ومراكز الثقل فيها، وإحدى مكونات هذه الإستراتيجية، القيام بتطوير ثلاث الغواصات الألمانية الجديدة من طراز 1.925 ton Type 800 Dolphin Class Submarine، بشكل يجعلها تحمل رؤوسا نووية من طراز.[313] Popeye Turbo Cruise Missiles

ووضع هذه الغواصات في الخدمة يتيح لإسرائيل الرد على أي هجوم من أي مكان من العالم، والموقف الأكثر حيوية هو أن إستراتيجية الانتشار البحري الإسرائيلي يتضمن نشر أحد هذه الغواصات بشكل دائم في مياه البحر الأحمر وبحر العرب ومضيق هرمز، بينما توجد الغواصة الثانية في مياه البحر الأبيض المتوسط، وتستخدم الغواصة الثالثة ضمن نظام التناوب الروتيني، لا تقوم هذه الغواصات بنظام المراقبة فقط في المياه الدولية، وإنما أيضا بالمشاركة في التمارين العسكرية واختبار الصواريخ طويلة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية[314].

311 – أبي ظاهر الرفاعي رنا، الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2008، ص 29

312 – محمد إبراهيم منصور، الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2001، ص 86

313 – محمد عطوي، حروب إسرائل المقبلة، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2002، ص 61

314 – هشام الدجاني، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 34، السنة 1999، ص 109

إذ تشير تقارير إلى أنه في ماي لسنة 2000 قامت إحدى الغواصات الإسرائيلية الدولفين بتجربة سرية لصاروخ قادر على حمل رؤوس نووية في موقع بحري بالقرب من السواحل السريلانكية، وكان الهدف الافتراضي يقع على مسافة 1500 كلم، يضاف إلى سلاح البحرية، فقدرات إسرائيل الصاروخية طويلة المدى القادرة على حمل رؤوس نووية من نوع جوريكو Jerico وشافيت من ناحية الترتيب العالمي تعتبر إسرائيل خامس دولة نووية في العالم وهي منافسة حادة لبريطانيا وفرنسا والصين حول التقدم في تصميم الأسلحة النووية وتخزينها[315].

وقد قدّر رئيس لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالتفتيش عن الأسلحة العراقية السيد هانو بليكس عدد الرؤوس النووية الإسرائيلية بـ200 رأس نووي، لكن إسرائيل تتبع سياسة الغموض بشأن أسلحتها النووية مع عدم إنكار حيازتها، إذ صرح شيمون بيريز عام 1969 قائلا: "لن تكون إسرائيل أول دولة تمتلك أسلحة نووية"، وقد كرر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في مارس 2010 الاستمرار في سياسة الغموض حول الحجم الحقيقي للأسلحة النووية التي تمتلكها بلاده على خلفية مطالبة المجتمع الدولي –في إطار مؤتمر مراجعة معاهدة الانتشار النووي الذي عقد في نيويورك في نفس الفترة– إسرائيل بفتح منشآتها النووية أمام التفتيش الدولي[316].

يمكن تعداد المنشآت النووية المكوّنة للبرنامج النووي الإسرائيلي في مجموعة من النقاط هي:

1. مركز الأبحاث النووية في ناحال سوريك؛
2. مركز الأبحاث ديمونة في صحراء النقب؛
3. منشأة إليابون لتخزين القذائف المدفعية النووية التكتيكية؛
4. الهيئة المتخصصة لتطوير الصناعات الحربية "رفائيل" الموجودة في مدينة حيفا، وهي المتخصصة في تصميم القنابل النووية في القسم 20 منها؛
5. ميناء حفا الذي يضم القاعدة البحرية للغواصات النووية؛
6. شركة نيجار الكيمياوية للفوسفات وتعدين اليورانيوم؛
7. يوديفات ومي منشأة لتجميع الأسلحة النووية؛
8. منشأة تيروش Tirosh لتخزين الأسلحة الإستراتيجية؛

315 – القوى النووية في القرن الحادي والعشرين، مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، عدد 54، بتاريخ أذار/ مارس 2013، ص 07

316 – المسألة النووية في الشرق الأوسط، التقرير الموجز لمجموعة العمل رقم 03، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، السنة 2012، ص 29

9. سيدوت ميخا بالقرب من قرية زكريا وهي محطة صواريخ أريحا المتوسطة المدى؛

10. قاعدة بالماخيم الجوية وهي منشأة لاختبار مدى الصواريخ والإطلاق الفضائي.

11. بيرياكوف وهي منشأة للأبحاث وتجميع الصواريخ؛

12. رحوفوت، وهي محطة لإنتاج الماء الثقيل؛

13. قاعدة تل نوف الجوية التي تحتوي مستودع لتخزين الأسلحة النووية والإستراتيجية؛

14. قاعدة نيفاتيم الجوية، ومي مركز القيادة الجوية الإستراتيجية تحت الأرض.

لا يشتمل البرنامج النووي إستراتيجية التطوير الذاتي للأسلحة النووية فقط وإنما أيضا العمل بجد باتجاه حرمان الآخرين من امتلاك الأسلحة النووية في الشرق الأوسط[317]، ولذلك تسعى في الوقت الراهن منع إيران إمتلاك حتى التكنولوجيا النووية السلمية افتراضا منها أنها مدخل للتكنولوجيا النووية العسكرية، فإن إسرائيل تواجه تحديا جديا أمام تحقيق الشق الثاني من برنامجها النووي والمتمثل في عدم القدرة على إعاقة التقدم الإيراني في المجال النووي وفي نفس الوقت عدم التأكد من قدراتها الجوية على القيام بشل البرنامج النووي الإيراني والتداعيات الإستراتيجية المرافقة لأي محاولة من هذا القبيل[318].

ومع صعوبة المهمة وحدة التحدي إلا أن إسرائيل تستعد لكل الخيارات التي تعتقد أنها تساعد في شل أو على الأقل إعاقة تقدم إيران في تطوير برنامجها النووي، ومن ذلك، قيامها في الأسبوع الأول من شهر يناير 2008 بإجراء تدريبات عسكرية جوية كبيرة فوق شرق البحر الأبيض المتوسط واليونان، شاركت فيها أكثر من 100 طائرة حربية من نوع أف 16 وأف 15، وقد تم تركيز التدريبات على القيام بقصف وهمي لما يعتقد أنها المنشآت النووية الإيرانية[319].

كما أن هناك التسلح النووي في شبه القارة الهندية إذ يرى بعض المحللين الإستراتيجيين أن الدافع وراء الانتشار النووي في شبه القارة الهندية ليس هو فقط العلاقة المتوترة بين الهند وباكستان وسباق التسلح بين الدولتين الذي يرجع إلى الأيام الأولى من الاستقلال في عام 1947، وإنما أيضا إلى طبيعة وأطراف نظام توازن القوى في جنوب شرق أسيا ككل، وأحد الأطراف

317 – المسألة النووية في الشرق الأوسط، التقرير الموجز لمجموعة العمل رقم 03، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، السنة 2012، ص 31

318 – عذاب الشمري صبيح، إسرائيل ودول المحيط الأفرو–أسيوية: إثيوبيا، الصين، باكستان، نموذجا، بغداد، السنة 2011، ص 68

319 – إبراهيم محمود أحمد، الأهمية الإستراتيجية ودورها في الصراع الهندي–الباكستاني، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، السنة 2002، ص 75

المهيمنين على ميزان القوى في المنطقة الصين التي تجمعها مع الهند حدود طويلة التي شهدت صدامات عسكرية في ستينيات القرن العشرين؛ وبالنسبة للصين تنظر للهند أنه المسؤولة على ظهور القلاقل الأمنية في إقليم التبت المحاذي لحدودها واستضافتها إقامة زعيم التبت الدلايلاما[320].

وبالنسبة للهند تنظر لنفسها أنها بين فكي كماشة من الشمال الغربي ومن الشمال الشرقي أي بين باكستان من الغرب والصين من الشرق، كل هذه الاعتبارات الإستراتيجية هي مدخلات أساسية في مسألة الانتشار النووي في المنطقة التي سوف تؤثر بشكل تلقائي أمن منطقة الخليج؛ بسبب التأثيرات الواسعة للأسلحة النووية في حالة نشوب أي نزاع مسلح في المنطقة يصعّد إلى تراشق بالصواريخ الحاملة للرؤوس النووية[321].

لقد كان تاريخ ماي 1998 نقطة التحول في سباق التسلح النووي الهندي-الباكستاني جراء قيام الدولتين بشكل متزامن بسلسلة من التجارب النووية، كما أن البرنامج النووي للدولتين لم يقتصر على تصميم القنابل النووية فحسب، وإنما أيضا تطوير أدوات إيصالها إلى أهدافها على مدار سنوات من تجريب الصواريخ الطويلة والمتوسطة المدى القادرة على حمل الرؤوس النووية[322].

نذكر صاروخ بريثفي بأنواعه بالنسبة للهند والذي يصل إلى عمق الأراضي الباكستانية، وصاروخ أغني 1و2و3و4 والذي يمكن أن يصل إلى أعماق الأراضي الجنوبية الصينية فضلا عن جميع الأراضي الباكستانية، وكان التطور المهم في البرنامج الصاروخي-الهندي في 2012، أين تم تجربة الصاروخ أغني 05 العابر للقارات لتصبح بذلك سابع دولة تمتلك هذا النوع من الصواريخ، أما باكستان فتمثلت ترسانتها في صاروح حتف بأنواعه وصاروخ غوري 03 والذي يضع معظم الأراضي الهندية تحت التهديد الباكستاني[323].

لكن ما هو أخطر في البرنامج النووي الباكستاني وأيضا الهندي هو ضعف إجراءات الوقاية والسلامة وأمن مواقع الأسلحة النووية، وحمايتها من السرقة أو وقوعها في أيدي جماعات إرهابية[324]

320 – كروكشانك دي أي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2007، ص 107

321 – ميتكيس هدى وصدقي عابدين، قضايا الأمن في أسيا، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، السنة 2004، ص 59

322 – إبراهيم بابللي، التفجيرات النووي الباكستانية، دار ناشري للنشر الإليكتروني، الكويت، السنة 2006، ص 210

323 – غريس ميليسا، نزع السلاح (دليل أساسي)، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، نيويورك، السنة 2013، ص 42

324 – محمد الطاهر رانية، سياسات الانتشار النووي: دراسة في المحددات السياسية والأطر القانونية، المركز الدبلوماسي، السنة 2015، ص 137

جدول يبين ترسانة الأسلحة النووية في العالم[325]

الدولة	إجمالي رؤوس العمليات الحربية	مقدوفات القواعد الأرضية	مقدوفات الغواصات	مقدوفات القادفات الجوية	مقدوفات غير إستراتجية
روسيا	10240	4810	7824	806	2800
الولايات المتحدة الأمريكية	8420	2000	3456	1800	970
فرنسا	450	46	348	20	-------
الصين	400	113	12	150	125
بريطانيا	260	-----	160	100	-------
إسرائيل	125	أريحا 01 و02	------	------	-------
الهند	حتى 74	بريثفي، أغني 1 و2	------	------	-------
باكستان	حتى 10	حتف 1 و2 و3	------	------	-------

325 – 8 دول تمتلك أسلحة نووية في العالم.. تعرف عليها، http://www.bbc.com/arabic/in-depth-42937018، بتاريخ 04 فبراير 2017

القسم الثاني:
أهداف وتحديات السياسة الأمنية
بدولة الإمارات العربية المتحدة

بعد غياب الدور المصري والسوري والليبي على الساحة العربية ناهيك عن التراجع الكبير للدور العراقي[326]، وفي ظل غياب تكامل استراتيجي بين دول مجلس التعاون الخليجي والتزام كل واحدة منها (أي دول مجلس التعاون) بديناميتها الخاصة في التعامل مع القضايا الإقليمية في المنطقة، ومن أجل أن تعطي لنفسها وزناً مضافاً بين دول مجلس التعاون الخليجي أخذت الإمارات تسعى إلى اجتراح دور خارجي في الشرق الأوسط من خلال: قيادة المواجهة ضد حركات الإسلام السياسي في المنطقة العربية، وتوفير الدعم للجهات المختلفة في المنطقة العربية لغاية كسب النفوذ والتأثير الإقليمي وإجهاض نتائج انتفاضات الربيع العربي[327].

ومن أجل حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على المكانة الإقليمية التي تستحقها وتقويض الدور القطري والتركي في المنطقة العربية دعمت الإمارات سياسات إعادة الوضع القائم في الشرق الأوسط، من خلال وقوفها في مركز القوة المعادية للحكومات التي أنجبتها انتفاضات الربيع العربي ولاسيما ذات التوجهات الإخوانية[328].

فبعد نجاحها في دعم الجيش المصري بقيادة عبد الفتاح السيسي للإطاحة بالرئيس محمد مرسي الذي ينتمي للإخوان المسلمين خلال العام 2013، أخذت المساعي الإمارتية تتجه نحو تونس وليبيا[329]، ومن أجل تكرار المشهد المصري في تونس دعمت الإمارات خطة إزاحة حركة النهضة الإسلامية في تونس من خلال التحريض على قيام احتجاجات شعبية لإسقاط حكومة الرئيس المنصف المرزوقي، قادها الباجي القائد السبسي في العام 2013 بدعم مالي وسياسي من الإمارات، وهو الأمر الذي أدى إلى استقالة حكومة حزب النهضة وإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية سابقة لأوانها، وفوز القائد السبسي ذي التوجهات العلمانية المدعوم إماراتياً برئاسة تونس في نهاية العام 2014[330].

أما في ليبيا فدعم الإمارات لأحد طرفي الصراع وهو: اللواء خليفة حفتر المعين كقائد للجيش الليبي من قبل (برلمان طبرق) وهو السلطة التشريعية المنتخبة والمعترف بها دولياً والمختلف عليها

326 – خالد عبد القادر أحمد، كيف يجري تنفيذ نظرية الفوضى الخلاقة، جريدة دنيا الوطن، بتاريخ 05-02-2011، ص 04

327 – بهروز الجاف، دول الخليج والربيع العربي والتغيير المحتمل في الخريطة الجيوسياسية، الحوار المتمدن، العدد3641، بتاريخ 18 شباط/ فبراير 2012، ص 03

328 – حاكم المطيري، الأزمة السياسية في دول الخليج: دلالاتها ومألاتها، مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، السنة 2008، ص 04

329 – سعد محمد العربي، ما بعد مرسي: أبعاد التغيرات السياسية في مصر بعد 30 جوان، مجلة السياسة الدولية، عدد 25، السنة 2014، ص 29

330 – ضاحي خلفان، الإخوان يعملون على تغيير أنظمة الحكم في الخليج والبداية من الكويت، موقع عرب نهيتير، بتاريخ 25 أذار/ مارس 2012، ص 13

محلياً وإقليمياً، وذلك لإسقاط حكومة طرابلس وبرلمانها المسيطر عليها من قبل الإخوان المسلمين والمتمثل بـالمؤتمر الوطني العام والذي انتهت مهامه التشريعية في شباط 2014، ودعم اللواء حفتر ضد الإسلاميين في ليبيا بالنسبة للإماراتيين أضحى مصلحة حيوية لأن نجاحه يعني النهاية الحقيقية لأنظمة الربيع العربي التي جاءت بالإسلاميين في الشرق الأوسط[331].

فمنطقة الخليج تشكل الأساس الذى تقوم عليه الإستراتيجة الإيرانية، وهي التي كانت مؤهلة لتنامي الدور الإيرانى فيها ويرجع هذا الى عاملين: أحدهما يعود الى الجذور التاريخية للعلاقات بينهم، والأخر الى الوضع الراهن وزيادة أذرع إيران من جماعات وقيادات وأفراد داخل تلك الدول[332]، ونتيجة لذلك نرى في الأونة الأخيرة التدخل الإيرانى فى العديد من دول الخليج العربى أصبح واضح للعيان، كما أنها نجحت فى التغلل داخل معظم دول الخليج مثل العراق- لبنان- اليمن فضلا عن حليفتها سوريا والعلاقات معها[333].

331 – سلامة معتز، الثورة أم الإصلاح؟ الخيار الأمن لدول الخليج، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، السنة 2011، ص 49

332 – بهروز الجاف، دول الخليج والربيع العربي والتغيير المحتمل في الخريطة الجيوسياسية، الحوار المتمدن، العدد3641، بتاريخ 18 شباط/ فبراير 2012، ص 10

333 – محمد علي صالح المنصوري، الحصاد الاستراتيجي الخليجي في ظل الربيع العربي، الجزيرة نت، بتاريخ 19 كانون الثاني/ يناير 2011، ص 28

الفصل الأول: أهداف السياسة الأمنية لدولة الإمارات

من أهم أهداف السياسة الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والتي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ولاسيما تلك الداعية إلى التعايش السلمي، وتعزيز بناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، اتباع الوسائل السلمية لتسوية الخلافات القائمة، والمحافظة على مواقف سياسية واضحة تدعم علاقة الدولة مع شركائها الإقليميين والدوليين، والمساهمة في تسهيل نمو وتطوير التجارة الوطنية والاستثمارات الاستراتيجية في الخارج، وتعزيز وترويج مكانة الإمارات العربية المتحدة كقائد إقليمي في مجال حقوق الإنسان، وتقديم المساعدات الإنسانية، ومواجهة التغيرات المناخية وحماية البيئة[334].

كما تعمل دولة الإمارات على صياغة مواقف مشتركة وموحدة تجاه القضايا السياسية التي تهم دول مجلس التعاون سواء أكانت العربية أوالإقليمية أوالدولية، ورسم استراتيجية دفاعية موحدة بين دول الخليج لمحاربة الإرهاب والتصدي لكل ما من شأنه المساس باستقرار المنطقة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ومراعاة المصالح المشتركة، واستخدام كافة الوسائل السلمية لاستعادة السيادة على الجزر الثلاث، طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى التي تحتلها إيران منذ عهد الشاه عام 1971[335].

ليس هذا وفقط وإنما دعم القضايا العربية العادلة وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم مسيرة السلام في الشرق الأوسط مع التمسك بالحقوق العربية، ودعم ومناصرة القضايا الإسلامية.

المبحث الأول: إيجاد حل لمشكل الجزر الثلاث والحد من الطموح النووي لإيران

على الرغم من مرور قرابة أربعة عقود على هذا الاحتلال غير المشروع للجزر الثلاث، لا زلت تتمسك الإمارات بحقها العادل في استعادة سيادتها الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية الإماراتية[336]، حيث دعت المجتمع الدولي إلى حث إيران على التجاوب مع الدعوات السلمية الصادقة لدولة الإمارات الداعية إلى التسوية العادلة لهذه القضية،

334 – يوسف خليفة يوسف، الإمارات العربية المتحدة في مفترق الطرق، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2004، ص 63

335 – هويدا الرفاعي، مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه أزمات الشرق الأوسط، دار المكتب العربي للمعارف، السنة 2017، ص 34

336 – توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 271

إما عبر المفاوضات المباشرة الجادة بين البلدين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في النزاع وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي"[337].

إلا أنها لم تغيِّر من سياستها تجاه إيران، والقائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة حفاظاً على روح الأخوة الإسلامية بين البلدين وتقارب الجغرافي التي لا مجال لتغييرها وفقاً لمبادئ التعايش الدولي، من دون أن يعني ذلك التفريط في جزء من التراب الوطني أو التنازل عن الحق السيادي الذي تكفله لها المواثيق الدولية التي تحمي سيادات الدول وخصوصياتها من الاستباحة القسرية[338].

المطلب الأول: إيجاد حل لمشكل الجزر الثلاث

لا تعود أهمية النزاع على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى إلى الموقع الاستراتيجي والحساس لهذه الجزر فحسب، إنما أيضاً إلى أن هذا النزاع يتصل على نحو أساسي بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي، وأن الكيفية التي يعالج بها النزاع ستعد مؤشراً على إمكانية تحقق المنظومة الأمنية الإقليمية المرجوة، وعلى طبيعة العلاقات السياسية المستقبلية بين ضفتي الخليج العربي[339].

وقد اكتسبت قضية الجزر بعداً استراتيجياً مهماً بدايةً من عام 1968 وذلك بإعلان بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج مروراً بالاحتلال الإيراني للجزر وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في عام 1971، ووصولاً إلى الحرب العراقية-الإيرانية وما أعقبها من تطورات، فتاريخياً حينما أعلنت بريطانيا عن نيتها الانسحاب من الخليج في عام 1968، صمّم شاه إيران محمد رضا بهلوي على أن يضع يده على جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى وتحت وطأة التهديدات الإيرانية باحتلال الجزر بالقوة، خضعت إمارة الشارقة للظروف السائدة في حينه ووقعت مذكرة تفاهم بشأن جزيرة أبوموسى مع إيران بالإكراه في تشرين الثاني/نوفمبر 1971[340].

وفي مذكرة التفاهم المذكورة لم تتنازل الشارقة أو إيران عن مطالبتهما بالسيادة على جزيرة أبوموسى كما لم تعترف أي منهما بسيادة الأخرى على الجزيرة، وفي حين سمح هذا الإتفاق للقوات

337 – يوسف خليفة يوسف، الإمارات العربية المتحدة في مفترق الطرق، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2004، ص 67

338 – خليفة سيف حامد الطنيجي، قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في وثائق الأمم المتحدة، دمشق، الطبعة الثانية، السنة 2011، ص 63

339 – توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 271

340 – حسين غباش، الجزر الإماراتية بالوثائق البريطانية، الشارقة، الطبعة الأولى، السنة 2002، ص 27

الإيرانية بالنزول سلمياً على الجزيرة والسيطرة على نصفها الشمالي، بالرغم من ذلك مارست الشارقة سيادة كاملة على بقية الجزيرة ولم تطالب إيران بجزيرة أبوموسى بالقوة نفسها التي طالبت بها بجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى[341]، غير أنها توصلت إلى مذكرة تفاهم بشأنها مع الشارقة، ويعود سبب توقيع الشارقة على المذكرة إلى إدراكها أن الجزيرة ومواردها النفطية ستؤخذ بالقوة ما لم تقبل بهذه التسوية، ولاسيما أن المطالبات والتهديدات الإيرانية كانت حقيقية، وفي 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1971 وبعد أن رفضت رأس الخيمة عروضاً إيرانية بالتعويض من خلال وسطاء بريطانيين احتلت إيران الجزيرتين طنب الكبرى وطنب الصغرى بالقوة[342].

الفرع الأول: الأسانيد القانونية والتاريخية لأحقية دولة الإمارات بالجزر الثلاث

منذ الإعلان رسمياً عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة في2 كانون الأول/ديسمبر 1971 أكدت الدولة مراراً وتكراراً حقها في ملكية الجزر ورغبتها في تسوية الخلاف مع إيران بالسبل السلمية وبما يتفق مع القوانين والأعراف الدولية، ففي 9 كانون الأول/ديسمبر 1971 عندما نظر مجلس الأمن في القضية أكد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة حق دولته في الجزر واحتج على احتلال إيران لها، وفي الأعوام التالية واصلت دولة الإمارات العربية المتحدة التأكيد في المذكرات والبيانات المقدمة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن الجزر تقع ضمن أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة[343].

كما سعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى استصدار قرار بشأن قضية الجزر مبني على المفاوضات الثنائية والوساطة أو بإحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية، ولقيت –دولة الإمارات العربية المتحدة– ضمن مساعيها إلى اقتراح تسوية سلمية للنزاع على الجزر دعماً واسعاً من الدول العربية والمجتمع الدولي على حد سواء، وقد أظهرت الحرب العراقية–الإيرانية التي استمرت طوال الفترة 1980–1988 الطرق التي قد تستغل فيها إيران الجزر وما يشكله ذلك من تحد لدولة الإمارات العربية المتحدة[344].

---

341 – توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 271

342 – خليفة سيف حامد الطنيجي، قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في وثائق الأمم المتحدة، دمشق، الطبعة الثانية، السنة 2011، ص 67

343 – محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006، ص 81

344 – خليفة سيف حامد الطنيجي، قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في وثائق الأمم المتحدة، دمشق، الطبعة الثانية، السنة 2011، ص 71

فخلال الحرب وبعدها استخدمت إيران جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى كقواعد عسكرية لقواتها المسلحة بما في ذلك الحرس الثوري الإيراني، وخلال "حرب الناقلات" تحديداً والتي استمرت خلال الفترة 1986–1988 شنت إيران انطلاقاً من الجزر هجمات باستخدام القوارب الصغيرة والمروحيات ضد ناقلات النفط في الخليج وضد المنشآت النفطية البحرية التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة[345].

وأكدت بريطانيا في تصريحاتها العامة وفي أوراق مذكراتها الرسمية أن الجزر عربية وكما كشفت أوراق الوضع الداخلي أن الجزر كانت لا تزال تحت السيطرة العربية قبل عام 1820 وهو أول عام تتدخل فيه بريطانيا في المنطقة جدياً، وكان هناك العديد من الإشارات قبل عام 1888 تدل على مساندة بريطانيا للحق العربي في الجزر، على الرغم من ادعاء إيران بأن الشيخ القاسمي شيخ لنجة كان يدير جزيرتي طنب بصفته موظفاً فارسياً في ثمانينات القرن التاسع عشر فقد واجه البريطانيون هذا الادعاء بأنه لا يحمل دليلاً على ذلك، أو أن مواطني الجزيرة كانوا يدفعون ضرائب إلى إيران في ذلك الوقت[346].

كما ادعت إيران أيضاً أن المكتب الحربي أصدر خريطة في عام 1888 تشير إلى أن الجزر تستخدم اللون نفسه الذي يستخدم لتمثيل فارس، واعترف البريطانيون بأن هذا الادعاء الفارسي (خاطئ لا أساس له من الصحة)، فعندما ظهرت خريطة المكتب الحربي كانت بريطانيا في ذلك الوقت تساند الادعاءات العربية[347]، كما أن الخرائط الأخرى لم تساند الادعاء الفارسي وألمحت إيران إلى تبادل للوثائق وافقت فيها على عدم رفع أعلام على الجزر وادعت بريطانيا أن مثل هذا التبادل لم يحدث أبداً، وبالفعل لم تقدم إيران أيّاً من الوثائق التي ادعتها والتي يمكن أن تشكل قضية[348].

ويرى كثير من الباحثين أنه كان هناك تواطؤ من بريطانيا في هذه المسألة بإبرام اتفاق ضمني بين إيران وبريطانيا لمقايضة البحرين بالجزر، حيث كانت بريطانيا تعارض إيران بمطالبتها بالبحرين[349].

---

345 – محمد صادق الحسيني، جمهورية ايران الإسلامية والجزر العربية الإمارتية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية، دار الكتب الحديث، القاهرة، السنة 2003، ص 47

346 – علي عبيد نايف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق، مجد المرسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 29

347 – محمد صادق الحسيني، جمهورية ايران الإسلامية والجزر العربية الإمارتية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية، دار الكتب الحديث، القاهرة، السنة 2003، ص 51

348 – عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الأقليمية الناتجة عن إستخدام القوة، رأس الخيمة، السنة 2001، الطبعة الثانية،ص 34

349 – محمد حسن عيدروس، محمد رضا خان والجزر العربية، دبي، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، السنة 2002، ص 34

ففي بداية عام 1970 وبينما كانت البحرين تسير نحو الاستقلال ظهر موضوع النزاع حول الجزر أثناء المفاوضات الجارية بين بريطانيا وإيران، وكان واضحاً أن هناك خلافاً في الرأي بين إيران والبلاد العربية وبريطانيا حول هذه القضية، وقد تبنت بريطانيا وجهة النظر الإيرانية عندما أظهر مندوب إيران استعداد بلاده للعدول عن المطالبة بالبحرين في مقابل سيطرة إيران على جزر أبوموسى وطنب الكبرى والصغرى، وأكد الشاه أهمية موقع الجزر الاستراتيجي عند مدخل الخليج، وأبدى قلقه من احتمال سيطرة عناصر انقلابية عليها وتأثير ذلك في تدفق نقل البترول واستقرار المنطقة[350].

وفي شهر أبريل من عام 1970 أبدى الشاه رغبة منه في إعطاء القضية الإيرانية دفعة قوية وذلك بتقديم مساعدات اقتصادية لإمارتي الشارقة ورأس الخيمة شريطة الوصول إلى تسوية حول الجزر، وفي الوقت نفسه اتبع موقفاً متشدداً مع بقية الإمارات وفي مايو عام 1970 هددت إيران باستخدام القوة ضد شركة (Occidental) لبترول الشارقة إذا لم توقف هذه الشركة عملياتها في مياه جزيرة أبوموسى، وفي أكتوبر من العام نفسه أكدت إيران مرة أخرى معارضتها لقيام الاتحاد ما لم تتم تسوية قضية الجزر[351].

ومن ناحية أخرى اعتبرت الأنظمة السياسية العربية والإمارات إلى قضية استقلال البحرين على أنه حق تقرير مصير، وليس صفقة تجارية وأنه لا رابط بين قضية البحرين وقضية جزر طنب الكبري والصغرى وأبو موسى في سير المباحثات مع إيران، لذا أصرت الإمارات على نيل حقوقها كاملة عن طريق التحكيم الدولي في الجزر[352].

وقد ظهر هذا الاتجاه واضحاً في صحافتها خاصة صحيفة (الشروق) وفي مقالات جريدة (الخليج) اليومية، وهما صحيفتان كانتا تصدران في الشارقة، وفي 30 نوفمبر عام 1971 نزلت القوات الإيرانية إلى جزيرة أبو موسى واحتلت نصفها، وفي الوقت نفسه هوجمت جزيرتا طنب الصغرى وطنب الكبرى وتم الاستيلاء عليهما بالقوة، وفي أعقاب ذلك شجبت معظم الدول العربية التحرك الإيراني، حيث قطع العراق مباشرة علاقاته الدبلوماسية مع إيران، كما قطع علاقاته الدبلوماسية مع

350 – فاطمة الحاج عبد الله محمد الحبروش، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالح، أبو ظبي، السنة 2008، الطبعة الأولى، ص 38

351 – جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث، دمشق، السنة 2007 الطبعة الأولى، ص 61

352 – خالد أحمد الملا السويدي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 138

بريطانيا متهماً إياها بالاتفاق مع إيران لاحتلال الجزر لأن البريطانيين بشكل قانوني مسؤولون عن حماية المشيخات في ذلك الوقت[353].

واتسم رد الفعل لدى أهالي الإمارات بالغضب وخاصة أهالي رأس الخيمة والشارقة وهوجمت الممتلكات الإيرانية في المدن الكبرى بالإمارات؛ إذ راح الشباب يرمون الحجارة على أهداف إيرانية من بنوك ومؤسسات أخرى، وفي أول بيان صدر عن المجلس الأعلى لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد يومين من قيام الدولة عبّر الحكام عن غضبهم وأسفهم الشديد تجاه أسلوب العنف والقوة الذي استخدمته إيران لاحتلال الجزر، وأرسل حاكم رأس الخيمة احتجاجاً عن طريق العراق إلى مجلس الأمن[354].

وفي 9 ديسمبر أعلن مندوب دولة الإمارات في مجلس الأمن احتجاج بلاده إزاء الاحتلال الإيراني للجزر، وبعد انتهاء مناقشة مجلس الأمن لهذه القضية أقر المجلس في النهاية تأجيل البت في القضية مؤقتاً والسماح لطرف ثالث بالتدخل للتوسط في الأمر بغية الوصول عن طريق الدبلوماسية الهادئة إلى تسوية ترضي الأطراف المتنازعة[355].

بعد رحيل الشاه محمد رضا بهلوي، ونجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير 1979 كان من المعتقد أن تتغير خطوط السياسة الخارجية الإيرانية وقد توقع البعض عهداً جديداً من العلاقات بين إيران وجاراتها من الدول العربية في الخليج، إلا أن الزيارة المفاجئة التي قام بها آية الله خلخالي رئيس المحاكم الثورية في طهران إلى دولة الإمارات في 28– 29 مايو 1979 ومقابلته للمسؤولين في الدولة، حيث أكد آية الله خلخالي في تصريحاته أن الخليج ليس عربياً ولا فارسياً بل هو الخليج الإسلامي، وذلك عندما عاد خلخالي إلى طهران صدرت عن إدارة مهدي بزرجان تصريحات رسمية أن آية الله خلخالي رجل غير مسؤول في الدولة وبياناته أثناء جولته في دول الخليج لا تمثل وجهة نظر الحكومة الإيرانية[356].

وأعقب هذا التصريح بيان آخر من وزير الشؤون الخارجية الإيراني عبد الكريم سنجابي الذي قال إن مسألة انسحاب الإيرانيين من الجزر الثلاث المتنازع عليها التي تسيطر على مدخل الخليج

353 – جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران –إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث، دمشق، السنة 2007، الطبعة الأولى، ص 68

354 – عبد اللطيف مسعد الصيادي، التسوية القانونية للنزاع الإماراتي–الإيراني على الجزر الثلاث، المركز الوطني للوثائق والبحوث، وزارة شؤون الرئاسة، الإمارات، الطبعة الثانية، السنة 2012، ص 30

355 – أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية، رأس الخيمة، السنة 1995، ص 71

356 – إبراهيم عبد الرزاق شكارة، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، العدد 28، السنة 1992، ص 45

ليست موضوع مناقشة، وأن الجزر جزء من التراب الإيراني. هذا ما أكده أيضا الدكتور أبو الحسن بني صدر في حديثه مع المجلة النهار في 23 مارس 1980 حيث صرح أن إيران لن تعيد جزر طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى ما دامت الولايات المتحدة الأمريكية تعزز وجودها في منطقة الخليج، بل أكثر من ذلك فقد كانت بعض التصريحات تتعالى وتتشدد في اتجاهاتها القومية وتؤكد تبعية هذه الجزر لإيران، فقد طالب البعض بإعادة استفتاء أهل البحرين، حيث إن موافقة المجلس النيابي الإيراني السابق على استقلال البحرين أمر لا تقره الثورة الإسلامية[357].

لكن بعد حرب الخليج الثانية 1991 حاولت دولة الإمارات تحسين علاقاتها مع إيران، لكن هذه الأخيرة قامت بالاستيلاء على جزيرة أبو موسى بالكامل عام 1992 بعد أن كانت تتشارك والشارقة في إدارتها منذ عام 1971، ففي إبريل 1992 رفضت إيران دخول مجموعة من المقيمين غير الإماراتيين وتحديداً العمال الهنود والباكستانيين والفلبينيين والمدرسين المصريين، كما أنها استولت على محطة لتحلية المياه ومدرسة تابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقال وزير الخارجية الإيراني الأسبق علي أكبر ولايتي أثناء زيارة قام بها إلى دولة الكويت في 19 إبريل 1992 إن إيران ما زالت تعترف بصلاحية مذكرة التفاهم لعام 1971 بشأن جزيرة أبوموسى غير أنه ادعى أن تلك المذكرة لم تسمح بوجود الأجانب على الجزيرة[358].

كما بدأت إيران تدعي بأنها لم تتلق حصة عادلة من عوائد إنتاج النفط البحري الخاص بالجزيرة، وعندما ندد وزير خارجية دولة الإمارات بالإجراءات الإيرانية معتبراً إياها انتهاكاً لمذكرة التفاهم، عدلت إيران عن موقفها وسمحت لهذه المجموعة من غير مواطني دولة الإمارات بالدخول، وخلال أشهر تصاعد الموقف أكثر ففي 24 أغسطس 1992 رفضت إيران دخول (104) من المقيمين إلى جزيرة أبوموسى، بما في ذلك الحاكم المعين من قبل الشارقة في الجزيرة ومواطنون من دولة الإمارات، وفلسطينيون وسوريون ومصريون وأردنيون، وكان العديد من هؤلاء مدرسين عائدين من إجازة الصيف، ولم تسمح السلطات الإيرانية للركاب بالنزول في الجزيرة مهددة بإغراق السفينة التي تقلهم إذا لم تعد إلى الشارقة مباشرة، وكان ذلك أخطر انتهاك لمذكرة التفاهم حتى ذلك الوقت، وهو الأمر الذي نددت به دولة الإمارات بشدة في سبتمبر 1992[359].

---

357 – خالد بن محم القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العر بية والا حتلال الإيراني، المكتب الجا معي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، السنة 1997، ص 29

358 – جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران –إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث، دمشق، السنة 2007، الطبعة الأولى، ص 61

359 – خالد أحمد الملا السويدي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 41

وفي 27 – 28 / سبتمبر 1992 عقدت دولة الإمارات وإيران جولة أولى من المفاوضات الثنائية بشأن الجزر في أبوظبي، وفضلت دولة الإمارات جدول أعمال يتضمن مناقشة شاملة لقضية الجزر الثلاث، فقد سعت إلى إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني لجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى، وإعادة تأكيد التزام إيران بمذكرة التفاهم الموقعة بشأن جزيرة أبوموسى، وعدم تدخل إيران في ممارسة دولة الإمارات لسيادتها وسلطتها في منطقتها من جزيرة أبوموسى، وإلغاء كافة الترتيبات والتعهدات التي تؤثر سلبياً في مواطني ومقيمي دولة الإمارات والمؤسسات الحكومية للدولة في جزيرة أبوموسى، والبحث عن إطار مقبول لتسوية حاسمة لقضية السيادة على جزيرة أبوموسى[360].

غير أن إيران رفضت النظر في وضع جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى أو إحالة قضية الجزر إلى محكمة العدل الدولية، لذا انهارت المحادثات من دون التوصل إلى اتفاق بشأن جدول الأعمال، وفي 30 سبتمبر 1992 أي بعد يومين وفي خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبر راشد عبد الله النعيمي (الذي كان حينئذ وزير الدولة للشؤون الخارجية بدولة الإمارات) أن الإجراءات والترتيبات التي اتخذتها إيران في الجزيرة غير قانونية، وتعد هذه الإجراءات خرقاً لمذكرة التفاهم الموقعة في عام 1971، كما اعتبر أن مذكرة التفاهم نفسها وقعت بالإكراه مما يجعلها وفقاً للقانون الدولي ملغاة[361].

ورداً على البيان الصادر عن القمة السنوية لدول مجلس التعاون الخليجي المندد بالإجراءات الإيرانية والدعم لحق الإمارات في قضية الجزر، نقلت وسائل الإعلام الإيرانية عن الرئيس رفسنجاني رده على موقف المجلس بالقول إن على دول الخليج العربية أن تعبر (بحر دماء) إذا ما أرادت أن تصل حقاً إلى الجزر، وفي الشهر نفسه نشرت إيران قوات إضافية من الحرس الثوري الإيراني في الجزر وأعلنت أنها مستعدة للدفاع عن الجزر في وجه أي هجوم[362].

وفي شهر مايو 1997 ساند مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية جهود دولة الإمارات التي تدعو إيران إلى حل النزاع بينهما عن طريق المفاوضات الثنائية أو عن طريق محكمة العدل الدولية، والتزمت دولة الإمارات بمبدأ الحل السلمي، وحاولت الدبلوماسية الإماراتية تأكيد أنه لا حل لأزمة الجزر سوى الحل السلمي، لذلك لم تلجأ الإمارات إلى مناصبة إيران العداء أو

360 – خالد أحمد الملا السويدي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 45

361 – خالد أحمد الملا السويدي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2006، ص 45

362 – محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006، ص 81

افتعال المعارك في أي مرحلة من مراحل هذا الخلاف الحدودي، وفي العيد الوطني الثاني والعشرين لدولة الإمارات، طرح المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مبادرة دعا فيها إلى إجراء حوار مباشر مع إيران وقال (إننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من أجل انتهاء هذا الاحتلال، وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة تمشياً مع القوانين والأعراف الدولية، ومبادئ حسن الجوار، والاحترام المتبادل بين الدول)[363].

وإزاء استمرار إيران في تجاهلها لنداءات ودعوات دولة الإمارات السلمية لحل القضية قرر وزراء خارجية دول مجلس التعاون في 3 يوليو عام 1999 تشكيل لجنة ثلاثية تضم كلاً من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودولة قطر لوضع آلية لبدء مفاوضات جادة بين دولة الإمارات وإيران بما يكفل التوصل إلى تسوية سلمية لقضية الجزر المحتلة، كما قررت قمة الرياض التي عقدت في نوفمبر 1999، وكذلك القمة التشاورية التي عقدت في مسقط في 29 إبريل 2000 تكليف اللجنة الثلاثية بالاستمرار في عملها على أن تقدم تقريراً شاملاً عن نتائج اتصالاتها إلى قمة المنامة التي عقدت في 30–31 ديسمبر 2000، وفي تقريرها الذي قدمته إلى القمة أعلنت اللجنة عن فشلها في التوصل إلى تفاهم مع الجانب الإيراني[364].

ومع ذلك ظلت دولة الإمارات متمسكة بالحل السلمي للقضية ومواصلة الحوار، كما أكدت القمة الخليجية الثانية والعشرون التي عقدت في مسقط 30–31 ديسمبر 2001 حق الإمارات في الجزر وأن تسفر الآمال والزيارات التي قام بها عدد من المسؤولين بين البلدين ومنها زيارة سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان إلى طهران في 23 يوليو 2001 وزيارة المبعوث الإيراني محمد علي ابطحي إلى أبوظبي في 6 أغسطس 2001، عن حل سلمي لهذا النزاع ودعت الإمارات في كلمة مندوبها في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 5 أكتوبر 2001 إيران إلى إيجاد حل سلمي لقضية الجزر الإماراتية المحتلة، إما بواسطة المفاوضات المباشرة أو إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية استناداً إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وظلت دولة الإمارات على موقفها من حل قضية الجزر بالطرق السلمية وذلك من خلال تصريحات المسؤولين، ومن خلال موقفها في الأمم المتحدة والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي[365].

---

363 – يوسف عبد الرحمان حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص 1999 السنة 94

364 – عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الأقليمية الناتجة عن إستخدام القوة، رأس الخيمة، الطبعة الثانية، السنة 2001، ص 37

365 – محمد حسن عيدروس، محمد رضا خان والجزر العربية، دبي، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، السنة 2002، ص 153

وقد برزت قضية الجزر الإماراتية مجدداً على السطح بقوة على ضوء حدثين مهمين: الأول يتمثل في اجتماع الاتحاد البرلماني العربي في إربيل بالعراق في شهر مارس 2008م حيث تحفظ نواب شيعة من الوفد البرلماني العراقي في الاجتماع على بند في البيان الختامي طالب إيران بالجلاء عن الجزر، وعلى الرغم من أن الوفد البرلماني الإماراتي نجح في تمرير هذا البند بدعم من الوفود البرلمانية الأخرى، فإن موقف الوفد العراقي كان لافتاً وخطيراً في الوقت نفسه لأنه لأول مرة يرفض طرف عربي تأييد موقف دولة الإمارات بشأن الجزر[366].

ولعل هذا هو الذي دعا وزارة الخارجية العراقية إلى إصدار بيان أكدت فيه مساندتها للإمارات في حقها في جزرها المحتلة، (وذلك ما أعلنه سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء)، هذا الموقف جعل الخارجية الإيرانية تستدعي السفير العراقي في طهران للاحتجاج على هذا الموقف، أضف إلى ذلك إبلاغ إيران للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالة وزعت كوثيقة رسمية أنها ترفض رفضاً قاطعاً ادعاءات دولة الإمارات (التي لا أساس لها من الصحة)، بخصوص الجزر الإيرانية أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى، وتكرر أن هذه الجزر هي أجزاء أبدية لا تتجزأ من الأراضي الإيرانية[367].

وجاءت الرسالة الإيرانية رداً على رسالتين من المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة السفير يحيى المحمصاني، وملحقيها اللذين تضمنا القرار الذي اتخذه مجلس جامعة الدول العربية في شأن احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، في اجتماعه الوزاري الذي دعا فيه إيران إلى القبول بحل النزاع من خلال المفاوضات المباشرة الجادة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، وأكد التزام كل الدول العربية بتأكيد ضرورة إنهاء احتلال إيران للجزر الثلاث انطلاقاً من كونها أراضي عربية محتلة تابعة لدولة الإمارات العربية وتقع في الخليج العربي[368].

والحدث الثاني هو إعلان مصر خلال زيارة وفد برلماني إماراتي إليها برئاسة رئيس المجلس الوطني الاتحادي عبد العزيز الغرير أنها لا تربط أي حوار مع إيران بحل قضية الجزر المحتلة، وتأكيد الرئيس المصري السابق حسني مبارك على دعم القاهرة لدولة الإمارات في مطالبتها بجزرها المحتلة[369].

---

366 – إبراهيم عبد الرزاق شكارة، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، العدد 28، السنة 1992، ص 51

367 – عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الأقليمية الناتجة عن إستخدام القوة، رأس الخيمة، الطبعة الثانية، السنة 2001، ص 64

368 – عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الأقليمية الناتجة عن إستخدام القوة، رأس الخيمة، الطبعة الثانية، السنة 2001، ص 70

369 – عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الأقليمية الناتجة عن إستخدام القوة، رأس الخيمة، الطبعة الثانية، السنة 2001، ص 73

صورة تبين تموقع الجزر الثلاث[370]

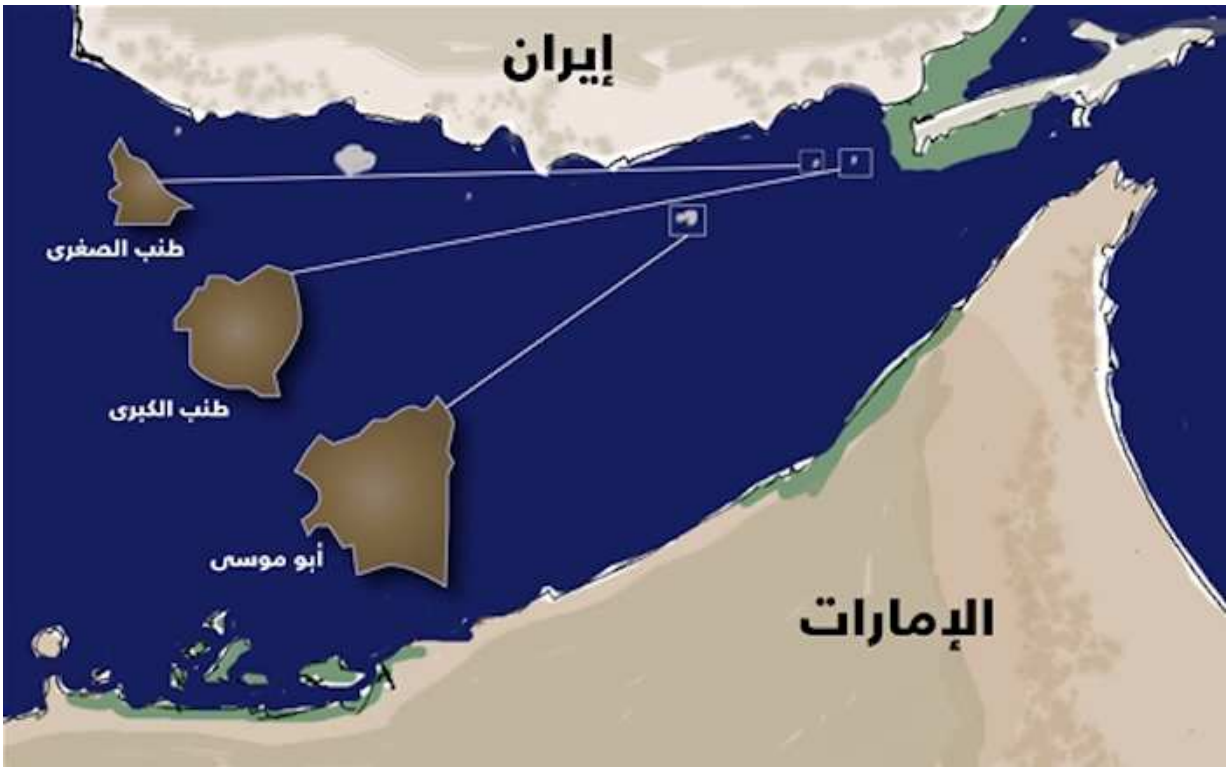

الفرع الثاني: الجهود الدبلوماسية والخيارات لإيجاد حل نهائي

تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة تدابير دبلوماسية وقانونية للتوصل إلى تسوية لنزاعها بشأن الجزر مع جارتها الأكثر قوة، ولا تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة القوة خياراً مطروحاً، وتتطلع إلى أن تؤتي سياسة التعايش السلمي مع إيران ثمارها في نهاية المطاف، ومن المؤكد أن دولة الإمارات العربية المتحدة تسعى إلى تطوير استراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الغربية الأخرى لتكون رادعاً من شن أي عدوان على دولة الإمارات العربية المتحدة أو إرهابها[371].

ومن ناحية أخرى فإن مسؤولي دولة الإمارات العربية المتحدة يشيرون إلى أنهم لا يسعون إلى مواجهة إيران، وأنهم يفضلون مفاوضات ثنائية أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لحل هذا النزاع، وقد أثار احتلال إيران لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى ونزول قواتها على جزيرة أبوموسى في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 1971 موجة من التنديدات والاحتجاجات في أرجاء العالم العربي كافة، وإن

370 https://www.google.fr/search?q=%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9+%D8%AA%D8%A8%D9%8A%D9%86+%D9%85%D9%88%D9%82%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB&tbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ved=2ahUKEwjC--zJzfbdAhVEqIsKHejyARYQsAR6BAgFEAE&biw=1366&bih=673

371 – محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006، ص 91

مواصلة إيران لانتهاكاتها لمذكرة التفاهم بشأن جزيرة أبوموسى، وتحصين دفاعاتها في الجزر الثلاث ورفضها للطرق السلمية لتسوية وضع الجزر قد أدى إلى حصول دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم من مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومن الدول العربية علاوةً على معارضة لإيران[372].

وقد برزت هذه المعارضة في عدد كبير من البيانات الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، والتي عبّرت عن دعمها لدولة الإمارات العربية المتحدة ووصفت احتلال الجزر بأنه انتهاك لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة، وكانت الرسالة التي تم تأكيدها مراراً وتكراراً أن إيران لا يمكنها أن تطوّر علاقاتها مع الدول العربية ما لم تنه النزاع بشأن هذه الجزر[373].

وعلى وجه العموم فإن سلوك إيران فيما يتعلق بقضية الجزر قد أضرّ بعلاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي، ومن المؤكد أن أي احتمالية لضمها إلى منظومة أمنية خليجية أو لتخفيف العلاقات العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الغربية قد تضاءلت، كما حرمت إيران نفسها من المساعدات المالية من دول مجلس التعاون الخليجي التي تمكّنها من إعادة بناء اقتصادها وتنويعه، وخاصة في أعقاب الحرب العراقية-الإيرانية، ومن جهة ثانية فإن احتلال إيران للجزر الثلاث أدى إلى تقريب دول مجلس التعاون بعضها إلى بعض على حساب جارتهم الشمالية، لذا فإن استراتيجية التقارب التي اتبعت في عهد الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي قد قوبلت بحذر وريبة ونزعة شك من قبل الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في غياب قرار حول حل النزاع على الجزر[374].

ما يخص موقف المجتمع الدولي من قضية الجزر فإن المواقف الرسمية لبعض الدول الكبرى مثل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، تدعم توجه دولة الإمارات العربية المتحدة في البحث عن تسوية سلمية للنزاع من خلال إجراء مفاوضات ثنائية أو وساطة دولية أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية. وفي ضوء معارضة إيران إجراء مفاوضات ورفضها جهود وساطة أمين عام الأمم المتحدة آنذاك فإن دولة الإمارات العربية المتحدة مازالت تأمل في إحالة القضية إلى محكمة

372 – محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006، ص 103

373 – محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006، ص107

374 – جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران -إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2007، ص 51

العدل الدولية التي تملك سلطة إصدار أحكام قضائية ملزمة، وقد لقيت دولة الإمارات العربية المتحدة دعماً دبلوماسياً من المجتمع الدولي الواسع في هذا الصدد، غير أن إيران لم توافق على إحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية حيث تتعين موافقة طرفي النزاع كي تنظر المحكمة في القضية وتصدر حكماً قضائياً ملزماً[375].

وحتى إذا افترضنا أن إيران ستقبل هذه الخطوة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تريد قراراً صادراً عن محكمة العدل الدولية ترفضه إيران وقد يتعين فرضه بالقوة، ومن الخيارات الأخرى الممكنة أن تصدر محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً حول النزاع، وهي الخطوة التي لن تقتضي موافقة طرفي النزاع كليهما على طلب الرأي الاستشاري من المحكمة ولكنها لن تكون ملزمة للطرفين أيضاً، إن دعوة دولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى تسوية سلمية لقضية الجزر الثلاث المحتلة قد لقيت دعماً من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوربي وبعض القوى الكبرى في مجلس الأمن وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا[376].

المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني ودوافعه وأثره على الأمن الخليجي

لقد راود القادة الإيرانيين منذ أيام الشاه حلم امتلاك قدرة نووية لاسيما مع وجود ثروة بترولية تسمح بتمويل المشروع النووي، وفي ظل التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذي اضطلعت به إيران كشرطي في وجه النفوذ السوفياتي أيام الحرب الباردة[377].

على الرغم من كافة التأكيدات الإيرانية الرسمية بأن الجمهورية الإسلامية لا تسعى لامتلاك سلاح نووي وما لديها مجرد برامج للطاقة السلمية وهو الوصول إلى ستة ألاف ميجاوات من الطاقة النووية سنويا وبالتالي فإن البرنامج الإيراني النووي من شأنه أن يستهدف تأمين 20٪ من طاقتها الكهربائية بواسطة مفاعلاتها النووية وذلك لخفض الاستهلاك المحلي من الغاز والنفط، فضلا عما أشارت إليه بعض المصادر من أن إيران قد وضعت لنفسها هدفا بأن تصبح القوة الأكبر في الاقتصاد والطاقة في منطقة غرب أسيا خلال العشرين عاما المقبلة[378]، وعلى الرغم من كل ذلك فإن ثمة

375 – جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران –إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2007، ص 67

376 – جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران –إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2007، ص 79

377 – زينب عبد العظيم محمد، الموفق النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، السنة 2007، ص 124

378 – رياض الراوى، "البرنامج النووى الإيرانى وأثره على منطقة الشرق الأوسط"، الطبعة الأولىأ دار الأوائل، دمشق، السنة 2006، ص 80

مبررات قوية تفسر اهتمام إيران بتطوير البرامج النووية[379]، فعلى الصعيد الداخلي يلاحظ أن البرنامج النووي الإيراني أضحى مشروعا إيرانيا قوميا لا يعد ضمن قضايا الخلاف بين الإصلاحيين والمحافظين، انطلاقا من أن امتلاك هذا البرنامج يعد ضمانة أكيدة للمحافظة على هوية إيران الثورية التي مازال لها معارضون في الداخل[380]، أما على الصعيد الإقليمي ومما لاشك فيه أن التحولات الإقليمية المحيطة بإيران تؤكد أن هناك مخاطر مستقبلية تهدد الجمهورية الإسلامية ابتداء بانهيار الاتحاد السوفياتي وما تركه من فراغ ومرورا بحرب العراق عام 2003 التي أطاحت بالنظام العراقي السابق، بالإضافة إلى التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية فإن سعي إيران لتطوير تلك البرامج يصبح مبررا[381].

مما لا شك فيه أن دول الخليج تدرك أن تطوير القدرة النووية الإيرانية يعد عاملا أخر من عوامل عدم الاستقرار التي تهدد المنطقة ولا يمكن توقع نتائجه سواء حاليا أو على المدى البعيد، ومع التسليم بتلك القناعة إلا أن الدول الخليجية لم تعد آلية واضحة للتعامل مع تلك القضية حال تصعيدها وهو أمر محتمل، ويبدو أن هذه الدول ترى إنهاء هذا الملف من خلال وسائل الضغط الدبلوماسية وهو الموقف الذي يلتقي مع الموقف الأوروبي في هذا الشأن[382]، وفي هذا الإطار يمكن استيضاح المواقف الخليجية الرسمية كما يلي:

أما على صعيد مجلس التعاون الخليجي يلاحظ أن هناك مطالبة خليجية لإيران بإنهاء البرنامج اتلنووي بيد أن هذه المطالبة لم تكن مباشرة، وفي هذا الصدد قال الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمان العطية: أن البرنامج النووي الإيراني ليس له ما يبرره خاصة في ظل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل بيد أن اضاف لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقاتنا معها طيبة[383]، فتعكس التصريحات السابقة طبيعة التوجه الخليجي العام بشأن برنامج إيران النووي حيث يتسم هذا التوجه بالحذر الشديد خاصة مع وجود البرنامج النووي الإسرائيلي حيث أن اتخاذ الدول الخليج الست موقفا علنيا من برنامج إيران النووي قد يفسره البعض بأنه دعم للاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي[384].

379 – زينب عبد العظيم محمد، الموفق النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، السنة 2007، ص 124

380 – نفسه

381 – نفسه

382 – عبد الرحمان محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة السادسة، السنة 2007، ص 51

383 – منصور محمد محرر، الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2001، ص 37

384 – عبد الرحمان محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة السادسة، السنة 2007، ص 60

الفرع الأول: مسار البرنامج النووي وسناريوهات التسوية

تمتلك إيران مقومات إستراتيجية كبيرة وعميقة تؤهلها لأن تعنون أداءها الإستراتيجي الإقليمي على أنها قوة شاملة تشترك فى صياغة التوازنات الأمنية والجيوسياسية بشكل فعال ومؤثر، فالشرق الأوسط بالنسبة للإستراتيجية الإيرانية بيئة مهيمنة لفرض الإرادة الإيرانية وتقديم إيران مشروعها القومى الفارسي المطعم بالصبغة الأيديولوجية المذهبية، ذلك بسبب غياب المشروع العربي بالإضافة إلى دخول العامل المذهبى كمعطى جديد من معطيات الاستقطاب بعد عام 2003م[385].

إن إيران تعتمد اعتماداً كبيراً في مشروعها الإقليمي على جملة من المرتكزات الجغرافية، والايديولوجية والأمنية لإدارة الانتشار الإستراتيجي الإيرانى في الشرق الأوسط حيث عملت إيران طوال السنوات التي أعقبت عام 2003 على ربط الدول والحركات التى تقترب من إيران أيديولوجياً بإستراتيجيتها بشكل مباشر لا سيما في العراق وسوريا واليمن ومصر ولبنان والبحرين وليبا، ويبقى الملف النووي الايراني الذي تتشكل منه القدرات العسكرية الإيرانية السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط وإن وصول إيران إلى امتلاك القدرات النووية يعني وصول استراتيجيتها إلى منتهاها[386].

فبعد مباحثات شاقة طويلة الأمد عقدت إيران ومجموعة (5+1) (الصين وروسيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا والمانيا وبريطانيا) مفاوضات ماراطونية من 26 مارس إلى 2 إبريل 2015 في مدينة لوزان السويسرية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة تضمن الطابع السلمي للبرنامج النووي الإيراني، فبعد الاتفاق بعد سلسلة من المفاوضات دامت لسنوات استخدم فيها كلا الطرفين ما لديه حتى يمكنه الخروج بأكبر المكاسب ولقد استطاعت إيران أن تستخدم عامل الزمن من أجل كسب الكثير من المساحات لتبرير مشروعها النووي وإحراز شيء من التقدم في تطويره واستكماله[387].

وأخذت المخاوف الغربية تظهر منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين، وخصوصا من الجانب الأمريكي، وذلك عندما لاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أن الإيرانيين يقومون بشراء مواد ذات أغراض مزدوجة، أي تدخل في الاستخدامات المدنية والعسكرية في أن واحد، ولذلك فرضت حظرا عليهم للحيلولة دون حصولهم على التكنولوجيا النووية، ومارست ضغوطا على الدول الموردة لإيران خصوصا الصين وروسيا[388].

---

385 – عطا محمد زهرة، البرنامج النووى الإيرانى، الطبعة الاولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص 17

386 – ممدوح حامد عطية، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، السنة 2003، ص 92

387 – عطا محمد زهرة، البرنامج النووى الإيرانى، الطبعة الاولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص 17

388 – جنيفر كنيبر، الأسلحة النووية والثقافة الإستراتيجية الإيرانية، في جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، دراسات عالمية: الثقافة الإستراتيجية الإيرانية والردع النووي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 88، السنة 2009، ص 16

فضغطت الولايات المتحدة الأمريكية على الصين في سنة 1996 لمنع بيع إيران وسائل تكنولوجية تخدم برنامجها كمجمع تحويل اليورانيوم، وضغطت كذلك على أوكرانيا لمنعها من تقديم التكنولوجيا إليها، وقامت بريطانيا بالرقابة على السفن المتجهة إلى إيران، ففي السنة نفسها أي 1996 استولى مفتشو الجمارك البريطانيون على شحنة من الفولاذ المستعمل في صنع أجهزة الطرد المركزي متجهة إلى جامعة الشريف التكنولوجية في طهران[389].

وفي سنة 2002 دخل البرنامج النووي مرحلة دقيقة عندما أخذت تثار الشكوك حول طبيعته لاسيما عقب وصول معلومات إلى الإدارة الأمريكية عن تخصيب اليورانيوم في مفاعل ناتنز وتصنيع الماء الثقيل في مجمع أراك، إن هذا التطور المرتبط باستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني إمكانية السير في تطوير دورة وقود نووية محلية ومن ثم صنع سلاح نووي وهو أمر غير مقبول غربيا[390].

- المسار التاريخي للبرنامج النووي

تعود الجهود الإيرانية للحصول على الطاقة النووية إلى عدة عقود في عهدين مختلفين في إطار ما يعرف بالبرنامج النووي، كان الأول في ظل الحكم الملكي أي أيام الشاه، بدأ من سنة 1957 وإلى حدود سنة 1979، وكان الثاني بعد وقوع الثورة الإسلامية وما يزال قائما[391] .

وقد فصلت بين العهدين فترة تعليق للبرنامج من جانب القادة الإسلاميين بسبب موقفهم الديني السلبي منه، وقد تعزز هذا الموقف بفتوى أصدرها أية الله علي خامنئي بمنع إنتاج الأسلحة النووية بأي شكل، ووجد هذا الموقف انعكاساته بتعطيل البرنامج وإلغاء صفقات الأسلحة والمشاريع الصناعية الصناعية المرتبطة به، واستمرت هذه السياسة لخمسة أعوام بعد الثورة أي حتى أذار/مارس سنة 1984 عندما قامت العراق بضرب المفاعلات بوشهر، وبرز شعور الإيرانيين بتعاظم القوة العراقية[392].

وبالرغم من أن المراحل التي مر بها البرنامج النووي متداخلة مع بعضها البعض إلى حد كبير فإن لكل واحدة منها ملامحها الخاصة التي تميزها عن غيرها بحيث يمكن ملاحظة مظاهر التطور

389 - Abootalebi, A. (2007). "Iran and the future of Persian Gulf Security", paper prepared at the Mid-West Political Science Association Annual Meeting, Chicago, Palmer House.

390 – أحمد ابراهيم محمود، البرنامج النووى الإيرانى: افاق الأزمة بين التسوية والتصعيد، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، سبتمبر 2005

391 – رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مطبعة الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، السنة 2006

392 - Day, Ghazi Saleh, "Iran perspective of Arab Gulf Security ",World Politics , Vol 9, (July 2008) De Bellaigue, Christopher, (2005). "Think Again: Iran, Foreign Policy."

التي أصابته عبر تلك المراحل إلى أن وصل إلى ماهو عليه، ويمكن عموما التمييز بين ثلاث مراحل أساسية: الأولى حيث تم وضع أسس البرنامج وقواعده، والثانية جرى فيها تشغيله بشكل فاعل،والأخيرة حيث يتم تطويره وتحديثه بشكل مثير للجدل[393].

1. مرحلة التأسيس 1958-1977

كانت البداية متواضعة في سنة 1958 وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية عندما حصلت منها إيران على مفاعل نووي بحثي بقدرة خمسة ميغاواط وعدة كيلو غرامات من اليورانيوم المخصب، وبعض المساعدات الفنية بموجب برنامج الذرات من أجل السلام، وبدأ العمل فعلا في ذلك المفاعل سنة 1967 في مركز طهران للبحوث النووية Tehran nuclear Ressearch Centre (TNRC))، لينتج 600 غرام من البلوتونيوم سنويا، كما أنشأت بالإتفاق مع فرنسا شركة أوروديف Eurodif لبناء مفاعل لتخصيب اليورانيوم في خوزستان، وعقدت اتفاقية مع شركة Siemens الألمانية لإقامة مفاعل نووي في يوشهر[394]

وقد ساندت إسرائيل هذا التوجهوجرى التعاون بين لجان الطاقة في معهد وايزمن Weizmann Institute Of Sience ومركز البحوث في جامعة طهران لتطبيق البحوث النووية في مجالات الزراعة والطب، كما أجري العديد من البحوث على المنتجات الانشطارية[395].

وفي سنة 1974 تم إنشاء منظمة الطاقة الذرية لإيران للإشراف على تنفيذ البرنامج النووي وألحقت بالقصر الإمراطوري لتكون تحت إشراف الشاه نفسه، وخصصت لها ميزانية قدرت بنحو 30 مليون دولار، وأنشئ ف يتلك السنة مركز أميرأباد AmirAbad Centre للبحوث النووية في طهران، وحصلت في السنوات التالية على كميات من نظائر اليورانيوم المشعة المعروفة ب"الكيك الأصفر" UF4 من جنوب إفريقيا[396].

كما قامت المنظمة في الثمانينيات بتوفير المعلومة التي تسرع من إجراء الأبحاث وكذلك أجهزة ومفاعلات بحثية من بينها مفاعل أبحاث بالماء الخفيف بقدرة 05 ميغاواط في مفاعل طهران،

393 – صباح الموسوي وأخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار عماد، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 30

394 – الهادي زعرور، توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية: أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني، حزب الله، كوريا الشمالية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، السنة 2013، ص 22

395 – عبد الرحمان محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة السادسة، السنة 2007، ص 60

396 – محمد حامد الأحمري وأخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعةو الأولى، السنة 2012، ص 48

ومفاعل يعمل بالنيوترون بقدرة 27 ميغاواط في أصفهان، ومحطتين بقدرة 1.2 ميغاواط في بوشهر، وأجهزة ومعدات متطورة[397].

لقد اعتمد البرنامج النووي الإيراني أساسا على برامج الأبحاث في مواقع من أهمها: مركز طهران للأبحاث في أميرأباد، ومركز جابر بن حيان للأبحاث والتحويل، ومركز درمند لأبحاث فيزياء البلازما، ومركز جامعة الشريف للبحوث النووية، ومركز بوناب للبحث والتطوير، ومركز معالم كليه للبحوث النووية ومنشأة كرج لأبحاث تسريع الدوران، ومجمع أصفهان للأبحاث ISFAHAN Complex Research[398]

ويدور العمل في البرنامج عبر مواقع عديدة لتخصيب اليورانيوم من أهمها: مركز راماندة، ولشقر أباد، ومنشأة ناتنز، وموقع دارخوين، ومركز أردغان لتنقية خام اليورانيوم، ومفاعل أراك للمياه الثقيلة Arak Heavy Water Reactor، ومفاعل بوشهر، وأصفهان، ويضم البرنامج بالإضافة إلى ما سبق مواقع نووية أخرى وهي موزعة على أماكن مختلفة في البلاد، ومن اهمها: منشأة قم، ومصنع جيهان، ومفاعل خوستان، وشركة كلاي، وقد توفرت هذه الفروع من خلال الاتفاقات التي أبرمتها إيران مهع العديد من المؤسسات المتخصصة في أكثر من دولة غربية، وإن كان للشركات الأمريكية والفرنسية والصينية والروسية نصيب الأسد في هذا المجال[399].

2. مرحلة التشغيل 1984–2004

برز في هذه المرحلة اهتمام منظمة الطاقة الذرية لإيران بدفع العمل في كل جوانب البرنامج النووي في ظل وجود المنشأت والمراكز التابعة لها كمركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان ومركز الأبحاث النووية في بوشهر، وكان نشاطها أكثر ما يكون وضوحا في تدريب للعلماء الإيرانيين والحصول على اليورانيوم المخصب، ومن أجل الحصول على هذا الأخير تم في سنة 1986 الاتفاق مع الصين وباكستان للتعاون في المجالات النووية بتدريب الإيرانيين ومساعدتهم وتلا ذلك الاتفاق مع البلدين لتزويد إيران بمفاعل نيوترون(MNSR Miniature Neutron Source Reactor) بقدرة 27 كيلوواط ومفاعلين من نوع كونيشان Konishan بقدرة 300 كيلوواط [400].

397 – سعد محمد بن نامي، "سياسة التدخل الإيراني في الخليج: الدوافع والأهداف"، موقع: البينة رؤية سنية في الحالة الشيعية، تاريخ الاطلاع:2016/3/9.

398 – سعد محمد بن نامي، "سياسة التدخل الإيراني في الخليج: الدوافع والأهداف". موقع: البينة رؤية سنية في الحالة الشيعية، تاريخ الاطلاع:2016/3/9.

399 – منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، السنة 2008، ص 67

400 – البدوي المعازي، الملف النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 17، السنة 2006، 65

وفي سنة 1987 أبرمت اتفاقين آخرين مع البلدان في مجال تبادل الخبراء، وقدمت لها باكستان وفقا لذلك مساعدات نووية قيمة في مجال تدريب العلماء الإيرانيين على أبحاث التخصيب، واستخدام الليزر في استخلاص البلوتونيوم في مختبرات كاهوتا، كما تم الاتفاق مع الأرجنتين للحصول على اليورانيوم المخصب لمفاعل طهران التجريبي ثم كان الاتفاق في سنتي 1988 و1989 مع جنوب إفريقيا للحصول على كميات من اليورانيوم تسمح بإجراء تجارب نووية، كما تقرر الحصول على اليورانيوم المخصب من السوق السوداء[401].

وفي أوائل سنة 1991 أبرمت إيران عقدا مع الصين لتزويدها بالوقود النووي وبموجبه استلمت ما يقارب 1000 كغ من غاز هكسا فلورايد اليورانيوم UF6 و400 كغ من مادة ديوكسيد اليورانيوم، فضلا عن 120 كلغ من اليورانيوم الخام المكثف دون إشعار الوكالة الدولية للطاقة الذرية (International Atomic Energy Agency (IAEA، وفي السنة نفسها أبرم الرئيس رفسنجاني صفقة مع الزعماء الصينيين لشراء مفاعلين بطاقة 300–330 ميغاوات[402].

ولم تقف إيران عند هذا الحد بل أبرمت في سنة 1992 أكثر من اتفاق مع روسيا للتعاون النووي في المجال السلمي، فوصل إليها أكثر من 100 خبير روسي لبناء مفاعل للماء الخفيف، وبعد ثلاثة أعوام حصل الإيرانيون على مفاعلين نووين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000 ميغاوات، وتم إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 30–50 ميغاوات خلال أربعة أعوام، وتدريب 15 خبير نوويا إيرانيا، وفي أواخر سنة 1995 بدأ الصينيون العمل في مجمع خرج، بتركيب نظام لتخصيب اليورانيوم ذي خاصية معينة[403].

وفي نهاية سنة 1998 تمكنت إيران من إقناع روسيا بضرورة الإبقاء على البلوتونيوم في البلاد وتعويضها ماليا لقاء ذلك، واستمر التعاون الروسي الإيراني بعد ذلك، فقد استقبلت روسيا عددا من المهندسين الإيرانيين لتدريبهم، وفي سنة 2001 عرض الروس خططا لبناء مفاعلات إضافية في بوشهر كاستجابة لطلبات بناء ثلاثة مفاعلات قدرت قيمتها بثلاثة مليارات دولار[404]

401 – تشوبين شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيخا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، السنة 2007، ص 50

402 – رسل ريتشارد، البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 47

403 – محمد أكرم دياب، تعرف على تاريخ البرنامج النووي الإيراني، موقع: بوابة الفجر، (تاريخ الاطلاع: 2016/4/17) http://www.elfagr.org/1696570

404 – عبد المنعم، محمد نور الدين، النشاط النووي الإيراني من النشأة حتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، السنة 2009، ص 49

3. مرحلة التحديث والتطوير 2005–2016

على الرغم من اعلان إيران في سنة 2004 عن وقف كافة أنشطتها النووية طيلة فترة مفاوضاتها مع دول الترويكا الأوروبية أي بريطانيا وفرنسا وألمانيا، إلا أنها لم تلتزم بذلك واستمرت في تشغيل برنامجها النووي بسرعة حالت دون وصول مفتشي الوكالة الدولية الذرية إلى بارشين ولافيزان وهما موقعان عسكريان أعدا لاختبار المتفجرات النووية التقليدية وتخزين معدات ومواد منقولة من مواقع أخرى ذات طبيعة نووية، الأمر الذي زاد من مخاوف الدول الغربية وأدى إلى تعثر تطبيق اتفاق باريس بين الجانبين[405].

وقد طلبت إيران سنة 2006 من الوكالة الدولية للطاقة الذرية فض الأختام التي وضعها مفتشوها في ثلاث مواقع نووية من بينها مفاعل ناتنز ورفضت الاقتراح الروسي بإجراء عمليات التخصيب في روسيا وبذلك يكون الملف النووي الإيراني قد دخل منعطفا جديدا، وفي نيسان/ أبريل من نفس السنة أعلن الرئيس الإيراني السابق أحمد نجاد أن إيران أصبحت تمتلك التقنية النووية أنها مصممة على الوصول إلى المستوى الصناعي لتخصيب اليورانيوم، وأنها قد دخلت بالفعل النادي النووي، وأكد نفس القول هاشمي رفسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام[406]

ومن الثابت أن إيران باتت تمتلك برنامجا متطورا في مجال التخصيب وأخذت تعمل بسرعة هائلة لتوفير مخزون متزايد من اليورانيوم منخفض التخصيب لتزويد مفاعلاتها النووية بالوقود، ووفقا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنتجت طهران في سنة 2011 حوالي 4.543 كلغ من اليورانيوم المخصب بسبة ٪3.5 ووصل إنتاجها من هذا النوع حتى أوائل 2014 ما يقارب 7611 كلغ ونحو 735 كلغ مخصب بنسبة ٪5، وخزنت ما يقرب من 250 كلغ من اليورانيوم المخصب بنسبة ٪20 وأنها أصبحت قادرة على إنتاج 25 كلغ من اليورانيوم المخصب بنسبة ٪90[407]

من خلال ما سبق يتضح أن إيران تمكنت خلال الأعوام الأخيرة من تحقيق تقدم كبير في برنامجها النووي يتمثل بصورة رئيسية في توفير مخزون من اليورانيوم منخفض التخصيب، وتصنيع جيل متقدم من أجهزة الطرد المركزي وإنجاز أغلب خطوات دورة الوقود النووي، وبذلك يمكن القول بأن إيران باتت تمتلك القدرة التكنولوجية النووية ومن غير الممكن بالنسبة لها إعادة عقارب الساعة إلى الوراء، لقد حققت إنجازا مهما على طريق تحديث الدولة علميا وتقنيا في مختلف المجالات

405 – محمد زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، السنة 2007، ص 51

406 – عطية ممدوح حامد وأخرون، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، السنة 2003، ص 39

407 – راغب السرجاني،البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النووي الإيراني، قصة الإسلام، 2016/3/20.

وخصوصا الصحية-الطبية والاقتصادية-الزراعية، ولذلك يعتقد بعض الإسرائيليين أنه بإمكان إنتاج السلاح النووي إذا قررت ذلك[408].

- سناريوهات التسوية

ليس من اليسير في ظل حالة التعقيد والغموض التي تكتنف البرنامج النووي الإيراني الولوج إلى مستقبل هذا البرنامج لاسيما وأنه أي مستقبل ما يزال مفتوحا على احتمالات متعددة، إذ إنه ضمن حالة التذبذب التي تشهدها المفاوضات يصعب الوقوف عند سيناريو واحد تنتهي عنده العملية التفاوضية[409].

وفي ضوء ذلك تبدو ثلاثة سيناريوهات لكل واحد منها ظروفه ودوافعه ومبرراته وأنصاره وهي أولا: سيناريو الاتفاق النهائي، وثانيا سيناريو الاتفاقات الجزئية، وأخيرا سيناريو إيران كدولة نووية

1. سيناريو الاتفاق النهائي لابد أن ينطوي الاتفاق النهائي على تسوية دائمة ولكن يلاحظ في هذا الخصوص أن الطرفين يختلفان في تحديد الفترة الزمنية التي يستوجبها مفهوم الديمومة، فالإيرانيون يرون أن أي اتفاق ينبغي ألا تتجاوز مدته الخمسة أعوام وقبلوا أخيرا أن تصل إلى عشرة أعوام، بينما يرى الغرب وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية أنه ينبغي أن يمتد إلى ما لا يقل عن عشرين عاما، والحل الشامل لابد أن يتضمن جوانب عددية ومع أن الطرفين يتحدثان عن الرغبة في الوصول إليه، إلا أن مصطلح الشمول يشير إلى جانبين أحدهما فني والأخر سياسي[410].

ولا بد أن تشمل التسوية مختلف الصراعات التي تهدد منطقة الشرق الأوسط ومنها ما يجري في سورية، والعراق واليمن وغيرها، وهذا يعني أن الملف النووي لن يكون في سياق الحل الشامل سوى جزئية صغيرة، حيث أكدت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أسست لرؤية جديدة في المنطقة تستلهم طبيعة التطورات فيها، لاسيما وأن العلاقة الأمريكية الإيرانية لا يمكن أن تكون ثنائية في ظل ارتباط كل طرف بقضايا سياسية متشابكة كالتحالف الإقليمي والتمدد الإيراني وأيضا الخروج الأمريكي من العراق وأفغانستان وغيرها[411].

---

408 – عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2015، ص 97

409 – عيساوة آمنة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة"، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، السنة 2010، ص 49

410 – عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2015، ص 97

411 - Shibley Telhami and Steven Kull, "preventing a Nuclear Iran peacefully". New york Times, January 15, 2012.

وقد نصت مقدمة الاتفاق على أن الاتفاق الشامل يمكن إيران من التمتع بحقها الكامل في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية بمقتضى البنود الفاعلة في معاهدة حظر الانتشار النووي وأنه يؤدي إلى صياغة برنامج تخصيب يحظى بموافقة جميع الأطراف وتحكمه قيود عملية شفافة من أجل ضمان طبيعته السلمية[412].

وقد كان الأوروبيون يرون ضرورة طرح ملف حقوق الانسان في إيران ضمن المحادثات النووية كأحد الشروط التي لابد أن تقبل بها قبل رفع العقوبات عنها ولكن الأمريكيين عرقلوا ذلك، ثم أخذوا أي الأوروبيين يتحدثون عن الرفع التدريجي وليس الرفع الفوري للعقوبات وتقديم ضمانات أكبر لتأكيد سلمية البرنامج النووي الإيراني، والمطالبة بالإشراف الكامل للوكالة للطاقة الذرية على منشأته، وتحديد عدد أجهزة الطرد المركزي فيه وفرض القيود اللازمة على عمليات تطويرها[413]

وقد بدأت الجولة الأولى من المفوضات سنة 2014 على أمل أن تكون مفاوضات الحل النهائي وأعقبتها جولات أخرى، ولكن بات واضحا من سير المفاوضات أنها عملية صعبة ومعقدة وطويلة ويعترضها الكثير من العقبات العميقة ولم تعد توحي بالتفاؤل أو تحتمل التوقعات التي حملها الإعلام في الأيام الأولى، ولابد أن يطالب الغرب بما يعزز فتوى تحريم حيازة الأسلحة النووية، وبما يضمن عدم سير إيران في هذا الاتجاه، ويمكن أن يكون ذلك في أمرين بصورة رسمية: الاتفاق على مشاركة الغرب بصورة عملية في مفاصل البرنامج الإيراني بشكل يؤكد عدم حدوث تحول في طبيعته من المدنية إلى العسكرية ودعم التطبيقات اللازمة لفترة اختبار الثقة المتبادلة بين الطرفين[414]، وإطلاق يد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عمليات الرقابة والتفتيش، وليس فقط بصورة يومية وبشكل مستمر، وإنما أيضا بدون أي قيود وهذا الأمر يتيح لها كشف ما يكتنف البرنامج النووي من غموض، مما يسمح بفهم حقيقة النوايا الإيرانية وما يرتبط بذلك من توجهات[415].

أما إيران فلابد أن تطالب برفع العقوبات الدولية التي شكلت لسنوات تحد حقيقي للنظام السياسي الإيراني، بما انطوت عليه من إعاقة للتقدم التكنولوجي بشكل عام، وعدم قدرتها على

412 – أمال السبكي، تأثير البرنامج النووي في امن الخليج، أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 49

413 – أشرف محمد كشك، "روية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، السياسة الدولية، العدد 65 يوليوز2006، ص 118

414 – نفسه

415 – نفسه

مضاعفة إنتاجها من النفط إلى ثمانية ملايين برميل في اليوم حتى سنة 2020، وهذا يعني عموما أن لتلك العقوبات ثمن باهظ فضلا عن تأثيراتها السلبية الحادة على اقتصاد الإيراني[416].

ولابد أن تطالب إيران كذلك بدور فاعل في الساحة الدولية فهي تجسيد لأمة يمتد تاريخها ل25 قرنا، ويجعل منها موقعها الجغرافي المهم مواردها الطبيعية الوفيرة وقدراتها العسكرية الكبيرة دولة قوية لها مكانتها الإقليمية والأكثر من ذلك أنها تعد نفسها الزعيمة الحتمية للشعوب الإسلامية في العالم قاطبة، لاسيما بعد أن عاب بعض المفكرين الغربيين على العالم الإسلامي افتقاره إلى القيادة السياسية، مما يشير إلى دورها على المستويين الإقليمي والدولي[417].

بدأ المستوى الأول في محاولة تصدير الثورة الإسلامية على قاعدة المذهب الشيعي ووجد هذا الأمر تعبيراته في إنشاء حزب الله في لبنان ثم دعم الحوثيين في اليمن وتحريض الشيعة في الدول التي يعيشون فيها كما في البحرين والسعودية، وعلى المستوى الدولي بدت إيران كدولة قوية لها تحركاتها، وتحالفاتها مع القوى المختلفة[418].

2. سيناريو الاتفاقات الجزئية

قد لا يتم التوصل إلى اتفاق نهائي بالنظر إلى عمق الخلاف وتباعد وجهات النظر بين إيران والغرب وصعوبة التقريب بينهما بالنظر لما تنطوي عليه من تصلب في المواقف، ولكن الحرص على الخيار الدبلوماسي قد يدفع إلى واحد من ثلاثة حلول جزئية وهي: التوصل إلى اتفاق مرحلي جديد، أو تمديد اتفاق جنيف كما هو، أو إدخال تعديلات معينة عليه[419]

فمن غير المستبعد أن ينجز الطرفان اتفاقا مرحليا جديدا يتضمن بعض التغييرات أو القيود الجديدة على النشاطات النووية الإيرانية التي وردت في اتفاق جنيف وتفاهمات لوزان سواء فيما يتعلق بعملية تخصيب اليورانيوم، أو أجهزة الطرد المركزي، أو الرقابة، أو حدود الرفع الجديد للعقوبات الدولية، وتظهر عدة مؤشرات لصالح سيناريو الحوار المحدد منها حاجة كل من الطرفين للأخر في عدد من القضايا المهمة التي تتشابك مصالحهما حولها، وغالبا ما يتم المساومات والصفقات

416 – أحمد إبراهيم محمود، "مدركات وروية القيادة الإيرانية للسلاح النووي"، البرنامج النووي الإيراني القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مختارات إيرانية، العدد 113، السنة 2004، ص 40

417 – رياض نجيب الرايس، رياح الخليج :بدايات مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي الإيراني" 1980–1990 الريس للكتب والنشر، رياض، السنة 2012، ص 51

418 – الهادي زعرور، "توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية، أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني"، حزب الله، كوريا الشمالية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، السنة 2013، ص 69

419 – رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره علي منطقة الشرق الأوسط، الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، السنة 2006، ص 20

عبر الدبلوماسية الموازية التي تجري بصورة سرية، كما أن التأييد الروسي والصيني يخفف من حدة المطالب الغربية[420]

فمن مصلحة الغرب الأخذ بسيناريو الحلول الجزئية لإبعاد إيران عن السلاح النووي بعد أن باتت توصف وفقا لبعض التقديرات الإسرائيلية بدولة الحافة وبعد أن قلصت بشكل واضح المسافة الزمنية بينها وبين القنبلة النووية، وفي هذه الحالة لابد من التأكيد على تأثير العوامل التي جلبت إيران إلى طاولة المفاوضات وتقديم التنازلات التي لم تكن مستعدة لتقيمها في الماضي وهي ثلاثة[421]

أ – قوى المجتمع المدني الإيراني

ب – العقوبات الاقتصادية الدولية

ت – التهديدات المتكررة بضربة عسكرية

3. سيناريو إيران نووية

يرتكز هذا السيناريو على فكرة أن إيران مصممة على إنتاج السلاح النووي، وأنها تتوارى في هذا الخصوص وراء الطابع السلمي لبرنامجها من جهة، والدخول في المفاوضات مع الغرب من جهة أخرى لكنها قامت بخطوات مهمة فسرت على أنها تخدم هدفها الحقيقي ومن أهمها:

أ – محاولات شراء مكونات تتعلق بالأسلحة النووية سنة 1994 والقيام بالفعل بشراء كمية كبيرة من المعدات التخصصية الضرورية لتصميم الأسلحة النووية وتصنيعها ومحاكاة التجارب النووية[422]؛

ب – امتلاك كل مكونات التكنولوجيا الأساسية لصنع قنبلة وامتلاك التكنولوجيا الخاصة بتصميم الرؤوس الحربية بنوعيها المدفعي والداخلي الانفجار، وهي كافية للمضي قدما في الحصول على المواد الانشطارية لتصنيع تلك الرؤوس[423]؛

إن صواريخها التي تحمل رؤوسا نووية لا يمكن استخدامها إلا بوجود أسلحة نووية وكان رفسنجاني يقول في أكثر من مناسبة: "علينا أن نثبت للدول المسلمة أن إيران هي الدولة المسلمة الوحيدة التي يمكنها التغلب على إسرائيل[424].

420 – ممدوح حامد عطية، عبد الرحمن رشدي الهواري، محمد جمال الدين مظلوم، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، السنة 2003، القاهرة، ص94

421 – عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، السنة 2010، ص 38

422 – نفسه

423 – نفسه

424 – نفسه

صحيح أن حصول إيران على السلاح النووي قد يؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية في المنطقة ولكنه لن يسهم في إشاعة الاستقرار في المنطقة من منطلق أن يتم هذا الانتشار ببطء مع توافر الوقت الكافي لدول المنطقة للاعتياد عليه وتحصين الترسانات النووية من أي ضربات استباقية لاسيما وأن عامل الردع النووي بات سهلا على الفهم والتطبيق العملي[425].

فإذا افترضنا امتلاك إيران لسلاح نووي فإنها لن تستطيع استخدامه إذ إنها لو أرادت فعل ذلك ضد إسرائيل لوجدت نفسها مقيدة بأحزاب وهياكل سياسية مختلفة داخل النظام الجمهوري الإيراني نفسه، واذا تذكرنا أن عقيدة إيران العسكرية هي عقيدة دفاعية لأدركنا أنها لن تستخدم هذا السلاح في مواجهة أي دولة أخرى، فالغاية منه فضلا عن الردع هي إضفاء الشرعية على دور القيادة في المنطقة[426].

الفرع الثاني: دوافع إيران لإمتلاك السلاح النووي وأثره على الأمن الخليجي

على الرغم من أن المسؤولين الإيرانيين في المجال النووي قد أشاروا مراراً إلى أن الهدف الوحيد للجمهورية الإسلامية الإيرانية في القطاع النووي هو استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فقد أصبح من المسلم به أن إيران تسعى للحصول على أسلحة نووية ومن ثم ليس من الصعب تفهُم الدوافع الإيرانية في سعيها للحصول على السلاح النووي والذي له دلالته الاستراتيجية من وجهة النظر الإيرانية ذاتها، حيثُ أصبحت تلك البرامج جُزءاً أساسياً من مكونات التفكير الاستراتيجي الإيراني[427] .

وبغض النظر عن ارتباط تطوير إيران للبرامج النووي بتطورات الوضع الإقليمي في الخليج من عدمه فإنه يرتبط بشكل وثيق بالرؤية الاستراتيجية لدور إيران الإقليمي، ومن ثم هناك مجموعة من البواعث والدوافع التي تُساق لتبرير السعي الإيراني لامتلاك السلاح النووي، تتحرك السياسة النووية الإيرانية في إطار مجموعة من الدوافع والنوايا، بعضها معلن والبعض الأخر غير معلن، إلا إننا يمكن إن نوجزها بالاتي:

أولا: الدوافع الاقتصادية:

ظلت إيران تؤكد على أن برنامجها النووي يندرج في سياق الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مع التركيز على أن المفاعلات النووية التي تسعى إيران إلى بنائها سوف توفر حوالي ٪20 من طاقاتها الكهربائية، لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من

425 – سامور جاري، مواجهة التحدي النووي الإيراني، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، السنة 2006، ص 29

426 – خالد بن محمد القاسمي، طموحات ايران النووية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2009، ص 64

427 – شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي...الاستمرارية والتغيير، دار العين للنشر، القاهرة، السنة 2015، ص 61

معدلات استهلاك الطاقة في إيران، كما أن بناء هذه المفاعلات سوف تساعد في الحد من استهلاك الطاقة المتولدة عن طريق النفط والغاز، مما سوف يساعد بدوره على الحفاظ على هذين الموردين بهدف توجيهما نحو التصدير من أجل الحصول على المزيد من العائدات المالية[428].

ثانياً :الدوافع العسكرية:

هناك إجماع على وجود دوافع عسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني وأن إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل، ومن أجل مجابهة أية تهديدات محتملة في المستقبل نسجت إيران سياسة الأمنية تقوم على محورين رئيسيين أولهما امتلاك القدرة الدفاعية في مواجهة التهديدات الإسرائيلية والأمريكية، أما المحور الآخر فيتمثل في تعزيز الدور الاستراتيجي لإيران سواء في منطقة الخليج أو الشرق الأوسط، فهي إذا أرادت أن تلعب دوراً في المنطقة فهذا يتطلب منها امتلاك السلاح النووي إلى جانب حماية النظام الإيراني من محاولة تغييره، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل النظام العالمي الحالي والمتغيرات الدولية وإيجاد بيئة تشكل أقل تهديد له[429].

ثالثاً: الدوافع الاستراتيجية:

للسلاح النووي دور في الاستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل، وتطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل يسمح لإيران بالقيام بدور استراتيجي على الأصعدة الإقليمية والدولية، إلى جانب ضمان بناء القوات المسلحة الإيرانية ضمن برنامج متكامل وشامل، ولذلك فإن السلاح النووي يُمكن أن يُقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز مكانتها الإقليمية والدولية[430].

رابعاً :الدوافع السياسية:

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي إبان حكم الشاه، لكن المرحلة التي شهدت نجاح الثورة ظهرت فيها تباينات واعتراضات من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وبدأ العداء الأمريكي لإيران، أما الأن فإن صقور الإدارة الأمريكية أول من ساندوا البرنامج النووي الإيراني، كما أدرك النظام السياسي الإيراني بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية، حيث كانت تهدف من خلال امتلاكها للطاقة النووي إلى

428 – بني ملحم، غازي صالح والصمادي، فايز عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي، مجلة المنارة المجلد 15– العدد 03، السنة 2009، ص 18

429 – راغدة درغام، مستجدات العلاقة الأميركية–الإيرانية أمام القمة الخليجية " مقال على موقع جريدة الحياة اللندنية، الخميس 5 ديسمبر 2013 http://alhayat.com/Opinion/Raghida-Dergham/details 2016/4/20

430 – اسكال بونيفاس، "الملف النووي الإيراني: تقييمات استراتيجية متباينة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة 2005، ص 15

امتلاك قوة عسكرية متطورة قادرة على التنافس لزعامة منطقة الشرق الأوسط وكذا تعزيز المكانة السياسية الدولية[431].

خامساً: الدوافع القومية والدينية:

تقف الاعتبارات الخاصة لإيران على استحضار فكرة الإمبراطورية باعتبارها ماثلة دوماً في الشعور القومي الإيراني بوجه عام بجانب اعتبارات الأمن، وسعيها لإبراز قوتها ومكانتها الإقليمية والدولية، واتهامها للغرب بمحاولة إبقائها في مصاف الدول النامية وحرمانها من أن تكون واحدة من الدول التكنولوجية المتقدمة، وبمحاولة تحليل سياسة إيران الخارجية نلاحظ تعدد دوائر اهتمامها وامتدادها لمناطق خارج الاهتمام الإيراني سابقاً، بالإضافة إلى استغلال نفوذها وتأثيرها الديني على الشيعة في العالم[432].

فالسلاح النووي يشكل معادلة جديدة في تغيير قواعد اللعبة في المنطقة، فإيران حتى الأن تدير سياسة مزدوجة في التعاطي مع المجتمع الدولي تبدي فيها بعض المرونة، وفي ذات الوقت تستمر في تعزيز قدراتها النووية، وتعمل علي إحياء المد الإسلامي وإقامة كتلة إسلامية قوية تضمن إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فالسلاح يدعم الموقف في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها[433].

أما الدوافع الدينية فيرتبط بجانب قيمي غير مادي وهو الجانب الروحي، ويبدو أكثر وضوحاً لدى المتشددين من الإيرانيين الذين يربطون مختلف جوانب الحياة بالدين بما في ذلك القدرة النووية، فيجري الحديث مثلاً عن القنبلة النووية الإسلامية، وخصوصاً في ظلّ عداء البعض للإسلام في الغرب[434].

إن القادة الإيرانيين يدركون أن إيران لا تواجه عدواً يهدد بقاءها المادي، بمعنى إزالتها من الوجود فالتهديد في حقيقة الأمر يتعلق ببقائها كدولة إسلامية ذات ثقافة شيعية، وهذا يعني أن

---

431 – توماس ماتير، "ايران وأمن دول الخليج في القرن الحادي والعشرين"، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، السنة 2005، ص 30

432 – عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020"، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف الجزائر، السنة 2010، ص 34

433 – أحمد منيسي، "أزمة البرنامج النووى الإيرانى: سيناريوهات متعددة للمستقبل"، مختارات ايرانية، السنة الخامسة، العدد 64، يوليوز 2005، ص 91

434 – عصام عبد الشافى، "أزمة البرنامج النووى الايرانى: المحدداتا التطورات، السياسات– دراسة فى الازمات الدولية"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، إبريل، السنة 2004، ص 57

الطموح الإيراني يعد وجهة نظر المسؤولين الإيرانيين مصدراً لتعميم نظام الحكم الإسلامي الشيعي، أي أنه كلما تقدمت الدولة في هذا المجال كلما زادت شعبية القيادات الإيرانية[435].

سادساً: الدوافع الجيوبوليتيكية:

تعد إيران إحدى دول الشرق الأوسط، وتستمد هذه المكانة من جغرافية بشرية تقدر بنحو 70 مليون نسمة، وتاريخ عريق وثروات طبيعية، كما تعد رابع دولة في احتياطي النفط، وثاني دولة في مخزونها للغاز الطبيعي، ويتوافر فيها موارد اقتصادية هائلة ووفرة مياه وأراضي قابلة للزراعة، وتتمتع كذلك بموقع جغرافي استراتيجي، لهذا يؤدي السلاح النووي دوراً محورياً في دعم الدولة المالكة له ويعزز تأثيرها في القضايا الخارجية ولتفتيت تحالفات خصومها[436].

هذا من جهة الدوافع أما أثر البرنامج النووي الإيراني على أمن دول مجلس الخليج العربي فهي وخيمة لأن العلاقات الخليجية- الإيرانية تتسم بالتعقد والتشابك الشديد إلى حد التناقض، ومع التسليم بطبيعة تلك العلاقات الخليجية- الإيرانية التي شهدت حالات من المد والجزر منذ قيام الثورة الإيرانية وحتى الآن وفقا للمتغيرات الإقليمية والدولية، وتتمثل مُعضلة دول الخليج العربية نتيجة للبرنامج النووي الإيراني في موقفها الصعب الذي وجدت نفسها فيه[437].

فهي من جهة لا تُريد أن تكون هُناك حرب جديدة في المنطقة ضد دولة لها عُمق شعبي وديني في دول الخليج العربية، ومن جهة أُخرى فهي لا تود أن تُصبح إيران قوة نووية تمتلك هذه القُدرات في المجال العسكري، هنا هو مكمن المُعضلة الأساسية لدول الخليج العربية لذلك نجد مواقفها العلنية تُحبذ الخيار الدبلوماسي على غيره من الخيارات باعتبار أنهُ أفضل السُبل التي ستؤدي إلى نزع فتيل التخوُف الخليجي وإبعاد شبح الحرب عن المنطقة من جهة، والدفع بإيران بعيداً عن أن تُصبح دولة بقُدرات نووية عسكرية[438].

لذلك تتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية كما يلي:

---

435 – أسامة ابو ارشيد، الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الاطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمان، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، السنة 2015، ص 41

436 - Maleki, Abbas.” Iran’s nuclear: recommendations for the future”, the American Academy of Arts & Sciences, 2010

437 – عصام عبد الشافى، "أزمة البرنامج النووى الايرانى: المحدداتا التطورات، السياسات- دراسة فى الازمات الدولية"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، إبريل، السنة 2004، ص 57

438 – محمد السعيد عبد المؤمن، مؤتمر الصحوة الإسلامية فى طهران، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة العاشرة، العدد 135، اكتوبر 2011، ص 24

أ – تهديد الاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج:

مما لاشك فيه أن امتلاك إيران لأسلحة نووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين:

الزاوية الأولى: تكريس الخلل القائم في موازين القوى، حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون للشمال أو للشرق، ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى، وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي في الغرب، ويضاف إلى هذا معاناة الجيوش الخليجية من نقص الأفراد المستعدين للخدمة في القوات المسلحة أو الالتزام بالحياة العسكرية، لذلك زعزعة توازن القوى بمنطقة الخليج العربي هو الخطر الذي يهدد منطقة الخليج العربي، فلن تستطيع أيه دولة خليجية مقاومة الأطماع الإيرانية في المنطقة، فالأطماع الإيرانية في المنطقة لا تتوقف عند زعزعة أمنها واستقرارها بل تتجاوزها إلى دعم ميلشيات مسلحة للتدخل في شؤون الدول العربية الخليجية وغير الخليجية لإيجاد ثغرة تستطيع من خلالها التغلغل عبر مؤيدين لسياستها في المنطقة[439].

الزاوية الثانية: إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس آثاره على المنطقة، ومن ثم فإن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية، وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة: منها إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما سيعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، لأنه في حالة فرض عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نفط من المنطقة، فضلاً عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج، ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية أخري قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد[440].

---

439 – محمد السيد عبد المؤمن، ايران لماذا؟ المشروع الحضارى الايرانى، مختارات ايرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، السنة السادسة، العدد71، يونيو 2006، ص 47

440 – مصطفى اللباد، قراءة فى مشروع إيران الاستراتيجى تجاه المنطقة العربية، دورية الشؤون العربية، العدد 129، الربيع، الأمانه العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، السنة 2007، ص 49

ب – صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج:

من الآثار المهمة بالنسبة لامتلاك إيران سلاحاً نووياً صعوبة التوصل إلى صيغة مشتركة لأمن الخليج، حيث تعد تلك القضية من القضايا الخلافية في العلاقات الإيرانية– الخليجية، فإيران تطالب دوماً بأن يكون لها دور في الترتيبات الأمنية الخاصة بالمنطقة، الأمر الذي يتعارض مع رؤية دول مجلس الخليج وفي ظل هذا الاختلاف طرحت عدة صيغ لأمن الخليج من جانب إيران، فضلاً عما أوردته مراكز الدراسات المتخصصة في هذا الشأن، إلا أن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي من شأنه أن يعوق إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج[441] وذلك لعدة اعتبارات:

أولا: إمكانية قيام سباق نووي ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما في المنطقة العربية كلها، حيث ستعمل الدول العربية جاهدة من أجل دخول النادي النووي[442].

ثانيا: أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لا بد وأن تحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية ومنها إيران، وأول هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها[443].

ثالثا: امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض كافة الخطوات التي بذلها الجانبان الخليجي والإيراني واستهدفت حسن الجوار وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة، وصولاً إلى إيجاد منظومة أمنية وإقليمية تقوم على أسس عدة يأتي في مقدمتها نبذ اللجوء إلى القوة وحل كافة القضايا العالقة بالحوار والتفاوض[444].

ت – الآثار البيئية المباشرة:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي في مقدمة التي سوف تصاب بالضرر المباشر جراء الأسلحة النووية الإيرانية، حيث يقع مفاعل بوشهر الذي يمد أحد أهم مرافق المشروع النووي الإيراني على

441 – وسام الدين العكلة، "قراءة فى البرنامج النووى الإيرانى"، جريدة الزمان الدولية، العدد 4214، بتاريخ 31 مايو 2015

442 – عصام عبد الشافى، "أزمة البرنامج النووى الايرانى: المحدداتا التطورات، السياسات– دراسة فى الازمات الدولية"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، إبريل، السنة 2004، ص 61

443 – عصام عبد الشافى، "أزمة البرنامج النووى الايرانى: المحدداتا التطورات، السياسات– دراسة فى الازمات الدولية"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، إبريل، السنة 2004، ص 67

444 – رائد حسين عبد الهادي، البرنامج النووي الايراني وانعكاساته على الأمن القومي الاسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، السنة 2011، ص 19

بعد 280 كم من مدينة الكويت ويعتمد هذا المفاعل بصفة أساسية على تقنيات مستوردة من روسيا التي لا تملك عناصر الأمان النووي المضمونة[445].

وبالتالي فإنه في ظل الحظر الغربي على الآلات والمعدات التي تستخدم في الصناعة النووية فإن إيران قد تسعى لإنجاز وإتمام تسلحها النووي اعتماداً على آلات نووية أقل ضماناً، ومن ثم تصبح دول الخليج في مرمى الخطر إذا ما حدث تسرب، ومن ناحية أخرى، فإن إيران في محاولتها التخلص من النفايات النووية قد تتجه إلى التخلص من الماء الثقيل في الخليج الأمر الذي من شأنه أن يخلق أزمة تلوث لكل دول المنطقة تنتج عن تسرب المواد النووية المشعة في مياه الخليج وتستمر آثارها عشرات السنين[446].

ث – مأزق الدول الخليجية في حالة نشوب حرب:

يعد هذا الأثر أحد أهم تداعيات امتلاك إيران للسلاح النووي، حيث تؤكد كافة المؤشرات أن الولايات المتحدة لن تتراجع عن استخدام القوة ضد أي قوة نووية محتملة، وفي هذا الصدد أشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى أنه إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل، خاصة الأسلحة النووية فإن الخطر سيكون كبيراً، وشدد التقرير على أن الولايات المتحدة لابد أن تكون أشد قلقاً فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية، وفي ظل إمكانية نشوب حرب ضد إيران فإن دول مجلس التعاون الخليجي سوف تواجه مأزقاً حقيقياً. حيث إنه إذا كان للدول الخليجية مصلحة أكيدة في التخلص من النظام العراقي السابق سواء أعلنت بعضها ذلك أو لم يعلن البعض الآخر[447].

إلا أن الأمر يبدو مختلفا بالنسبة للحالة الإيرانية التي يصعب معها التكهن بنتائج هذا العمل سواء كان ضربة استباقية أو عمليات عسكرية متصلة، حيث لن تكون الدول الخليجية الست بمنأى عن تداعيات مثل هذه الأعمال، كما أنه على الرغم من أن تلك الدول تعد حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة بموجب اتفاقيات أمنية ثنائية (باستثناء المملكة العربية السعودية)، فإنه من المستبعد أن تقدم هذه الدول تسهيلات لوجستية للعمليات العسكرية ضد إيران، بل إنها قد تدفع في سبيل الحل الدبلوماسي السلمي، حيث أن الدول الخليجية بها نسبة كبيرة من الشيعة، ومن ثم فإن

445 – نفسه

446 – طايل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الاقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط: كلية الآداب والعلوم، السنة 2013

447 - Milani Abas, S.Foregin Policy and Future of Democracy in Iran, The Washington Quarterly summer, 29 may 2005

الدول التي تسمح باستخدام أراضيها لضرب إيران قد تتعرض لعمليات إرهابية كما حدث خلال الحرب العراقية – الإيرانية[448].

ج - زعزعة الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربي:

إن امتلاك ايران للسلاح النووي، وعدم امتثالها للقرارات الدولية قد يدفعها إلى التعرض لعقوبات تصل إلى غلق مضيق هرمز وضرب السفن الأجنبية في الخليج العربي، مما يعرقل تصدير نفط دول الخليج العربي الذي تعتمد عليه الدول الخليجية بصفة أساسية في تعزيز اقتصادها كمصدر رئيسي للدخل، مما يزعزع الأمن الاقتصادي لدول الخليج العربية ويعرض أهم مورد اقتصادي لخطر بليغ نتيجة احتمال إصابة حقول النفط ومشآته من العمليات العسكرية [449].

يتضح مما سبق أن دول الخليج العربية تواجه تهديدات خطيرة من امتلاك إيران القدرات النووية التي تمكنها من امتلاك وتصنيع السلاح النووي، نتيجة اختلال توازن القوة في المنطقة ومياه لكفة إيران التي ستسعي للاستفادة من قدرتها النووية في فرض هيمنتها وسيطرتها على الدول العربية والعمل علي إثارة القلق والاضطرابات داخل دول الخليج العربية لاستغلال الأقليات الشيعية المختلفة في خدمة ما يحقق توجهاتها وأطماعها في المنطقة مع الحرص على رضوخ دول الخليج العربية لسلطتها وهيمنتها في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية، بحيث تكون لإيران اليد العليا في منطقة الخليج العربي، فمن لا يتعاون مع ايران ويكتسب ودها ويساعد على تعزيز اقتصادها يتلقى العقاب سواء بشكل غير مباشر بإشاعة الفوضى والاضطرابات أو بشكل مباشر من خلال التدخل العسكري الإيراني بحجة حماية الأقليات الشيعية، مما يحتم تضافر جهود دول الخليج لمواجهة احتمالات هذا الخطر[450].

المبحث الثاني: وضع رؤية استراتيجية دفاعية موحدة وتنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول العظمى والصاعدة

إن التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي هو قائم على اعتقاد أساسي منتشر بين صناع القرار في حكومات المنطقة مفاده إن تعرض أي دولة للهجوم أو عدم استقرارها الداخلي هو بالضرورة تهديد لأمن الدول الأخرى، وقد اختبرت دول المنطقة هذا الافتراض

448 – أبو الفضل الإسناوى، التداعيات الإقليمية لاتفاق لوزان حول النووى الايرانى، السياسة الدولية، 12مايو 2015 http://www.siyassa.org.eg,

449 – أنيس الدغيدي، الملف النووى، الطابعة الثانية، العالمية للكتب والنشر، الجيزة، السنة 2007، ص 29

450 – هشام بشير، أبعاد متشابكة: تنامى الدور الإيرانى فى المنطقة العربية، المركز العربى للبحوث والدراسات، 19 نوفمبر 2015، متاح على http://www.acrseg.org/39601

بشكل عملي في أزمة 1990 عند غزو العراق للكويت والتهديد بالسيطرة على حقول النفط في المنطقة الشرقية من السعودية[451].

وكان وزير الدفاع الإماراتي أحد أكثر القادة في منطقة الخليج الداعين إلى تطوير التعاون العسكري بين دول المنطقة منذ إنشاء مجلس التعاون الخليج في عام 1981، وذلك على خلفية أن مواجهة التهديدات الأمنية بشكل جماعي هو أكثر فعالية في تقليص تأثيراتها بالإضافة إلى التأثير المتمدد لمنطق التهديد عبر الحدود[452].

المطلب الأول: تطوير التعاون العسكري بين دول مجلس الخليجي والدول العظمى

بالرغم من انتقال دول الخليج مؤخرًا من مرحلة إدراك المخاطر إلى خطوات إيجاد الآليات لمواجهة تلك المخاطر والتعامل معها بمهنية عسكرية راقية، إلا أن أكبر معوقات التعاون العسكري الخليجي بحق لا يزال قائمًا وهو صعوبة دحض مقولات محددة كادت تتحول إلى ثوابت في ذهن صانع القرار الخليجي وتتمثل في اعتقاده أن أمن الخليج مصلحة دولية أيضًا، ولابد من حمايته بقوة عسكرية أقوى من التجمع العسكري الخليجي الحالي؛ مما يصيب نظام الأمن الجماعي الخليجي في العمق.

الفرع الأول: إقامة الدرع الصاروخي الخليجي

يعتبر إنشاء "الدرع" محاولة مهمة في التعاون العسكري الخليجي برغم قصورها عن التمام؛ حيث تمت موافقة المجلس الأعلى في دورته الثالثة نوفمبر/تشرين الثاني 1982 على إنشاء "قوة درع الجزيرة" بحجم لواء مشاة من 5 آلاف رجل من دول مجلس التعاون الست، وبعد ما يقارب ربع القرن وفي دورة المجلس الـ 26 في منتصف ديسمبر/كانون الأول 2005 جرى توسع في حجم القوة ونوع تسليحها فأصبحت "قوات درع الجزيرة المشتركة" فرقة مشاة آلية مكونة من المشاة والمدرعات والمدفعية وعناصر الدعم القتالي، ولم يتوقف الدرع منذ إنشائه عن تنفيذ التدريبات والتمارين المشتركة بشكل دوري مع القوات المسلحة في كل دولة من دول المجلس، وقد أقيم أول تمرين لهذه القوة على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة عام 1983، لتتمركز منذ عام 1986 في مدينة الملك خالد العسكرية في حفر الباطن شمال شرقي السعودية[453].

---

451 – ظافر محمد العجمي، التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟ مركز الجزيرة للدراسات، السنة 2016

452 – الاستراتيجية الدفاعية أمام مجلس التعاون الخليجي، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8433، الاحد 14 شوال 1422 هـ 30 ديسمبر 2001، ص 09

453 – قوات درع الجزيرة، الجزيرة نت، 15 آذار 2011، http://www.aljazeera.net

وقد تعرضت قوات درع الجزيرة للكثير من النقد ووُصفت بأنها قوات رمزية، ثم دخلت قوات درع الجزيرة في دوامة التردد الخليجية وتحول الرأي من النقيض إلى النقيض؛ حيث افتتح دوامة التردد أمين عام مجلس التعاون السفير عبد الله بشارة في 1984 قائلاً: إن قوة "درع الجزيرة" تشكَّلت بسبب ظروف الحرب العراقية-الإيرانية، وإنها ستنتهي بانتهاء الظروف التي أوجدتها، لكن تغير الظروف دفع قادة دول المجلس عام 2000 لزيادة قوة درع الجزيرة إلى 22 ألف رجل، وعادوا لتأكيد هذا التوجه في مسقط في أكتوبر/تشرين الأول 2002؛ حيث تم دعم قوات الدرع في تشكيل قتالي في دولة الكويت في فبراير/شباط 2003 إبان الاستعدادات للحرب التي خاضتها الولايات المتحدة الأميركية على العراق، إلا أن يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية العُماني صرَّح في نوفمبر/تشرين الثاني 2005 بأن قوة درع الجزيرة لم يعد لها حاجة بعد زوال نظام الرئيس العراقي الراحل صدام حسين[454].

لقد أيدت الرياض بدايةً هذا الطرح من خلال فكرة إشراف كل دولة على وحداتها المخصصة للقوات التي يمكن استدعاؤها في حال الضرورة، لكنها عادت في نوفمبر/تشرين الثاني 2006 لتقترح توسيع قدرات الدرع وإنشاء نظام مشترك للقيادة والسيطرة، وفي مايو/أيار 2008 تم الاتفاق على تمركز قوات درع الجزيرة في بلدانها الأصلية ودعمها بقوات بحرية وجوية لرفع كفاءتها ثم تقرر تعزيزها بقوة تدخل سريع عام 2009[455].

إنَّ هذ الاضطراب في التعاون العسكري الخليجي خلق حيرة حيال ما يجري إن كان انفراطًا للشراكة العسكرية الخليجية أم إعادة تعريف لها؛ حيث كان دخول قواته لمملكة البحرين في 14 مارس/آذار 2011 لتأمين المنشآت الاستراتيجية في البلاد ناجحًا بمقاييس عسكرية عدّة؛ فقد حقق مبادئ الحرب كقوة محترفة تميزت بوضوح الاتجاه، والتصميم، وخفة الحركة، وتحقيق الضغط المطلوب من خلال تنفيذ الحشد والمفاجأة بدقةٍ عالية، ولصد الخطر الخارجي الذي دفع القوة للدخول تنفيذًا لاتفاقية الدفاع الخليجي المشترك وتلبية دعوة المنامة، كما حقق "الدرع" حسن التوزيع والثبات، والأمن، حتى ليخال للمراقب أن ما جرى كان فرصة لدرع الجزيرة للتكفير عن موقفه المرتبك حين اجتاحت جحافل جيش نظام الرئيس العراقي صدام حسين دولة الكويت في أغسطس/آب 1990[456].

---

454 – ظافر العجمي، مهام القيادة العسكرية الخليجية الموحدة، صحيفة العرب القطرية، 2 يناير/كانون الثاني 2013، http://tinyurl.com/mv783tm

455 – ظافر العجمي. المعضلة الأمنية: معوقات الاتحاد وضربات أجنحة الفراشة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 196 إبريل/نيسان 2014، المجلد 49، ص 19

456 – موسى حمد القلاب، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون، أراء حول الخليج، السنة 2006، ص 18

ويتجاوز حاليًا عدد منتسبي قوات درع الجزيرة 30 ألف عسكري، كما لهم أهلية لخوض حروب المعركة المشتركة، إلا أن هناك معوقات تحول دون تحقيق هذه القوة الهدف المنشود من قيامها كضعف الصلاحيات الممنوحة لدرع الجزيرة، وقد بدأ المجلس بخطوات لتلافي ذلك بوضع الاستراتيجية الدفاعية الموحدة، والقيادة المشتركة؛ مما يعني حرية العمل ضمن ضوابط هذه التنظيمات دون الحاجة لمراجعة صانع القرار السياسي في كل الأمور التكتيكية. كما أن مشروع تطوير درع الجزيرة أخذ فترة طويلة، بل إن تقلبات الرأي بين الدول الست تجعل صمود مشروع التطوير أمرًا قابلاً للتأويل[457].

حيث لم تستطع دول الخليج غضَّ الطرف عن خطر الترسانة الصاروخية الإيرانية، ليس لتعدد أنواعها فحسب بل لطول مدياتها ولوصول إيران لدرجة متقدمة في صناعة الصواريخ البالستية؛ مما جعل التفكير الخليجي محسومًا لصالح إقامة درع صاروخي من شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية، قادرة على إسقاط أي صاروخ بالستي يستهدف المدن والقواعد العسكرية ومصافي النفط وخطوط الأنابيب بالخليج[458].

وحين نتحدث عن النفط ندخل في المصالح الأميركية والأوروبية بالمنطقة والتي تدفعهم لمساعدة شركائهم الخليجيين في سدِّ احتياجاتهم الدفاعية، ضد أي تهديد صاروخي يواجهونه، وقد سبق وأن تم طرح فكرة المنظومة الصاروخية الدفاعية الخليجية بعد حرب تحرير الكويت عام 1990 وتم تأجيل المقترح من قبل الخليجيين، ثم عاد للواجهة في ربيع عام 2012 بعد زيادة التوتر الإيراني-الدولي حيال مشروعها النووي، من المتوقع أن يتكوّن الدرع الصاروخي الخليجي في جُلِّه من أنظمة قواذف صاروخية ورادارات ومحطات مراقبة أميركية موجود معظمها أصلاً في دول الخليج كنظام باتريوت من الجيل الجديد "باك-3" ونظام "ثاد" عالي الارتفاع، وحتى يتم الإعلان عن اكتمال عملية الربط والاحتفال بتشغيل النظام تبقى هناك محاذير يجب الإشارة إليها أهمها:

1. ليست فكرة الدرع الصاروخي جديدة؛ فقد سبق أن حاولت الولايات المتحدة الأميركية تسويق فكرة الدرع على السعودية وحدها، ولم تجد حماسًا لتلك الفكرة في الرياض فتم تعويم المشروع للأفق الخليجي الأوسع.

2. ما زال بعض صنَّاع القرار الخليجيين يشكُّون في جدية الادعاء الأميركي بوجود خطر صاروخي إيراني حتمي على التجمعات السكانية الخليجية بدرجة تساوي تهديد أمن الدولة

457 – محمد سامي الفرج، "إستراتيجية مقترحة لمجلس التعاون الخليجي لمواجهة الانتشار النووي العسكري عبر بناء نظام أمن شامل في إقليم الخليج"، ورقة عمل مقدمة إلى منتدى التوافق الإستراتيجي الأول بعنوان "التوازي الإستراتيجي في العلاقات الدولية للكويت"، الكويت، السنة 2007، ص 39

458 – أشرف سعد العيسوي، الناتو وأمن الخليج، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86، السنة 2006، ص 11

الصهيونية، ودور تل أبيب وموقعها في هذا النظام الصاروخي؛ فالخطر الإيراني هو في خلاياه في بعض شوارع الخليج.

3. مدى جدوى الدرع إذا ما حُلَّت أزمة النووي الإيراني وعادت المياه إلى مجاريها بين واشنطن وطهران؛ حيث سرعان ما سيتبدّد هذا الوهم الاستراتيجي المسمى المظلة الأميركية! وهل توجه الخليجيين مؤخرًا إلى روسيا والصين ضغط للحصول على الأفضل أم رسالة بأن الخليجيين أخذوا في البحث عن علاقات يمكنها تعويض الحضور الأميركي كما فعلت الرياض حين حصلت على الصواريخ الصينية "رياح الشرق" في الثمانينات كردة فعل على التعنت الأميركي.

4. لقد اتسم النصف الثاني من القرن الماضي بالمشاريع الصاروخية الأميركية الصاخبة، فمن أزمة الصواريخ الكوبية إلى أزمة الصواريخ الكورية إلى أزمة إزالة الصواريخ السوفياتية والأميركية متوسطة المدى، إلى أزمة الدرع الصاروخي في بولندا والتشيك، ثم أزمة الدرع الصاروخي في تركيا.

فروسيا ترى في الدرع الخليجي امتدادًا للدرع الصاروخي الموجه ضدها وليس موجهًا ضد إيران فحسب والتي كانت ردة فعل وزير الدفاع الإيراني أحمد وحيدي من أن الدرع مشروع صهيوأميركي وكل من يشارك فيه يلعب لعبتهم، ناصحًا الخليجيين بعدم الدخول في اللعبة[459].

لقد روجت أجهزة إعلامية موالية لإيران إلى وجود خلافات خليجية حول موقع القيادة المركزية للمنظومة لتتيح عملية أخذ القرار بدرجة أسرع، متناسيةً أنه بالإمكان إقامتها منفردة ودمجها معًا في حالة الطوارئ خلال دقائق، كما ذهب محللون إيرانيون إلى أن دول الخليج ليست متوجسة فحسب من تقاسم المعلومات فيما بينها بل أيضًا مع الولايات المتحدة الأميركية لأن هذه الدول تخشى من أن المشاركة الأميركية المباشرة في الدرع قد تعني أن تربط أميركا أنظمتها بأنظمة الرادار في الدول الخليجية دون أن تقدم بالمثل المعلومات التي تحصل عليها أجهزتها[460].

459 – ظافر العجمي، مهام القيادة العسكرية الخليجية الموحدة، صحيفة العرب القطرية، 2 يناير/كانون الثاني 2013، http://tinyurl.com/mv783tm

460 – ظافر العجمي، الدرع الصاروخية الخليجية: ردع عسكري أم عبء سياسي؟، العرب القطرية، 11 إبريل/نيسان 2012، http://tinyurl.com/o6pnhsv

جدول التعاون العسكري الخليجي[461]

الفرع الثاني: الاستفادة من المساعدة الأميركية في إنشاء البنية الأمنية الإقليمية واشراك الدول الأوربية في أمن الخليج

1. الاستفادة من المساعدة الأميركية في إنشاء البنية الأمنية الإقليمية

إن الاستفادة من المساعدة الأميركية في إنشاء البنية الأمنية الإقليمية يعني بالضرورة التسليم باحتفاظ الولايات المتحدة الأميركية بالمصالح الحيوية نفسها في منطقة الخليج المترافقة مع وجودها العسكري المكثف؛ وفي نفس الوقت تلتزم بأن تبقى القوة الخلفية في دعم استمرار المشروع الأمني الإقليمي الجديد في العمل بنفسه والصمود أمام الأزمات الدولية الحادة[462]

كما أن المعطى الآخر الذي يجب أن يراعى أو يوضع في الحسبان عن بناء المشروع الدفاع الإقليمي هو الاختلال الكبير في القوة بين القوى الإقليمية الكبرى والصغرى، وبتدمير القوة العسكرية العراقية من قبل الولايات المتحدة، ازداد وتعمق الاختلال في توازن القوى الإقليمي لصالح إيران، على اعتبار أن هذا الاختلال في ميزان القوى قد تسبب في عدم الاستقرار الإقليمي لفترة زمنية طويلة وعطّل كثيرا تقدم العلاقات الأمنية بين دول المنطقة ولم يعط فرصة للحوار الإستراتيجي بين الأطراف الإقليمية[463].

461 - http://www.gcc-sg.org/ar-sa/CooperationAndAchievements/Achievements/Pages/main.aspx

462 – جون تشيبمان، رؤية استراتيجية لضمان أمن الخليج، في التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، السنة 2011، ص 172

463 – هلال علي الدين، النظام الإقليمي العربي في مرحلة تحول، سلسلة أوراق عربية، عدد 27، سلسلة أوراق عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2012، ص 28

إن الإستراتيجية الأميركية الجديدة نحو منطقة الخليج العربي بنيت بشكل كبير على طبيعة التهديدات المطروحة للنظام الخليجي الإقليمي والتطورات التي طفت إلى السطح منذ أزمة أوت 1990، هذه الإستراتيجية هي قائمة على ثلاث مكونات رئيسية وهي:

أ – إيجاد قواعد عاملة رئيسية في قلب منطقة الخليج العربي (في قطر والبحرين) ومحيطها (الأردن وباكستان وجيبوتي وإسرائيل وتركيا وغيرها).

ب – توفير مواقع العمليات الأمامية في مياه الخليج والعراق وبحر العرب وحتى أفغانستان.

ج – تأمين وجود المواضع الأمنية التعاونية في المنطقة، مثلا في المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ومصر.

إن المشكلة المباشرة التي تواجه الإستراتيجية الأميركية في الوقت الحاضر وعلى المدى المتوسط هي عدم الاستقرار في كل من العراق وأفغانستان والبرنامج النووي الإيراني، وفي أغلب الأحيان يتصدر البرنامج النووي الإيراني الأجندة الأمنية الأميركية بسبب الضغط الإسرائيلي من أجل منع إيران من تخطي عتبة الدولة النووية، وتطوير أسلحة الدمار الشامل التي يمكن أن تضرب بها العمق الإسرائيلي وتلحق أضرارا بليغة بالقوات الإسرائيلية وبنيتها التحتية وتشل قدرتها على الرد والانتقام[464].

لكن عموما لا تعتبر إيران المصدر الوحيد في بناء الإستراتيجية الأميركية الجديدة، وإنما هي المكوّن الرئيس فيها لذلك يعتقد جون بيترسون أن الإستراتيجية الأميركية المصممة لاحتواء هذه التهديدات تشتمل على مجموعة من العناصر بشكل تصاعدي هي كالتالي:

أ – سياسة الاحتواء في الحالة الإيرانية تكون عبر فرض العقوبات الدولية التي كانت آخرها في شهر يونيو/حزيران 2010، وعبر الضغط الدولي وعزل النظام الإيراني وفرض الرقابة على البضائع الموردة إلى إيران[465].

ب – سياسة التخويف من مغبة الرد الأميركي العنيف على مصادر التهديد مدعوما بالتأييد الدولي وحتى المشاركة الفعلية سواء إقليميا أو دوليا[466].

---

464 – جون سيجلر، التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مجال الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2000، ص 27

465 – رفعت عبد الوهاب لقوشة، أزمة البرنامج النووي الإيراني...التداعيات على أمن المنطقة، قضايا عربية، عدد 15، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، السنة 2006، ص 96

466 – أحمد عاطف، البرنامج النووي الإيراني بين ضغوط العقوبات وتهديدات القوة، شؤون خليجية، عدد 53، السنة 2008، ص 136

ج – الاستعداد لتوجيه هجوم أو اثنين انتقائيين محسوبين كعملية جراحية نحو التهديدات الفعلية أو المشتبه فيها ضد دول أو ضد جماعات مسلحة، وهناك سوابق لذلك في السياسة الخارجية الأميركية، مثل عملية ثعلب الصحراء في ديسمبر 1998 ضد مركز القيادة والسيطرة للحرس الجمهوري العراقي كرد فعل على محاولات العراق تهديد الكويت مرة بالقيام بتحركات برية في الجنوب[467].

د – القيام بهجوم عسكري رئيسي ساحق يستهدف تدمير مصدر التهديد كلية، إما يكون عبر الضربة الجوية المركزة والثقيلة، أو تكون ضربة جوية مركزة متبوعة بزحف بري للسيطرة على أرض الخصم وتثبيت تغييرات على مستوى الأرض، سواء تعلق الأمر بتنصيب حكومة صديقة أو دعم طرف ضد طرف آخر[468].

هـ – القيام بالتدخل العسكري الذي يفضي حالة احتلال كامل لبلد معين مثل ما حدث مع أفغانستان والعراق، وأكثر المناطق المرشحة لهذا النوع من الخطوات هي إيران والصومال في المدى المنظور إذا بقي الوضع القائم على ما هو عليه، ولم تحدث تطورات جوهرية في البيئة الداخلية لهذين البلدين[469].

من وجهة النظر الأميركية استمرار مصادر التهديد الإقليمية في العمل يوفر ذريعة قوية للوجود الأميركي في المنطقة لمدة أطول ويبرر النفقات العسكرية لوزارة الدفاع أمام الكونغرس والرأي العام الأميركي، ويمنح غطاءا مقنعا للسياسات الأميركية العسكرية في المنطقة، في مقابل ذلك تنظر دول الخليج إلى الإستراتيجية بمكوناتها الثلاثة المشار إليها سابقا على أنها تمثل مصلحة وفرصة للاستفادة من القوات الأميركية من حيث تحديث جيوشها وتوفيرالأمن ضد التهديدات الكبرى، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تضغط على هذه الدول من أجل توفير متطلبات تنفيذ إستراتيجيتها مثل تخزين المعدات وتأمين حقوق العبور بكل أنواع وعمليات الإسناد؛ بل الأكثر من ذلك توفير المجال لإنشاء مراكز القيادة والسيطرة الأمامية، مثل نقل القيادة الوسطى من فلوريدا إلى قاعدة السيلية في قطر[470].

بالإضافة إلى الشق الهجومي في الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج هناك الشق الإسنادي الذي تعتمد في تنفيذه بالدرجة الأولى على دول مجلس التعاون الخليجي، يتمثل هذا

467 – أحمد يحيى، أزمة البرنامج النووي الإيراني– ماذا يعد قرار 1737، مجلة شؤون خليجية، عدد 48، السنة 2007، ص 121

468 – محمد سعيد إدريس، الأزمة السياسية الإيرانية وانعكاساتها الخارجية، السياسة الدولية، العدد 178، أكتوبر 2009، ص 120

469 – محمد عبده، التعامل الخليجي والعربي مع الأزمة النووية الإيرانية....رؤية مستقبلية، شؤون خليجية، العدد 50، السنة 2007، ص 114

470 – جوزيف ناي وأخرون، مستقبل القوة الأمريكية،مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، سلسلة دراسات عالمية، العدد 105، السنة 2012، ص 16

الجانب من الإستراتيجية في إيجاد قاعدتين كبيرتين للجيش الأميركي في قطر والبحرين والحصول على تسهيلات بحرية وجوية من دولة الإمارات العربية المتحدة التي تسمح بالتوقف في موانئها للقوات الأميركية واستخدام القاعدة الجوية في الظفرة، وسلطنة عمان التي تسمح بالتموضع المسبق للقوات الأميركية وتخزين العتاد واستخدام القواعد الجوية، والكويت قواعدها العسكرية ومجالها البري والجوي والبحري مفتوحة أمام حركة القوات الأميركية[471].

بالرغم من غلبة الاهتمامات الأمنية على التفكير الأميركي بسبب حربي العراق وأفغانستان والحرب على الإرهاب، إلا أن لإستراتيجية الأميركية مركزة على تأمين خطوط إمدادات النفط الطويلة خاصة في نقاط التقارب الجغرافي وضيق الممرات البحرية التي تكون أهداف رخوة أو أكثر عرضة للهجوم، كما قامت به منذ الحرب العالمية الأولى عبر ضفتي الأطلسي بحيث كان محور التفكير الإستراتيجي الأميركي منذ الحرب العالمية الأولى وإلى غاية سبعينيات القرن العشرين قائما على اعتبار وجود خطوط تجارة مفتوحة وآمنة بين ضفتي الأطلسي مصلحة وطنية حيوية للولايات المتحدة[472].

من ناحية الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية في منطقة الخليج في الوقت الراهن فإنها لا تختلف عن تلك الأهداف المعروفة في الأدبيات الإستراتجية التي صيغت منذ الحرب الباردة، فقد حددت القيادة المركزية على الجملة خمسة أهداف رئيسية لقواتها المنتشرة في المنطقة وهي كالتالي:

أ – تعزيز الأمن الإقليمي وضمان الاستقرار على ما هو عليه خاصة فيما يتعلق بالنظام الخليجي الإقليمي الممثل في مجلس التعاون الخليجي، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تضطلع بمهمة توفير الدعم السياسي للحكومات في المنطقة والدعم العسكري لردع التهديدات القائمة والمحتملة، وسواء كانت من قبل دول أو من قبل جماعات (الإرهابية)[473].

ب – العمل على ضمان حرية الوصول إلى الموارد والأسواق في المنطقة دون عوائق، خاصة فيما يتعلق بموارد الطاقة وأسواق البنية التحتية والإنشاء والتطوير في دول مجلس التعاون على وجه الخصوص[474].

---

471 – مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، العدد الأول، المركز العربية للأبحاث ودرسة السياسات، قطر، السنة 2013، ص 37

472 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 11

473 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 12

474 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 13

ج – تنفيذ العمليات التي من شأنها أن تحافظ على حرية وأمن الملاحة البحرية، خاصة فيما يتعلق بحرية العبور عبر المضايق الرئيسية في الخليج وبحر العرب، والحقيقة أن هذه المهمة في قائمة منذ الحرب العراقية–الإيرانية في ثمانينيات القرن العشرين عند تهديد الزوارق الحربية السريعة الإيرانية لناقلات النفط، وتولت القوات الأميركية آنذاك تأمين عبور هذه الناقلات التي تحمل النفط إلى الأسواق العالمية، وهي المهمة المستنسخة من الإستراتيجية الأميركية عبر الأطلسي خلال الحرب العالمية الثانية عندما عملت القوات الأميركية على مواجه خطر الغواصات الألمانية ضد السفن التجارية المتوجهة إلى بريطانيا المحاصرة من قبل البحرية الألمانية[475].

د – حماية المواطنين الأميركيين والممتلكات والمصالح الأميركية في المنطقة، خاصة تلك المتعلقة بشركات التنقيب عن النفط وتسويقه وشركات الإنشاء والتعمير، والحقيقة أن الشركات النفطية هي امتداد للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة منذ ثلاثينيات القرن العشرين (تاريخ اكتشاف النفط في المنطقة) على اعتبار أن السياسة الأميركية هي قائمة على حماية مصالحها النفطية ضد التهديدات المختلفة[476].

هـ – القيام بدعم الحلفاء والأصدقاء في المنطقة وهي المهمة التي طرحت بعد الحرب العالمية الثانية، وعرضت خلالها الولايات المتحدة على دول المنطقة المساعدة الاقتصادية والعسكرية، لكن واجه العرض الأميركي مشاكل من قبل دول الخليج العربية بسبب ارتباطه بالاعتراف بدولة الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين[477].

إلا أن الإستراتيجية الأميركية في منطقة الخليج لازالت تواجه العديد من التحديات أو المشاكل التي تعوق فعاليتها في العمل، وقد حدد هذه التحديات في النقاط التالية:

أ– غياب خاصية توحيد مواصفات استخدام المعدات والمنظومات العسكرية والعقائد العسكرية المشتركة وقلة التدريبات المشتركة والمنظومات الإقليمية المتكاملة في العمل، وأيضا ضعف العلاقات بين المؤسسات العسكرية وبرامج المعونات الأمنية المنسقة، وكلها شروط ضرورية لبناء منظمة أمنية إقليمية قوية وفعالة في احتواء التهديدات الأمنية والإستراتيجية[478].

475 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 14

476 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 15

477 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 16

478 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 17

ب – عدم التوصل إلى صياغة آليات تشاورية مشتركة فعالة خاصة عند نشوب الأزمات الإقليمية، وهذا ما ترتب عنه تخوفات أميركية مستمرة من عدم الحصول على تعهدات من دول مجلس التعاون واضحة بشأن التعاون أثناء نشوب الأزمات أو تصاعد النزاعات الإقليمية[479].

ج – إن وجود القوات الأميركية على أراض بعض دول مجلس التعاون مازال محل خلاف وعامل عدم استقرار، على العكس القائم في مناطق أخرى من العالم[480].

د – مازالت العلاقات الأميركية–الخليجية متأثرة بطريقة أو بأخرى بالقضايا الإقليمية مثل القضية الفلسطينية التي هي قضية جوهرية للعرب وأن التعاون الأمني بين الجانبين يتأثر بشكل مستمر بهذه القضية؛ سواء بتأثير من إسرائيل أو بتأثير من دول مجلس التعاون الخليجي، يضاف إلى ذلك قضايا أخرى، مثل الإرهاب وربطها بالإسلام وقضية الانتشار النووي وأسلحة الدمار الشامل والبرنامج النووي الإسرائيلي[481].

هـ – الاختلاف في تشخيص التهديدات الأمنية بين الولايات المتحدة الأميركية ودول مجلس التعاون الخليجي، والأكثر من ذلك الاختلاف بين دول مجلس التعاون نفسها في تشخيص التهديدات الأمنية مثلا تشخيص الدور الإيراني على أنه تهديد أولا[482].

و– الاختلاف حول أطراف التعاون الأمني الإقليمي، هل يتم الاقتصار على دول مجلس التعاون فحسب أم يجب أن تنظم في المستقبل كل من العراق واليمن، وهل تستبعد إيران إلى غاية حدوث تغيير داخل البيئة المحلية الإيرانية أو لابد من إيجاد صيغة لإشراكها في الأمن الإقليمي؟ كل هذه الاهتمامات الإقليمية لا زالت عالقة ولم تجد لحد الآن حلا لها[483].

إلا الولايات المتحدة الأميركية تحاول دفع الحوار الأميركي الخليجي الثنائي وربما الجماعي في مرحلة لاحقة نحو تطوير تصور عام للأمن الإقليمي تكون هي نقطة القلب في بنائه وتحريكه، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من الخطوات المساعدة على ذلك منها:

---

479 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 18

480 – أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية–الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013، ص 19

481 – مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مركز الأهرام للدرسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2012، ص 49

482 – مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مركز الأهرام للدرسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2012، ص 50

483 – مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مركز الأهرام للدرسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2012، ص 51

أ – توسيع قاعدة الاتفاقيات الأمنية الثنائية مع دول مجلس التعاون لتشمل مختلف اهتمامات الأمن القومي الأميركي والخليجي على حد سواء بشكل يؤدي إلى ترقية إطار لاتخاذ القرارات الأمنية السريعة لمواجهة التهديدات المفاجأة[484].

ب – دعم جهود دول مجلس التعاون الخليجي الرامية إلى تحقيق مزيد من الاندماج الأمني والتعاون الإستراتيجي الإقليمي الذي يهيئ المناخ لبناء قيادة أمنية إقليمية[485].

ج – السماح لدول مجلس التعاون بامتلاك تقنيات عسكرية وأنظمة دفاعية متطورة أميركية التي سوف تعمل بطريقة أخرى تحقيق الربط الوثيق بين جيوش المنطقة والجيش الأميركي[486].

د – إلحاح الولايات المتحدة على دول المنطقة من أجل الاحتفاظ بوجود عسكري على أراضيها لغرض حماية مصالحها وتأمين الاستقرار الإقليمي، وتكون لها القدرة على التدخل العسكري المباشر والسريع في حال نشوب أزمات إقليمية على شاكلة أزمة أوت 1990[487].

لكن بالرغم من الاهتمام الأمريكي الكبير بمنطقة الخليج ومظاهر السيطرة العسكرية التي تتمتع بها بعد احتلال للعراق وإلغاء أي دور للجيش العراقي في المنطقة، إلا أن الاستراتيجية الأميركية وفق وجهة نظر أميركية تبقى تواجه تحديا جديا في المنطقة وهو عدم القدرة على احتواء السعي الإيراني نحو امتلاك الأسلحة النووية، وأيضا عدم التحكم في سياق التسلح في المنطقة الذي قد يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي من جديد، خاصة إذا اتجه نحو الإخلال بميزان القوى الإقليمي لصالح إيران، والخطر الأخر الذي يواجه الإستراتيجية الإمريكية في المنطقة هو انهيار الوضع الأمني في العراق بعد الانسحاب العسكري مع نهاية عام 2011 وامتداد عدم الاستقرار إلى دول الخليج المجاورة[488].

484 – مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مركز الأهرام للدرسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2012، ص 52

485 – مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مركز الأهرام للدرسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2012، ص 53

486 – مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مركز الأهرام للدرسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2012، ص 54

487 – عبد الجليل زيد المرهون، المقاربة الامريكية الجديدة لأمن الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، السنة 2011

488 – ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي وإسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، شباط/فبراير 2004، ص 27

جدول يوضح القواعد والاتفاقيات العسكرية الأمريكية مع دول مجلس التعاون[489]:

الكويت	المملكة العربية السعودية	قطر	الإمارات العربية المتحدة	البحرين	سلطنة عمان
14 قاعدة منها 07 قواعد تم إغلاقها بوجب اتفاق 1991 لمدة عشر سنوات، والقواعد هي: معسكر فرجينيا، عريفجان، بيو هرينج، باترويت، قاعدة علي سالم الجوية، سبير هيد، معبر كيه أما المعسكرات المغلقة فهي الدوحة، نافيستار، فيكتوري، بنسلفانيا، نيوريوك، وولفرين، نيوجيرسي	قاعدة الرياض الجوية قاعدة إسكان الملك عبد العزيز الجوية بالظهرن الملك خالد الجوية أبها الملك فهد الجوية الطائف	إفاق عسكري بين الوليات المتحدة الأمريكية وقطر سنة 1992 سمح للوليات المتحدة استخدام القواعد القطرية والتخزين المسبق للأسلحة الأمريكية قاعدة العديد الجوية، قاعدة السيلية	إتفاق عسكري بين الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الإمارات سنة 1993 قاعدة الظفرة الجوية ميناء جبل علي ميناء الفجيرة	إتفاق عسكري بين الوليات المتحدة الأمريكية والبحرين سنة 1995 يقضي بنشر الأسطول الأمريكي الخامس قاعدة الجفير بالمنامة قاعدة الشيخ عيسى الجوية ميناء سلمان مطار المحرق	إتفاق عسكري بين الولايات المتحدة وسلطنة عمان وتجدد أعوام 2000 و1990 و1985 لمدة عشرة أعوام باستخدام مطارات عمان العسكرية في مسقط وثمريت وجزيرة مسيرة لأغراض محددة قاعدة مسيرة قاعدة المصنعة ثمريت الجوية

1. اشراك الحلف الأطلسي في أمن الخليج

إن مناقشة الدور الأوربي في استقرار أمن منطقة الخليج هو تكملة للمناقشة السابقة المتعلقة بالدور الأميركي على اعتبار أن دور أوربا يأتي في المرتبة الثانية وهو داعم للجهود الأميركية والسبب في ذلك ارتباط استقرار أوربا باستقرار منطقة الخليج أو بالأحرى استمرار التدفق الآمن لإمدادات النفط إلى أسواقها، وأن قوة الولايات المتحدة في الهيمنة على الوضع

489 – اللواء طلعت مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أوراق عربية، العدد 02، السنة 2011، ص 137

الإستراتيجي الإقليمي خاصة بعد عام 2003[490]، ويندرج الدور الأطلسي ضمن مستوى تحليل الدور الأوروبي في أمن الخليج بسبب الطابع الغالب على الحلف الأطلسي أنه أوروبي من حيث عدد الأعضاء ووجود مقر القيادة المركزية في بروكسيل[491].

ويجمع جل الباحثين في العلاقات الدولية أن هناك حقيقة إستراتيجية مستمرة منذ إنشاء الحلف الأطلسي إلى يومنا هذا وهي الارتباط الوظيفي بين الأمن الأوربي والأمن في منطقة الخليج بسبب اعتماد أوربا الغربية بالذات على ما نسبته من 50٪ إلى 70٪ من إمدادات الطاقة القادمة من منطقة الخليج، ومن ثم أي زعزعة للاستقرار في منطقة الخليج سوف تؤثر تلقائيا في الأمن الأوربي ومن ورائه الأمن الأطلسي إذا أدخلنا اليابان في الاعتبار[492].

لذلك تقليديا عملت الدول الأوروبية والولايات المتحدة منذ إنشاء الحلف على أن تكون قريبة من المنطقة وذلك بضم تركيا لعضوية الحلف وهي الدولة الإسلامية الوحيدة في الحلف، بناءً على ذلك أصبحت حماية خطوط الإمداد بالطاقة من حقول النفط إلى الأسواق الأوربية تقع ضمنيا تحت المجال الإستراتيجي الأطلسي، ولو أن هذه الحقيقة الإستراتيجية لم تكن واضحة خلال الحرب الباردة بهدف إبعاد أي صراع سوفياتي أطلسي داخل المنطقة[493].

لكن بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت البيئة الإستراتجية لنشاط الحلف التي إحدى معالمها امتداد التهديدات الأمنية من مناطق خارج نطاق الحلف إلى داخل مجاله الإستراتيجي، ومن ثم انتشر اعتقاد داخل الحلف يقضي بتوسيع دور الحلف في الدفاع عن المصالح الغربية داخل مجاله التقليدي وخارجه، لذلك هو موجود في البحر الأبيض المتوسط وبحر العرب وأفغانستان[494].

إن المهمة الجديدة للحلف سوف تستدعي تطوير إستراتيجية الدفاع الشاملة الممتدة حيث تمتد المصالح الأطلسية (منطقة الخليج العربية)، وفق المتطلبات التالية:

أ – القدرة على نشر قوات كبيرة في ظرف قصير وعلى مسافات بعيدة عن حدود دول الحلف الأطلسي لاحتواء التهديدات الأمنية.

---

490 – عبد الجليل زيد المرهون، أوروبا وأمن الخليج: الفرص والخيارات، مركز الدراسات الأوروبية، الرياض، السنة 2009، ص 67

491 – ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه عدد 56، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أذار/مارس 2006، ص 48

492 – ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية–الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني/يناير 2007، ص 396

493 – محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أب/أغسطس، السنة 2001، ص 73

494 – علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سلسلة أطروحات الدكتوراه عدد 51، الطبعة الأولى، شباط/فبراير 2005، ص 238

ب – توفير الإمكانيات اللازمة في تدفق عمليات الإمداد المنخرطة في العمليات القتالية شديدة الحدة، مع وجود فرص قليلة في الاستفادة من البنية التحتية للحلف.

ج – القدرة على تنفيذ عمليات عسكرية تحت ظروف وجود إمكانية لاستخدام الأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية.

د – تفعيل التنسيق في القيادة والعمل داخل الحلف، كقوات متعددة الجنسيات متجاوبة مع متطلبات وظرف الأعمال القتالية القاسية (كالجارية في أفغانستان).

إن طرح هذه العناصر المقترحة من أجل تطوير الإستراتيجية الجديدة للحلف، هو من أجل التعامل بفعالية مع التحديات الأمنية الجديدة التي تواجه الاستقرار الأوربي حتى ولو كانت هذه التهديدات لا تقع تقليديا في مجاله الإستراتيجي، بحيث تصاعدت الحاجة إلى عملية تكييف قوات حلف الشمال الأطلسي، بشكل تصبح فيه أكثر قدرة على التجاوب مع مشكلات الأمن والمتطلبات التي تفرضها البيئة الإستراتجية الجديدة الممتدة من شمال المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي في الجنوب الشرقي[495].

لكن لابد من الإشارة إلى أن أعضاء الحلف ليست لديهم موقفا مشتركا من انخراط الحلف في عمليات قتالية في قلب منطقة الخليج، إذ نجد كل من ألمانيا وفرنسا تعارض أي نشاط عسكري قتالي في المنطقة؛ مع الاتفاق على هدف حماية خطوط تدفق إمدادات النفط إلى الأسواق الأوربية[496].

وتعتبر أحداث 11 سبتمبر 2001 المنعرج الخطير في توسع نشاط الحلف نحو المنطقة العربية، ومنطقة الخليج العربية على وجه الخصوص بسبب جنسية المهاجمين في هذه الأحداث، وكذلك إلى المناطق التي تقع في محيط البيئة الإستراتيجية لأمن الخليج العربي؛ وذلك تحت عنوان الإستراتجية العالمية لمكافحة الإرهاب، وأكبر وجود عسكري لمنظمة حلف الشمال الأطلسي الذي ترتب عن وقوع أحداث 11 سبتمبر كان في أفغانستان الذي لا يزال مستمر ويخوض حربا قاسية مع عناصر تنظيم القاعدة ومسلحي طالبان ولقد اتخذ قرار نشر القوات الأطلسية في أفغانستان من أجل دعم القوات الدولية هناك في تثبيت الاستقرار في قمة الحلف التي عقدت عام 2002 في مدينة براغ التشيكية، وذلك باقتراح تقدمت به كل من ألمانيا وهولندا ولاحقا في أغسطس من عام 2003 تولى الحلف الأطلسي قيادة تلك القوة الدولية البالغ عددها

495 – حسنين توفيق إبراهيم، الخليج....إلى أين، رؤية استشرافية، مجلة أراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005، ص 09

496 – كريستيان كوخ، العلاقة عبر الأطلسية وانعكاساتها على منطقة الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005، ص 25

5500 جندي؛ وبذلك أصبح مسؤولا على إدارة العمليات القتالية في منطقة تقع في محيط البيئة الإستراتيجية لمنطقة الخليج العربية، من الناحية التاريخية تعتبر هذه العملية العسكرية هي أول عملية للحلف خارج منطقته التقليدية في أوروبا[497].

وقد تمت مناقشة هذا التدخل عبر ثلاث مؤتمرات، عقد المؤتمر الأول تحت عنوان تحولات الناتو والأمن في الخليج في أبريل 2004، وكان جدول أعمال المؤتمر مركزا حول دراسة طبيعة الدور الذي يمكن أن يقوم به الحلف لمساعدة دول المنطقة على تحقيق الاستقرار الأمني الإقليمي، خطوة نحو تطوير الشراكة الأمنية بين الطرفين بالإضافة إلى مناقشة التحديات الأمنية التي تواجه منطقة الخليج والسبل التعامل معها وحصة الحلف في المساعدة على ذلك[498].

أما المؤتمر الثاني فقد عقد في ديسمبر 2005 وكان مخصصا لنفس الغاية وهي مناقشة دور الحلف في أمن الخليج، وبدا هناك اتفاق بين المشاركين حول ضرورة تطوير الشراكة الإستراتيجية بين الطرفين؛ بسبب تبلور إدراك مشترك لطبيعة التهديدات التي تواجه الأعضاء في منظمة حلف الشمال الأطلسي وفي مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما عبّر عنه الأمين العام للحلف عندما اعتبر أن التهديدات التي تواجه الخليج والحلف هي واحدة والمتمثلة أساسا في تصاعد الهجمات الإرهابية وانتشار أسلحة الدمار الشامل وتجارة الأسلحة والبشر والمخدرات[499].

في حين انعقد المؤتمر الثالث في دولة الكويت خلال يومي 12 و13 ديسمبر 2006 تحت شعار "مواجهة التحديات المشتركة من خلال مبادرة إسطنبول للتعاون"، ومن خلال شعار المؤتمر يتجلى محور النقاش الذي دار حول تطوير الفهم لمبادرة إسطنبول التي أطلقها الحلف الأطلسي باتجاه منطقة الشرق الأوسط ككل[500].

كما تعتمد إستراتجية الأمن الإقليمي المشترك في منطقة الخليج في إحدى جوانبها على بعض القوى العظمى الأوربية، وذلك بسبب حجم مصالح هذه القوى في المنطقة أكثر من الدول الأوربية الأخرى من جهة، ودور هذه القوى في النظام الدولي وثقلها ومسؤوليتها على الاستقرار والأمن

497 – محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أب/أغسطس، السنة 2001، ص 73

498 - Gulnur Aybet, The Four Satges of Nato partnership Frameworks: Rethinking regional Partnerships with the Middle East and North Africa (In Dynamic Change: rethinking nato Capabilities Operations and Partnerships (Istituto Affari Internazionali, 2013

499 – أشرف محمد كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحوّل نحو حالة الاتحاد الخليجي، دراسة استراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، يونيو 2013

500 - Jean Loup Samaan, Nato in The Gulf: Partnership Without acuse?, Nato defence college, Rome 2012

العالميين من جهة ثانية، لقد ظهر بجلاء دور هذه القوى المتنامي بشكل متزايد في المنطقة منذ عام 2004 بسبب البرنامج النووي الإيراني والوضع المأساوي المترتب عن احتلال العراق في عام 2003[501].

لقد ظهر دور هذه القوى في الأمن الإقليمي من خلال نتائج غيابها أو رفضها لقرار الولايات المتحدة الأميركية احتلال العراق وكيف أن عدم وجود موقف موحد حول أمن المنطقة سوف يؤدي إلى نتائج كارثية، حيث لا تستطيع أي قوة عظمى مهما كانت قوتها وهيمنتها العالمية الانفراد بالقرارات الإستراتيجية تجاه المنطقة[502].

وكانت القوى التي تعتمد عليها الولايات المتحدة الامريكية من أجل تنفيذ الإستراتيجية العالمية في مكافحة الإرهاب هي: فرنسا وألمانيا وبريطانيا وروسيا؛ وهي القوى التي لطالما أكدت أنها معنية بأمن منطقة الخليج والاستقرار الإقليمي، والملاحظة العامة المشتركة بين جميع هذه القوى باستثناء روسيا أن تدفق إمدادات النفط وأمن خطوط الإمداد هي المصلحة الحيوية الموحدة في العلاقة بمنطقة الخليج؛ ثم تأتي المصالح الأخرى بنسب متفاوتة من دولة لأخرى، الملاحظة الثانية المشتركة بين جميع هذه القوى بدون استثناء هي أن علاقاتها مع دول منطقة الخليج هي في المقام الأول ذات طابع اقتصادي وتجاري ثم تأتي بعد ذلك المسائل العسكرية، على عكس الولايات المتحدة الأميركية التي علاقاتها بدول المنطقة تسيطر عليها المسائل العسكرية والإستراتيجية بسبب الوجود العسكري المباشر المكثف في المنطقة وعدد القواعد العسكرية ومراكز القيادة الثابتة على أراض دول المنطقة[503].

المطلب الثاني: تنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول العظمى والصاعدة

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات الماضية أن تعزز علاقاتها مع العديد من القوى الإقليمية والدولية في المجالات المختلفة، كما نجحت في توظيف هذه العلاقات بشكل فاعل في تحقيق مصالحها الوطنية، وتنمية اقتصادها في القطاعات الرئيسية.

والأهم من ذلك أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت أن تقدم النموذج للدولة العصرية، لما تمتلكه من سمات فريدة خاصة بنموذجها التنموي والسياسي، والتي جعلتها في قلب دائرة اهتمامات القوى الكبرى في العالم.

---

501 – أندريس فوج راسموسن، الناتو والربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، 3 يونيو 2011

502 – عشرون عاماً على أول مهمة قتالية لحلف الناتو، تحليل منشور في صحيفة الخليج البحرينية، مارس 2014

503 – أشرف محمد كشك، السياسات الجديدة لحلف الناتو ودلالاتها الإقليمية، صحيفة عمان العمانية، يناير 2011

الفرع الأول: تنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول العظمى

1. الولايات المتحدة الأمريكية

تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على توسيع وتنويع خيارات التحرك السياسي على الساحة الدولية، وهذا ما يتضح من تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى إضافة إلى القوى الإقليمية المؤثرة والناشئة مع الدول الآسيوية ودول إفريقيا وأميركا اللاتينية وغيرها[504].

وتأتي الولايات المتحدة في طليعة القوى الكبرى التي تستهدف تعزيز العلاقات معها، وإقامة شراكة استراتيجية معها في المجالات كافة، بالنظر لما تمثله من أهمية كبرى، كونها تعد قوة دولية فاعلة في تفاعلات النظام الدولي من ناحية، وخاصة بالنسبة لقضايا منطقة الشرق الأوسط، كما تمتلك خبرات متقدمة في العديد من المجالات، التكونولوجية والنووية والفضاء، من ناحية ثانية وهي المجالات التي يمكن لدولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة منها وهي تمضي بخطى ثابتة نحو اقتصاد المعرفة[505].

حيث تتسم العلاقات الإماراتية- الأمريكية بالتنوع والشمول، ولا تقتصر على جانب دون الآخر، وإنما تتضمن أبعاداً سياسية واقتصادية وأمنية وعسكرية، حيث تتبنى دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة مواقف مشتركة ضد التطرف والإرهاب، فالإمارات عضو في التحالف الدولي ضد تنظيم داعش التي تقوده الولايات المتحدة منذ العام 2014، وضرورة مواصلة المجتمع الدولي ودول التحالف التزامها التصدِّي الفاعل للتنظيمات الإرهابية والحيلولة دون انتشار خطرها حفاظاً على الأمن والاستقرار العالميين. كما أكد الجانبان على أهمية تحقيق الأمن والاستقرار والسلام، وتكريس مبادئ التسامح والتعايش المشترك في المنطقة والعالم أجمع، ونبذ التطرف والتعصب والعنف والإرهاب لتحقيق التنمية التي تصب في مصلحة الشعوب وتعميق التعاون الدولي[506].

كما يعتبر التعاون العسكري أحد المؤشرات القوية في العلاقات بين الدولتين، وأصبحت هذه العلاقة مركزية في السياسة الخارجية الإماراتية بعد حرب الخليج الثانية وتحرير الكويت 1991، ووقعت الدولتان اتفاقية للتعاون العسكري عام 1994، تسمح ببقاء 1800 جندي أمريكي، غالباً من القوات الجوية، على الأراضي الإماراتية، وبرسوّ سفن حربية أمريكية في جبل علي. وهذا بالطبع بالإضافة إلى التعاون في مجال التدريب والمناورات العسكرية[507].

504 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

505 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

506 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

507 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

حيث تحرص الدولتان على إجراء التمرينات العسكرية المشتركة، وذلك في إطار التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات العسكرية والتخطيط المشترك بين الجانبين، بما يواكب الإمارات لتكنولوجيا العصر في مواجهة المستجدات والمتغيرات العسكرية الحديثة[508].

كما تمتلك دولة الإمارات سجلاً إقليمياً استثنائياً كمساهم قوي في المهمات العسكرية لحفظ السلام، بالمشاركة مع الولايات المتحدة في هذا الشأن، كقرار المغفــور له بإذن الله تعالى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالتدخل لحماية المسلمين في ألبانيا وكوسوفو في عام 1999، حيث تم نشر قوات مشاة تتكون من نحو ألف فرد، فضلاً عن نحو 250 فرداً مع طائرات هيلكوبتر أباتشي AH-64A وقوات خاصة، والتدخل العسكري الإنساني الإماراتي في أفغانستان في إطار عملية رياح الخير، حيث أرسلت الإمارات قوات لأفغانستان في عام 2006 لتوفير الحماية للمعدات وأعمال البناء في مستشفى كابول قرب قندهار، بينما قامت القوات الإماراتية بعمليات توزيع مساعدات إغاثية إنسانية وإزالة المتفجرات حول العاصمة كابول، كما قامت القوات الإماراتية بحماية مستشفى أشرفت على بنائه تقدم فيه طبيبات إماراتيات خدمات طبية للنساء والأطفال الأفغان، بالإضافة إلى تمويل محطة إذاعية تبث الأخبار والموسيقي بلغة الباشتون[509].

وتربط دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية علاقات تجارية واستثمارية قوية، وتعتبر الشراكة الاقتصادية بين البلدين من أكثر الشراكات نموا ليس على مستوى الخليج وحده بل أيضا على مستوى العالم اذ يشير الفائض التجاري بين البلدين عبر السنوات العشر الاخيرة الى التنافسية القوية للولايات المتحدة في العديد من القطاعات[510].

وحسب تقرير لمجلس الأعمال الأمريكي الاماراتي فإن الصادرات الامريكية والاستثمارات المباشرة في الامارات ارتفعت في السنوات الاخيرة بصورة واضحة فيما توضح المؤشرات أن هذا النمو سيستمر في المستقبل مما يعكس التنوع الاقتصادي لدولة الامارات ودورها الرائد في العالم العربي[511].

وتوقع التقرير أن تشهد السنوات القليلة المقبلة المزيد من التطور في العلاقة الاقتصادية بين دولة الامارات والولايات المتحدة الأمريكية بالنظر الى الدور المتنامي للامارات كقوة اقتصادية

508 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

509 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

510 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

511 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

إقليمية جاذبة والارتفاع المستمر للنفط الأمر الذي يزيد من معدلات التنمية بالإمارات فضلا عن الاستقرار السياسي الذي تشهده دولة الامارات بالاضافة الى السياسات الاقتصادية الحكيمة[512].

وحسب الإحصائيات الرسمية، فإن حجم التجارة الثنائية بين دولة الإمارات والولايات المتحدة الأمريكية بلغ 91.3 مليار درهم في العام 2014 ولا تزال دولة الإمارات الوجهة التصديرية الرئيسية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمنطقة بأكملها للسنة السادسة على التوالي.

وشهد حجم الصادرات الإماراتية لأمريكا نموا قدره 22.3 في المائة في 2014 مقارنة بعام 2013. وتعتبر دولة الإمارات أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، فحجم التبادل التجاري غير النفطي بين الدولتين وصل إلى أكثر من 27 مليار دولار أمريكي، وتعد الإمارات من أكبر الدول المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كما يصل حجم الاستثمارات الإماراتية في الولايات المتحدة إلى أكثر من 21 مليار دولار موزعة بين الاستثمار في أسواق المال الأمريكية والاستثمارات المباشرة في الاقتصاد الأمريكي[513].

فضلًا عن احتضان الإمارات لأكثر من 1000 شركة أمريكية، يعمل فيها 60 ألف أمريكي، وتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الولايات المتحدة الحلي والمجوهرات وأجزاؤها من معادن ثمينة، الألواح والصفائح والأفلام والأشرطة وقطع اللدائن غير خلوية، والنسج من خيوط الشعيرات التركيبية. بينما تستورد الإمارات منها العنفات النفاثة والعنفات الدافعة، الذهب بما في ذلك الذهب المطلي بالبلاتين، السيارات السياحية وغيرها من السيارات المصممة بصورة رئيسية لنقل الأشخاص[514].

وهناك العديد من الاستثمارات الإماراتية في السوق الأمريكي الذي يعتبر بوابة نحو أسواق واعدة يمكن الترويج لها، هذا بالإضافة إلى مستوى التقدم الذي شهدته البيئة الاستثمارية الجاذبة في الامارات وما تتمتع به من خصائص وميزات ومقومات في مقدمتها وجود بنية تحتية حديثة ومتطورة من طرق ومطارات وموانىء ووجود عشرات المناطق الحرة بأفضل المرافق والخدمات وأسهل الاجراءات الميسرة وتوفر منظومة تشريعية عصرية تحمي الاستثمارات والمستثمرين الاجانب وما تتمتع به الإمارات من أمن وأمان فريدين إضافة الى توفر فرص استثمارية مجزية في قطاعات كثيرة[515].

512 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

513 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

514 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

515 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

وتمثل المشاريع المقامة حالياً في دولة الإمارات فرصة سانحة للشركات الأمريكية العاملة في قطاع البنية التحتية وبصورة خاصة في مجالات مثل إدارة وهندسة المشاريع "بما في ذلك الإنشاءات والهندسة المعمارية والتصميم" والطاقة المتجددة "الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتحويل النفايات إلى طاقة" والشبكة الذكية وكفاءة الطاقة والتقنيات البيئية[516].

ليس هذا وفقط وإنما وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية للتعاون في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية والسلمية، الذي يحمل رقم 123، نسبة للفقرة رقم 123 من القانون الأمريكي للطاقة الذرية، وذلك في أبريل من العام 2008، كما وقعا على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية[517].

ويستهدف هذا الاتفاق بالأساس العمل على تطوير طاقة نووية مدنية سلمية، من قبل بلدان تحتاج إلى الطاقة النووية من أجل تنميتها الاقتصادية. ويوفر الاتفاق الإطار القانوني المطلوب للتداول التجاري في مواد الطاقة النووية السلمية بين البلدين، كما يتيح الفرصة أمام الشركات الأمريكية للمشاركة الفاعلة في برنامج الطاقة النووية بدولة الإمارات[518].

ولا شك في أن التعاون في مجال الطاقة النووية مع الولايات المتحدة يخدم برنامج الإمارات النووي السلمي، وتوجهاتها الهادفة إلى توفير طاقة نووية آمنة وفعالة وموثوقة وصديقة بيئياً ومجدية اقتصادياً لدعم النمو الاجتماعي والاقتصادي. كما أن المعايير التي وضعتها الإمارات لبرنامجها النووي السلمي تجعل الولايات المتحدة، وغيرها من الدول التي تمتلك خبرات في هذا المجال، تقدم مساعداتها لها، حيث تعتمد مؤسسة الإمارات للطاقة النووية أعلى معايير الأمان والسلامة والشفافية في عملياتها، بما يجعل دولة الإمارات نموذجاً يحتذى به عالمياً في مجال تطوير الطاقة النووية[519].

وتركز سياسة المؤسسة على ستة مبادئ رئيسة وهي: الشفافية التشغيلية التامة وتنفيذ أعلى معايير حظر الانتشار النووي وأعلى معايير السلامة والأمن والتنسيق المباشر مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتقيد بمعاييرها وبناء الشراكات مع حكومات الدول المسؤولة والمؤسسات ذات الخبرة المناسبة وضمان استدامة الطاقة النووية على المدى البعيد. ومن الركائز الأساسية لهذه السياسة العزم على تطوير برنامج نووي يستند إلى السلامة وحظر الانتشار النووي، فضلاً عن الامتناع عن التخصيب المحلي واعادة معالجة الوقود النووي[520].

---

516 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

517 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

518 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

519 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

520 – العلاقات الإماراتية – الأمريكية..الأبعاد ومحاور الاهتمام، http://www.nationshield.ae/home

2 – فرنسا

أهم ما يميز العلاقات الإماراتية–الفرنسية أنها علاقات شاملة لا تقتصر على مجال بعينه وإنما تسير بالتوازي على جميع المسارات، السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والعلمية، ما جعلها تعد في نظر كثيرين ترقى إلى الشراكة الاستراتيجية الكاملة.

فوجود تفاهم سياسي بين الدولتين إزاء قضايا المنطقة والعالم يعزز من وتيرة العلاقات الثنائية، ولا شك في أن هذا التفاهم يبدو واضحاً في رؤية الدولتين إزاء جملة من القضايا في مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط وضرورة التوصل إلى حل سياسي للصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين يضمن قيام دولة فلسطينية، والعمل على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل[521].

ففرنسا من أكثر الأطراف تفهماً للموقف الإماراتي والخليجي بوجه عام بضرورة منع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة وضمان التأكد من الإجراءات والتدابير الصارمة للتحقق من سلامة البرنامج النووي الإيراني، وضرورة وضع ضمانات تجبر إيران على تنفيذ التزاماتها كافة في بنود الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه مع مجموعة (5+1) في شهر يوليوز 2015، كما ينعكس هذا التوافق في رؤية الدولتين لضرورة التصدي لخطر التطرف والإرهاب، ومشاركتهما في التحالف الدولي ضد «تنظيم داعش»، الذي بدأت عملياته العسكرية في العام 2014[522].

كما تتميز العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات وفرنسا بالديناميكية والحيوية والتنوع ولاسيما بعد أن باتت الإمارات الشريك التجاري الرئيسي لفرنسا في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي عام 2011، ولعل من المؤشرات المهمة التي تعكس قوة العلاقات الاقتصادية بين الدولتين وصول إجمالي التبادل التجاري بين البلدين 5.2 مليارات يورو في عام 2014 بنمو ٪11 مقارنة بالعام 2013، حيث بلغت التجارة بين البلدين 4 مليارات يورو، تشير التقديرات إلى أن إجمالي الاستثمارات الإماراتية المباشرة في فرنسا وصلت إلى 4.9 مليارات يورو حتى عام 2013، مما يمثل أكثر من 50٪ من إجمالي الاستثمارات الواردة من منطقة الشرق الأوسط. وهناك أكثر من 50 شركة إماراتية في فرنسا، تصل استثماراتها إلى المليار يورو[523].

---

521 – العلاقات الإماراتية–الفرنسية شراكة استراتيجية ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

522 – العلاقات الإماراتية–الفرنسية شراكة استراتيجية ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

523 – العلاقات الإماراتية–الفرنسية شراكة استراتيجية ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

ولا يمكن اهمال الجانب العسكري حيث تم توقيع دولة الإمارات في 18 نوفمبر 1998 صفقة أسلحة مع شركة (داسو) الفرنسية بقيمة 3.2 مليار دولار أمريكي لشراء 30 طائرة من طراز (ميراج – 9– 2000» وتشمل الصفقة كذلك تطوير 33 طائرة أخرى من طراز (ميراج – 5– 2000» لرفع كفاءتها إلى)ميراج–9ـ 2000»، كما تعاقدت دولة الإمارات مع شركة (جيات) الفرنسية لتزويد قواتها المسلحة بأكثر من 400 دبابة من طراز (لوكليرك) المتطورة بقيمة 3.5مليار دولار. وتوج التعاون الدفاعي بين الدولتين، بإنشاء القاعدة العسكرية الفرنسية عام 2009. وهذه القاعدة تضم نحو 700 جندي فرنسي[524].

كما تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة على الاستفادة من التجربة الفرنسية في تطوير منظومتها التعليمية، سواء تعلق الأمر بالتعليم الثانوي أو الجامعي، ويشكل تطوير تعليم اللغة الفرنسية إحدى الأولويات لاسيما بعد التحاق الإمارات بالمنظمة الدولية للفرانكفونية بصفة مراقب في أكتوبر 2010، فضلاً عن أن زيادة عدد الطلاب الإماراتيين الذي يتعلمون اللغة الفرنسية يعرف تزايداً واضحاً منذ سنوات عدة[525].

وتعتبر جامعة باريس–السوربون أبوظبي (UPSAD) الجامعة الفرانكفونية الوحيدة في الخليج العربي، وتم افتتاحها في العام الجامعي 2006–2007، كأول فرع للجامعة الفرنسية العريقة خارج فرنسا بعد أن خصصت حكومة أبوظبي نحو 100 مليون دولار لتأسيس الجامعة. وأصدر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، بصفته حاكماً لإمارة أبوظبي، حفظه الله، في 29 مايو 2006 قانوناً بإنشاء وتنظيم جامعة باريس–السوربون أبوظبي[526].

ويعتبر التعاون في مجال الطاقة من بين مؤشرات قوة العلاقات بين الإمارات وفرنسا، فهناك شراكات مميزة بين شركات بين الدولتين، متخصصة في صناعات منها النفط والغاز وتقنية المعلومات والطاقة والمياه، كما أن هناك اتفاقية تعاون نووي بين البلدين تم توقيعها في عام 2008[527].

وبموجب هذه الاتفاقية تقوم كل من دولة الإمارات وفرنسا بتشكيل لجنة مشتركة رفيعة المستوى لمراقبة تنفيذ التعاون في مجالات توليد الطاقة النووية وتحلية المياه والبحوث الأساسية والتطبيقية، فضلاً

524 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

525 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

526 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

527 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

عن التعاون في مجالات العلوم الزراعية وعلوم الأرض والطب والصناعة. وترى فرنسا أن البرنامج النووي الإماراتي يمثل نموذجاً يحتذى من قبل بلدان أخرى تسعى إلى الحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية لما يتسم به من شفافية واحترام قواعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية[528].

حيث استطاعت شركة توتال الفرنسية الفوز بأولى حصص امتياز «أدكو» البري العملاق في أبوظبي. وذلك بعد توقيعها اتفاقاً مع شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) تحصل بموجبه على حصة ٪10 من الامتياز، ولمدة 40 عاماً، وقالت أدنوك التي كانت تسيطر على حصة ٪60 من امتياز «أدكو» السابق، قبل أن تمتلك ٪100 في بداية العام الماضي، إن توتال قدمت أفضل العروض الفنية والمالية من بين تسع شركات آسيوية وغربية[529].

وإضافة إلى ما سبق فإن الدولتين يتعاونان في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة، ويأتي توقيع الإعلان المشترك بين فرنسا والإمارات بتاريخ 16 يناير 2013، بين كل من "مصدر" ووزارة البيئة والتنمية المستدامة الفرنسية ليعزز التعاون الثنائي بينهما في هذا المجال، وينص على العمل من أجل التطوير المشترك لتقنيات جديدة في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة تكون مجدية اقتصادياً وتجارياً، وتبادل الخبرات في مجال السياسات العامة والقوانين، فضلاً عن تنمية رأس المال البشري، وإجراء بحوث مشتركة حول مشاريع الطاقة المتجددة وتقنيات الاستدامة، مع تعزيز التعاون بشأن الأطلس العالمي للطاقة المتجددة[530].

وفي ظل توجه دولة الإمارات إلى دخول مجال الفضاء وسعيها إلى إرسال أول مسبار عربي وإسلامي لكوكب المريخ بقيادة فريق عمل إماراتي في رحلة استكشافية علمية تصل للكوكب الأحمر خلال السنوات السبع القادمة وتحديداً في العام 2021. فإنها تحرص على تعزيز تعاونها مع الدول الرائدة في هذا المجال، ومن بينها فرنسا التي تمتلك خبرات متقدمة في هذا الشأن، ويمكن من خلالها مساعدة الإمارات على دخول قطاع صناعات الفضاء والاستفادة من تكنولوجيا الفضاء بما يعزز التنمية والعمل على بناء كوادر إماراتية متخصصة في هذا المجال. وفي هذا السياق، وقعت وكالة الإمارات للفضاء والوكالة الفرنسية الوطنية للفضاء في أبريل 2015 مذكرة تفاهم لبناء شراكة وتعاون استراتيجي في مجال قطاع الفضاء[531].

---

528 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

529 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

530 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

531 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي، http://www.nationshield.ae/home/details/files

وتنص مذكرة التفاهم على التعاون في إجراء وتطبيق دراسات مشتركة ومشاريع وتبادل للمعلومات العلمية والتدريب المتبادل لفرق العمل والمتخصصين بين الوكالتين ودعم العمليات في المراكز الأرضية بالإضافة إلى نشاطات الحكومة المتعلقة بسياسات الفضاء والتوعية العامة والتطوير البشري. كما تتضمن الشراكة التعاون المشترك في تطوير البرامج العلمية وبرامج التوعية المجتمعية[532].

ولا شك أن هذا الاتفاق ينطوي على أهمية بالغة سواء لجهة تطوير الموارد البشرية المواطنة واكتساب الخبرة القيمة في هذا القطاع الحيوي، كما يعد توقيع هذه الوثيقة خطوة مهمة لدولة الإمارات للدخول في نادي الدول المستكشفة للفضاء كشريك ودولة تساهم في تعزيز الاستكشاف العلمي الذي من شأنه أن يعمل على خدمة الإنسانية[533].

3 – بريطانيا

تتميز العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبريطانيا بأنها قوية ومتطورة، بالنظر إلى جذورها التاريخية، وتكتسب هذه العلاقات أهمية محورية خاصة في المجالات التجارية والاستثمارية، ويحرص كبار المسؤولين في البلدين الصديقين على إعطاء أبعاد أكثر عمقا وتطورا إلى هذه العلاقات من خلال اللقاءات القيادية على مختلف المستويات[534].

وعلى الرغم مما تحمله الأرقام والمؤشرات المختلفة من دلائل قوية تعكس التطور الدائم في العلاقات بين البلدين على المستوى الاقتصادي والاستثماري والتجاري، إلا أن المعطيات تشير إلى وجود آفاق واعدة لتعزيز وتمتين هذه العلاقات، في ظل حرص الجانبين على المضي قدماً في تطوير العلاقات الثنائية والارتقاء بها إلى مستوى تطلعات قيادة البلدين[535].

وأثمرت العلاقات النموذجية بين البلدين عن فتح آفاق واسعة للشركات والمؤسسات الإماراتية لتعزز من تعاونها في تنفيذ مشاريع اقتصادية واستثمارية نوعية في بريطانيا، بالإضافة إلى ما تحظى به الاستثمارات البريطانية في الإمارات من أهمية خاصة لمساهمتها في مجال نقل التكنولوجيا

---

532 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي،
http://www.nationshield.ae/home/details/files

533 – العلاقـات الإماراتيـة–الفرنسية شراكة استراتيجيـة ومصالح مشتركة وتفاهم سياسي،
http://www.nationshield.ae/home/details/files

534 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية،
http://www.alittihad.ae/details.php

535 الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية،
http://www.alittihad.ae/details.php

والبحث والتطوير وبناء اقتصاد المعرفة، وهو الجانب الذي يتوافق مع رؤية دولة الإمارات لمستقبلها ومكانتها العالمية[536].

وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً في وجود الشركات الإماراتية في المملكة المتحدة، وصاحب ذلك ارتفاع في قيمة استثمارات هذه الشركات بهدف المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية وتطوير عدد من المشاريع المهمة في العديد من المواقع داخل بريطانيا، لتتصدر الاستثمارات الإماراتية إجمالي الاستثمارات المتدفقة إلى بريطانيا من منطقة الشرق الأوسط[537].

وتفتح الخطط الطموحة للحكومة البريطانية لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية خاصة الإماراتية في مجالات البنية التحتية فرصاً أكبر لزيادة حجم هذه الاستثمارات خلال السنوات المقبلة، وذلك لما تشكله استثمارات الإمارات في بريطانيا من أهمية لدعم النمو الاقتصادي، لتركز جلها في مشاريع نوعية مثل الطيران والموانئ والطاقة المتجددة والسياحة والقطاع المالي[538].

وتعكس معطيات العلاقات الاقتصادية بين البلدين ابتداءً من تزايد حجم التبادل التجاري بينهما إلى الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين كل منهما وصولاً إلى التبادل المتواصل للوفود الرسمية ومؤتمرات الشراكة الاقتصادية، وانتهاء بالمشاركة البريطانية الواسعة في معارض الدولة التجارية، عُمق العلاقة الثنائية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة بالمملكة المتحدة التي تبلورت بشكل واضح بتأسيس اللجنة الاقتصادية المشتركة الإماراتية البريطانية للأخذ بالعلاقات الثنائية بشكل عام والاقتصادية بشكل خاص نحو منحى جديد حتى أصبحت تتسم بشراكة استراتيجية على الصعد كافة[539].

وشهدت الاستثمارات الإماراتية في بريطانيا نمواً مطرداً خلال السنوات الأخيرة، وذلك بعد أن تخطت القطاعات الاستثمارية التقليدية في العقارات والأسهم إلى استثمارات "نوعية" ضخمة في قطاعات البنية التحتية والطاقة، وهي الاستثمارات التي تلقى ترحيباً واسعاً من قبل المسؤولين

536 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

537 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

538 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

539 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

ورجال الأعمال البريطانيين، الذين أشادوا بالدور الفاعل لهذه الاستثمارات، والتي اعتبروها تتويجاً للعلاقات المتميزة التي تربط بين البلدين[540].

ووفقاً لتقرير آخر لمؤسسة "آي بي جلوبال"، فقد استحوذت سوق العقارات في لندن على نحو 60٪ من الاستثمارات الإماراتية الخارجية في القطاع العقاري نهاية عام 2016، بعد أن سجلت العاصمة البريطانية مزيداً من التماسك والانتعاش خلال الفترة نفسها، تليها العاصمة الماليزية كوالالمبور[541].

وفي المقابل توفر دولة الإمارات العربية المتحدة مناخاً استثمارياً تنافسياً وبيئة أعمال نوعية متطورة على مستوى المنطقة والعالم يمكنها من مد جسور التواصل واستكشاف فرص استثمارية واقتصادية جديدة مع كبرى الدول في العالم وفي مقدمتها المملكة المتحدة بما ينسجم مع توجهات الدولة الاقتصادية التي ترتكز على سياسة الانفتاح والتنويع الاقتصادي[542].

ويقدر عدد البريطانيين المقيمين في دولة الإمارات بنحو 100 ألف بريطاني، ويتراوح عدد الشركات البريطانية العاملة في الدولة بين 4 إلى 5 آلاف شركة تعمل في كافة المجالات من التصميم والإنشاءات والاستشارات والطاقة والغاز والتجارة والهندسة والطيران والتكنولوجيا وغيرها من الأنشطة الأخرى، وذلك للاستفادة من المناخ الاقتصادي الإيجابي في الدولة وموقعها الإقليمي الاستراتيجي الذي يجعلها منصة مثالية للوصول إلى الأسواق المجاورة ما يمكن هذه الشركات من الاستفادة من فرص تنمية أعمالها فيها[543].

الفرع الثاني: تنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول الصاعدة

حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ تأسيسها عام 1971 على أن تحتفظ بعلاقات تعاون وتفاهم مع الدول الصاعدة وذلك من أجل التعاون في الإطار الذي يصب في المنافع المشتركة مع الدول.

---

540 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

541 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

542 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

543 – الإمارات وبريطانيا تحظيان بعلاقات تاريخية ومتشعبة والدولة تواكب المتغيرات الاقتصادية العالمية، http://www.alittihad.ae/details.php

1. تعزيز الشراكة الإماراتية – الصينية

تتصف العلاقات الإماراتية الصينية بالعلاقات المتنامية، وتحرص الإمارات على توسيع وتنويع خيارات التحرك السياسي والاقتصادي والسياحي على الساحة الدولية، وهذا ما يتضح من تعزيز علاقاتها مع القوى الكبرى، إضافة إلى القوى الإقليمية المؤثرة والناشئة مع الدول الآسيوية ودول أفريقيا وأميركا اللاتينية وغيرها[544].

فدولة الإمارات العربية المتحدة تكتسي أهمية خاصة في الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ليس فقط لأنها تلعب دوراً في إرساء عوامل الأمن والاستقرار في المنطقة، وإنما أيضاً لما تمثله من نموذج تنموي ناجح في المنطقة، حيث تنظر الدول الكبرى بنوع من الإعجاب والتقدير إلى تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء مجتمع مزدهر ومستقر، وتعتبر نموذجاً يحتذى به في المنطقة ككل[545].

وتنظر دولة الإمارات إلى جمهورية الصين باعتبارها حليفاً استراتيجياً وطرفاً أساسياً في معادلة تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاستقرار والاستثمار الأمثل لمواردها، فقد أثبتت دولة الإمارات أنها قوة إقليمية ذات وزن عالمي، على المستويين السياسي والاقتصادي، خاصة عندما ترتبط ارتباطاً وثيقاً برسالة ديناميكية تحشد وتوجه وتجعل من الفعل تطلعاً إلى المستقبل، وهذا لم يأتِ من فراغ؛ بل من خلال الدور الذي قامت– ولا تزال تقوم به[546].

حيث تربطهما علاقات تجارية واستثمارية قوية، وتعتبر الشراكة الاقتصادية بين البلدين من أكثر الشراكات نمواً ليس على مستوى الخليج وحده، بل أيضاً على مستوى العالم، كما تشير الإحصائيات الأخيرة في نهاية 2015، بلغ رصيد الاستثمارات الإماراتية المباشرة في الصين 1.15 مليار دولار مع زيادة 6.19 مليون دولار في الأشهر الـ9 الأولى في سنة 2016، كما أن هناك أكثر من 4000 شركة صينية من مختلف الأصناف تعمل في الإمارات، وبلغ رصيد الاستثمارات الصينية المباشرة في الإمارات 1.66 مليار دولار مع زيارة قدرها 85.62 مليون دولار في الأشهر الـ9 الأولى لسنة 2016[547].

---

544 – العلاقات الإماراتية–الصينية..تطور مستمر على أسس الصداقة والمصالح المشتركة،
http://www.albayan.ae/across-the-uae

545 – العلاقات الإماراتية–الصينية..تطور مستمر على أسس الصداقة والمصالح المشتركة،
http://www.albayan.ae/across-the-uae

546 العلاقات الإماراتية–الصينية..تطور مستمر على أسس الصداقة والمصالح المشتركة،
http://www.albayan.ae/across-the-uae

547 العلاقات الإماراتية – الصينية .. تطور مستمر على أسس الصداقة والمصالح المشتركة،
http://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2015-12-14-1.2528977

وذلك يعزى إلى وصف دولة الإمارات العربية المتحدة مركزاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً مهماً يجمع بين الشرق والغرب، وبوابة أساسية للشرق الأوسط، تنظر إلى علاقاتها مع جمهورية الصين كأحد أهم العناصر الضرورية لتحقيق الاستقرار والتنمية في منطقتنا وفي العالم بأسره، وتتطلع دولة الإمارات إلى مزيد من فرص التعاون في المستقبل، وسيكون بمقدور الدولتين أن ترسيا دعائم متينة لعلاقات ثنائية قائمة على المصالح المشتركة وقادرة على ضمان السلام والأمن والرخاء للمنطقة[548].

2. تمتين الشراكة الإماراتية – الهندية

ثمة دوافع عديدة ساعدت في تعميق العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية بين الهند والإمارات، حيث ساهمت المتغيرات الإقليمية وطبيعة المصالح المشتركة في ذلك، إذ تسعى الإمارات إلى التنسيق مع الهند كقوة إقليمية صاعدة في مكافحة الإرهاب والتطرف بالمنطقة، خاصةً مع تنامي تهديد تنظيم "داعش"؛ وإلى توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية وتعزيز فرص الاستثمارات المتبادلة[549].

حيث تعد الإمارات الشريك التجاري الأول مع الهند بعد أن بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 60 مليار دولار في سنة 2016، كما تعتبر الإمارات أكبر بلد عربي مستثمر في الهند بنسبة ٪81.2 من إجمالي الاستثمارات العربية في الهند، وتقدر الاستثمارات الإماراتية الإجمالية في الهند بنحو 8 مليارات دولار تتركز في قطاعات المنتجات البترولية والبناء والطاقة والصناعات المعدنية وقطاع الخدمات وبرامج الكمبيوتر والأجهزة[550].

كما تسعى نيودلهي إلى تعزيز تعاونها الأمني والعسكري مع دولة الإمارات بهدف مواجهة الإرهاب، والتصدي للقرصنة البحرية، وتأمين إمدادات الطاقة (تستورد الهند ثلثي احتياجاتها من النفط، فيما تنتج ٪30 فقط محلياً)، وضمان سلامة خطوط الاتصالات البحرية، وضمان استيعاب دولة الإمارات لعمالة هندية كبيرة (يوجد حوالي 2.5 مليون هندي يعملون في الإمارات في مختلف المهن)، وهو ما يساعد في عملية النمو الاقتصادي للهند من خلال تحويلاتهم المالية؛ حيث تبلغ تحويلات العمالة الهندية في الإمارات سنوياً نحو 15 مليار دولار، بما يمثل ٪25 مما يقوم بتحويله جميع الهنود في العالم والبالغ 60 مليار دولار، كما يشكل هذا الرقم نصف ما تقوم الجالية الهندية في الخليج بتحويله للهند، وذلك وفقاً للبيانات الصادرة عن السفارة الهندية في دولة الإمارات[551].

---

548 العلاقات الإماراتية–الصينية..تطور مستمر على أسس الصداقة والمصالح المشتركة، http://www.albayan.ae

549 – العـلاقــات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

550 – إبراهيم غالي، مصالح استراتيجية: ركائز تعزيز الشراكة الإماراتية – الهندية، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، السنة 2016

551 – العـلاقــات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

ويعتمد تعزيز روابط العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة، ودولة الإمارات تحديداً على ركائز عديدة وتتمثل في الآتي:

1 – التعاون الأمني المشترك: تحاول الهند تعزيز الروابط الأمنية مع دول الخليج، فقد وقعت خلال الأعوام الأخيرة اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الإمارات وقطر وسلطنة عُمان. ففي عام 2003 وقعت الهند والإمارات اتفاقية تهدف إلى دعم التدريب العسكري المشترك، وتطوير المعدات الدفاعية، وتبادل المعلومات، والتعاون التقني. كما أفرزت مثل هذه الاتفاقيات الثنائية تشكيل لجان للتنسيق الأمني المشترك، ومنها اللجنة المشتركة للشؤون الأمنية (JCSM)، ولجنة التعاون الدفاعي المشترك (JDCC)[552].

2 – تعزيز التفاهم السياسي والشراكة الاستراتيجية: حيث تعتمد الهند على تعزيز التفاهم السياسي مع دول الخليج، وتتخذ تدابير لنيل ثقة القيادات الخليجية، مثل الزيارات الرسمية رفيعة المستوى، والحيادية وعدم اتخاذ مواقف داعمة لأي من الأطراف الإقليمية في أية أزمة محتملة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج[553].

3 – أهمية الخليج بالنسبة للهند في العالم الإسلامي: ترغب الهند في بناء علاقات استراتيجية مع دول الخليج لتعزيز مصالحها مع العالم الإسلامي، إذ تدرك نيودلهي أن دول الخليج تلعب دوراً نشطاً في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية مثل منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية؛ وبالتالي من الأهمية بمكان للهند الاستفادة من هذه الآليات في دعم علاقاتها بالعالم الإسلامي عبر دول الخليج[554].

كما تسعى الهند إلى بناء علاقات أكثر تميزاً مع دول مجلس التعاون الخليجي، وفي مقدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن خلال تتبع الكتابات الصادرة عن مراكز أبحاث وفكر في الهند منها معهد دراسات وتحليلات الدفاع، يمكن استنتاج ملامح هذه العلاقات المستقبلية، والتي تقوم على تعزيز التفاهمات السياسية والروابط الاستراتيجية والأمنية للهند مع دول الخليج، إلى جانب تنمية العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري[555].

552 – العلاقات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

553 – العلاقات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

554 – العلاقات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

555 –العلاقات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

ولدى الهند اتفاقيات أمنية بالفعل مع عدد من دول المنطقة، حيث تمثل مكافحة الإرهاب جزءاً أساسياً من بنودها، ولكن مع تزايد خطر التنظميات الإرهابية قد تتجه نيودلهي إلى توسيع مثل هذه الاتفاقيات مع كافة بلدان المنطقة، على أن تشمل تبادل المعلومات وتسليم العناصر الإجرامية، وقد تطرح مبادرة لتدشين مؤسسة إقليمية لمكافحة الإرهاب تحت رعاية مجلس التعاون الخليجي[556].

كما قد تبادر نيودلهي بالقيام بإجراء محادثات وحوارات أمنية مع دول الخليج لتسوية العديد من القضايا الإقليمية، وقد تطلب أن تصبح "عضواً مراقباً" في مجلس التعاون الخليجي. كما قد تبادر بطرح الدخول في تدريبات عسكرية مشتركة سنوية مع "قوات درع الجزيرة" لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة في المنطقة[557].

وتدرك الهند أنها بحاجة إلى تعزيز أمن الطاقة لديها، وبحاجتها إلى جذب مزيد من الاستثمارات الخليجية والإماراتية، وتعي سياسة تنويع الاقتصاد في دول الخليج، وعلى رأسها الإمارات، وبناءً على هذه المحفزات، يقوم تفكير الهند في هذا الصدد على ما يلي:

أ – محاولة تحسين المناخ الاستثماري لجذب مزيد من الاستثمارات الخليجية.

ب – التوجه نحو تعزيز العلاقات التجارية غير النفطية من خلال استغلال خبرتها في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمعاونة دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع اقتصاداتها خاصةً بعد انخفاض أسعار النفط.

ج – قد تضع نيودلهي خططاً طويلة المدى لتوسيع نطاق التعاون في مجال الطاقة مع دول الخليج العربي، وذلك لضمان مستقبلها من الإمدادات النفطية.

د – قد تتخذ الهند خطوات واسعة من أجل تأمين خطوط النقل البحري لضمان عدم انقطاع إمدادات الطاقة، وذلك من خلال إقامة ترتيبات إقليمية مع جميع البلدان بالمنطقة. وقد تتجه نحو طلب تدشين آلية للحوار السنوي لدعم التعاون في مجال الطاقة بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها الإمارات والسعودية[558].

هـ – في ضوء تنويع الاقتصاد الإماراتي، قد تتجه الهند إلى محاولة تصدير عمالة جديدة أكثر تخصصية، بما يتناسب مع التغيرات في سوق العمل، ومع الوظائف التي باتت مطلوبة في دولة الإمارات.

---

556 – العلاقات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

557 – العلاقات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

558 – العلاقات الإماراتية الهندية.. نحو مزيد من الشراكة والتعاون، http://www.alittihad.ae

الفصل الثاني: تحديات السياسة الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تشهد دولة الإمارات العربية المتحدة منذ سنوات محاولات مستمرة ومتواصلة من قبل قوى إقليمية وقوى فاعلة لزعزعة الأمن، والاستقرار السياسي، والتطور الاقتصادي، والسلم الاجتماعي، وإثارة الفتنة الطائفية بين مكونات المجتمع الخليجي، وتهديد الأمن القومي الخليجي[559].

حيث نجد دول مجلس التعاون الخليج العربي عامة محاطة بالعديد من التحديات، والتطورات، والمتغيرات الدراماتيكية المتسارعة، والصراعات والحروب؛ كونها تقع ضمن بيئة إقليمية ودولية مضطربة، بدءًا من سقوط نظام الشاه، ونجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، والسعي المستمر لتصدير الثورة للدول العربية المجاورة، ودعم ومساندة الطائفة الشيعية في تلك الدول، واندلاع الحرب العراقية- الإيرانية واستمرارها لمدة ثماني سنوات، وتوقيع معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية وما رافقها من انقسام في الموقف العربي، واشتداد التنافس بين قطبي النظام العالمي آنذاك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي فيما عرف وقتها بالحرب الباردة[560].

وانتهاء النظام الدولي ثنائي القطبية وتحوله إلى أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، واحتلال العراق للكويت، وتنامي ظاهرة الجماعات والتنظيمات الإرهابية في تلك الفترة ممثلة في حركتي «طالبان والقاعدة» وأحداث الحادي عشر من سبتمبر التي أسفرت عن احتلال كل من أفغانستان والعراق.

ليس هذا وفقط وإنما بروز أطماع إيرانية للسيطرة على المنطقة من خلال استثمار لحالة الفراغ السياسي التي أوجدها سقوط النظام العراقي، وضعف الدول الإقليمية العربية المركزية، وعجزها عن التأثير في المنطقة وذلك يعزى إلى كثرة الخلافات الخليجية-الخليجية، حيث عملت إيران على دعم ومساندة حلفائها وأذرعها في المنطقة والتي أصبح التواجد والحضور الإيراني فيها بشكل كثيف، وظاهر في كل من «لبنان، سوريا، اليمن، العراق» سعيًا لتنفيذ مخططها، ومشروعها الصفوي، وتحقيق حلم الإمبراطورية الإيرانية والاستمرار في بناء وتطوير برنامجها النووي؛ للوصول إلى امتلاك القوة النووية.

559 – دور الإمارات المتصاعد في صراعات الشرق الأوسط، http://annabaa.org/arabic

560 - Michael Hudson, "Awakening, Cataclysm or Just a Series of Events?: Reflections on Current Waves of Protest in the Arab World", Jadaliyya, May 6th, (2011).

المبحث الأول: التحديات الخارجية

المطلب الأول: تسارع القوى العالمية العظمى والصاعدة للهيمنة على الشرق الأوسط

للقوى العالمية العظمى -أوروبا وروسيا والصين والهند- أدوار متنامية في المنطقة، لكن أياً منها لا تريد أو لا تستطيع أن تتحدى أوتُعطّل في شكل كلّي أو مباشر الدور الأميركي في المنطقة، فهذه القوى الأربع كلها تخشى التطرف الإسلامي، كما أن ثلاثاً منها تعتمد اعتماداً كبيراً على تدفق الطاقة من المنطقة، لكنها كلها لا تملك الموارد – أولا ترغب في إنفاق مواردها – للاضطلاع بأدوار أمنية وسياسية تقوم بها الولايات المتحدة في الوقت الحاضر، إنها اجمالاّ تستفيد من دور أميركا في مجالي الأمن والطاقة في المنطقة، وتسعى فقط إلى حصد الفوائد أنّى أمكنها ذلك[561].

فأوروبا تعتمد على تدفق النفط من منطقة الشرق الأوسط، وتحرص على تعزيز صادرات الغاز منها لإضعاف قبضة روسيا الخانقة على إمدادات الغاز إليها، وهي تستفيد من وجود أميركا في الشرق الأوسط، وتريد بناء نظام نقل نفط وغاز عبر تركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تشاطر الولايات المتحدة الخوف من التطرف الإسلامي. وقد قلّدت أوروبا المقاربة الأميركية للمشكلة من حيث التركيز على النهجين الأمني والاستخباراتي[562].

وتسعى روسيا إلى إعادة بناء نفوذها في الشرق الأوسط من خلال كلٍ من صناعتها العسكرية، وثقلها السياسي والدبلوماسي العالمي، ووزنها في أسواق النفط والغاز العالمية، ومع ذلك ليس لديها لا الطموح ولا القدرة الكافية على تحدي الوجود الأميركي هناك، فهي تُركّز بدلاً من ذلك على ترسيخ هيمنتها على منطقة القوقاز ومنطقة آسيا الوسطى[563].

وتشاطر روسيا الولايات المتحدة الأمريكية الخوف من التطرّف الإسلامي، وتخشى زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، ما قد يؤدي إلى تفاقم الراديكالية الإسلامية وإلى تسهيل تمددها بين جيران روسيا الجنوبيين وبين المسلمين الروس. وما لم تنمُ القوة الروسية باطراد، وهو الأمر غير المرجح نظراً إلى الواقع السياسي والاقتصادي الراكد في البلاد، فإن طموحات موسكو ستظل محدودة[564].

---

561 - Abdulkhaleq Abdulla, "Arab Spring Could Deliver More Good News", Gulf News, 1/1/2012.

562 – أحمد محمد أبو زيد، الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي، سياسات عربية، عدد 17، بتاريخ 2015، ص 10

563- Bilal Y. Saab, After Hub-And-Spoke: US Hegemony In a New Gulf Security Order, (Washington: Atlantic Council, April 2016).

564 – عزمي بشارة، روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الايديولوجيا فوق كل شيء، مجلة سياسات عربية، عدد 17، بتاريخ نوفمبر\تشرين الثاني 2015

أما في ما يتعلّق بالهند فهذه الدولة الكبرى الصاعدة تحصل على ثلثي احتياجاتها من الطاقة من منطقة الشرق الأوسط، وتجني تحويلات مالية قيّمة من مئات الآلاف من الهنود الذين يعملون ويمارسون أنشطة تجارية في دول الخليج، ولذا فهي غير قادرة على تحمّل نشوب صراع أو اضطراب في منطقة الخليج، هذا إضافة إلى أنها تُشاطر الولايات المتحدة الخوف من التطرّف الإسلامي، وتعتبر نفسها حليفاً للولايات المتحدة في هذا الصراع، وتقتصر طموحات الهند على الهيمنة في شبه القارة الهندية وليس لها الطموح أو القدرة على تحدي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[565].

أما الصين فتكتسب نفوذاً متزايداً في منطقة الشرق الأوسط وهي تاريخياً، وبوصفها قوة شيوعية، دعمت حركات التحرر في المنطقة، لكن نفوذها كان أقل بكثير من نفوذ موسكو، أما الآن وكقوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوّقت الصين على روسيا كثيراً، وهي تلحق بركب الولايات المتحدة على صعيد النفوذ الاقتصادي، وتعتمد الصين بشدة على تأمين ما يمكنها من مصادر النفط والغاز لضمان استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي، ولهذا الغرض نجحت في بناء علاقات مع جميع منتجي النفط والغاز في الشرق الأوسط، من المملكة العربية السعودية إلى ايران وقطر والسودان واليمن لتأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة[566].

وتمتنع الصين عن إغلاق أي من هذه المصادر لإرضاء المطالب الأميركية – مثلاّ تلك المتعلقة بعزل إيران واحتوائها، كما أنها بنت علاقات متميزة مع اسرائيل في مجال التكنولوجيا العسكرية، ولم يعد لدى الصين خط سياسي أو إيديولوجي تطرحه في المنطقة، وهي تسعى إلى إقامة علاقات برغماتية–ربحية مع كل البلدان التي يمكنها الحصول منها على منفعة اقتصادية او تقنية[567].

صحيح أن بعض الخوف من التطرف الإسلامي (الذي أثار اضطرابات في مقاطعاتها الغربية) يعتمل في صدر الصين، إلا أن هذا لا يصل إلى درجة تجعلها تدعم عملاً عسكرياً أوعقوبات قوية ضد إيران أو أي دولة أخرى في المنطقة. وفي المستقبل المنظور، ستواصل الصين التركيز على النمو الاقتصادي وتفيد من دور أميركا العالمي للحفاظ على التجارة العالمية والاستقرار[568].

---

565 – دلال محمود، "مقومات مفقودة: معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 003 يناير 2014

566 – صابر رمضان، "قراءة في مستقبل النظام الدولي: الولايات المتحدة والقوى الصاعدة: نزاع أم شراكة؟"، دنيا الوطن، بتاريخ 20 أكتوبر 2015

567 – مصطفى أحمد النعمان،"الصين تقرع أبواب الشرق الأوسط.. السياسة تواكب الإقتصاد"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 25 يناير 2016

568 – مجموعة باحثين مركز المستقبل، "الشرق الأوسط 2016: اتجاهات من الفوضى إلى احتواء الأزمات"، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، بتاريخ 12 فبراير 2016

الفرع الأول: تسارع القوى العالمية العظمى للهيمنة على الشرق الأوسط

عادة ما ينظر خبراء العلاقات الدولية إلى التفاعلات بين القوى العظمى في النظام الدولي باعتبارها المحدد الرئيس لإمكانيات التعاون واحتمالات الصراع في الحاضر والمستقبل، ليس فقط في نطاق العلاقات الثنائية للقوى الفاعلة في النظام الدولي، ولكن في إطار التفاعلات الإقليمية والدولية عموما؛ ولذا فمن الأهمية بمكان تسليط الضوء على التفاعلات بين القطب الدولي المسيطر وهو الولايات المتحدة الأمريكية، والقوة البازغة فى النظام الدولي ألا وهي الصين[569].

إن الدراسات التاريخية تشير أيضا إلى كون فترة الانتقال في النظام الدولى شديدة الخطورة على الأمن الإقليمي والدولي معا؛ فخلال هذه الفترة تحاول القوى المسيطرة الحفاظ على مكانتها في قمة النظام الدولي، بينما تسعى القوى الجديدة إلى تغيير شكل نسق علاقات القوة، وعادة ما جاء حسم هذا الصراع في مرحلة ما قبل العصر النووي بحرب عالمية قد تؤدى إلى ترسيخ تراتبية السلطة القائمة أو قد تؤذن بارتقاء سيد جديد للنظام الدولي، لكن الخوف من التدمير الشامل المتبادل بين القوى العظمى منذ الحرب الباردة أدى إلى محاولة إدارة الصراع بوسائل أخرى[570].

1. الصراع الأمريكي- الروسي

لكل من روسيا وأمريكا مصالح في الشرق الأوسط وخاصة في المنطقة العربية، فقد كانت ولا زالت القوتان تتنافسان وتخوضان الحروب بالنيابة من أجل السيطرة على المنطقة، فقد استغلت أمريكا انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، وذلك لتوسيع نفوذها في المنطقة، وقد استغلت أول ذريعة بذلك وهي احتلال العراق للكويت، إذ عملت أمريكا بالتعاون مع حلفائها الغربيين والعرب على إصدار قرارات من مجلس الأمن ضد العراق وفرض الحصار عليه، ثم اسقاط نظام صدام حسين في 2003[571].

إلا إن المخطط الأمريكي لم يستمر بما هو مرسوم له، فمع انتهاء عهد الرئيس الروسي (بوريس يلتسن) الموالي للغرب، وتسلم الرئيس الحالي (فلادمير بوتين) للسلطة في روسيا تغيرت المعادلة، وأصبحت روسيا تبحث عن مواقع نفوذها السابقة، فقد استطاعت روسيا وخلال عقد من الزمن

569 - Kishore Mahbubani, «The Case against the West,» Foreign Affairs, vol. 87, no. 3 (May-June 2008), pp. 111-124.

570 – جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2014

571 – نورهان الشيخ، "السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلي مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟، مجلة السياسة الدولية، 2015/12/30

إن تعيد قوتها العسكرية، إضافة إلى القوة الاقتصادية لما تملكه من ثروة النفط والغاز خاصة وإنها الممول الرئيس للغاز لأوروبا[572].

فقد بدأت تقف وتعارض توجهات أمريكا في العالم، والشرق الأوسط، ومنعت أمريكا من التقرب منها، فقد اجتاحت جورجيا عسكريا وقدمت تسهيلات لفصل إقليمي (ابخازيا واوستيا الجنوبية) منها عندما حاولت جورجيا الانضمام لحلف الأطلسي، ثم احتلت القرم من أوكرانيا – وهو إقليم كان في الماضي جزءا من الأراضي الروسية- ثم ساعدت شرق أوكرانيا على إعلان الاستقلال، وأصبح لها موطئ قدم في إفريقيا واسيا، كذلك كانت روسيا من المعارضين لأي عمل ضد إيران، حتى أنها لم تلتزم بأغلب العقوبات الدولية ضدها، وكانت الممول الرئيسي للسلاح لإيران[573].

وأخيرا جاءت الأزمة السورية عام 2011 في محاولة من أمريكا لضرب أخر قاعدة ومركز استراتيجي مهم لروسيا في المنطقة، فقد تخلت روسيا ولأسباب عديدة بعضها داخلي وأخر خارجي عن نفوذها في اليمن الجنوبي، والعراق، ولم يبقى لها سوى سوريا، بالنظر إلى الروابط العسكرية بين روسيا وسوريا،وهي الروابط التي تعود إلى الحقبة السوفياتية، حيث تعمل منذ فترة طويلة في ميناء طرطوس، وقدمت للدولة السورية ما وصفه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين كميات كبيرة من المعدات العسكرية، وخسارتها تعني نفوذ روسيا في المنطقة قد حكم عليه بالموت، لهذا فإن إنزال قوات روسية في سوريا مقبل الإنزال الأمريكي في غرب العراق هو محاولة روسية لقطع الطريق على أمريكا[574].

والتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة لم يأتي من فراغ أو من أجل إثبات الوجود فقط بل له أسباب جوهرية مهمة لها نتائج مصيرية على الدولتين ومنها:

– تعد المنطقة من أهم مناطق العالم لاحتوائها على أضخم المخزونات من النفط والغاز، وتحتوي على مخزون نفطي كبير جدا وهي ممول رئيسي للنفط في العالم، اذ يصدر من منطقة الخليج ما يقدر ب60٪ من النفط العالمي، إضافة إلى احتوائها على مخزونات مهمة من الغاز الطبيعي، وخاصة في قطر العراق وإيران، إذ إن خشية روسيا هو إن أي سيطرة أمريكية كاملة على المنطقة بما فيها سوريا

572 – يوسف مكي، "حول الإنسحاب الروسي من سوريا"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 2016/6/22

573 – أحمد سالم محمد أبوصلاح، "السياسة الروسية والأمريكية تجاه الأزمة السورية وأثرها على النظام الدولي والأمن الإقليمي"، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2016

574 – أحمد محمد متولي مسلم، "تأثير الصعود الروسي على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط: دراسة حالة الأزمة السورية"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، السنة الجامعية 2015.

سوف يحرمها من موارد مالية مهمة تأتيها من خلال تصدير النفط والغاز عن طريق الأنابيب إلى أوروبا، إذ إن سيطرة أمريكا على سوريا يعني إن نفط وغاز الخليج سوف يصبح على أبواب الأوربيين وبأسعار تنافسية من خلال مد الأنابيب من الخليج عبر سوريا وتركيا ودول شرق أوروبا إلى باقي أجزاء أوروبا، وسوف تمتد سيطرة أمريكا على الأسواق النفطية الأسيوية، والتي أغلب دولها حلفاء لأمريكا، وبهذا سوف إن أي سيطرة لأمريكا على سوريا يعني إن الاقتصاد الروسي سوف يضرب في الصميم[575].

– موقع سورية المطل على البحر الأبيض المتوسط وإسرائيل ولبنان والعراق والأردن، يجعلها ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا لن تسمح بسهولة بخسارتها، مشيراً إلى أن سقوط نظام الأسد يعني خسارة حليف مهم في الشرق الأوسط، إذ لا زالت المنطقة تشهد صراع بين القوى الكبرى، وتعود اهتمام روسيا بالمنطقة إلى العهد القيصري وحلم الوصول للمياه الدافئة في الخليج العربي، إذ تعد بلاد الشام بصورة عامة وسوريا بصورة خاصة صلة الوصل بين الغرب والشرق[576].

– سوريا هي آخر حلقات النفوذ الروسي في الشرق الأوسط، لذا تحافظ روسيا وبكل قوة على الإبقاء على النظام السوري، وترفض بشدة سحب دعمها له، رغم الضغوط التي تتعرض لها من الغرب والدول العربية الساعية إلى إنهاء الأزمة السورية سياسياً، إذ ترى روسيا إن أي هيمنة أمريكية مطلقة على المنطقة يعني انحصار النفوذ الروسي داخل روسيا وجعلها محاطة بدول اغلبها موالية للغرب وأمريكا، وبالتالي سوف يجعل أمنها القومي مكشوف لأمريكا، وسوف تحاصر روسيا بالقوات الأمريكية دون إن يكون لها فرصة مناورة خارجية[577].

– روسيا دخلت سوق تصدير السلاح في الشرق الأوسط بكل قوة، وأصبحت منافس قوي لأمريكا في المنطقة، لهذا فإن روسيا لا تريد إن تكرر خسارتها مليارات الدولارات من مبيعات السلاح إلى ليبيا عندما سقط نظام معمر القذافي، وهي لا تريد تكرار نفس الأمر في سورية، بالنظر إلى مبيعات الأسلحة الروسية الهائلة إلى سورية والتي بلغت 4.7 مليارات دولار بين عامي 2007 و2010، لذا تحافظ موسكو بكل قوة على استمرار النظام السوري وتقدم له كل وسائل الدعم لإبقائه فترة أطول[578].

---

575 – محمد زين العابدين احمد موسى، "العلاقات الخليجية الروسية"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بتاريخ 2015/12/23

576 – سامي السلامي، "التدخل الروسي في سوريا وجهاديو القوقاز..أبعاد متداخلة"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 15 أكتوبر 2015

577 – أمين بن مسعود، "العقل الإستراتيجي الروسي والقوة الناعمة"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 2015/10/26

578 – مي غيث، "التدخل الروسي في سوريا: الأبعاد والسيناريوهات"، المعهد المصري للدراسات السياسية والإستراتيجية، بتاريخ 2015/11/25م.

2. الصراع الأمريكي-الصيني

تفاقمت المخاوف الأمريكية بشأن الوضعية الاقتصادية والتكنولوجية للصين التى استطاعت أن تحقق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى منذ الأزمة المالية العالمية وحتى الآن[579]. إن جلّ هذه المخاوف الأمريكية تنصب حول محورين أساسين:

أولا: قضايا العجز التجارى

لقد أعلن المجلس الأمريكى الصيني للأعمال في تقريره السنوى لعام 2015 إن الصين الآن ثالث أكبر سوق تصدير للولايات المتحدة بعد كندا والمكسيك، وارتفعت الصادرات الأمريكية إلى الصين بنسبة ٪198 خلال العشرة أعوام الماضية أي أعلى من معدل النمو في أي بلد أخر، إضافة إلى ذلك، ففي إطار تحول الصين إلى نموذج نمو قائم على المستهلك ستصبح الصين التي تُعد مصنع العالم اليوم أكبر مورد وأكبر سوق في العالم وفقا لدراسة مشتركة حول العلاقات التجارية الأمريكية الصينية خلال العقد القادم[580]، وعلى الرغم من تنامي الميل لشراء المنتجات الأمريكية، لا تزال الصين أكبر مصدر للواردات للولايات المتحدة الأمريكية، وتجاوز الفائض التجاري لها مع الولايات المتحدة 237 مليار دولار أمريكي فى عام 2014 في حين بلغ حجم التبادل التجارى 555 مليار دولار أمريكي وفقا لمصلحة الدولة للجمارك في الصين[581].

ودائما كان العجر التجارى الأمريكي الكبير مع الصين أحد أسباب البطالة في الولايات المتحدة ويتطلع بعض الأمريكيين للصين على أنها أحد أهم التهديدات الاقتصادية للولايات المتحدة لكن خبراء الاقتصاد حذروا من أن إحصاءات العجز التجاري الأمريكي مضللة بدرجة كبيرة وتشوه بشدة مفهوم الواقع الاقتصادي[582].

وبأخذ أي فون كمثال تقوم الشركة بالتجميع في الصين ثم تقوم بالتصدير للولايات المتحدة الأمريكية لكن أكثر من عشرة شركات من خمسة دول على الأقل تمدهم بقطع الغيار، ووفقا "لقواعد المنشأ" التي أسستها منظمة التجارة العالمية أصبحت هواتف آي فون مسجلة كصادرات صينية نظرا لأنها تمر بآخر مرحلة من "التحول الأساسي" في الصين؛ ولذلك فإن كل هاتف آي فون تقوم شركة

---

579 – خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة 2004، ص 37

580 – محمد عطية محمد ريحان، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2012، ص 12

581 - The Asian Balance of Powers as a Long-Term Issue "in Christophe Jaffrelot (ed.), Emerging States: the Wellspring of a New World Order /Christophe Jaffrelot, ed., Columbia University Press, 2009

582 – هدى ميتيكس، خديجة عرفة، الصعود الصينى"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة 2006، ص 27

(أبل) ببيعه في الولايات المتحدة يضيف نحو 200 دولار أمريكي للعجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، لكن القيمة المضافة الفعلية للمصانع الصينية لا تتجاوز 10 دولار أمريكي، وبالمثل عدد من العلامات التجارية الأمريكية الأخرى التي تتنوع من أحذية نايك إلى دمى ديزني كما وأدت عيوب التجارة التقليدية لتضخم كبير في العجز التجاري الأمريكي مع الصين[583].

ثانيا: تنامى القوة العسكرية الصينية بالتزامن مع قوتها الاقتصادية

تراقب الولايات المتحدة بقلق تزايد الإنفاق العسكرى وتنامى قوة الجيش الصيني ممثلة فى واردات السلاح والتكنولوجيا من روسيا والدول الغربية، الأمر الذي اعتبره البعض تهديدا محتملا للمصالح الأمريكية في الباسفيكي على المدى الطويل، خاصة بعد تنامى دور الجيش في السياسة الصينية بضم نسبة كبيرة منه إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي[584].

إن القوة العسكرية قادرة على ردع أي اعتداء عليها في ظل ما تملكه الآن من قدرات نووية عسكرية وإنفاق عسكري متزايد وجيش هو الأكبر عددا في العالم، فهناك تصاعد ورغبة صينية في لعب دور أكبر في النظام الدولي؛ فالساحة الدولية تشهد تطورا ملحوظ لنشاط الصين فى إطار النظام الدولي أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذى أزعج الإدارة الأميركية فضلا عن ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران[585].

وتُعد الأزمة السورية مثالا واضحا على تنامي الدور الصيني في السياسة الدولية؛ فلقد اتسم موقف الصين تجاه الأزمة السورية بالاختلاف مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا تباين في المواقف ليس جديدا فطالما تناقضت التوجهات السياسية للصين مع مثيلاتها الأمريكية في ظل سياسة خارجية صينية برغماتية تحكمها تقاطعات الأيديولوجية بالمصالح[586].

لقد تكرر الفيتو المزدوج الصيني أربع مرات بشأن أي قرار يصدر ضد الأسد ونظامه، ولم يتوقف التباين في المواقف عند هذا الحد بل أيدت الصين التدخل العسكري الروسي في الأراضي السورية، وأعلنت انضمامها له بحاملة طائرات رست في البحر المتوسط قبالة السواحل السورية

583 – رشا أحمد الديسطى، "الدور الصينى فى النظام الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا"(1991–2008)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة الجامعية 2012، ص 20

584 – إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة 2006، ص 23

585 – سهرة قاسم محمد حسين،"الصعود الصينى وتأثيره على الهيمنة الأمريكية فى الشرق الأوسط" (2001–2009)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة 2010، 29

586 – رشا أحمد الديسطى، "الدور الصينى فى النظام الإقليمى لدول جنوب شرق آسيا"(1991–2008)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة 2012، ص 10

(ميناء طرطوس) على متنها جنود وطائرات صينية إضافة إلى صواريخ موجهة من طراز "كروز" في اكتوبر 2015[587].

الفرع الثاني: وجود أطماع توسعية لتركيا وإيرن

مع تغير الوضع الجيوسياسي والإستراتيجي في المنطقة الممتدة من شواطئ لبنان على البحر الأبيض المتوسط وحتى شواطئ اليمن على بحر العرب والبحر الأحمر، ومن الجولان المحتل وحتى طول سواحل الخليج العربي ومنها بالطبع الحدود العراقية الإيرانية لصالح القوة الإيرانية المتنامية والعمق الاستراتيجي التركي عملت هاتان الدولتين على ايجاذ منفذ للسيطرة على منطقة الخليج وبالتالي الاستفاذة من خيراتها.

حيث أعادت تركيا اكتشاف المنطقة التي غابت عنها وبإرادتها منذ قيام الجمهورية التركية على أثر انتهاء الحرب العالمية الأولى وتوجهها إلى الغرب سعياً منها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، إلا أن هناك حدثاً مهماً أسهم في إعادة ترتيب أوراق البيت التركي ليعيده مرة أخرى إلى عمقه الاستراتيجي مع المنطقة العربية القريبة منه جغرافياً من خلال تطبيق طروحات قيادة حزب العدالة والتنمية بعد فوزه الكاسح في انتخابات عام 2002 والتي من خلالها انتهجت تركيا سياسة خارجية فعالة جعلت منها لاعباً اقليمياً تتخذ من سياسة المبادرة وليس انتظار رد الفعل كما كان سابقاً مما أدى إلى زيادة انخراطها في القضايا التي تخص تلك البلدان انسجاماً مع سياسة تصفير المشاكل وتعددية البعد، لهذا تدخلت تركيا بكثافة في كل القضايا ولاسيما بعد أحداث الربيع العربي، وإن كان بمستويات مختلفة وحسب كل حالة.

- تحقيق المشروع الإيراني

تمتلك إيران مشروعاً واضحا في تحركاتها تجاه المنطقة العربية وخاصة منذ دخول القوات الأمريكية إلى العراق عام 2003، ويعتمد هذا المشروع الإستراتيجي على عدة عوامل، وهو مايطلق عليه "المشروع الإيراني" أو" المشروع الإسلامي" وهو المشروع الذى ظهرت بوادره منذ الثورة الإسلامية، وتعتبر السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بمثابة انعكاس أو أداة لتحقيق أهداف هذا المشروع[588] .

587 – مروان قبلان، "المسألة السورية واستقطاباتها الإقليمية والدولية: دراسة فى معادلات القوة والصراع على سوريا"، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2015، ص 37

588 – خالد أحمد الملا السويدى، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية 1979–2000، دار كنان، دمشق، السنة 2009، ص 61

يقوم المشروع الإيرانى على عدة مرتكزات تشترك مع مرتكزات سياتها الخارجية ولكن يمثل البعد العقائدي والأيدلوجي والبعد الأمني والإستراتيجي أسس قيام ذلك المشروع[589]، فالبعد العقائدي يتمثل في إيمان طهران بحتمية قيام دولة خلافة اسلامية تضم كافة الدول الإسلامية تحت رايتها وضرورة التحرك بقوه لتحقيق ذلك، كما أنها تؤكد من خلال خطابها الديني بأن الرسالة التي تحملها الثورة الإسلامية هي مايحتاج اليها العالم في الوقت الحاضر، ومن هنا جاءت فكرة تصدير الثورة باعتبارها واجباً دينياً إلزاميا[590].

أما البعد الأمني فينطلق من خوفها من مشروع الشرق الأوسط الكبير والذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها العراق في محاولة منها لفرض نفوذها على المنطقة العربية، لهذا سعت إيران الى خلق دور إقليمي لها في ظل غياب المشروع القومي العربي من ناحية وتخبط السياسة الأمريكية في المنطقة من ناحية أخرى[591].

ونتيجة لهذا سعت إيران لتطوير علاقاتها مع دول الخليج والعديد من الدول العربية الأخرى كالأردن والمغرب وتونس والسودان وتدخلت في العديد من القضايا مثل" العراق، فلسطين ولبنان" وربطت استقرار هذه المجتمعات بقبول دور ايران في المنطقة، ومحاولة تحويل الصراعات في المنطقة من قومية إلى دينية وحضارية حتى تضمن أن يكون لها دور رئيسي في المنطقة. كما سار الخطاب السياسي الإيراني بصورة عامة فى معارضة سياسة الولايات المتحدة في الخليج[592].

- السيطرة على الممرات المائية في الشرق الأوسط

تحظى التحركات الإيرانية العسكرية في الخليج العربي والبحر العربي وصولا إلى خليج عدن والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر الكثير من الاهتمام في السنوات الأخيرة وذلك بعد التطوير الكبير الذي طرأ على السلاح البحري الإيراني من جانب وتنامي الرغبة الإيرانية في زيادة هيمنتها على طرق التجارة البحرية والبترولية إقليميا كوسيلة لخلق توازن قوى مضاد للتحركات الغربية لها من جانب، وزيادة هيمنة إيران وتحويلها إلى قوة إقليمية كبرى من جانب آخر[593].

589 – أمل حمادة، الخبرة الإيرانية.. الإنتقال من الثورة إلى الدولة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،، السنة 2009، ص 92

590 – عبدالله فهد النفيسى، المشروع الإيرانى فى المنطقة العربية والإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2014، ص 107

591 – صباح الموسى، ومحمد السعيد ادريس واخرون، المشروع الايرانى فى المنطقة العربية الاسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2014، ص 271

592 – ماجد كيالى، الشرق الأوسط الكبير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، السنة 2007.

593 – طهران وحلم الهيمنة على المضايق البحرية فى المنطقة، http://www.egynews.net

فقد أظهرت التحركات الإستراتيجية الإيرانية منذ وقت بعيد استخدامها المضايق الإستراتيجية فى المنطقة (مضيق هرمز وخليج عمان، بحر العرب، وخليج عدن ومضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر) كأدوات للضغط الإستراتيجيي والاقتصادي على المجتمع الدولي بوجه عام من ناحية، وتأمين خطوط النقل والمواصلات الخاصة بإيران وحلفائها في المنطقة من ناحية أخرى، كما استخدمت الاضطرابات والصراعات في المنطقة كأداة تفاوض لخدمة مصالحها، ولم يكن ما حدث باليمن إلا حلقة جديدة من حلقات التحرك الإيراني حول مضايق المنطقة[594].

حيث تعتبر المضايق البحرية من أهم النقاط المحورية والحساسة في تمرير النفط الخام من مراكز الإنتاج إلى مواقع البيع والاستهلاك وفي حالة تعرض هذه الممرات البحرية إلى أي اختناقات أو إغلاق فإن الأسواق النفطية ستصاب بأزمة إمدادات تؤثر على أسعار البترول ومستوى المخزونات الإستراتيجية في الدول الصناعية الكبرى التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الاحفوري في توفير مصادر الطاقة[595].

وتتمركز معظم مناطق إنتاج النفط بالقرب من معظم المضايق البحرية ولذلك فإنها تشكل صمامات لإمدادات الطاقة، وكثيرا ما يتسبب ذلك في نشوب صراعات بين الدول للهيمنة على هذه الممرات البحرية لضمان عدم تعرض مصالحها للتوقف في حالة السيطرة عليها من قبل الأعداء ويوجد في العالم حوالي 43 مضيقا مائيا تجوبها السفن التجارية وناقلات النفط العملاقة ويهددها القراصنة ومن أهم هذه المضايق:

أ – مضيق باب المندب :

594 – طهران وحلم الهيمنة على المضايق البحرية فى المنطقة، http://www.egynews.net

595 – ماجد كيالى، الشرق الأوسط الكبير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، السنة 2007، ص 61

يعد مضيق باب المندب أحد أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها احتضانًا للسفن، وازدادت أهميته مع ازدياد أهمية نفط الخليج العربي، حيث يقدر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر فيه في الاتجاهين، بأكثر من 21000 قطعة بحرية سنويًّا (57 قطعة يوميًّا)، يربط بين البحر الأحمر وخليج عدن الذي تمرّ منه كل عام 25 ألف سفينة تمثل ٪7 من الملاحة العالمية، وتزيد أهميته بسبب ارتباطه بقناة السويس وممر مضيق هرمز، ومما زاد من أهمية الممر أن عرض قناة عبور السفن هو 16 كم وعمقها 100–200م مما يسمح لشتى السفن وناقلات النفط بعبور الممر بيسر على محورين متعاكسين متباعدين[596].

لكن يواجه المضيق خطر السيطرة عليه من قبل إيران عن طريق المسلحين الحوثيين في اليمن وبالتالي تعبيد الطريق أمام طهران للظفر بأهم منطقة استراتيجية للعرب على البحر الأحمر وتحويلها إلى بؤرة صراع ملتهبة، ويسعى الحوثيون للسيطرة على المضيق من خلال السيطرة على مدينة المخاء الساحلية (60 كلم شرق المضيق)، حيث يؤكد جل الإستراتيجيون أن السيطرة على مضيق باب المندب تمثل أولوية كبرى للحوثيين جرى تأجيلها في السابق لحسابات سياسية، لكنها الآن تبدو غير مستبعدة في ضوء تحركاتهم العسكرية الأخيرة على الشريط الساحلي للبحر الأحمر[597].

ب – مضيق هرمز :

يعتبر مضيق هرمز أهم ممر عالمي لمرور النفط يعبره ما بين عشرين وثلاثين ناقلة نفط يوميًّا بحمولة تتراوح ما بين 16.5 و17 مليون برميل، أي بنسبة تشكل ٪40 من تجارة النفط العالمية بحسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية لذا فهو يلعب دورًا دوليًّا وإقليميًّا هامًا في التجارة

596 – صبري فارس الهيتي، الأهمية الجغرافية لمضيق باب المندب في الملاحة العربية والمواصلات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 1982، ص 14

597 – باب المندب يُفتَح على صراع استراتيجي بين العرب وإيران، http://www.alraimedia.com/ar

الدولية، وتصدر دول الخليج نحو ٪90 من نفطها عن طريق ناقلات نفط تمر عبر مضيق هرمز، كما تأتي مستوردات دول الخليج من خلال سفن شحن تمر عبر مضيق هرمز، وخاصة تلك القادمة من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان[598].

ويقع المضيق في منطقة الخليج العربي، ويفصل ما بين مياه الخليج العربي من جهة، ومياه خليج عمان وبحر العرب والمحيط الهندي من جهة أخرى، فهو المنفذ البحري الوحيد للعراق والكويت والبحرين وقطر تطل عليه من الشمال إيران (محافظة بندر عباس)، ومن الجنوب سلطنة عمان (محافظة مسندم) التي تشرف على حركة الملاحة البحرية فيه باعتبار أن ممر السفن يأتي ضمن مياهها الإقليمية[599].

في القانون الدولي يعتبر المضيق جزءًا من أعالي البحار لكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، أي تخضع الملاحة في مضيق هرمز لنظام الترانزيت الذي لا يفرض شروطًا على السفن طالما أن مرورها يكون سريعًا، ومن دون توقف أو تهديد للدول الواقعة عليه، على أن تخضع السفن للأنظمة المقررة من "المنظمة البحرية الاستشارية الحكومية المشتركة"[600].

والمعروف أن إيران تسيطر على الساحل الشمالي للمضيق وبينما تسيطر سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على الساحل الجنوبي منه، ولأن مضيق هرمز هو الممر العالمي لصادرات النفط، فأمر الصدام بين إيران وأمريكا وبقية الدول الغربية حوله وارد، خاصة أن هناك أكثر من تقرير تحدث عن إمكانية إغلاق إيران للمضيق في حال شن هجوم نووي تكتيكي عليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكي[601].

حيث تحاول طهران أن تردع الولايات المتحدة (وإسرائيل) عن ضرب منشآتها النووية من خلال الإعلان الصريح والمتكرر عن أنها ستمنع أو على الأقل ستعطل حركة الملاحة في الخليج العربي، كما أنها ستغلق مضيق هرمز أمام صادرات النفط الخليجية الحيوية إلى العالم الخارجي[602].

---

598 – حسام سويلم، مضيق هرمز في بؤرة الصراع الإيراني–الأمريكي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 82، السنة أيار/ماي 2007، ص 37

599 - eighton G. Luke, Closing the Strait of Hormuz – An Ace up the Sleeve or an Own Goal? 1 Published by Future Directions International Pty Ltd, 10 February 2010, p 2

600 – عادل عبد الله المسدي، النظام القانوني لمضيق هرمز في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مضيق هرمز، كلية القانون، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان، بتاريخ 22–03–2010، ص 04

601 – علي ناصر ناصر مضيق هرمز والصراع الأمريكي الايراني، دار الفارابي، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 38

602 - Jim Saxton, The Strait of Hormuz and the Threat of an Oil Shock, Joint Economic Committee, 2007, Washington, p 06

ت – أهمية البحر الأحمر :

يعتبر البحر الأحمر معبراً ملاحياً حيوياً بين البحر المتوسط والمحيط الهندي لوجوده في موقع وسيط بين أكبر مناطق إنتاج النفط في العالم، إضافة لتميز موقعه بالانتقال بين العروض المناخية المختلفة وتتحكم في البحر ثلاثة مضائق تشكل صمامات الأمان وبمعنى آخر مداخله ومخارجه، هي خليج العقبة الذي يحكمه مضيق ثيران، وخليج السويس الذي يحكمه مضيق جوبال ومضيق عدن في الجنوب والذي تتحكم في مدخله جزيرة بريم[603].

ورغم أن البحر الأحمر يعاني من عدد من الخصائص السلبية التي تقلل من كفاءته كطريق ملاحي مثل ارتفاع الحرارة، وشدة الجذب، وانتشار الشعب المرجانية وعدم انتظام العمق، وقلة الموانيء الطبيعية العميقة التي تخدم هذا المجرى المائي، إلا أنها لا تقلل من حيويته كواحد من أهم طرق الملاحة البحرية العالمية وتمرير شحنات النفط القادمة من آسيا وشمال أفريقيا إلى الأسواق العالمية[604].

– نشر المذهب الشيعي داخل الدول السنية الخليجية

يعتبر التشيع مذهب سياسي تحركه عقيدة شعوبية يلبس مسوح الدين، ويستغل حب المسلمين لآل البيت والعاطفة الجياشة التي يكنها المسلمون لعلي بن أبي طالب وأبنائه وأحفاده، فضربوا على وتر الدفاع عن المظلومين منهم لاسيما ماحدث للحسين – رضى الله عنه – بكربلاء، والشيعة فرقة ضالة خارجة عن منهج أهل السنة والجماعة في الأصول والفروع، فهم يكفرون أصحاب رسول الله

603 – السلطان عبد المحسن عبد الله، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 1985، ص 160

604 – الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر، http://www.aljazeera.net/news

إلا آل علي بن أبي طالب وبعض الصحابة –خمسة من الصحابة- وهم يتهمون أمهات المؤمنين في أعراضهن وخاصة عائشة بنت أبي بكر وحفصة بنت عمر، ويقولون بتحريف القرآن، وينكرون السنة، ويكفرون أهل السنة ويدعونهم النواصب، ويغالون فى عليي وآله ويتوجهون اليهم بصنوف من العبادات لاتكون إلا لله، ويتنقصون من علماء أهل السنة القدامى والمعاصرين، ويؤصلون الكذب والنفاق تحت مسمى التقية ويوجبون زواج المتعة الذي حرمه النبى - صلى الله عليه وسلم - وغيرها من الضلالات التي ما أنزل الله بها من سلطان، فهم يظهرون الرفض ويبطنون الكفر المحض كما قال أبو حامد الغزالي رحمه الله[605].

ولقد عرف التشيع انتعاشا كبيرا، وانتشارا واسعا على إثر النجاح الذي حققته الثورة الخمينية في إيران، فقد أصبح للشيعة دولة تحرص على نشر المذهب وعلى نقل الثورة إلى البلدان الإسلامية[606].

أ - الأفكار والمعتقدات

1) الإمامة: تكون بالنص، إذ يجب أن ينص الإمام السابق على الإمام اللاحق بالعين لا بالوصف، وأن الإمامة من الأمور الهامة التي لا يجوز أن يفارق النبي صلى الله عليه وسلم الأمة ويتركها هملاً يرى كل واحد منهم رأيًا. بل يجب أن يعين شخصًا هو المرجوع إليه والمعوَّل عليه، ويستدلون على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على إمامة علي من بعده نصًّا ظاهرًا يوم غدير خم، وهي حادثة لا يثبتها محدثو أهل السنة ولا مؤرخوهم، ويزعمون أن عليًّا قد نص على ولديه الحسن والحسين، والتالي وجب على كل إمام تعيين الإمام الذي يليه بوصية منه ويسمونهم الأوصياء[607].

2) العصمة: كل الأئمة معصومون عن الخطأ والنسيان، وعن اقتراف الكبائر والصغائر[608].

3) العلم اللدني: كل إمام من الأئمة أُودع العلم من لدن الرسول صلى الله عليه وسلم، بما يكمل الشريعة، وهو يملك علمًا لدنيًّا ولا يوجد بينه وبين النبي من فرق سوى أنه لا يوحى إليه، وقد استودعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أسرار الشريعة ليبينوا للناس ما يقتضيه زمانهم[609].

---

605 – محمد عمارة، الاسلام وفلسفة الحكم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2009، ص 157

606 – عبد العزيز بن أحمد البداح، حركة التشيع في الخليج العربي-دراسة تحليلية نقدية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، السنة 2010، ص 37

607 – عبد العزيز بن أحمد البداح، حركة التشيع في الخليج العربي – دراسة تحليلية نقدية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، السنة 2015، ص 107

608 – محمود جابر، الشيعة الجدور والبذور، المطبعة ستارة، الطبعة الأولى، السنة 2013، ص 38

609 – ناصر عبد الله بن علي القفاري، أصول مذهب الشيعة، الإمامية الإثني عشرية عرض ونقد، مطبعة النصر، المملكة العربية السعودية، السنة 1998، الطبعة الأولى، ص 29

4) خوارق العادات: يجوز أن تجري هذه الخوارق على يد الإمام، ويسمون ذلك معجزة، وإذا لم يكن هناك نص على إمام من الإمام السابق عليه وجب أن يكون إثبات الإمامة في هذه الحالة بالخارقة.

5) الغيبة: يرون أن الزمان لا يخلو من حجة لله عقلاً وشرعًا، ويترتب على ذلك أن الإمام الثاني عشر قد غاب في سردابه، كما زعموا أن له غيبة صغرى وغيبة كبرى وهذا من أساطيرهم[610].

6) الرجعة : يعتقدون أن الحسن العسكري سيعود في آخر الزمان عندما يأذن الله له بالخروج، وكان بعضهم يقف بعد صلاة المغرب بباب السرداب وقد قدموا مركبًا، فيهتفون باسمه ويدعونه للخروج، حتى تشتبك النجوم ثم ينصرفون ويرجئون الأمر إلى الليلة التالية، ويقولون بأنه حين عودته سيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جورًا وظلمًا، وسيقتص من خصوم الشيعة على مدار التاريخ، ولقد اتفقت الإمامية قاطبة بالرجعة، وقالت بعض فرقهم الأخرى برجعة بعض الأموات[611]

7) التقية : وهم يعدونها أصلاً من أصول الدين، ومن تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة وهي واجبة لا يجوز رفعها حتى يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى وعن دين الإمامية، كما يستدلون على ذلك بقوله تعالى: (إلا أن تتقوا منهم تقاة) وينسبون إلى أبي جعفر الإمام الخامس قوله: "التقية ديني ودين آبائي ولا إيمان لمن لا تقية له" وهم يتوسعون في مفهوم التقية إلى حد كبير[612].

8) المتعة: يرون بأن متعة النساء خير العادات وأفضل القربات مستدلين على ذلك بقوله تعالى: (فما استمتعتم به منهن فآتوهن أجورهن فريضة) وقد حرم الإسلام هذا الزواج الذي تشترط فيه مدة محدودة، فيما يشترط معظم أهل السنة وجوب استحضار نية التأبيد، ولزواج المتعة آثار سلبية كثيرة على المجتمع تبرر تحريمه[613].

9) البراءة: يتبرؤون من الخلفاء الثلاثة أبي بكر وعمر وعثمان وينعتونهم بأقبح الصفات لأنهم كما يزعمون اغتصبوا الخلافة دون علي الذي هو أحق منهم بها، كما يبدؤون بلعن أبي بكر وعمر بدل التسمية في كل أمر ذي بال، وهم ينالون كذلك من كثير من الصحابة باللعن، ولا يتورعون عن النيل من أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

---

610 – محمد بن الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، بيروت، الجزء الثالث، السنة 2003، ص 29

611 – محمد فياض، نشأة التشيع وإشكالية خلافة الرسول حتى مقتل الحسين، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2011، ص 59

612 – محمد بن الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، بيروت، الجزء الثالث، السنة 2003، ص34

613 – محمد بن الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، بيروت، الجزء الثالث، السنة 2003، ص 38

10) المغالاة: بعضهم غالى في شخصية علي رضي الله عنه والمغالون من الشيعة رفعوه إلى مرتبة الألوهية كالسبئية، وبعضهم قالوا بأن جبريل قد أخطأ في الرسالة فنزل على محمد صلى الله عليه وسلم، بدلاً من أن ينزل على علي لأن عليًّا يشبه النبي صلى الله عليه وسلم كما يشبه الغرابُ الغرابَ ولذلك سموا بالغرابية[614].

11) عيد غدير خم: وهو عيد لهم يصادف اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة ويفضلونه على عيدي الأضحى والفطر ويسمونه بالعيد الأكبر، وصيام هذا اليوم عندهم سنة مؤكدة، وهو اليوم الذي يدَّعون فيه بأن النبي قد أوصى فيه بالخلافة لعلي من بعده[615].

ب – وسائل وأساليب حركة التشيع:

يمكن أن نجمل أسباب تقبل سكان دول الخليج للمذهب في الأسباب العامة والتي تتجلى:

أ – نجاح الثورة الخمينية: حيث أصبحت السلطة بيد رجال الدين، وقاموا على إثرها بنشر عقائدهم، ووضعوا خطة خمسينية لنشر مذهبهم عبر الدول الإسلامية، ولقد كان لشخصية الخميني دور كبير في ملء الفراغ الروحي الذي كانت الأمة تعاني منه في تلك الفترة، وكان هو بمثابة المنقذ الذي انتظرته الأمة منذ زمن بعيد، لذا فلا غرو أن يتأثر كثير من الشباب عبر العالم الإسلامي بهذه الشخصية التي حققت نجاحا كبيرا في نظرهم، وتغلبت على طاغية من أكبر الطغاة في عصره[616].

ب – الصراع السياسي بين إيران والغرب: إن الصراع الذي أعلنته الثورة الإيرانية على الغرب بشكل عام، وأمريكا بشكل خاص، كان سببا في ظهور الشيعة بمظهر جديد، وهو مواجهة النصارى واليهود، وإعلان العداوة لهم، والمطالبة باسترداد القدس[617].

ت – المواقف السياسية لبعض الدول الإسلامية: إن الساحة الإسلامية تعاني مما أصابها من هزائم متوالية منذ سقوط الخلافة العثمانية إلى اليوم، وقد تكرست الهزيمة، وتعددت مظاهرها انطلاقا من الساحة العسكرية والسياسية إلى الساحة العلمية والثقافية، بل امتدت الهزيمة حتى وصلت إلى القلوب والأفكار، فصار العالم الإسلامي متشوفا إلى كل من يتغنى له بأمجاده ويظهر شيئا من العزة والشموخ ولو على مستوى الخطابة والصحافة، وهذه ظاهرة لا يمكن إنكارها[618].

---

614 – محمد بن الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، بيروت، الجزء الثالث، السنة 2003، ص 46

615 – محمد بن الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني، الملل والنحل، مؤسسة الحلبي، بيروت، الجزء الثالث، السنة 2003، ص 53

616 – أحمد الكاتب، تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه، شركة دار الجديد، بيروت، السنة 1998، ص 61

617 – اسامة شحادة، المشكلة الشيعية، مطبعة الراصد، الطبعة الثانية، السنة 2008، ص 91

618 – أحمد يوسف، الإخوان المسلمون والثورة الإسلامية في إيران، بيت الحكمة للدراسات والإستشارات، السنة 2010، الطبعة الأولى، ص 64

ولما نجحت الثورة الخمينية وظهرت كدولة الإسلام القوية المنتظرة والمرغوب فيها، ولم يكن من الدول الإسلامية من يحمل نفس الشعارات التي تحملها ويصرح العداء للغرب، وكان هذا ما ينتظره الشباب من دولة مثل إيران، وقد أجادت الثورة الخمينية استخدام هذه الورقة الرابحة والعزف على هذا الوتر الحساس ضمن ترسانتها الدعائية، وسخرت قوتها الإعلامية في إثارة هذه العواطف التي غطتها الظروف السياسية، ومازاد هذا "التألق" هو غياب منافسة دولة أخرى في استقطاب عواطف العالم الإسلامي[619].

كما أن تخاذل الدول العربية في نصرة قضايا الأمة الإسلامية وعلى رأسها قضية فلسطين المحتلة كان لها الأثر في ارتماء كثير من شباب العالم الإسلامي في أحضان الخطاب الحماسي لدعاة التشيع، الذين ما فتئوا يعتمدون على هذه القضية بشكل أو بآخر، وظلت ركيزة دعوتهم الشيعية منذ الثورة الخمينية إلى اليوم، والأساس الذي ينطلق منه أي شيعي في نقاشه مع السني[620].

وهناك الأسباب الخاصة:

أ – الفراغ العقدي:

إن ما يتلقاه الطالب في مدارسنا من معرفة دينية، والذي لا يتجاوز سوعات في الأسبوع، بغض النظر عن المضمون لا يعد كافيا لكي يبني شخصية مسلمة كاملة البناء، وأقصد بالكمال هنا، الكمال النسبي الذي يعطي الشخص من المعرفة ما يجعل فكره الديني والعقدي قويا إلى درجة أن يكون لديه من الوسائل ما يكفي لصد أي فكر جديد[621].

ولست هنا بصدد نقد المناهج التعليمية لكنني أجزم كباحث محايد بأنها لا تعطي حصانة عقدية أو فكرية، بحيث يبقى المواطن الإماراتي معرضا لتقبل أي فكر دون أدنى ردة فعل أو مقاومة من داخله فهو متبع لأول من يصل إليه، وليس لديه مقاييس لتقييم أي عقيدة أو فكر[622].

إن دور الجهاز التعليمي هو بناء شخص متزن في كل الجوانب، ومن أهمها الجانب العقدي، وإلا فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ستبقى عرضة لكل فكر جديد، وكل من أطال لحيته وحسن مظهره سيجد عقولا يصب فيها أفكاره والواقع خير دليل[623].

---

619 – حامد مسوحلي الإدريسي، الفاضح لمذهب الشيعة الإمامية، مكتبة الرضوان، الطبعة الأولى، السنة 2007، ص 57

620 – عبد الله الموصلي، حقيقة الشيعة حتى لا ننخدع، دار الإيمان للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ص 158

621 – علي بن أحمد علي السالوس، مع الاثنى عشرية في الأصول والفروع، دار الفضيلة الرياض، الطبعة السابعة، السنة 2003، ص 81

622 – محمد سهيل طقوش، تاريخ الدولة الصفوية في إيران، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، السنة 2009، ص 37

623 – عبد الله فياض، تاريخ الإمامية وأسلافهم من الشيعة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، السنة 1986، ص 82

ب – الجهل بحقيقة المذهب من طرف المهتمين بالشأن الديني:

أقصد هنا خطباء المساجد والمتسبين إلى الوعظ والإرشاد الديني فقد فاتحت عددا كبيرا جدا منهم في موضوع الشيعة، فلم أجد عندهم خلفية عن التشيع، إلا معلومات متلقفة من هنا وهناك، ويمكن أن نرجع سبب عدم انفتاح الوعاظ في مجال البحث عن حقيقة الشيعة إلى أمور:

ت – الإعلام: حيث أن كثيرا من الدعاة قد استسلم لنظرية التقارب بين السنة والشيعة، وتلقاها بالقبول دون أدنى محاولة لسبر أغوارها، وقد عملت وسائل الإعلام على نشر هذه الفكرة، والترويج لها وكان من أهم الداعين إليها الدكتور يوسف القرضاوي رغم أننا نتحفظ من هذا الإسم، وله وجه من النظر معتبر فيما ذهب إليه لكن الذي يهمنا هنا أن الإعلام قد لعب دورا كبيرا في الترويج لهذه الدعوة، مما جعلها تتردد على ألسنة كثير من الدعاة والخطباء وتوقف كثير منهم عند هذا الحد في معرفته بالمذهب الشيعي[624].

ث – عدم الاحتكاك بين الإماراتين والشيعة: وهذا الاحتكاك يولد نوعا من التبادل بين المعارف الدينية، ويولد نوعا من النقد والتبصر بعقيدة الآخر، وقد يدفع ذلك إلى طلب المزيد من المعرفة[625].

ج – عدم وجود عدد كاف من الشيعة لخلق دوامة علمية: إن وجود المتشيعين في المجتمع الإماراتي ظاهرة جديدة وعدم وجود عدد كبير يجعل المهتمين بالشأن الديني في حالة من عدم الاهتمام بهذا المذهب وعدم محاولة الاطلاع عليها[626].

بينما يضطر الخطيب أو الإمام إلى بذل الجهد والبحث عن الأمور التي يُسأل عنها، والتي يواجهها من خلال الجمهور ووجود عدد من الشيعة في الحي يخلق دوامة علمية من التساؤلات والنقاشات التي تحصل عادة بين المتشيع وبين جيرانه وأصدقاءه، فيصل صداها إلى المسؤول الديني الذي يقصده الناس ويثقون فيه، مما يحرك هذه الشريحة الدينية إلى المعرفة والبحث[627].

وبما أن هذه الدوامة ما زالت ضئيلة، فإن اهتمام الدعاة بالشيعة وعقائدهم ما زال ضعيفا.

كل هذه الأسباب تجعل الأئمة والدعاة في حالة من عدم الاكتراث بالموضوع، وعدم تنبيه الناس إليه بحيث لا يتم تحذير الناس وتوعيتهم وتحصينهم، مما يجعل الأرض خصبة في وجه الداعية الشيعي، ويجعل الإماراتي مؤهلا لأن يتقبل هذا الفكر الجديد[628].

---

624 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 09

625 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 10

626 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 12

627 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 15

628 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص21

إن المؤسسات الدينية تقوم بدور مكمل لدور المدرسة، في تكوين الشخصية الدينية، فإذا لم تقم بدورها في بناء العقيدة الصحيحة، وتحصين المواطن الإماراتي من هذا الغزو الفكري الديني، فإنه سيفقد العنصر الثاني من عناصر الدفاع الداخلي بعد عنصر التوعية الدينية المدرسية، وبالتالي فإنه سيبقى عرضة لأي تيار وتابع لأول فكر يصل إليه خصوصا الفكر الشيعي[629].

قنوات النفوذ: فيما يتعلق بقنوات النفوذ فهناك: أولا السفارة الإيرانية ودورها في نشر المذهب:

حيث تقوم السفارة الإيرانية في كل البلدان وبالضبط الملحق الثقافي للسفارة بالقيام بأنشطة دعوية مهمة في نشر التشيع في تلك البلدان، ومن أهم ما يلحظ من نشاطات تأطير الشباب وإرسالهم إلى الحوزات: تقوم السفارات الإيرانية بالعمل على تأطير الشباب واحتضانهم وجعلهم يشعرون بالانتماء، من خلال الدعم المعنوي الذي تقدمه لهم، كما تسهل لهم الطريق ليكملوا دراستهم في الحوزات العلمية الإيرانية[630].

ثم ثانيا : القنوات الفضائية:

لقد أجادت الدعوة الشيعية بما تملك من قدرات مادية وتكنولوجية استخدام كل الوسائل المتاحة لنشر مذهب الشيعة وتصدير الفكر الإيراني، وقد ركزت هذه الدعوة في انتشارها في العقد الأخير على استغلال القنوات الفضائية، في استقطاب الشباب المسلم وشحن عواطفه، ومن أهم هذه القنوات :

– **قناة المنار**: وتركز هذه القناة على الدعوة الغير مباشرة للتشيع من خلال التركيز على إكساب المد الشيعي الثقة اللازمة وإظهاره بالمظهر اللائق أمام المشاهد العربي، كما تركز حول بعض الشخصيات الشيعية كحسن نصر الله، وتحاول أن تصنع منه بطلا إسلاميا، كما تستفيد قناة المنار من قوتها في الإنتاج التلفزي من خلال ما تعرضه من مقاطع إنشادية، يتم من خلالها التركيز على عناصر حزب الله، ويتم رسم صورة جمالية معينة عن بطولات حزب الله وعملياته ضد إسرائيل، وتضفي نوعية الممثلين الذين يقومون بهذه الأدوار وهم من اللبنانيين تضفي جمالا على المشهد بحيث يكون هذا الشاب أو الشابة بمواصفات معينة كل هذا يعطي المشاهد تعلقا خفيا بهذه القناة وبحزب الله وبانتصارات الشيعة على إسرائيل[631].

629 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 52

630 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 84

631 – محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 91

هذا ما تقوم به قناة المنار فهي تهيئ الشخص لقبول التشيع وتعطيه تعلقا سياسيا وعاطفيا بالشيعة ولا تتعرض مباشرة للدعوة إلى مذهب الشيعة، بل تركز على القضايا السياسية وعلى تضخيم مواقف إيران والشيعة ضد أمريكا وإسرائيل[632].

- **قناة الفيحاء**: وهي من أشهر القنوات الشيعية ولها دور مختلف عن قناة المنار، إذ تقوم على أساس عقدي بحت، بحيث تغذي عقيدة الشيعي وتمده بالمعارف اللازمة، فهي تقدم برامج دينية ولقاءات مع علماء الحوزة الدينية، كما تقدم برامج للجواب على الأسئلة هاتفيا[633].

كما تركز هذه القناة على كل ما يتعلق بالمآثم والمنادب التي يقيمها الشيعة، وتتابع مراسم الزيارات والمواسم التي يقيمها الشيعة لأئمتهم، ودور هذه القناة يأتي في المرتبة الثانية بعد دور قناة المنار، إذ أن هذه الأخيرة هي التي تقوم بدور الدعوة وتقريب الناس إلى المذهب، بينما تبدأ الأخرى عملها بعد أن تنتهي الأولى من دورها، وأغلب القنوات الشيعية هي على منوال قناة الفيحاء[634].

5 - تأجيج الثورات العربية

استقبلت إيران الثورات العربية في مصر وتونس بكثير من الترحيب وكانت تعوِّل كثيرًا على علاقاتها مع الحركة الإسلامية في البلدين، وقرأت في هذا التحول فرصة تاريخية لنسج علاقات قوية مع هذا الدول بقياداتها الجديدة، لكن ردود الأفعال الصادرة عن قيادات إسلامية في مصر وتونس صبَّت ماء باردًا على نار الحماس الإيراني، عندما أكَّدت: لن نكون تكرارًا للنموذج الإيراني[635].

في قراءته للثورات العربية في مصر وتونس رأى المرشد الأعلى للثورة الإسلامية آية الله علي خامنئي أن التحركات الإسلامية الأخيرة في العالم الإسلامي مقدمة لتحول أكبر وسيادة الإسلام، وأن موقف أتباع أهل البيت يستوجب دعم هذه التحركات الإسلامية"، حيث اعتبر هذه الانتفاضات بمثابة صرخة احتجاج ضد التبعية والتسلط الغربي"[636].

2 - تعاظم الدور الإقليمي لتركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية للحكم

إن السياسة الخارجية لأي دولة إنما هي انعكاس لمتغيرات الداخل والخارج، ويعني ذلك بأن المتغيرات الداخلية يمكن أن تلعب دوراً بارزاً في صياغة سياسة خارجية، وكذا الحال مع متغيرات

632 - محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 107

633 - محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 129

634 - محمد فياض، فرق الشيعة بين النشأة والتطور والعمل السياسي، الهيئة العامة لقصور، العدد 127، السنة 2013، ص 190

635 - فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات، المركز العربي للأبحاث والسياسات، السنة 2011، الدوحة، ص 04

636 - محجوب الزويري، إيران الثورية والثورات العربية، ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومألاتها، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، السنة 2012، ص 15

السياسة الخارجية الأخرى التي تؤثر في إقرار السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها التي تأمل تحقيقها، ومن هنا فإن تفاعل البيئتين الداخلية والخارجية يؤدي إلى انتهاج سياسة خارجية فعالة نتيجة الترابط بين تلك المتغيرات[637].

والمتابع للسياسة التركية يجد أن هناك دوراً خارجياً فعالاً انعكس بصورة إيجابية على الأصعدة كافة سواء كانت اقتصادية أو سياسية، أن هذا التغيير في السياسة التركية إنما هو محصلة ذلك الترابط والتفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية وأدى في النهاية إلى لعب دور سياسي خارجي لتركيا بعد وصول حزب العدالة والتنمية وبقيادة رجب طيب أردوغان واكتساحه الساحة الداخلية التركية في انتخابات عام 2002 مما سمح له بتشكيل الحكومة لتتوضح معالم سياسة خارجية جديدة لتركيا والتي جاءت بعد اكتشاف منطقة التأثير المهم ألا وهي منطقة الشرق الأوسط ولا سيما بعد أحداث ايلول 2001 وما تبع ذلك من الحرب الأمريكية على الإرهاب الذي استهدف برجي التجارة العالمي ووزارة الدفاع الأمريكي[638].

هنا بدأت مرحلة جديدة في السياسة الدولية التي أوجزتها عبارة الرئيس الامريكي الأسبق (جورج بوش الابن): "من ليس معنا فهو ضدنا"، وبالعودة إلى بدايات تأسيس الحركة الدينية منذ إجبار الجيش التركي رئيس الوزراء أربكان بترك الحكم في انقلاب عام 1997، إذ كانت الحجة في ذلك هو تحدي الحزب الإسلامي الذي يتزعمه أربكان للنظام العلماني الذي أقام دعائمه مؤسس الجمهورية التركية كمال أتاتورك[639]، أن المؤسسة العسكرية التركية تعتبر نفسها حامية للمبادئ الديمقراطية مما يعني إعطاء صفة شرعية لتدخل الجيش في الحياة السياسية وما قيامه بالانقلابات العسكرية إلا دليل على صحة ما ندعي وفقاً للمقولة التي تعطي حق للجيش في التدخل لحماية المبادئ الكمالية وحماية النظام الديمقراطي في تركيا[640].

هذا الأمر انعكس على السياسة الخارجية التركية التي انتهجت منهجاً وسطياً يجمع بين تيار إسلامي قوي ونظام علماني في تجربة فريدة لتكون نموذجاً يلفت النظر لكونه وازن بين متطلبات الغرب الذي يؤيد الحياة المدنية وعدم تقييدها وبين نظام إسلامي ومبادئ إسلام سياسي جديد ليكون في المحصلة النهائية مرضياً عليه من قبل الأطراف جميعها[641].

---

637 – محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، السنة 1998، ص7

638 – ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، السنة 2014، ص69

639 – علي حسن باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، السنة 2010، ص 134

640 – عبد الله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده، الطبعة الأولى، السنة 2010، ص 41

641 – زيد اسامة احمد الرحباني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية (2003–2010) رسالة ماجستير، كلية الاداب والعلوم الانسانية، جامعة الشرق الاوسط، السنة الجامعية 2013، ص 8

إن تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية والمستمرة ومن خلال قيامه بانقلابات لأنها تتعارض مع المبادئ الديمقراطية وتعريض النظام السياسي في تركيا للخطر كان بسبب تأصيل الثقافة العسكرية في الذات التركية والتي تكونت عبر فترات زمنية طويلة[642].

إن هذه السياسة الجديدة لتركيا وبقيادة حزب العدالة والتنمية قادت إلى بروز ما يعرف بـ "العثمانية الجديدة"، والتي اعتمدت على ثلاثة أسس أو مبادئ؛ الأول منها تصالح تركيا مع ذاتها الحضارية والإسلامية والاعتزاز بتاريخها وماضيها العثماني ذو الثقافات والأعراق المتعددة، بينما أكد العامل الثاني على استبطان حس العظمة العثمانية والثقة بالنفس والتخلص من شعور الضعف في مجال السياسة الخارجية، وتطلب العنصر الثالث استمرارية التوجه نحو الغرب بالتوازي مع العلاقات مع الشرق الإسلامي.

ومما يدلل على التوازن لذي عملت قيادة حزب العدالة والتنمية على النجاح فيه وتقديم نموذجاً لحكومة ذات توجهات إسلامية لا تتعارض مع المبادئ والتوجهات الغربية من حيث سيادة قيم الديمقراطية واحترام حقوق المواطنين وترسيخ قيم الحكم الرشيد، ولهذا فليس مستغرباً أن يحصل حزب العدالة والتنمية في انتخابات عام 2002 على نسبة 34٪، أي نحو 66٪ من المقاعد البرلمانية، وعليه كان على حزب العدالة والتنمية أن يقوي قاعدته الشعبية للانطلاق نحو بناء سياسة خارجية تركية قوية تكون فيها المركز بالنسبة لبقية الدول وأن تأخذ بمبدأ الفعل وليس رد الفعل.

ولهذا عمل الحزب على تعزيز تلك القاعدة الشعبية من خلال الانجازات التي استطاع تحقيقها وعلى جميع الأصعدة سواء منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك من أجل تجاوز أخطاء من سبقته من الأحزاب التي حكمت تركيا مما يدل على حكمة سياسية وبراعة في احتواء المؤسسة العسكرية التي تعتبر حامية للنظام الديمقراطي وتمكن بالتالي تجنب الاحتكاك بالجيش التركي، فاعتمد الحزب سياسة تعدد الأبعاد وليس البعد الواحد، وكانت هذه السياسة الجديدة هي محاولة لاكتشاف الواقع الإقليمي المحيط بها، إذ كانت السياسة التركية قبل تولي الحزب الحكم تدور في فلك السياسة الأمريكية، إذ كان كل هم الأتراك هو تعميق العلاقات مع إسرائيل دون بقية الأطراف الأخرى.

وبعد نجاح حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان في انتخابات عام 2002، أرادت تركيا أن تكون لديها علاقات مع كل القوى المؤثرة في وسطها الاقليمي لتكون مركزاً لجميع تفاعلات القوى الأخرى، وأن تكون في قلب الأحداث؛ أي لعب دوراً محورياً في أحداث الشرق الأوسط.

642 – عبد الله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده، الطبعة الأولى، السنة 2010، ص 49

ويمكن القول بأن السياسة الخارجية التركية قد استثمرت حالة الفراغ العربي التي تجلت بالاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وتراجع لدور مصر في المنطقة وعدم توحيد الدول العربية مع بعضها وتقديمها لمشروع جديد مزاحم للمشروع التركي في المنطقة بعد أن أعادته إلى الواجهة توجهات حزب العدالة والتنمية من خلال إعادة اكتشاف المنطقة من جديد ومحاولة انتهاج سياسة خارجية فعالة تتجه شرقاً مع عدم الابتعاد عن الطموح الأوروبي، وتوازي التحركات الإيرانية التي استفادت من الأحداث التي حصلت في المنطقة وما نجم عنها بإعادة تشكيل جديد لها مما يعزز من النفوذ الإيراني في دول العراق وسوريا واليمن وغيرها من الدول[643].

إن الاعتبارات التي جعلت من تركيا لاعباً أساسياً في منطقة الشرق الأوسط هو الدعم الأمريكي لها لموازنة الدور الإيراني في المنطقة، إذ تمثل الدعم الأمريكي لتركيا من خلال الميزة الاستراتيجية التي وفرها موقعها المميز جغرافياً ووجود القاعدة الجوية لحلف شمال الأطلسي وهي قاعدة أنجرليك التي وفرت غطاءً جوياً لقوات التحالف في مرحلة التسعينيات لضرب الأهداف العراقية ومراقبة منطقة حظر الطيران التي فرضت على العراق بعد أحداث احتلال الكويت عام 1990، وما ترتب عليها من تداعيات على أمن المنطقة، لهذه الاعتبارات وجدت الدول وخصوصاً الخليجية أن تجعل من الطرف التركي موازياً لنفوذ إيران في الشرق الأوسط بعدما تزايد نفوذها الإقليمي بعد احتلال العراق[644].

لذلك كان حزب العدالة والتنمية يمثل الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا وعدم استخدام الشعارات الدينية في الخطب السياسية، فهو يؤيد توجهات الشعب التركي في حلم الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي إلى جنب التوجه شرقاً وتعزيز الاقتصاد التركي، فعكست تلك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تركيا، توجهات حزب العدالة والتنمية ولعب دوراً إقليمياً جديداً بدعم دولي وذلك لتطابق الرؤى والأهداف بالنسبة للاعبين الدوليين وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي وجدت فيها مقومات لاعب إقليمي بحكم موقعها الجغرافي المميز الذي أضاف لها بعداً جيوبوليتكياً أرادت استثماره لترتيبات جديدة في المنطقة بعد تحول في موازين القوى لمصلحتها ووفقاً لأهدافها، فكانت تركيا الوجهة المفضلة أمريكياً بعد أحداث 2001 وما ترتب عليه من رسم أدوار وسياسات تعمل لتحقيق أهدافها.

وهذا ما يظهر جلياً بانفتاح السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية وخصوصاً مع العراق وسوريا، فتركيا أصبحت نموذجاً يحتذى به لتعامل القيادات بملف السياسة الخارجية انطلاقاً من

643 – سعد عبيد السعيدي، العرب والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة 2013، العدد 13، ص ص 12

644 – عطا الله زايد الزايد، العلاقات السياسية السعودية الايرانية واثرها على الامن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980–2003، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، السنة 2015، ص 57

اتباع سياسة تصفير المشاكل ودولة المركز، ولهذا نجد علاقاتها تعززت مع العراق ولديها مخاوف من مشاكل ما بعد الاحتلال الأمريكي، إذ كانت مخاوف الأتراك تتجلى بشكل أساسي بمصير الأكراد في شمال العراق وخاصة بعد مكاسب المنطقة الآمنة التي توفرت لهم بعد تخلصهم من حكم صدام حسين في عام 1991 وسعيهم الحثيث نحو إعلان الاستقلال بعد توفير مقومات دولة، من أرض وسيادة وأرض وشعب إضافة إلى موارد النفط[645].

والهاجس الثاني للأتراك يكمن في ما قد تثيره مشكلة كركوك واحتمالية إلحاقها بمنطقة كردستان وما تضمه من حقول نفط تشكّل أهمية للإقليم في حالة إعلانه الدولة، وتداعيات وجود الأقلية التركمانية فيها، إذ يمثل التركمان القومية الثالثة في العراق وكذلك رغبة الجانب التركي في إعادة ضم مدينة الموصل إلى تركيا مجدداً بعد سلب ذلك وحسب ادعاءها بموجب اتفاقية وقُعت مع بريطانيا التي كانت تمثل المندوب السامي للعراق عام 1926، وهي ترى بأن الوضع الحالي كفيل بإثارة ذلك، إضافة إلى ما تمثله منطقة تلعفر ووجود التركمان فيها باعتبار أن الاتراك هم الأب الشرعي لهم وتسعى للتدخل في العراق حماية لهم من أي اضطهاد قد يتعرضون له، وهناك نقطة أخرى في تحركات السياسة التركية ألا وهي عناصر حزب العمال الكردستاني وما يمثله ذلك الحزب من تهديد مباشر للأمن القومي التركي من خلال تحصّن هؤلاء في شمال العراق[646].

أما فيما يتعلق بسوريا وما لعبه الأتراك من دوراً في المسألة السورية بعد الحراك الشعبي الذي اجتاح سوريا بعد موجة ما يعرف بـ "الربيع العربي"، إذ كانت مطالب الأتراك تهدف إلى تنحي الرئيس بشار الأسد عن الحكم قبل أي شيء آخر وعملت على دعم قوى المعارضة وتطابقت أهداف الجانب التركي مع توجهات بعض الدول الخليجية التي عملت على إسقاط الأسد قبل البدء بأي مفاوضات تساعد في وضع حل للأزمة السورية، وكذلك ما تثيره مسألة لواء الإسكندرونة التي تم إلحاقه بتركيا بموجب اتفاقيات وتعتبره سوريا أرضاً سورية محتلة من قبل تركيا[647].

ومنذ أحداث الربيع العربي وتركيا تدخلت بشكل أو بآخر في سير تلك الأحداث المتسارعة والتي انتهت بسقوط الأنظمة العربية الواحدة تلو الأخرى، إذ أحاز الموقف التركي إلى أحقية الجماهير العربية الثائرة والتي أسقطت بالفعل نظامي زين العابدين بن علي في تونس وأعقبه نظام

645 – خلود محمد حسين، مستقبل العلاقات العراقية– التركية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، السنة 2012، ص 136

646 – عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 14،السنة 2009، ص 51

647 – حيدر عبد الرزاق الحيدري، العلاقات التركية السعودية بعد عام 2002، الدوافع ..المتغيرات.. واحتمالات المستقبل، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد12، السنة 2016، ص156

محمد حسني مبارك في مصر، الأمر الذي وجد مساندة تركية لمطالب الشعبين التونسي والمصري وأحداث التغيير المطلوب وصولاً لتحقيق أهدافهما في التحول الديمقراطي المنشود[648].

ولهذا نلحظ تقارباً تركياً مع التيارات الإسلامية وخصوصاً مع حركة الإخوان المسلمين والتي نشطت في الساحة السياسية بعد تلك الثورات، مما شجع الجانب التركي على دعمهم انطلاقاً من المصلحة التي تريدها تركيا منهم لتعميم النموذج التركي في الحكم من خلال تجربة حزب العدالة والتنمية، وعليه فقد اتسمت التوجهات التركية إلى دعم حركات الجماهير لإحداث التغيير المرتقب في شكل السلطة في مصر وتركيا[649].

بينما نرى بأن الحالة في ليبيا وسوريا عكس ذلك مما يعني عدم وضوح الرؤية التركية لما حدث في البلدين، فتركيا كانت ترتبط بعلاقات مميزة مع الجانبين قبل الأحداث، إذ تخلت تركيا عن التحالف الذي يجمعها مع نظام القذافي، إذ كانت مخاوف الأتراك من تلك الثورات بالأساس من دوافع اقتصادية وتأثيرها على الاقتصاد التركي وخصوصاً فيما يتعلق بالاتفاقيات التي عقدتها تركيا مع مصر وليبيا للتجارة الحرة[650].

أما فيما يخص الملف السوري، فتركيا وعلى الرغم من المصالح المباشرة مع نظام بشار الأسد وتطابق الرؤى والأهداف بينهما، إلا أن تركيا اتجهت نحو الدول الخليجية ولا سيما مع قطر والسعودية لإسقاط النظام السوري وتمكين الإخوان المسلمين من الحكم والمدعومة من قبلهم، فكان سبباً مباشراً في تعميق الخلاف التركي الإيراني حول سوريا، وهذا ما حصل بينهما في سبيل تعزيز المكانة الإقليمية لكل منهما في المنطقة، إذ تريد إيران إبقاء نظام بشار الأسد في الحكم، وأعلنت الدعم الكامل للنظام السوري وخاصة أنهم على علاقات متميزة منذ أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بينما تصر تركيا على رحيل الأسد عن حكم سوريا، ولهذا قامت بدعم المجاميع المسلحة في سعيها لتغيير نظام الحكم في سوريا وما تنظيمها مؤتمر "المعارضة السورية من أجل إسقاط النظام السوري إلا دليلاً على ذلك[651].

---

648 – خالد اسماعيل سرحان، السياسة الخارجية السعودية تجاه سوريا، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 12،السنة 2016، ص141

649 – قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية الايرانية بعد عام 2003 بين التعاون والاختلاف، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 9، السنة 2015، ص 268

650 – جواد الهنداوي، سوريا والمنطقة والاتحاد الاوربي بعد اسقاط الطائرة الروسية، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد11، السنة 2016، ص 282

651 – محمد سعد ابو عامود، تركيا وحلم اعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد201، السنة 2015، ص 98

فعليه انتقل الصراع الإقليمي بين إيران وتركيا على سوريا إلى حرب وكالة بين الأطراف الداعمة والمؤيدة لبقاء الأسد وآخرين ساعين للإطاحة به، فلهذا توسعت معطيات الحرب في سوريا لتدخل في إطار صراع دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين روسيا التي تعتبر من الحلفاء التقليديين لسوريا وصراع إقليمي بين إيران وحلفاءها وتركيا ومؤيديها من الدول الخليجية، لتدخل الأزمة السورية في متاهات الصراع وعدم وضوح الرؤية للأطراف كلها في المنطقة، فلكل طرف من الأطراف هدفاً يسعى لتحقيقه[652]

المطلب الثاني: كثرة الخلافات الخليجية-الخليجية

يمكن الجزم أن الخلافات الخليجية-الخليجية ليست بظاهرة جديدة؛ فمن المعروف أن هنالك العديد من الاختلافات في وجهات النظر تؤدِّي أحيانًا إلى خلافات ما بين دول مجلس التعاون الخليجي، كما هو الحال بين العديد من الدول الأعضاء في المنظمات والتجمعات الإقليمية الأخرى[653].

ويتعلَّق بعضها بخلافات حدودية وتنافس ما بين العوائل الحاكمة، واختلافات الدول في رسم سياساتها الخارجية، وعدم توافق الرؤى في تحديد المصالح والتهديدات الأمنية؛ هذا إلى جانب اختلافات في طبيعة ودور مجلس التعاون الخليجي وأداؤه، وقد سبق وأدَّت ولازلت بعض هذه الخلافات إلى أزمات سياسية في العلاقات البينية حيث تتطوَّر أحيانًا إلى سحب السفراء.

الفرع الأول: تسابق قطر والسعودية على الزعامة الإقليمية

تعددت التفسيرات والأسباب للصراع الجديد السعودي-القطري، لكن لا يمكن فهم الجذور العميقة لهذا الصراع الجديد والغريب نوعا ما دون العودة إلى ظاهرة الزعامة الأقليمية على المنطقة التي برزت بقوة مباشرة بعد سقوط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة في 1923 التي كانت تعتبر دولة-المركز للعالم الإسلامي، بدأ الصراع آنذاك بين الملوك حول من سيصبح خليفة للمسلمين، وكان شديدا بين آل سعود الذين لم يسيطروا بعد على الحجاز إلا في 1932 وتأسيسهم المملكة العربية السعودية، ونجد أيضا آل هاشم في العراق بقيادة فيصل الأول الذي نصبه الأنجليز ملكا، وكذلك أسرة محمد علي في مصر بقيادة الملك فؤاد، ففي هذه الأخير نشب صراع فكري من خلال عدة كتب

652 – قاسم حسين الربيعي، روسيا وتركيا، المصالح المعقدة وصراع النفوذ، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 12، السنة 2016، ص59

653 – محمد ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 56، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2006، ص 73

أهمها «الخلافة» لرشيد رضا المناصر لفكرة تنصيب خليفة جديد للمسلمين، ويقابله كتاب «أصول الحكم في الإسلام» لعلي عبدالرازق المعاد للخلافة، وأثبت أنها ليست ركنا في الإسلام، وقد عرضه هذا الكتاب للمحاكمة والتكفير إلا لأنه عرقل طموحات الملك فؤاد[654].

لكن بعد التخلي والعجز على تنصيب خليفة للمسلمين أستمر هذا الصراع بين كل من مصر والعراق والسعودية إلى تسعينيات القرن 20 وأخذ أبعادا أيديولوجية، فتارة صراع بين أنظمة «تقدمية» و»رجعية» وتارة أخرى بين جمهوريين وملكيين، لكنه في الحقيقة هو صراع حول الزعامة الإقليمية، وإلا كيف نفسر الموقف الغريب لنظام عبدالناصر الداعي لوحدة عربية، لكنه وقف ضد محاولات العراق ضم الكويت بعد إستقلالها عن بريطانيا في 1960؟، فقد كان عبدالناصر في الحقيقة يخشى دولة عراقية قوية بالنفط الكويتي فتتحول إلى زعيمة إقليمية دون منازع في المنطقة[655].

يمكن لنا القول أن هذا الصراع بين الدول الثلاث أنتهى بإنتصار السعودية المدعومة بدول خليجية إستقلت في 1971 عن بريطانيا وقوة البترودولار بعد إرتفاع جنوني لأسعار النفط في السبعينيات، فتم دحر العراق بالحث على غزوها بعد ما أستخدمه الخليجيون لمواجهة الخطر الإيراني بعد ثورة الخميني الإسلامية في 1978، أما مصر فقد انتهت كقوة أقليمية اليوم بالرغم من أنها أكبر دولة مساحة وسكانا خاصة بعد ما أشعل فيها «الربيع العربي» بدعم تركي ودول خليجية وعلى رأسها قطر، فقد كان من المفروض أن تعود الزعامة الإقليمية إلى السعودية بعد ما أقصت منافسيها التاريخيين[656].

لكن أمريكا اتخذت قرارا آخر بإختيارها تركيا كي تتحول إلى دولة– مركز تتحدث بإسم العالم الإسلامي كما نظر لها الإستراتيجي صموئيل هنتغتون في كتابه «صدام الحضارات»، فظهر في هذه الظروف حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وبنظرية «العمق الإستراتيجي لتركيا» التي وضعها داوود أوغلو، والتي تستهدف تحقيق نفوذ تركي سلس وناعم على ممتلكات الدولة العثمانية السابقة، وكان من المفروض تحقيق الربيع العربي ذلك بإيصال الإخوان المسلمين المتحالفين مع تركيا

654 – بول سالم، ويب دي زيو، السياسة الخارجية القطرية: الديناميات المتغيرة لدور استثنائي، 31 ديسمبر 2012، www.carnegie-mec.org/experts/?fa=488

655 – سيميون كير، قطر تلعق جراحها وتعيد التفكير في دورها الإقليمي، 26 سبتمبر 2013، العدد 7290، http://www.aleqt.com/2013/09/26/article_788555.html

656 – غادة سلامة، التورط القطري في دعم الإرهاب في سورية، الاثنين 27–5–2013، http://thawra.alwehda.gov.sy

أردوغان إلى السلطة في دول الربيع العربي وكانوا يلقون الدعم المالي والسياسي والإعلامي أيضا من دولة قطر المالكة لقناة الجزيرة التي لعبت دورا كبيرا في هذا الربيع[657].

لكن فشلت تركيا في تحقيق هذه الأهداف وبدأت في التراجع خاصة بعد المحاولة الإنقلابية ضد أردوغان وإستنزافها في سوريا ففقدت شعبيتها نسبيا، فهنا عادت السعودية من جديد بطموحها لتزعم العالم الإسلامي والمنطقة بعد إزاحة نسبية لتركيا، وقد أعطت زيارة ترامب الأخيرة الضوء الأخضر للسعودية كي تكون بديلة لتركيا التي أستند عليها الديمقراطيون في السابق بقيادة أوباما، فبدأت قطر تعرقل ذلك لأنها حتى هي أصبحت بدورها طموحة للزعامة الإقليمية رغم صغر مساحتها وقلة سكانها، إلا أن قطر أدركت أن عالم اليوم لا يشترط قوة سكانية أو شساعة مساحة للعب دور إقليمي كبير[658].

وقد لعبت دولة قطر دوراً في منطقة الشرق الأوسط يفوق حجمها الجغرافي المتواضع، فخلال السنوات الماضية قادت جهود الوساطة من الصحراء المغربية إلى اليمن، ومنذ اندلاع الانتفاضات العربية استخدمت وسائل إعلامها ونفوذها المالي والسياسي لدعم المتمرّدين في العديد من الدول العربية، وقد وضع الشيخ حمد بن خليفة قطر على الخريطة الإقليمية كلاعب منافس لقوى إقليمية أكبر منها بكثير[659].

فعندما أطاح الشيخ حمد والده في انقلاب أبيض في العام 1995 أكد على ضرورة رسم مسار جديد لدولة قطر إن هي أرادت ضمان أمنها وتأمين مستقبل اقتصادي مزدهر ومستدام، وقد أكّد الغزو العراقي للكويت في العام 1990 ضعف وهشاشة دول الخليج الصغيرة، وبالتالي ابتعدت قطر عن الاعتماد التقليدي على المملكة العربية السعودية – التي أثبتت عدم جدواها للكويت في العام 1990 – وأقامت علاقات عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة الأمريكية[660].

أدّت العلاقة إلى إنشاء قاعدتين أميركيتين كبيرتين في قطر: الأولى هي قاعدة العديد الجوية، والتي تؤوي القيادة المركزية الأميركية التي قادت حربي ما بعد 11 أيلول/سبتمبر 2001 في أفغانستان

657 أثار قلق السعودية :تنامي الدور القطري في اليمن، موقع المساء برس، 09-02-2013،
http://masapress.com/news.php?id=370

658 – أمير قطر الجديد تميم بن حمد الملقب كيسينجر العرب، 2013/6/25،
http://www.albahrainnews.com/news/politics

659 – عبد الخالق عبد الله، التنافس المقيّد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، ابريل 2013، المجلد 48، ص 82

660 – خالد العيادي، تنامي الدور القطري في المنطقة http://www.arabamericannews.com

والعراق، والأخرى معسكر السيلية الذي يستضيف أكبر قاعدة أميركية للتخزين المسبق للأسلحة خارج الولايات المتحدة، لا بل إن ثمّة إمكانية نقل الولايات المتحدة الأمريكية أسطولها الخامس من البحرين المضطربة إلى قطر الأكثر استقراراً، وبوجود هذه القواعد تمكنت قطر من ضمان أمنها وهو ما منحها الثقة لبناء سياسة خارجية مستقلة وديناميةٍ[661].

ولم تقف دولة قطر عند التأمين العسكري بل عملت على تنويع اقتصادها إذ أقنع تراجع أسعار النفط في الثمانينات والضغط الذي أعقب ذلك على نظام الرعاية الاجتماعية السخي الأسر الحاكمة في شبه الجزيرة العربية على تنويع اقتصاداتها بعيداً عن النفط إن أرادت البقاء في السلطة[662].

ومن أجل تحقيق الحلم الذي راود لازال صناع القرار القطري تم اعتبار الانتفاضات العربية التي اندلعت في العام 2011 كفرصة سياسية لفرض نفسها كلاعب إقليمي، بيد أن مسار الربيع العربي شكّل اختباراً لبراغماتيتها، ويعود السبب في ذلك جزئياً إلى علاقاتها الإيديولوجية مع جماعة الإخوان المسلمين، التي ظنّت الدوحة أن من شأنها أن تضمن ولاء حليفتها الإسلامية هذه، ولذا ألقت قطر بثقلها وراء جماعة الإخوان في البلدان التي تشهد تحوّلات أي مصر وتونس واليمن وليبيا[663].

ففي مصر نشأ دعم الدوحة لجماعة الإخوان أيضاً من توجّه قطر البراغماتي في اختيار ذوي النفوذ، فرغبة قطر في أن تكون طرفاً معنياً وصاحب مصلحة في الحكومات الجديدة في البلدان التي تمرّ في مرحلة تحوّل، دفعتها إلى أن تدعم الجماعة التي كانت تتصوّر أنها تملك أفضل فرصة للوصول إلى السلطة مالياً وسياسياً، وبالتالي لحماية مصالح قطر، ومع ذلك، لم تنجح الفرص التي أتيحت لجماعة الإخوان التي أثبتت أنها تعاني من أوجه قصور خطيرة في العديد من البلدان[664].

حيث تمكّنت جماعة الإخوان المسلمين من الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمانَين المصري والتونسي، غير أن نفوذها السياسي في هذين البلدين تراجع بسرعة، ففي تونس أسفرت محاولات "النهضة"، الحزب السياسي الرائد المرتبط بجماعة الإخوان للهيمنة على المناصب الحكومية الرئيسة عن نتائج عكسية، حيث دفعته المعارضة العلمانية إلى قبول تسوية سياسية، وفي مصر كان انتخاب

661 – مايكل ستيفنس، التحديات التي تواجه أمير قطر الجديد، http://www.bbc.co.uk

662 – يسار القطارنة، حالة "خاصة": كيف تدير قطر تفاعلاتها الإقليمية، 2014/01/15، www.siyassa.org.eg/News؟

663 – ماجد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، مجلة دراسات دولية، العدد 49، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص 196

664 – جواهر آل ثاني، قطر والإخوان المسلمين، صحيفة العرب، العدد 9006، بتاريخ 07-02-2013، ص 10

محمد مرسي المدعوم من جماعة الإخوان رئيساً للبلاد في العام 2012 مؤشراً على بداية عام من محاولات جماعة الإخوان لاحتكار السلطة، وقد أغضبت جهودها الجيش المصري والنشطاء العلمانيين الذين بدأوا سلسلة من الاحتجاجات ضد مرسي والجماعة[665].

وقد استمرت قطر في دعم جماعة الإخوان المسلمين بغضّ النظر عن هذه الأخطاء السياسية التي رأت المملكة العربية السعودية أنها تتجاوز الحدود المقبولة، فدعم دولة قطر غير المشروط على مايبدو للجماعة، خاصة في مصر، حدا بالسعودية إلى القيام بعدد من الإجراءات العقابية التي جرى إظهارها على أنها تحذيرات حول دور الدوحة كعنصر عدم استقرار في منطقة الخليج[666].

ولذا دعمت وموَّلت الرياض الانقلاب الشعبي المدعوم من الجيش على مرسي، والذي أقصى جماعة الإخوان المسلمين من السلطة، كما ضغطت الرياض على حاكم قطر آنذاك الأمير حمد بن خليفة آل ثاني، للتنازل عن الحكم لابنه الشيخ تميم بن حمد آل ثاني قبل تنفيذ الانقلاب، (فقد كان تسليم السلطة بعد الانقلاب سيضعف صورة قطر ومكانة الأمير الجديد الأمر الذي خشيت المملكة العربية السعودية من أن يعرّض الخليج إلى مزيد من عدم الاستقرار.[667]

وقد تصاعد الضغط السعودي ليصل إلى مستويات غير مسبوقة في آذار/مارس 2014، عندما بادرت المملكة مع اثنتين من دول الخليج الأخرى، هما البحرين والإمارات العربية المتحدة إلى سحب سفرائها من الدوحة، ماتسبّب في إحراج علني لدولة قطر، ولم تقف الحكومة السعودية عند هذا الحد بل صنّفت جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية ودعت الدول الأوروبية إلى أن تحذو حذوها، وفي آب/أغسطس 2014، بعد سيطرة الكتائب الإسلامية المدعومة من قطر على مطار طرابلس في ليبيا نفّذت دولة الإمارات ضربات جوية تلمضد تلك الميليشيات، وفي الوقت نفسه أرسلت السعودية وفداً إلى قطر والبحرين والإمارات العربية المتحدة في محاولة لتسوية التوتّرات ودفع الدوحة إلى قبول "العمل المشترك" في منطقة الخليج[668]

وقد تسبّب دعم قطر الثابت لجماعة الإخوان المسلمين ببعض الضرر لعلاقاتها مع الولايات المتحدة أيضاً، فحين فاز الإخوان بأغلبية المقاعد البرلمانية ومن ثم الرئاسة في مصر، قدمت قطر

665 – عزمي خليفة التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، القاهرة، السنة 2010، ص 50

666 – إيمان رجب، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟ مجلة السياسات الدولية، العدد 201، القاهرة بتاريخ 2012، ص 08

667 - Lina Khatib, "Qatar's Foreign Policy: The Limits of Pragmatism," International Affairs 89, issue 2 (March 2013): 417

668 - Elizabeth Dickinson, "How Qatar Lost the Middle East," Foreign Policy, March 5, 2014, www.foreignpolicy.com/articles/2014/03/05

نفسها للولايات المتحدة كوسيط مع الجماعة، وقد ساعدت تطمينات الدوحة بصورة جزئية في ضمان أن تُظهِر واشنطن نوعاً من "الصبر" تجاه تجاوزات قيادة الإخوان السياسية والحقوقية، مثل مرسوم مرسي الرئاسي الذي صدر في تشرين الثاني/نوفمبر 2012 والذي منحه سلطة شبه مطلقة، وقد أكدت قطر للولايات المتحدة ثقتها بأن الوضع في مصر يمكن أن يكون تحت السيطرة، ونصحت واشنطن بالانتظار وتجنّب ممارسة الضغوط الدبلوماسية على القيادة المصرية، وعندما أُقصي الإخوان من السلطة، اتّضح أن هذه التطمينات لم تكن في محلّها، وخسرت قطر بعض نفوذها لدى الولايات المتحدة[669].

نتيجة لهذه الخسارة أصبحت قطر في موضع التابع للمملكة العربية السعودية، فبعد انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر في أيار/مايو 2014 بدعم من المملكة العربية السعودية أعلنت قطر دعمها للنظام المصري الجديد بسبب الضغوط السعودية والأميركية التي مورست عليها للقيام بذلك، وبسبب براغماتيتها ورغبتها في إنقاذ موقفها الإقليمي، ولكن على عكس السعودية لم تُقدِّم قطر دعماً مالياً لإدارة السيسي[670].

كان للتصرّف السعودي تأثير مقيّد على النفوذ الإقليمي لقطر، إذ تضيّق الحكومة المصرية الحالية المدعومة من السعودية الخناق على جماعة الإخوان المسلمين، ولاتتيح للإخوان الفرصة لاستعادة السلطة في مصر في المستقبل المنظور، هذا يعني أنه لايمكن لقطر استعادة نفوذها في مصر في المدى المتوسط لأن مصر أصبحت الآن تحت رعاية السعودية، وقد استجابت الدوحة إلى ضغوط الرياض عبر تخفيف علاقتها مع جماعة الإخوان، ومواصلة تمويل التنظيم في مصر وليبيا وسورية وتونس ولكن بوتيرة أقلّ من ذي قبل[671] .

كما المفاوضات التي جرت في القاهرة في صيف العام 2014 بشأن الأزمة بين إسرائيل وحماس توضح بجلاء هذه الديناميكية الجديدة، فقد اختارت المملكة العربية السعودية أن تضطلع بدور ثانوي بعد مصر في المفاوضات التي تهدف إلى التوسّط في وقف إطلاق النار في الصراع، حيث اقتصر دورها على إعلان دعمها استضافة القاهرة للمحادثات غير المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، أما قطر التي كانت تفتخر تقليدياً بتأدية دور قيادي كوسيط في الصراعات المختلفة في الشرق الأوسط، فقد دعتها السعودية إلى لعب دور ثانوي كمحاور مع حركة حماس[672].

669 - Patrick Kingsley and Martin Chulov, "Mohamed Morsi Ousted in Egypt's Second Revolution in Two Years," Guardian, www.theguardian.com/world/2013/jul/03

670 - 10 David Hearst, "Why Saudi Arabia Is Taking a Risk by Backing the Egyptian Coup," Guardian, August 20, 2013, www.theguardian.com

671 – السعودية وقطر: مقارنة العلاقات بالآخرين، http://www.al-jazirah.com/2017

672 - Patrick Kingsley and Martin Chulov, "Mohamed Morsi Ousted in Egypt's Second Revolution in Two Years," Guardian, www.theguardian.com/world

ويمثّل إسناد السعودية هذا الدور إلى قطر استجابة ضمنيّة لعلاقة الدوحة المستمرة مع حماس، والتي تشكّل جزءاً من ارتباطها الأوسع على المدى الطويل مع جماعة الإخوان المسلمين، ومن المرجّح لهذه العلاقة أن تستمر خصوصاً أن قطر بارعة في استخدام عملية إعادة الإعمار التي تعقب الصراعات كأداة في مجال الدبلوماسية العامة، وستكون حريصة على المساهمة في إعادة إعمار غزة، كما فعلت في أعقاب المواجهة التي وقعت بين إسرائيل وحماس في العام 2012[673]

أما في سورية وعلى غرار المملكة العربية السعودية راهنت قطر على استبدال نظام الأسد بمعارضة من شأنها أن تتعاطف مع مصالحها الخاصة، وسعى كل بلد إلى رعاية مجموعته الخاصة من الحلفاء السوريين لضمان حدوث ذلك، وفي حين كان هناك نوع من التنسيق بين دول الخليج بشأن الملف السوري، كانت الغلبة للتنافس في نهاية المطاف الأمر الذي كانت له عواقب سلبية على الثورة السورية، والواقع أن ذلك التنافس أدّى إلى اتّساع رقعة الخلافات السياسية بين أطياف المعارضة[674].

ومنذ بداية الانتفاضة ضد نظام الأسد كانت المعارضة السورية تتشكّل من مجموعات متنافسة مختلفة، وانطلاقاً من الرغبة في تعزيز دورها كوسيط وضمان وجود حليف لها في النظام السياسي السوري بعد الأسد، استضافت قطر في آب/أغسطس 2011 اجتماع تأسيس المجلس الوطني السوري، وهو كتلة جامعة تضم أطياف المعارضة[675].

لم تظهر قطر فهماً كافياً للديناميكيات الاجتماعية السورية عبر اختيارها دعم جماعة الإخوان المسلمين السورية في سعيها من أجل الوصول إلى السلطة، ففي سورية وخلافاً للوضع في مصر كانت جماعة الإخوان ضعيفة نسبياً على الأرض قبل انتفاضة العام 2011، أما في مصر فكانت جماعة الإخوان تحظى بتأييد شعبي كبير، وهذا يعود جزئياً إلى أنها عملت على مدى عقود على توفير الخدمات الاجتماعية في ظل غياب نظام خدمات الدولة في المناطق الفقيرة، هذا الأمر لم ينطبق على سورية، حيث لم يكن لجماعة الإخوان تأثير يذكر في جميع أنحاء البلاد وكانت تحظى بقدر محدود من التأييد في أوساط السكان قبل الانتفاضة ضد الأسد[676].

وقد تعاونت قطر مع السعودية في البداية في مسألة تأسيس الائتلاف، حيث استضافت الدوحة المؤتمر الافتتاحي للائتلاف، لكن بعد فترة وجيزة من تأسيس الائتلاف سعت المملكة

673 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

674 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

675 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

676 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

العربية السعودية إلى تأمين قدر أكبر من السيطرة عليه، وهي حققت هذا الهدف بعد انتخاب أحمد الجربا، الذي يُعتبَر مؤيّداً بارزاً للسعودية، رئيساً للائتلاف الوطني، وفي حزيران/يونيو 2014 استُبدِل الجربا بهادي البحرة، وهو الآخر مؤيّد للسعودية[677].

مع ذلك، لم يكن التأثير السعودي على الائتلاف شاملاً قطّ، حيث إن لمختلف أعضاء الائتلاف جهات أجنبية راعية متباينة، بعضها موالٍ للسعودية فيما جهات أخرى موالية لقطر، وقد أفضى هذا الاستقطاب إلى تخلخل الثقة داخل الائتلاف الوطني نفسه، ما أدّى إلى حدوث احتكاك داخلي ضمن القيادة العليا، وهذا بدوره دفع بعض أعضاء الائتلاف إلى السعي إلى تنفيذ أجنداتهم الفردية في سورية خارج نطاق الائتلاف، ولم يؤدِّ ذلك سوى إلى تقليص فعّالية الائتلاف الوطني ومصداقيّته في نظر كثير من السوريين على الأرض[678].

في الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر جنيف 2، في شباط/فبراير 2014 والذي كان من المفترض أن يدفع باتجاه إيجاد حلّ للصراع السوري، انسحبت جماعة الإخوان المسلمين السورية من المجلس الوطني السوري لأنها لم تكن موافقة على مشاركة المجلس في المؤتمر تحت مظلة الائتلاف الوطني، وبانسحابها هذا كانت جماعة الإخوان تعبّر أيضاً عن موقف مناهض للمملكة العربية السعودية، التي كانت الطرف الفاعل الرئيسي الذي يدفع الائتلاف الوطني إلى المشاركة في المحادثات، ومع أن بعض أعضاء جماعة الإخوان عادوا في نهاية المطاف إلى المجلس الوطني السوري منذ مؤتمر جنيف 2، شهدت جماعة الإخوان المسلمين السورية تراجعَ دورها السياسي بسبب التوتّرات داخل الجماعة ولاسيما بين القيادة وشباب الإخوان الذين يشعرون بالإحباط ويتوقون إلى شقّ طريقهم بأنفسهم، وقد أدّى ذلك إلى إضعاف قدرة قطر على التأثير على التطورات في سورية[679].

ونتيجة لما سبق عانى الائتلاف الوطني أيضاً من التنافس داخل المملكة العربية السعودية الناجم عن الرؤى المتنافسة بين الأمراء بشأن ملف سورية، فقد اتّخذ الأمير بندر بن سلطان رئيس جهاز المخابرات السعودية السابق، موقفاً متشدّداً تجاه الصراع السوري معتبراً أن دعم الجهاديين سيكون أفضل وسيلة لإسقاط نظام الأسد، هذا في حين ركّز وزير الخارجية سعود الفيصل بصورة أكبر على إنشاء بديل سياسي للأسد ما أدّى إلى تأسيس الائتلاف الوطني، بعد انتخاب الجربا الذي يُعتبَر موالياً لمعسكر سعود الفيصل رئيساً للائتلاف الوطني أسّس الأمير بندر الجبهة الإسلامية في

677 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

678 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

679 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

سورية وهي كتلة جامعة تضم مختلف جماعات المعارضة الإسلامية في سورية، كان هدف الأمير بندر أن تصبح الجبهة الإسلامية بديلاً للائتلاف الوطني[680].

على الرغم من تحفّظات قطر على الائتلاف الوطني بعد أن تعاونت في البداية على تأسيسه لتستولي عليه الرياض لم ترغب الدوحة في نهاية الأمر ببراغماتيها المعهودة، في أن تفشل تلك الهيئة الجامعة، فقد رأت قطر في الائتلاف الوطني أفضل رهان للمعارضة للحصول على اعتراف دولي، واعتقدت الدوحة أنه سيكون من مصلحتها على المدى الطويل البقاء على علاقة جيدة مع الائتلاف الوطني على الأقل طالما استمر في حشد الدعم الدولي، ولذا أرسلت وزير خارجيتها إلى تركيا لإجراء محادثات مع قادة الجبهة الإسلامية لإقناعهم بعدم الاعتراض على الائتلاف الوطني، وفي هذه الحالة اعتقدت قطر أنه ما من طرف فاعل دولي سيدعم الجبهة الإسلامية لأنها تؤوي جماعات إسلامية متطرّفة[681].

مع استمرار الصراع السوري واجهت قطر تداعيات متجدّدة جرّاء سياستها الخارجية، فقد انضم جهاديون من جميع أنحاء العالم إلى الجماعات الإسلامية المتشدّدة في سورية، بما في ذلك من دول الخليج ما أثار مخاوف دولية وإقليمية بشأن عدم الاستقرار الداخلي الذي قد يظهر في دول الخليج عندما يعود هؤلاء الجهاديون إلى بلدانهم، وقد حدا هذا الخوف بالولايات المتحدة إلى الضغط على الدوحة لوقف دعمها للجهاديين[682].

أما المملكة العربية السعودية فقد عمدت بضغط أيضاً من الولايات المتحدة وبسبب مخاوفها بشأن الجهاديين الخليجيين الذين اعتبرتهم بمثابة تهديد أمني محتمل في الشرق الأوسط إلى إجراء تعديل في قيادتها استجابةً للمخاوف الأمنية الناجمة عن مسار الصراع السوري، حيث تسلّم وزير الداخلية محمد بن نايف بن عبد العزيز آل سعود الأكثر اعتدالاً والذي كان قد ترأس برامج مكافحة الإرهاب في السعودية ملفّ سورية من الأمير المتشدّد بندر، كما ضغطت السعودية على قطر للتعاون معها بشكل وثيق بهدف دعم المعارضة السورية المعتدلة داخل سورية، أي الجيش السوري الحر[683].

بدأت خيارات قطر في سورية تضيق إذ أن الضغط الدولي إلى جانب تراجع جبهة النصرة وزبائن الدوحة السياسيين من السوريين وضعا البلاد في موقف حرج، حاولت قطر اللجوء مرة

680 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

681 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

682 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

683 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

أخرى إلى أسلوبها المعتاد في الوساطة للحفاظ على صدقيّتها السياسية وتوسّطت في صفقات مع جبهة النصرة في البداية لإطلاق سراح المختطفين اللبنانيين في العام 2013، ومن ثم لتحرير الراهبات السوريات اللواتي احتُجِزن كرهائن في العام 2014، ومع ذلك كان الثناء الدولي على قطر في هاتين الحالتين فاتراً لأن المخاوف الأمنية الكبيرة حول الصراع السوري مثل امتداداته الإقليمية مع تقدّم الدولة الإسلامية في العراق ألقت بظلالها على الجهود التي بذلتها[684].

لكن عملت دول الخليج خاصة الدول غير الراغبة في الهيمنة القطرية نذكر المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين ومصر وكل من هذه الدول صرحت بالأسباب التي دفعتها لإتخاذ قرار القطيعة:

وفيما السعودية أوضحت في البيان أن قراراتها بقطع العلاقات وإغلاق المنافذ أمام قطر، يعود لأسباب تتعلق بالأمن الوطني السعودي، بهدف حماية أمنها الوطني من مخاطر الإرهاب والتطرف[685]، ويأتي قرار الرياض الحاسم هذا نتيجةً للانتهاكات الجسيمة التي تمارسها السلطات في الدوحة سراً وعلناً طوال السنوات الماضية، بهدف شق الصف الداخلي السعودي، والتحريض للخروج على الدولة، والمساس بسيادتها، واحتضان جماعات إرهابية وطائفية متعددة تستهدف ضرب الاستقرار في المنطقة ومنها جماعة الإخوان المسلمين وداعش والقاعدة، والترويج لأدبيات ومخططات هذه الجماعات عبر وسائل إعلامها بشكل دائم، ودعم نشاطات الجماعات الإرهابية المدعومة من إيران في محافظة القطيف من المملكة العربية السعودية، وفي مملكة البحرين الشقيقة وتمويل وتبني وإيواء المتطرفين الذين يسعون لضرب استقرار ووحدة الوطن في الداخل والخارج، واستخدام وسائل الإعلام التي تسعى إلى تأجيج الفتنة داخلياً، كما اتضح للمملكة العربية السعودية الدعم والمساندة من قبل السلطات في الدوحة لميليشيا الحوثي الانقلابية حتى بعد إعلان تحالف دعم الشرعية في اليمن[686].

وأوضحت السعودية أن قطر دأبت على نكث التزاماتها الدولية وخرق الاتفاقيات التي وقعتها تحت مظلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتوقف عن الأعمال العدائية ضد المملكة والوقوف ضد الجماعات والنشاطات الإرهابية، وكان آخر ذلك عدم تنفيذها لاتفاق الرياض[687]، وشددت السعودية على أنها صبرت طويلاً رغم استمرار السلطات في الدوحة على

684 – عزل قطر: السعودية خلف «عيال زايد»، http://www.al-akhbar.com/node/278109

685 – لهذه الأسباب قُطِعت العلاقات مع قطر https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/gulf/2017/06/05/

686 – نص بيان السعودية بشأن قطع العلاقات مع قطر، https://www.mubasher.info/news

687 – السعودية والإمارات والبحرين: قطع العلاقات مع قطر حق سيادي، http://okaz.com.sa/article/1553850

التملص من التزاماتها والتآمر عليها حرصاً منها على الشعب القطري الذي هو امتداد طبيعي وأصيل لإخوانه في المملكة[688].

أما الإمارات العربية المتحدة فأكدت أن قراراتها جاءت بناء على استمرار السلطات القطرية في سياستها التي تزعزع أمن واستقرار المنطقة والتلاعب والتهرب من الالتزامات والاتفاقيات، فقد تقرر اتخاذ الإجراءات الضرورية لما فيه مصلحة دول مجلس التعاون الخليجي عامة والشعب القطري الشقيق خاصة، وشددت الإمارات على "التزامها التام ودعمها الكامل لمنظومة مجلس_التعاون_الخليجي والمحافظة على أمن واستقرار الدول الأعضاء، وتأييدها لقرارات السعودية والبحرين المماثلة[689].

وذكرت أبوظبي أنها تتخذ هذا الإجراء الحاسم نتيجة لعدم التزام السلطات القطرية باتفاق الرياض لإعادة السفراء والاتفاق التكميلي له 2014 ومواصلة دعمها وتمويلها واحتضانها للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة والطائفية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وعملها المستمر على نشر وترويج فكر تنظيم داعش والقاعدة عبر وسائل إعلامها المباشر وغير المباشر، وكذلك نقضها البيان الصادر عن القمة العربية الإسلامية الأميركية بالرياض تاريخ 21-5-2017 لمكافحة الإرهاب الذي اعتبر إيران الدولة الراعية للإرهاب في المنطقة إلى جانب إيواء قطر للمتطرفين والمطلوبين أمنياً على ساحتها وتدخلها في الشؤون الداخلية لدولة الإمارات وغيرها من الدول واستمرار دعمها للتنظيمات الإرهابية مما سيدفع بالمنطقة إلى مرحلة جديدة لا يمكن التنبؤ بعواقبها وتبعاتها[690].

أما مملكة البحرين فقد عللت البحرين قرارها بقطع العلاقات مع قطر بإصرار الدوحة على المضي في زعزعة الأمن والاستقرار في مملكة البحرين والتدخل في شؤونها والاستمرار في التصعيد والتحريض الإعلامي، ودعم الأنشطة الإرهابية المسلحة وتمويل الجماعات المرتبطة بإيران للقيام بالتخريب ونشر الفوضى في البحرين، في انتهاك صارخ لكل الاتفاقيات والمواثيق ومبادئ القانون الدولي من دون أدنى مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو التزام بثوابت العلاقات الخليجية والتنكر لجميع التعهدات السابقة[691].

وشددت المنامة على أن القرارات تأتي حفاظاً على أمنها الوطني، مضيفة أن الممارسات القطرية الخطيرة لم يقتصر شرها على مملكة البحرين فقط.. إنما تعدته إلى دول شقيقة أحيطت علما بهذه

688 – السعودية ومصر والإمارات والبحرين تعلن قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، https://arabic.rt.com

689 – قطع العلاقات مع قطر الأسباب والإجراءات http://www.almasryalyoum.com

690 – قطع العلاقات مع قطر الأسباب والإجراءات http://www.almasryalyoum.com

691 – قطع العلاقات مع قطر الأسباب والإجراءات http://www.almasryalyoum.com

الممارسات التي تجسد نمطا شديد الخطورة لا يمكن الصمت عليه أو القبول به، وإنما يستوجب ضرورة التصدي له بكل قوة وحزم، وختمت مذكرة بأن حكومة الدوحة تستمر في دعم الإرهاب على جميع المستويات والعمل على إسقاط النظام الشرعي في البحرين[692].

فقد أعلنت مصر أن قرار قطع العلاقات يأتي في ظل إصرار الحكم القطري على اتخاذ مسلك معادٍ لمصر، وفشل كافة المحاولات لإثنائه عن دعم التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها تنظيم الإخوان الإرهابي وإيواء قياداته الصادر بحقهم أحكام قضائية في عمليات إرهابية استهدفت أمن وسلامة مصر، بالإضافة إلى ترويج فكر تنظيم القاعدة وداعش ودعم العمليات الإرهابية في سيناء، فضلاً عن إصرار قطر على التدخل في الشؤون الداخلية لمصر ودول المنطقة بصورة تهدد الأمن القومي العربي، وتعزز من بذور الفتنة والانقسام داخل المجتمعات العربية وفق مخطط مدروس يستهدف وحدة الأمة العربية ومصالحها.

وسيكون لهذا الصراع تأثير كبير على المنطقة كلها ويمكن أن يؤدي إلى نشوب حروب دموية بين الدولتين عبر الموالين لهما في المنطقة، وهما الوهابيين الموالين للسعودية والإخوان المدعومين من تركيا، ويبدو أنه سيكون صراع أيديولوجي بطابع ديني، وهو ما ينبأ بحرب دينية جديدة داخل العالم السني بين التيارين، الذي سيضاف إلى الصراع السني-الشيعي الذين استنزف قوة العالم الإسلامي، وأضعفه أكثر، يعتبر في نظرنا الصراع الوهابي-الإخواني صراعا طائفيا لا يختلف عن الصراع السني-الشيعي، لأن في الحقيقة حتى هذا الأخير بدأ سياسيا في الماضي الإسلامي البعيد، ثم أخذ إتجاهات وخلافات دينية، وهو نفس ما سيعرفه الصراع الإخواني-الوهابي في المستقبل الذي هو صراع سياسي بطابع ديني أيضا، ويظهر ذلك اليوم حتى في خلاف كبير جدا بينهما في التأويلات والممارسات الدينية ذاتها.

وستتحالف الكثير من الأنظمة القائمة في المنطقة مع الوهابيين في هذا الصراع، مما سيعطيهم لهم قوة أكثر ويسمح لهم بالتغلغل في دواليب الدولة، كما سيدعمهم الأمريكيون لأن هؤلاء لا تهمهم حداثة أو ديمقراطية أو إسلام معتدل أو غير معتدل، بل يريدون إنشاء أنظمة شبيهة بالنظام السعودي الذي لم يوجد نظام آخر مثله خدمة المصالح الأمريكية منذ الإتفاق الإستراتيجي بين روزفلت وآل سعود على باخرة كوينسي في 1945.

وبناء على ذلك كله فإنه من المنتظر جدا نشوب «ربيع أو خريف دموي» جديد في المنطقة، والذي سيسمح بوصول الوهابيين إلى السلطة في عدة دول بعد ما فشل الربيع العربي الأول في

692 – قطع العلاقات مع قطر الأسباب والإجراءات http://www.almasryalyoum.com

إيصال الإخوان إلى الحكم بدعم تركي- قطري، وهنا بيت القصيد، فمنطقتنا مقبلة على فوضى كبيرة جدا، وسيحركها الأمريكيون بأساليب شتى، وهدفهم في ذلك كله إحداث إضطرابات أمنية في جنوب المتوسط لزعزعة الاستقرار في أوروبا التي تنافسهم بشكل غير مباشر على الزعامة العالمية، كما يستهدفون إيصال الوهابيين إلى الحكم في دول منطقة الخليج خاصة الغنية بالنفط، ويصبحون حلفاء لهم مثل السعودية.

الفرع الثاني: كثرة مشاكل الحدودية بين الدول الخليج

تعتبر إشكالية الحدود واحدة من المفارقات الكبيرة في الوطن العربي، حيث نجد بين الدول الخليج نزاعات حدودية قديمة ومستجدة، فعندما نأخذ السعودية مثلا نجد لها خلافات حدودية مع اليمن والامارات والبحرين وقطر وحتى الكويت، وكذلك البحرين التي لديها مشكلة حدودية مع قطر، أما الكويت فإن مشاكلها الحدودية مع العراق معروفة[693].

في الماضي كانت الحدود في شبه الجزيرة العربية أكثر مرونة إذ أنها تحددت وفقا لمناطق رعي القبائل لكن تصاعد التنافس على الموارد والبحث عن هوية وطنية وعلى الأخص في غياب إطار أمني فعال أدى إلى تدهور العلاقات بين الدول، التعتيم الإقليمي والحاجة إلى مفهوم للوصول إلى مصادر الطاقة استمر في زرع بذور التوتر بين الدول والإضرار بقدرتها على تطبيق الاتفاقيات والتفاهمات[694].

1. قطر والبحرين[695]

يعود تاريخ النزاع البحريني القطري إلى عام 1937 حينما هاجمت القوات القطرية منطقة الزبارة التي كانت تابعة للبحرين، والواقعة ضمن شبه الجزيرة القطرية في الناحية الشمالية الغربية منها، وفقا للبحرين فإن قطر لم تكتف بانتزاع الزبارة المقر الأصلي لآل خليفة الأسرة الحاكمة في البحرين، بل سعت للسيطرة على مجموعة جزر حوار وجزيرة فشت دبل وجزر أخرى صغيرة تابعة للبحرين

693 – محمد محمود السرياني،الحدود الدولية في الوطن العربي، نشأتها وتطورها ومشكلاتها، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، السنة 2001، ص 49

694 – مصطفى مرسي، التعامل الحضاري مع نزعات الحدود في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية، نتائج إيجابية ومرحلة جديدة، سجل الأحداث الجارية في منطقة الخليج وجوارها الجغرافي، أوراق استراتيجية، عدد 15، أيلول/ شتنبر، 2000، ص 67

695 - Habib Toumi, "Concerns Shooting Incident could Sour Relations between Bahrain and Qatar,"Gulf News 18, May 2010

تشكل في مجموعها ثلث مساحة البحرين، في عام 1937 تدخلت بريطانيا التي كانت تفرض حمايتها على أجزاء واسعة في الشاطئ الشرقي لشبه الجزيرة العربية في النزاع بين قطر والبحرين وتمت تسوية النزاع وترسيم الحدود بينهما على النحو الذي ما زال قائمًا حتى اليوم[696].

في شهر أبريل عام 1986 أنزلت قطر قواتها على جزيرة فشت الدبل البحرينية (وفشت هي كلمة فارسية تعني الأراضي المغمورة بالمياه) والتي تقع الى الشمال الشرقي من جزيرة البحرين الرئيسية، حيث احتجزت 29 من الموظفين وعمال البناء الذين كانوا يعملون في إنشاء مخفر لشرط السواحل، وتدخلت السعودية فيما بعد، حيث أدت وساطتها للإفراج عن المحتجزين بعد 17 يومًا وواصلت وساطتها لاحتواء الخلاف. في فترة لاحقة نجحت السعودية في تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة الملك فهد بن عبد العزيز وعضوية كل من أمير البحرين عيسى بن سلمان آل خليفة، وأمير قطر خليفة بن حمد آل ثاني هدفها البحث عن حل ودي للخلاف[697].

في عام 1987 وافق الطرفان بشكل مبدئي على إطار مبادئ للحل اقترحته السعودية، والذي نص على أنه إذا لم تنجح المفاوضات بين الطرفين للتوصل إلى اتفاقية شاملة لتسوية الخلاف يقوم الطرفان باجراء مفاوضات لاحقة لتقرير أفضل السبل للوصول إلى تسوية عن طريق القانون الدولي. تقول البحرين أنه في عام 1990 استغلت قطر القمة الخليجية التي عقدت في الدوحة لبحث مسألة احتلال العراق للكويت ونجحت في انتزاع توقيع البحرين على اتفاق بناء على المبادئ التي اقترحها الملك فهد، والذي بموجبه اتيحت الفرصة أمام السعودية لإيجاد حل للنزاع الحدودي بين البلدين على أن يسمح لكلا الطرفين برفع النزاع إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا[698].

في 8 يوليو 1991 توجهت قطر بشكل منفرد إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، التي تعد أعلى سلطة قضائية في إطار منظمة الأمم المتحدة، وطالبت المحكمة تأييد رغبتها في إعلان السيادة القطرية على جزر حوار وجزيرتي فشت الديبل وقطعة جرادة وإعادة ترسيم الحدود البحرية الفاصلة بين قيعان الأراضي والمياه اللاصقة لها والعائدة لكل من قطر والبحرين[699].

---

696 – ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، دراسة في الصراعات السياسية والخلافات الحدودية العربية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2001، ص 108

697 – حسين محمد وجيه، مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، السنة 1990، ص 21.

698 – محمود توفيق محمود، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية–العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، القاهرة، يناير 1993، ص 107

699 – محمد مصطفى شحاتة، منازعات الحدود بين السعودية ودول الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، القاهرة، يناير 1993، ص 107

في عام 1992 اشتد الخلاف بين الطرفين عقب إعلان أمير قطر السابق خليفة بن حمد آل ثاني قرارًا يقضي بتحديد حدود المياه الاقليمية لبلاده بـ 44.4 كيلومتر، مما يعني شمول حوالي 10 جزر واقعة تحت السيادة البحرينية ضمن الحدود القطرية. حيث حددت محكمة العدل الدولية تاريخ 28 سبتمبر 1992 لتقديم قطر وثائقها إلى المحكمة كما حددت اليوم التالي 29 سبتمبر موعدا لتقديم البحرين وثائقها[700].

في يوليو 1994 أصدرت المحكمة الدولية حكما حول الخلاف القائم بشأن اختصاصها وقبولها النظر في قضية تحديد الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين الدولتين، حيث قبلت المحكمة الصيغة البحرينية المطالبة بالنظر في جميع نقاط الخلاف التي أصبح عددها خمس نقاط وهي: جزر حوار، فشت الديبل وعين جرادة، خطوط أساس الأرخبيل، الزبارة، هيرات اللؤلؤ ومصائد الأسماك السابحة وغيرها من المسائل ذات العلاقة بالحدود البحرية، وحددت المحكمة تاريخ 30 نوفمبر 1994 موعدًا نهائيًا لتقديم الطرفين جميع نقاط الخلاف الخلاف وجوانبه للمحكمة[701].

في17 مارس2001 أصدرت محكمة العدل الدولية في لاهاي حكمها النهائي بخصوص النزاع الحدودي بين البحرين وقطر تؤكد فيه بأن دولة قطر لها السيادة على الزبار، وتقرر للبحرين السيادة على جزر حوار.

2. السعودية والكويت

تحددت حدود الكويت حسب اتفاقية 1913 الإنجليزية العثمانية، ثم تحددت مرةً أخرى في اتفاقية العقير1922 ، أما فيما يتعلق بالمنطقة المحايدة فقد تم تقسيمها في عام 1964 عند منطقة النويصيب، فصار الجنوب تحت المسؤولية الإدارية للسعودية، والشمال تحت إدارة الكويت[702].

إلا أنه وقع خلاف في بداية عام 2009 بشأن حقل المنطقة المشتركة ولكنه لم يظهر للعلن، وكانت أساس المشكلة هو أن الكويت لم تكن راضية عن تمديد السعودية لامتياز شيفرون في عام 2009 حتى عام 2039، حيث وقعت السعودية عقد التمديد دون استشارة الكويت وهذا أغضب الجانب الكويتي، فالشركة ترفض أن تلبي طلبات العمل الكويتية[703].

---

700 – محمد مصطفى شحاتة، منازعات الحدود بين السعودية ودول الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، القاهرة، يناير 1993، ص 107

701 – جيوفاني ديستيفانو، نزاعات الحدود وحلها في ضوء القانون الدولي: حالة قطر والبحرين، مركز الإمارات المشروع الإيراني، سلسلة محاضرات والإمارات، الطبعة الأولى، السنة 2008، ص 37

702 – خالد الشايع، السعودية والكويت: خلاف يُهدر نصف مليون برميل نفط يومياً، بتاريخ5 أغسطس 2015، https://www.alaraby.co.uk/economy

703 – خالد الشايع، السعودية والكويت: خلاف يُهدر نصف مليون برميل نفط يومياً، بتاريخ5 أغسطس 2015، https://www.alaraby.co.uk/economy

وقد حاولت السعودية والكويت حل خلافهما أكثر من مرة بهدف إعادة الإنتاج في المنطقة المحايدة غير أن الخلاف ظهر للسطح في ماي 2015، ومازالت المباحثات جارية لحل الأزمة والتوصل إلى اتفاق يعيد الإنتاج للخفجي والوفرة، وجرى إغلاق حقل الوفرة في 11 مايو للمرة الأولى لمدة أسبوعين لإجراء أعمال صيانة، ولكن في 27 ماي قالت متحدثة باسم شركة النفط الأميركية شيفرون إن حقل الوفرة سيظل متوقفا لحين حل المشكلات التي تعوق التشغيل، وكشفت الشركة عن أنها عجزت عن حل نزاعات مع الكويت تتعلق أساساً بحقوق التشغيل[704]

3. السعودية وقطر

تعود جذور العلاقات بين قطر والسعودية منذ بداية القرن العشرين الميلادي عندما طالبت السعودية بضم قطر لها باعتبارها جزءً من إقليم الأحساء، ثم تم توقيع اتفاق يقضي بترسيم الحدود بين السعودية وقطر في عام 1965، ولكن الأمور تفاقمت بين البلدين منذ حادثة الخفوس عام 1992 حين زعمت الحكومة القطرية بأن قبيلة آل مرة ساندت القوات السعودية في تلك الحادثة وقامت بمواجهة القوة القطرية، إلا أن السلطات السعودية حاولت احتواء الأزمة في وقت لاحق عن طريق استرضاء بعض رجال قبيلة آل مرة واستمالة بعضهم الموجودين في قطر، وبحسب الرواية القطرية فإن السعودية عمدت إلى استغلال بعض أفراد القبيلة في عملية الانقلاب عام 1995 ضد الحكومة القطرية بالتعاون مع الأمير الأسبق خليفة آل ثان، وتبقى مشكلة قبيلة آل مرة جزء من الخلاف القطري السعودي ضمن ملفات أخرى لم تحسم بعد[705].

في السابع من أبريل 1996 أعلن البلدان رسميًا عن الاتفاق على انهاء ترسيم الحدود بينهما واستئناف أعمال اللجنة الفنية الحدودية المشتركة، وذلك عقب لقاء جمع في الرياض الأمير عبد الله بن عبد العزيز بوزير الخارجية القطري حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، الذي حمل وقتها رسالة خطية من أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني تتعلق بهذا الموضوع[706].

وعقب قمة سعودية قطرية ثنائية برعاية مصرية صدر بيان مشترك في المدينة المنورة في 20 ديسمبر 1992، أثمرت مساعيه عن توقيع اتفاق ينهي الخلاف الحدودي بين البلدين، وشكلت في حينه لجنة سعودية قطرية مشتركة وفقًا للمادة الخامسة من الاتفاقية يناط بها تنفيذ اتفاق 1965 بجميع بنوده وأحكامه.

---

704 – خالد الشايع، السعودية والكويت: خلاف يُهدر نصف مليون برميل نفط يومياً، بتاريخ5 أغسطس 2015، https://www.alaraby.co.uk/economy

705 – السعودية وقطر توقعان اليوم على خريطة نهائية لخلاف حدودي بين البلدين دام 35 عاما، الثلاثاء 24 ذو الحجة 1421 هـ 20 مارس 2001 العدد 8148، http://archive.aawsat.com

706 – عبد الخالق عبد الله، العلاقات العربية–الخليجية، مجلة المستقبل العربي، العدد 205، السنة 1996، ص 19

فى ديسمبر من عام 1996 اختارت القمة الخليجية التي عقدت في مسقط جميل بن إبراهيم الحجيلان أمينًا عاما لمجلس التعاون الخليجي مقابل مرشح قطر في ذلك الحين عبد الرحمن بن حمد العطية فاحتج أمير قطر حمد بن خليفة على ذلك، وقاطع الجلسة الختامية لقمة مسقط الخليجية في ذلك الوقت، ومما زاد في الأزمة المحاولة الانقلابية الفاشلة على الأمير حمد التي رتبها والده الأمير خليفة سعيًا للعودة إلى الحكم بعد انقلاب ابنه عليه العام 1995، فرغم أن الأمير السابق رتب المحاولة وهو موجود في أبوظبي واستعان بقطريين من أتباعه كانوا موجودين في أبوظبي وآخرين داخل قطر، إلا أن الدوحة اعتبرت أن لبعض الأطراف السعودية يد في هذه المحاولة[707].

ومن هنا بدأت الأزمة الحقيقية التي شهدت الكثير من الإشكاليات واستخدمت قطر وسائل الإعلام المناوئة للسعودية وقامت بدعمها ماليًا، كان لقناة الجزيرة دور محوري في أزمة الخلاف السعودي القطري، ففي عام 2002 تطرق برنامج تليفزيوني بثته القناة لمؤسس المملكة الملك عبدالعزيز آل سعود، وأدى هذا البرنامج لسحب السعودية سفيرها صالح الطعيمي من الدوحة دون إعلان[708].

إلا أنه 20 مارس2001 وقعت السعودية وقطر اتفاقية لإنهاء نزاع حدودي ظل عالقًا بين البلدين طوال خمسة وثلاثين عامًا، وجرت مراسم التوقيع في الدوحة بحضور سعود الفيصل وحمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، وتتألف الاتفاقية من خمس عشرة وثيقة وخريطة تعتبر أساسا لتسوية الخلاف على حدود بحرية وبرية بين البلدين طولها 60 كيلومترًا[709]

4. دولة الإمارات العربية المتحدة والسعودية

بدأ الخلاف مع محاولة الشيخ زايد آل نهيان إبان تأسيس دولة الإمارات ضم إمارتي قطر والبحرين للاتحاد الإماراتي لتكون تسع إمارات بدل سبعًا كما هو الحال الآن، حيث وقعت السعودية والإمارات اتفاقية حدودية عام 1974 عُرفت باتفاقية جدة، والتي نصت على امتلاك السعودية الساحل الذي يفصل بين قطر والإمارات، وضمنت عدم قيام تحالف بين البلدين قد يعتبر تحالفًا قويًّا يبسط سيطرته معها على منطقة الخليج[710].

---

707 – السعودية وقطر توقعان اليوم على خريطة نهائية لخلاف حدودي بين البلدين دام 35 عاما، الثلاثاء 24 ذو الحجة 1421 هـ 20 مارس 2001 العدد 8148، http://archive.aawsat.com

708 – قطر والسعودية توقعان على اتفاقية نهائية لترسيم الحدود، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/3/21

709 – قطر والسعودية توقعان على اتفاقية نهائية لترسيم الحدود، http://www.aljazeera.net/news/arabic/2001/3/21

710 – أمل حمادة، الخبرة الإيرانية.. الإنتقال من الثورة إلى الدولة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، السنة 2009، ص 61

وقد نصت اتفاقية جدة 1974 على تحديد الحدود بين البلدين تنازلت السعودية عن جزء من واحة البريمي في مقابل الحصول على ساحل بطول حوالي 50 كم يفصل بين قطر والإمارات، وكذلك امتلاك حقل شيبة والذي يمتد جزء منه داخل أراضي الإمارات كما حصلت على جزيرة الحويصات، في عام 1999 قاطعت الإمارات وبدعم من عمان وكعلامة على الاحتجاج مؤتمر وزراء الخارجية والنفط لدول مجلس التعاون الخليجي في السعودية والذي عقد بالتزامن مع تدشين حقل للنفط في شيبة، بذريعة أن الدولة المضيفة لا تشرك الإمارات في تقاسم عائدات النفط من هذا الحقل على الرغم من اتفاق 1974 [711].

حيث ظلت الأمور بين البلدين محايدة حتى وفاة الشيخ زايد ومع تولي خليفة بن زايد الحكم أثار هذه الاتفاقية بين البلدين خلال أول زيارة للرياض في ديسمبر 2004 حيث تعتبر الإمارات هذه الاتفاقية ظالمة لها، بدعوى أنها وقعتها في ظروف استثنائية، بينما تعتبر السعودية أن الاتفاقية جارية وأن من حقها منطقة العيديد. في العام 2006 أصدرت الإمارات في كتابها السنوي خرائط جديدة يظهر فيها خور العيديد تابعًا للمياه الإقليمية الإماراتية[712].

وفي تصعيد من قبل السعودية أوقفت المملكة في 2009 دخول المواطنين الإماراتيين إلى أراضيها باستخدام بطاقات الهوية كما هو معمول به، وذلك احتجاجًا منها على قيام الإمارات بتغيير خريطتها الجغرافية الموجودة على بطاقات الهوية بين مواطنيها، وردت وزارة الخارجية الإماراتية على القرار السعودي بمطالبتها الإماراتيين الراغبين في السفر إلى السعودية أو عبور أراضي المملكة براً إلى دول مجلس التعاون استخدام جوازات سفرهم بدلاً من بطاقات الهوية[713].

وفي يونيو 2009 أوقفت السعودية آلاف الشاحنات عند المعبر الحدودي بينها وبين دولة الإمارات كنتيجة من التوترات وأوضحت ذلك على أنه جزء من تعزيز الرقابة على دخول السيارات من الإمارات إلى أراضيها، في العام 2010 كادت العلاقات تنقطع بين البلدين عندما أطلق زورقان تابعان للإمارات النار على زورق سعودي في خور العيديد واحتجز اثنان من أفراد الحرس الحدود السعودي، وحتى الآن الحدود البحرية بين البلدين غير متفق عليها[714].

5. سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة

بعد أن حُل النزاع على واحة البريمي بين عُمان والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في عام 1974، حدث نزاع جديد بعد ثلاث سنوات من حل هذا النزاع، بالتحديد في شهر

711 – النزاع الحدودي الإماراتي السعودي، http://www.marefa.org

712 – مشكلة الحدود بين الإمارات والسعودية، https://ar.wikipedia.org/wiki

713 – مشكلة الحدود بين الإمارات والسعودية، https://ar.wikipedia.org/wiki

714 – مشكلة الحدود بين الإمارات والسعودية، https://ar.wikipedia.org/wiki

تشرين الثاني عام 1977، عندما أعلنت عُمان عن نزاع بينها وبين إمارة رأس الخيمة وهي واحدة من الامارات السبعة الأعضاء في اتحاد الامارات، الواقعة على مقربة من شبه جزيرة مسندم، يتعلق النزاع بمقطع بطول 16 كيلومتر على مقربة من مضيق هرمز، اكتشفت فيه مخزونات كبيرة من النفط، وبعثت عُمان بقوات مشاة وسفينة حربية مطالبة بان توقف رأس الخيمة انتاج النفط في المكان[715].

عرضت المملكة العربية السعودية ودولة الكويت حلولًا وسط تضمنت حيازة مشتركة للمنطقة وشراكة في الأرباح من النفط (اتفاق مشابه بالذي هو قائم بين المملكة العربية السعودية والكويت في المنطقة المحايدة)، واجراء استفتاء شعبي بين سكان المنطقة أو التوجه المشترك نحو التحكيم، اتفق زعماء عُمان وزعماء الامارات العربية المتحدة في نهاية المطاف في شهر أيار عام1996 على ترسيم جزء هام يبلغ 330 كيلومتر من حدودهما المشتركة[716].

في شهر تموز عام 2008 وقع البلدين على اتفاق لترسيم الحدود المتبقية بطول 272 كيلومنر، حيث بدأت الامارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة بناء سور على الحدود مع عُمان كعائق أمني لمنع التهريب والهجرة غير القانونية، وأعربت عُمان عن استيائها من ذلك الحين، ثم حظرت عمان في شهر تشرين الثاني عام 2010 على السفن المنطلقة من الإمارات العربية المتحدة الدخول إلى مياهها الإقليمية، دون أن تقدم تفسيرًا رسميًا لهذه الخطوة.

ففي بداية عام2011 أفادت عُمان بأنها كشفت خلية تجسس تابعة للامارات في أراضيها وادعت بأن الخلية تسعى إلى جمع المعلومات عن المؤسسات الحكومية والعسكرية في سلطنة عمان، ولكن الدولتان تغلبتا على الأزمة المؤقتة بمساعدة وبواسطة من دولة الكويت، وفي تموز 2011 قام السلطان قابوس بزيارة رسمية إلى الإمارات العربية المتحدة في إشارة قوية لحل الخلاف الطاريء[717].

المبحث الثاني: التحديات الداخلية للسياسة الأمنية الإماراتية

لا يمكن لأحد أن يجادل في أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أصبحت من القوى الفاعلة وذات التأثير إقليميا وعالميا، وأن كل دول العالم حريصة على إقامة علاقات قوية معها، لأنها تقدم نموذجا مميزا ورائدا يجمع بين القوة الصلبة والناعمة، حيث القوة الاقتصادية الكبيرة والتجربة التنموية الرائدة، وفي الوقت نفسه منظومة للقيم الثقافية والسياسية عمادها الوسطية والاعتدال والتسامح والدعوة إلى الحوار لحل المشكلات والنزاعات والتعاون والتعاضد الدوليين لمواجهة التحديات الكونية وإقرار الأمن والسلام في ربوع العالم.

715 – الحدود الإماراتية العُمانية بدأت تعود إلى طبيعتها، http://elaph.com/web

716 – الحدود الإماراتية العُمانية بدأت تعود إلى طبيعتها، http://elaph.com/web

717 – الحدود الإماراتية العُمانية بدأت تعود إلى طبيعتها، http://elaph.com/web

المطلب الأول: تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية

يؤدي التغير المناخي إلى إحداث تقلبات في إمكانيات الدول المنتجة للغذاء، وذلك نتيجة الجفاف أو الفيضانات أو ظهور آفات جديدة أو انخفاض الإنتاجية الزراعية، وغير ذلك من الأسباب، وباعتبار دولة الإمارت العربية المتحدة مستوردة للغذاء بنسبة كبيرة تصل في بعض المحاصيل إلى ٪80، فقد تصبح بعض الدول التي ستورد منها –الإمارات– حالياً محاصيل معينة عرضة للتغير المناخي، وبالتالي قد يتوقف إنتاجها الغذائي[718].

لهذا تبذل دولة الإمارات العربية المتحدة جهود كبيرة على المستوى العالمي والمحلي لتصدي لظاهرة التغير المناخي على جميع الأصعدة، حيث تعد دولة الإمارات طرف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو، ورحبت كذلك باتفاق باريس وهو حصيلة ما توصل إليه الدول في المؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخي والذي عقد في باريس عام 2015.

كما تعد دولة الإمارات أول دولة في العالم تخصص مناصب دبلوماسية لملحقين دبلوماسيين مواطنين متخصصين في الطاقة والتغير المناخي بعد أن تم تدريبهم وتأهيلهم فنيا[719].

الفرع الأول: تحديد المشاكل والمخاطر

تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة خصوصا عدة مشاكل تتعلق بالبيئة من أهمها الاحتباس الحراري وشح المياه والتصحر ولا تنسى ثقب الأوزون الناتج عن التلوث وما له من أضرار.

فالاحتباس الحراري "هو الارتفاع التدريجي في درجة حرارة الأرض نتيجة لزيادة انبعاث الغازات الدفيئة كغاز ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء وأكسيد النيتروجين والميثان والأوزون والكلوروفلوركربون"[720]، ويحدث الاحتباس الحراري نتيجة سماح الغلاف الجوي لنسبة كبيرة من أشعة الشمس بالنفاذ إلى الأرض ومن ثم ترتد تلك الأشعة مرة أخرى إلى سطح الأرض على هيئة حرارة مما يعمل على رفع درجة الحرارة، وهذا يؤدي إلى ذوبان الجليد وارتفاع منسوب المياه ما يهدد بعض السواحل بالغرق، أضف إلى ذلك تزايد فرص الكوارث المناخية وانتشار الأمراض وانقراض بعض الكائنات الحية وزيادة الأراضي القاحلة نتيجة ارتفاع الحرارة[721].

---

718 - Paul P. S. Teng, Mely Caballero-Anthony, Goh Tian and Jonatan A. Lassa, Impact of climate change on food production: Options for importing countries (Singapore, The S. Rajaratnam School of International Studies "RSIS", Nanyang Technological University, May 2015).

719 – أثر تغير المناخ على المناطق الحضرية في المنطقة العربية واستراتيجيات التكيف المحتملة، http://tn.boell.org/ar/2014/05/27

720 – الإحتباس الحراري، منشور صادر من إدارة البيئة ببلدية دبي .

721 – الخليج العربي عرضة لأعاصير جراء تغير المناخ، http://www.aljazeera.net

وللحد من هذه الظاهرة فقد أعلن عن بروتوكول كيوتو الذي جاء لمواجهة خطر الاحتباس الحراري بفرض قيد على الصناعات التي تساعد على زيادة الاحتباس الحراري والعمل على إيجاد بدائل أخرى تعتبر صديقة للبيئة.

أما شح المياه فهو من أهم المواضيع التي تدق ناقوس الخطر إذ "إن ٪3 فقط هي نسبة المياه العذبة على سطح الأرض فقط، والوطن العربي يصنف على أنه من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة، إذ لا يحتوي إلا على أقل من ٪1 فقط من كل الجريان السطحي للمياه وحوالي ٪2 من إجمالي الأمطار في العالم"[722].

وأيضا عدم الوعي لدى المجتمع بأهمية الترشيد في استهلاك المياه، فمثلا يبلغ معدل استهلاك الفرد في دولة الإمارات للماء 550 لترا في اليوم وهو رقم ضخم جدا، إذ يعتبر هذا الرقم من أعلى الأرقام عالميا، ولذلك يجب علينا أن ننشر الوعي بأهمية المياه حتى تنعم الأجيال القادمة بهذه النعمة ولما يثار بأن الحروب القادمة سيكون الماء أحد أسبابها[723].

أما التصحر فهي مشكلة أخرى تهدد العالم إذ حذر تقرير دولي أن التصحر يهدد ٪40 من مساحة الأراضي على كوكب الأرض أي نحو 5.2 مليار هكتار [724]، وقد جاء في تقرير الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد) التابع للأمم المتحدة أن خسائر الدخل التي يلحقها التصحر كل عام تبلغ نحو 42 مليار دولار سنويا، ويشير التقرير إلى أن التصحر (ليس بالقدر المحتم على الدوام إذ يمكن ضبط العوامل البشرية مثل الرعي الجائر وإزالة الغابات)[725].

وقد توقع التقرير أن يصل عدد الضحايا المحتملين للتصحر إلى ملياري شخص حول العالم في السنوات العشر المقبلة. وللتصحر عدة عوامل من أهمها:

1. الرعي الجائر والذي يساعد على إزالة المصدات الشجرية التي تقف في وجه مد التصحر.
2. قطع الأشجار إذ بذلك تقل الرقعة الخضراء مما يفتح المجال للرمل بالتوسع.
3. الزحف العمراني والأنشطة الإنسانية غير الصديقة للبيئة والملوثات
4. التأثيرات المناخية كانحباس الأمطار وانجراف التربة.

و للحد من التصحر هناك خطوات مهمة ينبغي اتباعها منها تبني خطة عالمية للحد من التصحر، وتنمية الغطاء النباتي ووقف تدهوره وإزالته بشكل غير مدروس، وكذلك تقليل أثر

722 – التغييرات المناخية: الواقع الذي تنكره دول الخليج لتحافظ على سلطة النفط، https://beopen.me

723 – التغييرات المناخية: الواقع الذي تنكره دول الخليج لتحافظ على سلطة النفط، https://beopen.me

724 – المنطقة العربية معرضة للعواصف جراء التغيرات المناخية، http://www.albayan.ae/across-the-uae

725 – المنطقة العربية معرضة للعواصف جراء التغيرات المناخية، http://www.albayan.ae/across-the-uae

انجراف التربةٌبالإضافة إتباع سياسة عمرانية مبنية على أسس بيئية وإدارة المصادر الطبيعية بطريقة مبنية على أسس علمية سليمة[726].

وأما ثقب الأوزون فهو مشكلة تؤرق مضجع الكثير، إذ إنها نتيجة لسوء استخدام الإنسان للموارد البشرية وجشعه في الكسب، و معلوم أن طبقة الأوزون تحمي الأرض من الإشعاعات فوق البنفسجية الضارة، وبالتالي فإن وجود ثقب بهذه الطبقة لها نتيجة حتمية على ارتفاع الحرارة وحدوث الاحتباس الحراري هذا بالإضافة لما تسببه هذه الأشعة من سرطانات جلدية تنتشر في البلدان التي يوجد بها ثقب الأوزون.

ومن أجل الحد من ظاهرة تدهور البيئة تم نشر الوعي لدى المجتمعات بأهمية البدائل الصديقة للبيئة في مقابل السلوكيات المعتادة التي تضر بالبيئة، هذا بالإضافة إلى البحث عن أسباب المشاكل البيئة والعمل على إزالتها.

فأحد ثمار هذه الجهود الدؤوبة هي اتفاقية كيوتو (وهي معاهدة بيئية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ويعرف باسم قمة الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو في البرازيل عام 1992 وقد هدفت إلى تحقيق تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من التدخل البشري في النظام المناخي)[727].

وقد نصت هذه المعاهدة على التزامات قانونية للحد من انبعاث هذه الغازات الدفيئة، حيث صادق 183 طرفا على الاتفاقية، واكتسبت هذا الاسم من مدينة كيوتو اليابانية التي انطلقت منها الاتفاقية في 1997/12/11 ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 2005/2/16، ومن بنود الاتفاقية :

1. تخفيض نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة.
2. الحفاظ على مستودعات الغازات الدفيئة كالغابات من أجل امتصاص الغازات الدفيئة.
3. العمل على إنتاج تقنيات صديقة للبيئة.

4. التعاون المشترك مع الدول النامية والأقل نموا في آلية التنمية النظيفة بحيث تلتزم الدول المتقدمة بالقيام بمشروعات في الدول النامية بغرض مساعدتها في الوفاء بمتطلبات التمية المستدامة ويعتبر هذا البند من أهم بنود هذه الاتفاقية".

726 – المنطقة العربية معرضة للعواصف جراء التغيرات المناخية، http://www.albayan.ae/across-the-uae

727 – المنطقة العربية معرضة للعواصف جراء التغيرات المناخية، http://www.albayan.ae/across-the-uae

وقد عارضت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق جورج بوش هذه الاتفاقية لما تسببه من تكاليف قد تثقل الإدارة الأمريكية جراء تخفيض نسب الغازات الدفيئة[728].

ومن المبادرات التي قامت للاعتناء بالبيئة وتوعية المجتمع بضرورة الترشيد من استهلاك الكهرباء مما يؤدي إلى تقليل التلوث الذي يضر بالبيئة مبادرة ساعة الأرض التي أقيمت بتاريخ 2008/3/29، والتي تقوم على أساس إطفاء الأضواء والأجهزة الكهربائية غير الضرورية لمدة ساعة واحدة فقط.

وتعتبر دبي أول مدينة عربية تنضم لساعة الأرض وقد قررت حكومة دبي إطفاء آلاف الأضواء في مختلف أنحاء المدينة وذلك بدعم ومشاركة كبرى الشركات الموجودة فيها الأمر الذي سيعكس قوة وتأثير العمل الجماعي في إحداث التغيير المطلوب[729].

ولما كانت مشكلة التصحر من أبرز المشاكل التي تهدد البيئة بالإضافة إلى ثقب الأوزون، فإن الحل الأمثل لها هو زيادة الرقعة الخضراءالأمر الذي سيقف في وجه زحف الرمال وطغيانها، وسيوقف مدها الذي أخذ يتنامى بشكل مخيف، هذا بالإضافة لما تقوم به الأشجار من دور مهم في إعادة التوازن البيئي عن طريق عملية البناء الضوئي، إذ تقوم بأخذ ثاني أكسيد الكربون وإنتاج الأكسجين، وكما هو معلوم فإن غاز ثاني أكسيد الكربون من الغازات التي تزيد من ثقب الأوزون[730].

وقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماما خاصا بتنمية القطاع الزراعي وأصبحت تجربتها في مكافحة التصحر وزراعة الغابات وتحويل الصحاري إلى أراضي زراعية خصبة تمثل تجربة رائدة على الصعيد العالمي رغم قلة مصادر المياه وشح الأمطار[731].

ومن أجل انجاح هذا المخطط الرائد أصدرت وزارة البيئة والمياه العديد من التشريعات والنظم الرامية إلى المحافظة على التربة وحماية النباتات والأشجار والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر، كما قامت الدولة بتحضير أراضي زراعية وتوزيعها على المواطنين وأيضا تقديم دعم سنوي

728 – باولا أوروزكو سويل، كنستان ديلات، بينما تفشل مفاوضات المناخ في كوبنهاكن: ضريبة الكربون في مقابل الطاقة المتجددة، النسخة العربية من لوموند ديبوماتيك، جريدة الأخبار، يناير 2010، ص 05

729 – كامل التميمي، مبادئ التلوث البيئي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2004، ص 30

730 – اسماعيل محمود، حماية طبقة الأزون، مجلة البيئة والحياة، العدد 04، مايو 2006، ص 11

731 – عصام الحناوي، قضايا البيئة في مائة سؤال وجواب، المنشورات التقنية، البيئة التنمية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 71

للمزارعين، مما كان له بالغ الأثر في تشجيع الزراعة التي بدورها تعمل على محاربة التصحر، وأبرز أمثلة ذلك مدينة العين التي أصبحت خضراء بفضل توجيهات المغفور له بإذن الله الشيخ زايد، إذ اعتنى بها اعتناء بالغا وسن من القوانين التي تساعد على تشجيرها والحفاظ عليها مما جعلها تصبح واحة غناء بعدما كانت أرضا قاحلة[732].

وخيرا فقد أشار الباحثون إلى الطرق التي من خلالها تقلل الإحتباس الحراري، وذلك عن طريق عدة ركائز هي:

أ – إطفاء جميع الأجهزة التي لا نحتاجها، فعندما نقوم بإطفاء مصباح كهربائي عندما لا نحتاجه نحد بذلك من انبعاث 400 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكربون سنويا، وفي حالة عدم تركنا للأجهزة الكهربائية في حالة انتظار بل نوقفها نقوم بتوفير ٪40 من الطاقة.

ب – الإقتصاد في الطاقة : فعندما نستعمل مصابيح مقتصدة للطاقة مثل (فلورسنت) نمنع بذلك من انبعاث 400 كلغ من غاز ثاني أكسيد الكربون ومن أمثلته عدم استخدام الغسالة إلا عندما تكون ممتلئة، وفي حال استخدام مروحة لتبريد غرفة صغيرة بدلا من مكيف هواء نكون قد أوقفنا انبعاث 650 كلغ من ثاني أكسيد الكربون لكل ساعة[733].

ت – وسائل نقل صديقة للبيئة: كاستخدام وسائل النقل العام والدراجة الهوائية والمشي، هذا بالإضافة إلى أهمية عدم تركنا السيارة في وضع التشغيل، إذ بذلك يزيد من استهلاكها للوقود ومن انتاجها لثاني أكسيد الكربون.

ث – تدوير النفايات: فعند تدوير 1 كلغ من الألمنيوم نوفر انبعاث 9 كلغ من ثاني أكسيد الكربون وتدوير 1 كلغ من البلاستيك يوفر 1.5 كلغ من ثاني أكسيد الكربون.

ج – الطاقة المتجددة: وذلك كبديل عن الطاقة المستخدمة حاليا ومن ذلك طاقة الرياح والمياه والطاقة الشمسية.

ح – تقليل الهدر الحراري: ومن أمثلة رفع درجة حرارة التبريد درجة واحدة يجنب انبعاث 300 كلغ من ثاني أكسيد الكربون، وتجنب وضع الثلاجة بجوار الفرن أو السخان، إذ إنها بذلك تستهلك طاقة أكثر[734].

---

732 – ماجد الخطيب، تجربة ألمانيا لتقليل غاز ثاني أوكسيد الكربون في مياه البحار باستخدام الطحالب، الشرق الأوسط، العدد 9194، السنة 2004، ص 06

733 – باسل اليوسفي، استغلال الطاقة المتجددة في المنطقة العربية، مجلة البيئة والتنمية، العدد 108، السنة 2007، ص 16

734 – إبراهيم دنجر، إدخال الطاقة المتجددة في النقل، المصادر المستقبلية للطاقة في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة 2009، ص 10

الفرع الثاني: الجهود المبدولة لمواجهة التغيرات المناخية والخطط المستقبلية

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بالعديد من الجهود التي تساهم بشكل كبير في محاربة التغير المناخي معتمدة على توفير ترسانة مهمة من القوانين[735] وتوقيع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية البيئة وكذا تنويع مصادر الطاقة مثل الطاقة النظيفة والمتجددة وذلك سعيا منها لخفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ولضمان الاستدامة.

1. دور الشيخ زايد في المحافظة على البيئة:

جاءت جهود الشيخ زايد رحمه الله تعالى في مجال البيئة مرتكزة على ركيزتين أساسيتين هما: العمل على زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر، والحفاظ على البيئة المحلية والحيوانات الموجودة فيها وإنشاء المحميات.

فقد قام المغفور له بالعمل على تشجير المدن ومنح المواطن الفرصة في أداء هذه المهمة من خلال إعطائه أرضا زراعية والتكفل بالمواد اللازمة لها، هذا إضافة لإعتنائه الشديد بمدينة العين، إذ سن رحمه الله تعالى من القوانين ما يجعلها تحافظ على بيئتها وأمر بزراعة جبل الحفيت في مشروع رائع سمي بالمبزرة الخضراء حيث يرى الناظر الجبل وهو مكسو بحلة خضراء تسر الناظرين.

ومن جهة أخرى فقد أنشأ الشيخ زايد عدة محميات طبيعية مثل محمية صير بني ياسن، وسن قوانين تمنع من الصيد الجائر للثروة السمكية أو الحيوانات النادرة والمهددة بالانقراض مما كان له الأثر البالغ في الحفاظ على هذه الحيوانات، ففي خطاب بمناسبة يوم البيئة الوطني الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 1998 أعرب الراحل عن رؤيته بالقول: "نحن شغوفون ببيئتنا لأنها جزء لا يتجزأ من وطننا، وتاريخنا، وإرثنا، لقد عاش أجدادنا في البر والبحر، واستطاعوا الصمود في هذه البيئة على الرغم من جميع تحدياتها، وبالطبع ما كانوا ليفعلوا ذلك لو لم يدركوا ضرورة المحافظة على البيئة بأن يأخذوا منها حاجتهم فقط من مقومات البقاء، ويحمونها من أجل الأجيال القادمة وبإذن الله تعالى، سنتابع العمل على حماية البيئة والحياة الفطرية في بلادنا، كما فعل أجدادنا من قبل، وإذا ما أخفقنا–لا قدر الله– في القيام بهذا الواجب، سيلومنا أبناؤنا على تبديد جزء أساسي من إرثهم ومن تراثنا[736]".

---

735 – القانون الاتحادي رقم 15 لسنة 2015 بشأن سلامة الغذاء

القانون الاتحادي رقم 24 لسنة 1999 في شأن حماية البيئة وتنميتها المعدل بالقانون الاتحادي رقم 20 لسنة 2006

القانون الاتحادي رقم 07 لسنة 1993 بانشاء الهيئة الاتحادية للبيئة المعدل بالقانون الاتحادي رقم 30 لسنة 2001

قرار وزاري رقم 33 لسنة 2012 في شأن تنظيم تداول المواد الهيدروكلورفلوركربونية HCFCs

736 – الشيخ زايد والإمارات، https://sites.google.com/site/schoolehistory/po4

كما أسس المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مركز الإمارات لتنمية الحياة الفطرية بمنطقة (ميسور) وسط المملكة المغربية، وحقق المركز نجاحا متميزا في زيادة طيور الحبارى، وقد شارك الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان في 2008/4/1 في أكبر عملية إطلاق في التاريخ لأكثر من 5000 طائر حبارى شمال افريقية من انتاج مركز الإمارات لتنمية الحياة الفطرية[737].

وقد قامت في الدولة العديد من الجوائز ذات الصلة الوثيقة بالبيئة من أهمها جائزة زايد الدولية للبيئة التي أسسها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وتبلغ قيمتها مليون دولار.

ومن أبرز التشريعات التي وضعت للحد من التلوث، قانون الكسارات إذ إن صناعة المقالع الحجرية تنتج كميات كبيرة من الغبار ما يشكل خطرا صحيا جديا على صحة وحياة سكان المدن والقرى المجاورة، إذ تم منح الجهات الحكومية سلطة الأمر بتعطيل العمل في مقالع الحجارة والكسارات التي يكون فيه الأحوال الجوية مساعدة على بقاء الغبار العالق لفترات تهدد صحة الإنسان[738].

2. الجهود المبدولة لمواجهة التغيرات المناخية في عهد الرئيس خليفة بن زايد ال نهيان

قامت دولة الإمارات في عهد الرئيس خليفة بن زايد النهيان ببناء عدد مهم من السدود، والجدير بالذكر بأن إجمالي عدد السدود والحواجز في الدولة في عام 2016 بلغ 130 سدا وحاجزاً ساهمت في تعزيز وتحسين وتنمية الموارد المائية ودرء مخاطر السيول والفيضانات وحصدت تلك السدود والحواجز كميات كبيرة من المياه في بحيراتها منذ بدء إنشائها[739].

والجدير بالذكر أيضاً هو اهتمام الدولة بالمحميات الطبيعية لما لها من أهمية في استدامة التنوع البيولوجي والمحافظة على الأنواع المهددة بالانقراض، وحماية الموائل البحرية والساحلية من أشجار القرم والنباتات البحرية والشعاب المرجانية، تنمية المخزون السمكي لتحقيق الأمن الغذائي وغيرها[740].

وفيما يخص المشروع الوطني للكربون الأزرق فقد كشفت الدراسات التي أجريت مؤخرا أن بعض الأنظمة البيئية البحرية الساحلية تلعب دورا في غاية الأهمية للتقليل من آثار التغير المناخي،

737 – الشيخ زايد والإمارات، https://sites.google.com/site/schoolehistory/po4

738 – الشيخ زايد والإمارات، https://sites.google.com/site/schoolehistory/po4

739 – الخطة الاستراتيجية 2016–2020، هيئة البيئة، أبو ظبي، https://www.ead.ae/Publications

740 – الخطة الاستراتيجية 2016–2020، هيئة البيئة، أبو ظبي، https://www.ead.ae/Publications

وتشمل غابات القرم، الأعشاب البحرية، والسبخات الملحية والتي بدورها تحمل مخزونا هائلا من الكربون، حيث تخزن الأنظمة البيئية الكربون الجوي في كتلتها الحيوية وكذلك في أوراقها، جذوعها والرواسب العضوية الغنية، وتصل في بعض الأحيان إلى معدلات تفوق تخزين الغابات الاستوائية المطرية للكربون[741].

ولم تقتصر المشاركة الفاعلة لدولة الإمارات على المؤسسات الإقليمية والعالمية بل امتدت لتشمل المشاركة الفاعلة في العديد من اللجان الفنية والمشتركة المعنية بقضايا البيئة، علماً أن الدولة تحتضن عدداً من مقرات المنظمات العالمية والإقليمية المعنية بالبيئة، حيث تقوم بالتعاون معها لتنفيذ عدداً من المشاريع الهامة كالمركز الدولي للزراعة الملحية (إيكبا)، وبرنامج شبه الجزيرة العربية للمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا)، والمعهد العالمي للنمو الأخضر، الذي تستضيف دولة الإمارات مقره الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2011، حيث أخذت الدولة على عاتقها مسؤولية حشد الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد وتطوير الحلول المستدامة للقضايا البيئية[742].

ومن جانب آخر أبرمت وزارة التغير المناخي والبيئة العديد من الاتفاقيات والمذكرات مع الشركاء الاستراتيجيين المحليين تنفيذاً للأهداف الاستراتيجية للوزارة وتجسيداً لرؤية 2021، أبرزها مذكرة تفاهم مع وزارة التربية والتعليم بهدف تعزيز الوعي البيئي بين طلاب وطالبات المدارس وتثقيفهم لقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة نحو مستقبل مستدام لحياة الأجيال الحالية والمستقبلية من خلال الأنشطة المدرسية.

إن الأمن المائي في دولة الإمارات لا يتطلب جهود الحكومة فحسب، بل يتطلب جهود كل فرد من أفراد المجتمع من خلال ترشيد الاستهلاك في المنزل وعدم إساءة استخدام هذا المورد المهم والحيوي، فالمرحلة المقبلة تتطلب تضافر الجهود والتعاون المستمر على المستويين الحكومي والاجتماعي، للمحافظة على الموارد المائية الشحيحة، وذلك من خلال ضرورة تغيير سلوك الفرد اليومي في الاستهلاك، ودوره المحوري في المحافظة على هذه الثروة والعمل على نشر الوعي المائي في المجتمع[743].

---

741 – الخطة الاستراتيجية 2016–2020، هيئة البيئة، أبو ظبي، https://www.ead.ae/Publications

742 – هزاع أحمد المنصوري، دور السياسة الخارجية الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، وزارة الثقافة وتنمية المعرفة الإماراتية، السنة 2016، ص 137

743 – أسامة محمد سلام، البصمة المائية للإمارات العربية المتحدة مؤشر أمن الماء والغذاء، الناشر E-kutub ltd، لندن، الطبعة الأولى، نيسان/أبريل 2016، ص 05

ونتيجة لأهمية المياه فقد وضعت آليات عديدة لضمان ترشيد وإدارة استهلاك الموارد المائية منها:

- ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة: فهناك عدة أساليب يمكن إتباعها مثل: رفع كفاءة وصيانة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه، تطويرنظم الري، رفع كفاءة الري الحقلي، تغيير التركيب المحصولي، وكذلك استنباط سلالات وأصناف جديدة من المحاصيل تستهلك كميات أقل من المياه، وتتحمل درجات أعلى من الملوحة.

- تنمية الموارد المائية المتاحة: فهناك عدة جوانب يجب الاهتمام بها مثل: مشاريع السدود والخزانات وتقليل المفقود من المياه عن طريق التبخر من أسطح الخزانات ومجاري المياه وكذلك التسريب من شبكات نقل المياه

هذا من جهة الأمن المائي أما الأمن الغذائي فدولة الامارات تدرك أهميته حيث يشكل - الأمن الغذائي- تحدياً عالمياً متنامياً في ظل الزيادة السكانية، كما ستكون أسعار الأغذية بمثابة عقبات رئيسية أمام إمكانية الحصول على الغذاء وذلك مع إنفاق المليارات من السكان في الدول النامية نصف إلى ثلاثة أرباع دخولهم على الغذاء، وإضافة إلى ذلك سيشكل نقص المياه ومحدودية الأراضي الصالحة للزراعة لا سيما في الدول النامية تحديات إضافية أمام تحقيق الأمن الغذائي.

ونظراً لمحدودية الموارد المائية ومساحة الأراضي الصالحة للزراعة في دولة الامارات العربية المتحدة، فقد تركزت جهودها على تبني الأنماط الزراعية المستدامة وذات الاستهلاك المنخفض للمياه والترويج لها كالزراعة المائية والزراعة العضوية وإجراء البحوث والتجارب الفنية لزراعة محاصيل ملائمة لنوعية المياه المملحة وطبيعة التربة.

ونظراً إلى وعي الدولة بذلك فهي تتبنى وسائل وإجراءات عدة، من بينها الدخول في شراكات زراعية مع الدول الغنية بالموارد الزراعية التي لا يتوافر لديها المقدار نفسه من الموارد المالية، فتقوم بتنفيذ مشروعات زراعية على أراضي تلك الدول وبالشراكة معها، كما تسعى دولة الإمارات إلى جانب ذلك إلى إقامة صناعة غذاء وطنية قادرة على إشباع احتياجات أسواقها المحلية بشكل تدريجي تمهيداً للانتقال شيئاً فشيئاً إلى التصدير إلى الأسواق العربية والإقليمية، كخطوة نحو الاستفادة من فرص تبادل المواد الغذائية بين دول المنطقة العربية لتقطع خطوة أخرى نحو مساعدتها على تحقيق الأمن الغذائي.[744]

744 - https://www.un.int/uae/ar/statements_speeches

المطلب الثاني: كثرة العمالة الأجنبية ونهاية عصر البترول

تتسم دولة الإمارت العربية المتحدة بمحدودية مواردها البشرية الذاتية مقارنة بحجم إمكاناتها المتاحة وطاقاتها الاستثمارية، ومن ثم فإنها تجمع بين ظاهرتي قوة الندرة وضعف القلة في آن واحد، بمعنى أنها تتمتع بقوة الندرة المتمثلة في امتلاكها لسلعة استراتيجية هي النفط بما يحققه من عائدات، وما يتيحه من إمكانات للاستثمار تتطلب بطبيعة الحال توافر قوى عاملة بقدر معين، غير أنها تعاني في الوقت نفسه من ضعف القلة المتمثل في محدودية سكانها؛ فتضطر إلى سد الفجوة الديموغرافية عبر جلب قوى عاملة من كافة أنحاء العالم[745].

إن استمرار هيمنة العمالة الوافدة واستحواذها على هيكل وتركيبة السوق الإماراتي خصوصـًا لدى مؤسسات وشركات القطاع الخاص، أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بين مواطنين الإماراتيين وبلغت كمتوسط عام حوالي 8.5٪

كما أدت تلك الهيمنة إلى زيادة التحويلات المالية للعمالة الوافدة إلى بلدانها، حيث بلغت هذه التحويلات نحو 12 مليار دولار عام 2016، كما تؤدي تلك الهيمنة أيضا إلى زيادة الضغط على السلع والخدمات والأجور حيث تحصل العمالة الوافدة وأسرهم على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة دون مقابل أو بمقابل رمزي واستفادتهم من الدعم المقدم لكثير من الخدمات[746].

الفرع الأول: كثرة العمالة الأجنبية في الإمارات

شكلت أرقام الوافدين إلى الإمارات التي كشفتها اللجنة المؤقتة للعمالة الوافدة مفاجئة لحكومة الإمارات التي تعتزم إعادة النظر في عدد العمالة داخل الدولة، وكشفت اللجنة المؤقتة للعمالة الوافدة في المجلس الوطني الاتحادي أن عدد الوافدين المقيمين في الدولة بلغ نحو 5.5 مليون نسمة من عدد السكان البالغ 6.3 مليون نسمة نهاية سنة 2016، فيما يبلغ عدد المواطنين الأصليين 900 ألف نسمة.

وحذرت اللجنة من الآثار الاقتصادية لهيمنة العمالة الأجنبية، وقالت إن استمرار معدلات تزايد هيمنة العمالة الوافدة سيؤدي إلى سيطرة الأجانب جزئيا على بعض قطاعات الاقتصاد الوطني

745 – شفيق ناظم الغبرا، العمالة الوافدة في منطقة الخليج العربي: مقاربة جديدة، المؤتمر 12 لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاسترتيجية بعنوان: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 37

746 – سعد الدين إبراهيم، أثار العمالة الأجنبية على التنمية وتنمية القوى البشرية المواطنة، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أبحاث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد العربي للتخطيط، الكويت، غشت 1999، ص19

خصوصاً في الاستثمار العقاري، والوساطة المالية، وقطاع الإنشاءات والمقاولات، واستنزاف جزء من الدخل القومي بشكل أجور مدفوعة ومحولة إلى الخارج.

وتهيمن العمالة الوافدة خصوصا الآسيوية على هيكل وتركيبة سوق العمل، خصوصا لدى مؤسسات القطاع الخاص وشركاته بنسبة ٪90 من إجمالي القوة العاملة في الدولة نهاية عام 2006، وتسيطر العمالة التي تنتمي إلى دول آسيوية وحدها على ٪87.1 من سوق العمالة، في حين تبلغ نسبة العمالة من كل الجنسيات الأخرى، بما فيها العربية ٪12.9.

لقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة لاتخاذ العديد من الخطوات للحد من تفاقم معدلات البطالة وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، ومنها السعي لوضع قيود على جلب الأيدي العاملة الأجنبية، وتشجيع توطين الوظائف[747].

حيث لعبت العمالة الأجنبية في دولة الإمارات العربية المتحدة في أعقاب ظهور النفط وتدفق عائداته دورا كبيرا في عملية الإسراع في التنمية الاقتصادية وذلك بإقامة الهياكل الأساسية للدولة العصرية وتوفير مرافق الخدمات العامة التي لم تكن متوفرة من قبل، ونتيجة لصغر حجم المجتمع السكاني وعدم كفاية المعروض من قوة العمل المحلية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة من عنصر العمل، واجه الاقتصاد الاماراتي في المراحل الأولى من التنمية عجزا في قوة العمل، وفرتها الدولة من خلال الطلب المتزايد على العمالة الوافدة لتوفير هذه العمالة للمساهمة في إقامة وتشغيل وصيانة مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة والإجتماعية، كما ادى التوسع السريع لقطاع البناء والتشييد والأنشطة المرتبطة به إلى تسارع معدلات الطلب على قوة العمل الوافدة بمختلف مستوياتها ومهاراتها[748].

وقد أدى هذا التزايد في أعداد الوافدين إلى زيادة معدلات الطلب على خدمات التعليم والصحة والإسكان والخدمات الأخرى، والتي تتطلب توفيرها أيدي عاملة وافدة كبيرة من مدرسين، أطباء، مهندسين، محاسبين ومحامين، وظل النمط الاقتصادي السائد هو المتمثل اقتصاد الخدمات، لذلك اشتد الاستثمار في قطاع التشييد والبناء والعقار والتجارة الداخلية والتوزيع السلعي أما القطاع الصناعي بقي دوره محدودا مما دعا إلى جلب عمالة هامشية محدودة التعليم والاختصاص وذات كفاءة محدودة وتتقاضى أجور متدنية، وللأسباب ذاتها كان من الصعب خلال

747 – عبد الغني محمد، العمالة الأجنبية في دول مجلس التعاون، هل أن أوان اعتبارها قضية أمن قومي؟ مجلة شؤون خليجية، المجلد السابع، العدد 42، لندن، مركز الخليج للدراسات الاسترتيجية، ربيع، السنة 2005، ص 57

748 – أحمد المطوع، المنظور الإقتصادي للاثار الإيجابية والسلبية للعمالة الوافدة في دولة الإمارات، دار البشائر للطباعة والنشر، السنة 2003، ص 59

السنوات الماضية أن تتم عملية إحلال عمالة وطنية بمواقع العمالة الوافدة خصوصا في مؤسسات القطاع الخاص، ذلك أن طبيعة الأعمال ومستويات الأجور لا تتناسب مع طموحات العمالة الوطنية التي تفضل الحكومي ومميزاته، والأهم من ذلك عزوف العمالة الوطنية عن العمل المهني والحرفي غير المرغوب فيه، سواء من حيث المكانة الاجتماعية أو معدلات الأجور وعدم الاستقرار الوظيفي[749]

ونتيجة للتغير الاقتصادي الذي طرأ على المجتمع فقد ظهرت أنماط استهلاكية بفعل أثر التقليد والمحاكاة في الأسر وتبعها تزايد في معدلات العمالة المنزلية بالقطاع العائلي بصرف النظر عن توافر أو إنتقاء الحاجة اليهم، كما أن وفرة العمالة الوافدة الحرفية الرخيصة جعلت المواطنين عازفين عن الالتحاق ببرامج التدريب الفني المهني، مما جعلهم أكثر اعتمادا على هذه العمالة، حتى فيما يتعلق بتأدية الأعمال التي لا تتطلب مهارات فنية[750].

ويمكن أن نشير إلى أن تشغيل العمال المنزلية وبأعداد كبيرة تفوق حتى قوة العمل الوطنية، هي بمثابة خسارة اقتصادية إذ أن كثيرا من المواطنين تنازلوا عن واجباتهم المنزلية تحت ذريعة الحاجة إلى الخدم بسبب عامل التقليد غير المبرر، ونتيجة لهذا التواكل فإن العمالة المنزلية سببت كثيرا من المشكلات والمتاعب المادية والثقافية والاجتماعية وحتى الأمنية أو خلال التسعينات فقد انخفض المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي نتيجة لانخفاض أسعار النفط التي وصلت أقل من 08 دولارات في عام 1998، وركود أسواق النفط العالمية وغيرها من الأسباب، وهذه السياسات الانكماشية تعود بقدر كبير لاعتبارات تتعلق بتركيبة السكان وقوة العمل والأثار الاجتماعية والأمنية والسياسية الناجمة عن الخلل في التركيبة السكانية، فأخر إحصائية سكانية لعام 1998 تفيد بأن إجمالي عدد سكان الامارات 2.271 مليون نسمة بلغت نسبة السكان الإمارتيون منهم نحو ٪45 ونسبة الأجانب ٪55 [751].

إلا أن الباحثين المهتمين بمشكلة العمالة الوافدة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ومخاطرها انقسمموا إلى رأيان أساسيان، الأول: يرى أصحابه أن تدفق هذه العمالة أدى إلى تدهور المركز النسبي للمواطنين في الهرم السكاني، وإلى تدهور أخلاقيات العمل لدى المواطنين وتحيزهم ضد

749 – عبد الرحمان الهاجري، مشكلة العمالة الوافدة ومساهمة قوانين الجنسية والإقامة في حلها: دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، السنة 1987، ص 108

750 – ميثاء الشامسي، الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة: دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الإمارات، رسالة الدكتوراه جامعة عين شمس، كلية الأداب، القاهرة، السنة 1990، ص 261

751 – العمالة المهاجرة في منطقة الخليج، تقرير موجز،
https://repository.library.georgetown.edu/bitstream/handle/10822/558549/CIRSArabicSummaryReport2MigrantLaborintheGCC2011.pdf

العمل اليدوي والمنتج، وخلق تلوناً شديداً في التركيبة السكانية يعرض هوية المنطقة إلى الخطر ويجعلها عرضة لتغيرات سكانية جذرية، ويهدد لغتها وقيمها العربية والطابع الثقافي المميز لمجتمعاتها، ويصل أصحاب هذا الرأي إلى حد القول بأن الاعتماد الشديد على العمالة الوافدة والآسيوية منها بصفة خاصة يخلق خطراً حقيقياً يهدد أمن ووجود حكام وشعوب وأقطار المنطقة، ويعززون وجهة نظرهم بضرب أمثلة لما حدث في سنغافورة وماليزيا[752].

أما الرأي الثاني المقابل؛ فيرى أصحابه أنه لا يمكن تصور مستقبل دولة الإمارات العربية المتحدة من دون العمالة الوافدة؛ فإليها يعود الدور الأكبر في تحقيق معدلات النمو المرتفعة حالياً فيها، وفي إنجاز مرافق البنية الأساسية بها، ويرى هؤلاء أن وجود هذا العدد الكبير من العمالة الأجنبية ظاهرة إيجابية بل ضرورية، لأسباب عدة، في مقدمتها أن هذه العمالة تشكل قوة عمل رخيصة لأداء أعمال يرفض المواطنون القيام بها، وأنها أعادت التوازن إلى الهيكل الإنتاجي المختل[753].

كما أنها مكنت دولة الإمارات في مرحلة الانتقال الصعبة من الحصول على خبرات خارجية متراكمة وجاهزة للاستخدام، وأسهمت بدور حيوي في تغيير وجه الحياة في مجتمعات كانت من أقل أجزاء الوطن العربي تطوراً قبل استغلال النفط على نطاق واسع، ولا يمنع ذلك بالطبع من حسن انتقاء الأيدي العاملة المطلوبة لمواجهة الاحتياجات الفعلية، والحيلولة دون تسرب أيدٍ عاملة أجنبية هامشية تشكل عبئاً مالياً وأمنياً على المنطقة، ووضع خطط تدريجية للتوطين[754].

وضمن محاولات الإمارات لإصلاح هذا الخلل في التركيبة السكانية لجأت إلى عدة إجراءات في مقدمتها توطين بعض المهن بقصرها على مواطنيها، ورفع تكلفة استخدام العمالة الوافدة، وفرض نسب مئوية للعمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص وغير ذلك من نظم وقواعد بدأت تعطي بعض النتائج، وإن كانت محدودة[755].

إن خلل التركيبة السكانية وتحدياتها يتطلب حلولاً واستجابات على مستوى المشكلة، ووضع استراتيجيات قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى، تأخذ في تقديرها عدداً من الاعتبارات المهمة، من بينها:

---

752 – باقر سلمان النجار، الاحتياجات المستقبلية للعمالة في دول مجلس التعاون، ورقة قدمت إلى: الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي، المؤتمر الرابع عشر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2–4 شباط/ فبراير 2009، ص 49

753 – باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة: الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2001، ص 163

754 – خولة مطر، محاولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج، في الخليج بين المحافظة والتغيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008، ص 278

755 – مجيد العلوي، الهوية والانتماء الوطني في الخليج العربي، ورقة قدمت إلى الهوية في الخليج العربي...التنوع ووحدة الانتماء، المؤتمر الأول لمعهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة 15–16، أبريل 2009، ص 39

– أن من حق أي دولة انطلاقاً من ممارسة صلاحياتها السيادية تحديد قواعد الدخول والإقامة على أراضيها بالنسبة للأجانب المقيمين عليها وتجنيسهم؛ فالدول الأوروبية حرصاً منها على المحافظة على تركيبتها، رغم أن الخلل فيها لا يقارن بأي حال بدول مجلس التعاون، بدأت بفرض قيود على الهجرة إليها، وأصبحت الهجرة مقتصرة على ما يُعرف بـ"الهجرة المنتقاة"[756].

– أن الغالبية العظمى من العمال الوافدين في دولة الإمارات قدموا إليها في إطار هجرة مؤقتة، ومن المفروض أن يعودوا مرة آخرى إلى أوطانهم الأصلية بعد انتهاء مدة عملهم[757].

– أن الدعوة لزيادة المكون العربي في التركيبة السكانية الإماراتية لا ينبغي المبالغة فيه، فإصلاح خلل التركيبة السكانية هدفه إبقاء نسبة الوافدين كأقلية، هناك من يتمنى أن يكون أكثرهم عرباً، ولكن أهل البلاد يريدون أن يصبحوا في نهاية المطاف أكثرية في بلادهم، كما أن القوى العاملة العربية تحتاج إلى جهود جادة ومكثفة لإعادة تأهيلها لترتقي إلى مستوى العمالة المنافسة[758].

ومن هنا نخلص إلى القول بأن تحديات العمالة الوافدة تمثل مخاطر حقيقية ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية وإنسانية ودولية، ولا يكفي معها التأمل في لغة الأرقام الصامتة رغم بلاغتها، وإنما أخذ كل هذه الأبعاد معاً في التقييم، وتبني الحلول والتنفيذ[759]، ومن هذا المنطلق وفي ظل بيئة خليجية تعاني من هشاشة السكان وضخامة الثروات ومخاوف الأمن وزيادة الأطماع، ليس من المبالغة القول إن العمالة الوافدة وما يرتبط بها من خلل في التركيبة السكانية أصبحت تمثل قضية أمن قومي خليجي وعربي[760].

---

756 – عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2012، ص 81

757 – باقر سلمان النجار، الاحتياجات المستقبلية للعمالة في دول مجلس التعاون، ورقة قدمت إلى: الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي، المؤتمر الرابع عشر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2–4 شباط/ فبراير 2009، ص 28

758 – عبد اللطيف أمل، العمالة الأجنبية وإلغاء نظام الكفيل...المواقف المتباينة والتداعيات، مجلة شؤون خليجية، المجلد 11، العدد 58، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، صيف 2009، ص 42

759 – أشرف كشك، العمالة الوافدة في دول الخليج، أسباب الاستقدام– الأثار، معوقات الإحلال، مجلة شؤون خليجية، المجلد 07، العدد الأول، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، يناير 1999، ص 51

760 – عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2012، ص 81

جدول بين حجم السكان والقوى وفق الجنسية في دول مجلس التعاون لسنة 2016 [761]

الدولة	السكان		المجموع	القوى العملة		المجموع
	المواطنون	غير المواطنون		المواطنون	غير المواطنون	
الكويت	1.133.214	2.433.233	3.566.437	347.621	1.799.955	2.127.576
المملكة العربية السعودية	18.707.576	8.429.401	27.136.977	3.837.968	4.310.024	8.147.992
مملكة البحرين	568.399	666.172	1.234.571	139.347	457.694	592.040
الإمارات العربية المتحدة	947.997	7.316.073	8.244.070	250.271	4.909.084	5.159.355
قطر	254.484	1.422.079	1.696.563	71.076	199.107	1.270.183
سلطنة عمان	1.957.336	816.143	2.773.479	274.027	740.241	1.014.268
المجموع	23.569.006	21.083.091	44.652.097	4.920.310	13.396.083	18.316.414

الفرع الثاني: نهاية عصر البترول

دعا خبراء اقتصاديون دول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط مع زيادة الضغوطات على موازناتها العامة، التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية، وتشكل عائدات النفط لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان) ٪49 من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن التراجع في أسعار الخام سيؤثر اقتصادياً عليها برغم ما تحتفظ به من احتياطيات مالية ضخمة [762]، حيث هبطت أسعار النفط الخام بنسبة ٪68 هبوطا من 120 دولارا للبرميل في منذ يوليو/تموز 2014 إلى مستويات 40 دولاراً في 2016، وذلك تزامنا مع تراجع معنويات الاقتصادات الناشئة والمتقدمة كالصين وروسيا ودول منطقة اليورو [763].

وتعاني بعض بلدان الخليج من اختلالات كبيرة في هياكل اقتصاداتها نتيجة اعتمادها على النفط كمورد رئيسي للدخل، الأمر الذي دفع صندوق النقد الدولي إلى إطلاق تحذيرات بضرورة إنجاز

761 https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/171-labour-statistics-bulletin-2015_3.pdf

762 – كولن كامبيل وآخرين، نهاية عصر البترول.. التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة: عدنان عباس علي، الناشر:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، السنة 2004، ص 299

763 - Hossein Askari, Collaborative Colonialism: The Political Economy of Oil in the Persian Gulf, New York: Palgrave Macmillan, 2013, p. 59.

التنويع في اقتصاداتها لمعالجة هذه الاختلالات والذي من شأنه إخراجها من تحت رحمة التطورات في أسواق النفط[764].

وفعلا بدأت جميع الحكومات الخليجية طريقها نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبوقة تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ولكن تطبيق مثل تلك الإصلاحات الصعبة يحتاج لمزيد من الوقت، وجني ثمارها قد يستغرق عدة عقود.

وتعتبر الكويت الأكثر اعتماداً بين دول مجلس التعاون على القطاع النفطي ويشكل نحو ٪85 من إجمالي الناتج المحلي، فيما شكلت الإيرادات النفطية أكثر من ٪83 من إجمالي إيرادات السعودية، وتعتمد قطر على ٪70 من الإيرادات المالية من جراء بيع النفط والغاز، وفي البحرين وسلطنة عمان (البلدين الأفقر لجهة الموارد النفطية بين دول مجلس التعاون الخليجي) تصل العوائد النفطية نحو ٪25 من الناتج المحلي في الأولى و٪50 لدى الثانية.

لقد جاءت مبادرة «الإمارات ما بعد النفط» لتؤكد عمق الرؤية الوطنية الثاقبة لقيادة الدولة الرشيدة نحو إعداد جيل جديد يستطيع الاعتماد على اقتصاد متنوع قادر على المنافسة والوجود بقوة ضمن اقتصاديات العالم المتقدم، بعدما كشفت الحقائق إلى بلوغ معظم البلدان النفطية لذروة الإنتاج والهبوط الواضح للمخزون العالمي من النفط[765].

وعلى الرغم أن النفط ومنذ بداية القرن الماضي أصبح جزءاً أساسياً في كثير من القطاعات الاقتصادية وكذلك في هندسة الحياة الإنسانية بشكل واسع، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة استطاعت خلال فترة زمنية قياسية تقليل الاعتماد عليه كمصدر رئيس للدخل، ونجحت في تنشيط معدلات مساهمة قطاعات اقتصادية غير نفطية في الناتج المحلي للدولة، وذلك في استجابة أولى لمتطلبات مرحلة اقتصاد ما بعد النفط، إضافة إلى مواكبة الاتجاهات والتطورات المستقبلية من النواحي الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والاجتماعية وغيرها، فضلاً عن تحقيق مفاهيم الاستدامة والابتكار في المجالات كافة[766].

إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب من الجميع العمل على استشراف المستقبل عبر إطلاق المزيد من المبادرات والاستراتيجيات الاستباقية لمرحلة اقتصاد ما بعد النفط، تلك المرحلة التي تتطلب العمل بمنظور استراتيجي قائم على المعرفة والانفتاح على العالم الخارجي بمقومات حديثة ومتطورة

764 – استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان، كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة، تقرير مركز بروكنجز الدوحة، السنة 2015، ص 15

765 – محمد بن عبدالعزيز الشحي، إمارات ما بعد النفط.. رؤية وطنية ثاقبة، http://www.alittihad.ae

766 – محمد بن عبدالعزيز الشحي، إمارات ما بعد النفط.. رؤية وطنية ثاقبة، http://www.alittihad.ae

وكوادر بشرية مواطنة قادرة على مواكبة كل جديد وتحديد البدائل واختيار الأفضل ومواجهة التحديات وتقديم حلول واقعية للمعوقات والمشاكل التي تواجه مسيرة التنمية الشاملة. ويتسابق الجميع حالياً على تنفيذ دعوة صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، لوضع برنامج وطني حول تحقيق رؤية شاملة للاحتفال بآخر برميل نفط تصدره الدولة سواء جهات حكومية أو خاصة[767].

أما القطاعات المهيأة لقيادة الاقتصاد الوطني وصولاً إلى تلك الرؤية الطموحة، فهي عديدة، إذ تتملك دولة الإمارات العديد من القطاعات الواعدة والقادرة على قيادة دفة الاقتصاد مع انتهاء حقبة النفط، ومنها على سبيل المثال لا الحصر السياحة والنقل والخدمات اللوجستية والقطاع المالي والخدمات المصرفية، وهم من القطاعات التي أثبتت كفاءة في تحقيق معدلات نمو عالية ودعم الاقتصاد الوطني واستقطاب استثمارات أجنبية.

فيما نراهن على القطاع الصناعي ليكون مدخلنا الرئيس نحو اقتصاد متنوع ومعرفي قائم على الإبداع والابتكار، وهو ما ظهر واضحاً في الخطط التي توليها الحكومة الاتحادية نحو إطلاق المزيد من المشاريع الصناعية الجديدة ودعم وتعزيز البنية التحتية المحفزة لنمو الاستثمارات الصناعية. إذ تمتلك الدولة العديد من المميزات التي تمكنها من دفع القطاع الصناعي إلى موقع منافس على المستويين الإقليمي والعالمي[768].

وجاء الإعلان عن «استراتيجية دبي الصناعية» لتمثل إضافة نوعية لهذا التوجه وتعزز من ممكنات القطاع الصناعي بالدولة، مدعومة برؤية طموحة في تحويل دبي إلى منصة عالمية للصناعات القائمة على المعرفة والابتكار، بما يعزز من مسيرة الدولة نحو التحول إلى اقتصاد متنوع قائم على المعرفة. إذ تعمل القيادة الرشيدة للدولة بخطط واستراتيجيات طويلة الأمد لتحقيق هدف رفاهية المواطن والمقيم على أرض الإمارات من خلال رؤى وبرامج ومبادرات واضحة المعالم وقابلة للتنفيذ[769].

إن «مرحلة ما بعد النفط» تأتي في سياق رؤية طموحة لبناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة والابتكار تقوده الكوادر والكفاءات الوطنية المتميزة، والتي ستتحقق من خلال تكاتف جهود مختلف القطاعات والمؤسسات الوطنية، سواء الحكومية أو القطاع الخاص في ظل دعم قيادتنا، لبناء اقتصاد وطني، يحمل كل ما هو أفضل لمستقبل أجيال الإمارات المقبلة[770].

---

767 – محمد بن عبدالعزيز الشحي، إمارات ما بعد النفط.. رؤية وطنية ثاقبة، http://www.alittihad.ae

768 – محمد بن عبدالعزيز الشحي، إمارات ما بعد النفط.. رؤية وطنية ثاقبة، http://www.alittihad.ae

769 – محمد بن عبدالعزيز الشحي، إمارات ما بعد النفط.. رؤية وطنية ثاقبة، http://www.alittihad.ae

770 محمد بن عبدالعزيز الشحي، إمارات ما بعد النفط.. رؤية وطنية ثاقبة، http://www.alittihad.ae

خلاصات واستنتاجات

من خلال ما سبق يمكن الجزم أن السياسة الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة تقوم على مبادئ واضحة وثابتة تتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة وأهدافها، فالإمارات كدولة صغيرة تلجأ عادة إلى الكفاءة الدبلوماسية القادرة على تحقيق المصالح العليا للدولة والحفاظ على علاقات جيدة مع الآخرين حتى أولئك الذين تختلف معهم، كما تقوم السياسة الأمنية للدولة على الحياد الإيجابي لأنه الأداة الأكثر فعالية والأكثر أهمية التي يمكنها من خلالها استخدام العلاقات الدبلوماسية والاعتماد على القواعد القانونية لتحقيق أهدافها.

وتحقيقا لهذه الأهداف قامت دولة الإمارات بجهود مكثفة وتحرك نشط من أجل العمل على احتواء العديد من حالات التوتر والأزمات والخلافات الناشبة، سواء على صعيد المنطقة أو خارجها، وسعت بشكل دءوب مستمر لتعزيز مختلف برامج مساعداتها الإنسانية والاغاثية والإنمائية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعديد من الدول النامية خاصة تلك التي تشهد حالات نزاع أو كوارث طبيعية فضلاً عن مساهماتها الأخرى الفاعلة في العديد من عمليات حفظ السلام وحماية السكان المدنيين وإعادة الإعمار في المناطق بعد انتهاء الصراعات وهو ما يجسد شراكتها المتميزة مع أطراف عدة وتفانيها من أجل تحقيق الأهداف النبيلة من صيانة واستقرار السلم والأمن الدوليين

وإيمانا من قبل صناع القرار الأمني الإماراتي أن النجاح في استتباب الأمن يستوجب الانتقال إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، لدا تعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة في سعيها لتنويع وتوسيع خيارات تحركها الخارجي على مبدأ التوازن، وتحرص على تنويع تحركاتها تجاه الشرق والغرب والشمال والجنوب ضمن إطار قوي من المصالح المشتركة والاحترام المتبادل، من دون أن يكون التحرك تجاه منطقة أو قوة إقليمية أو عالمية على حساب منطقة أو قوة أخرى؛ لأنها مهتمة بإقامة علاقات إيجابية مع الجميع، وبوصلتها في ذلك أن يصب أي تحرك في خدمة مشروعاتها التنموية في الداخل ويعود بالنفع على شعبها ويسهم في تحقيق الاستقرار والسلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي.

وقد استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال هذا المبدأ أن تكتسب الاحترام والتقدير في العالم كله وتحظى بحضور فاعل ومؤثر في الساحة العالمية، وتصبح طرفا مقبولا من الجميع في مجالات التعاون السياسي أو الاقتصادي.

من المعروف أن السياسة الأمنية الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، فالهدف النهائي من ممارسة النشاط الخارجي هو خدمة أهداف الداخل وقضاياه، أو بصيغة أخرى، فإن التحرك الخارجي يتم توظيفه لخدمة أهداف التنمية والتطوير والاستقرار وتأمين المصالح القومية الحيوية. وفي هذا الإطار يمكن القول إن جولة الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان الآسيوية تعكس حرص الإمارات على الاطلاع على تجارب التنمية الناجحة وخبراتها في العالم، والاستفادة منها في دعم الاقتصاد الوطني وخطط التنمية في الداخل.

ولم تأتي هذه المكانة الرائدة والسمعة الطيبة التي تحظى بها دولة الإمارات العربية المتحدة من فراغ بل جاءت كنتاج لعوامل وأسباب عدة، منها:

1 – إيمان دولة الإمارات العربية المتحدة بأهمية التعاون الإقليمي والدولي المشترك الذي يهدف إلى حماية الأمن والسلم الدوليين من خلال تعزيز علاقات الدولة بالدول الأخرى، سواء من خلال الاتفاقيات أو من خلال المنظمات الإقليمية والدولية.

2 – سياسة الإمارات في المساعدات الإنسانية، وهي السياسة التي أرسى دعائمها المغفور له – بإذن الله تعالى– الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، ويسير على نهجها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة –حفظه الله– من أجل عالم أفضل متحرر من الحروب والفقر والمعاناة.

3 – سياسة الإمارات القائمة على احترام قيم السلام واللجوء إلى السلم واعتماد الحياد الإيجابي، الذي تدعمه كل وسائل السياسة الأخرى، في التعامل مع العلاقات مع الدول الأخرى، أعطت نتائج إيجابية وبنّاءة.

4 – مساندة دولة الإمارات القوية لقضايا الحق والعدل الدوليين وإدانة الاعتداءات التعسفية أياً كان مصدرها، من أجل عالم خالٍ من كل أشكال التعسف والظلم، والوقوف بقوة مع قرارات الشرعية الدولية وإدانة كل أشكال التعصب والتطرف وكل ممارسات الظلم والعدوان.

5 – سياسة عدم التدخل في شؤون الآخر، واحترام سيادة الدول الأخرى واستقلالها، وهي السياسة المنبثقة من مبادئ الدولة القوية التي تؤمن بها.

6 – انتهاج الإمارات للدبلوماسية الهادئة التي تعتمد الوسائل السلمية، أي التفاوض في حل المشكلات من أجل الوصول إلى نتائج تحقق مصالح الدولة وشعبها، خاصة أن التفاوض هنا هو إحدى المسؤوليات الرئيسية للعمل الدبلوماسي الهادف.

فمن أجل تطوير هذه السياسة الأمنية يتوجب على دولة الإمارات العربية المتحدة التنسيق مع دول الخليج الأخرى خاصة قطر بالرغم من أن هذه الأخيرة تدخلت في الشؤون الداخلية للدول الخليجية المجاورة، وتغليب التعاون الاستراتيجي على التنافس السياسي، وتنسيق مع الولايات المتحدة وتركيا في محاولة لتوحيد المعارضة السورية وتمكينها عسكريا، وتنويع العلاقات استراتيجية مع كل دول العالم من أجل الدفاع عليها في حالة نشوب أي عدوان ضدها، وعدم الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية كحليف استراتيجي لأن نسج علاقات كثيرة مع دول قوية كالإتحاد الأوروبي والصين وروسيا سيفرض على الولايات المتحدة الأمريكية المرونة وتقديم الكثير من الامتيازات لإبقاء العلاقة قائمة مع الإمارات قائمة، وتوضيح للمنتظم الدولي أن إيران وامتلاكها للسلاح نووي سيؤثر في التوازنات الاقليمية، وبالتالي الأمن الطاقي بالخليج، مع ضرورة تنويع الاقتصاد الإماراتي وعدم الارتباط الكلي بعائدات النفط، ثم الاستثمار في البحث العلمي وذلك لتحقيق الأمن الغذائي والمائي.

الملاحق

الملحق 1 : معطيات عامة

الملحق 2 : القانون المحدث للمجلس الأعلى للأمن الوطني

الملحق 3 : الجهات الحكومية المعنية بالأمن والسلامة

الملحق 1

معطيات عامة حول دولة الإمارات العربية المتحدة

الملحـــق 2

قانون إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني

الملحق 3

الجهات الحكومية المعنية بالأمن والسلامة

المصادر والمراجع

الكتب

إبراهيم عبد الرزاق شكارة، البعد التاريخي والقانوني للخلاف بين دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث، مجلة التعاون، العدد 28، السنة 1992.

إبراهيم بابللي،التفجيرات النووي الباكستانية، دار ناشري للنشر الإليكتروني، الكويت، السنة 2006.

إبراهيم محمود أحمد، البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبيعة الأولى، السنة 2005.

إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة 2006

أبي ظاهر الرفاعي رنا، الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط، دار العلوم العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2008.

إبراهيم محمود أحمد، الأهمية الإستراتيجية ودورها في الصراع الهندي-الباكستاني، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، السنة 2002.

إبراهيم عرفات، "الصين وحواجز الصعود"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة 2006

أتابر برادلي، السلام الأمريكي والشرق الأوسط، دار العربية للعلوم، بيروت، السنة 2004

أحمد إبراهيم محموداً "مدركات وروية القيادة الإيرانية للسلاح النووي" أ البرنامج النووي الإيراني القاهرة مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، مختارات إيرانية، العدد 113، السنة 2004

أحمد جلال التدمري، الجزر العربية الثلاث دراسة وثائقية، رأس الخيمة، السنة 1995

أحمد طحان، حتمية التغيير في الشرق الأوسط الكبير (العراق، سوريا، السعودية، مصر، إيران)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2006

أحمد موصللي، حقيقة الصراع، الغرب والولايات المتحدة والإسلام السياسي، مؤسسة ألف ليلة وليلة، السنة 2003

أحمد تركي، ويبقى التاريخ مفتوحا، دار الساقي، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 2002

أحمد داود أوغلو، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، السنة 2010

أسامة ابو ارشيد، الولايات المتحدة الأمريكية واتفاق الاطار مع إيران: الدوافع والمكاسب والأثمان، المركز العربي للبحوث والدراسات السياسية، السنة 2015

أسامة غزالي حرب، أين الشرق الأوسط الجديد؟ مجلة السياسة الدولية، مطابع الأهرام، القاهرة، عدد 168، أبريل، السنة2007

إسكال بونيفاس، "الملف النووي الإيراني: تقييمات استراتيجية متباينة"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة 2005

أشرف محمد عبد الحميد كشك، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، مركز الدراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 100، السنة 2012.

أمال السبكي، تأثير البرنامج النووي في امن الخليج، أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، السنة 2005

أمل حمادة، الخبرة الإيرانية.. الإنتقال من الثورة إلى الدولة، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت،، السنة 2009

أمل حمادة، إيران والشرق الأوسط الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 152، إبريل 2003

أماني محمود غانم، البعد الثقافي في دراسة العلاقات الدولية، دراسة في خطاب صراع الحضارات، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، جامعة القاهرة، السنة 2007

أمينة رباحي، تأثير التحولات الإستراتيجية في النظام الدولى على التنظير في العلاقات الدولية، مكتبة مدبولي، القاهرة، السنة 2011، ص 81

أنيس الدغيدي، الملف النووى، الطابعة الثانية، العالمية للكتب والنشر، الجيزة، السنة 2007

أيلان كلارك، العولمة والتفكك، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2003، الطبعة الأولى

إنتوني كوردزمان، إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008

أنور شروان احتشامي، التطورات الداخلية في إيران وتأثيرها في العلاقات الإيرانية-الخليجية، في الخليج في عام 2008-2009، مركز الخليج للأبحاث، السنة 2009

ايغو دالدر، وأخرون، هلال الأزمات: الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، السنة 2006

ايمان دني، الدور الاقليمي لتركيا في منطقة الشرق الاوسط بعد الحرب الباردة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، السنة 2014

ايهاب علي الشموري. المشروع الصهيوني-الأمريكي الجديد ومخاطره على العالمين العربي والإسلامي، مركز باحث للدراسات-بيروت، السنة 2009

بركات نظام، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة 2012

تشوين شي يان، الشرق الأوسط في الإستراتيجية الدولية، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية، بغداد، السنة 2012

توماس فولجى، زلاتكو سابيتش، بيترا روتر، أندريا جيرلاك، مستقبل النظام العالمي الجديد، عاطف معتمد، عزت زيان، المركز القومي للترجمة، القاهرة، السنة 2007

توماس ماتير، "ايران وأمن دول الخليج في القرن الحادي والعشرين" مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الطبعة الأولى، السنة 2005

تشوبين شاهرام، طموحات إيران النووية، ترجمة بسام شيخا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، السنة 2007

توماس ماتير، الجزر الثلاث المحتلة لدولة الإمارات العربية المتحدة: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، السنة 2005

تركي فيصل الرشيد، مابعد الثورات العربية الربيع ومخاض التحول الديمقراطي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت

تيفان هاليز،التفرد الأمريكي، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2005

جارث ستانسفيلد، أمن الخليج العربي عقب غزو العراق، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008

جان ايف هين وغونيلا هيولوف، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو أطلسية، في مجموعة من الباحثين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، السنة 2008، الطبعة الأولى، الترجمة عمر الأيوبي وأخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2008

جاسم إبراهيم الحياني، خفايا علاقات إيران –إسرائيل وأثرها في احتلال إيران للجزر العربية الإماراتية الثلاث، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2007

جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2014

جنيفر كنيبر، الأسلحة النووية والثقافة الإستراتيجية الإيرانية، في جنيفر كنيبر وأندرو تيريل، دراسات عالمية: الثقافة الإستراتيجية الإيرانية والردع النووي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 88، السنة 2009

جوناثان كلارك وستيفان هالبر، التفرد الأمريكي، المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد، دار الكتاب العربي، بيرت، السنة 2005

جير جيرولد، سياسة إيران الإقليمية، في كتاب الخليج تحديات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الطبعة الأولى، السنة 2006

جيرلد جرين، إيران وأمن الخليج، في أمن الخليج في القرن الحادي والعشرين، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، السنة 2003

حاكم المطيري، الأزمة السياسية في دول الخليج: دلالاتها ومألاتها، مركز قضايا الخليج للدراسات الاستراتيجية، السنة 2008

حسن محمد الزين، الربيع العربي: أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير، دار القلم الجديد، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2013

حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2004

حسين غباش، الجزر الإماراتية بالوثائق البريطانية، الشارقة، الطبعة الأولى، السنة 2002

حسين غازي حسين، النظام الإقليمي الشرق أوسطي ومخاطره على الوطن العربي، مطبعة الزراعي، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2004

حميد حمد السعدون، فوضوية النظام العالمي الجديد وأثاره على النظام الإقليمي العربي، دار الطليعة العربية، الأردن، السنة 2001

خالد أحمد الملا السويدى، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية 1979-2000، دار كنان،دمشق، السنة 2009

خالد أحمد الملا السويدي، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تجاه إيران، دمشق، الطبعة الأولى، السنة 2006

خالد بن محمد القاسمي، طموحات ايران النووية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2009

خالد أحمد الملا السويدى، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية 1979-2000، دار كنان، دمشق، السنة 2009

خالد بن محم القاسمي، الجزر الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، المكتب الجا معي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى، السنة 1997

خضر عباس عطوان، القوى العالمية والتوازنات الإقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، السنة 2009

خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، السنة 2004

خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2009

خليفة عبد السلام خليفة الشاوش، الإرهاب والعلاقات العربية – الغربية، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2008

خليفة سيف حامد الطنيجي، قضية جزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى في وثائق الأمم المتحدة، دمشق، الطبعة الثانية، السنة 2011

دانا علي صالح البرزنجي، السياسة الخارجية الأمريكية حيال المملكة العربية السعودية، بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى السنة 2009

ديفيد هارفي، الأمبريالية الجديدة، ترجمة وليد شحادة، دار الحوار الثقافي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004

ديفيد ترامبل،العالم وفوضى سياسة المصالح، مترجم عن الإنكليزية، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، السنة 2011

رضوان، أوهام الغرب عن الإسلام: بحث في جذور معاداة الثقافة الإسلامية في الغرب، مطبعة الأندلس، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، السنة 2013

سعد توفيق حقي، النظام الدولي الجديد: دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الدار الأهلية، عمان، الأردن، السنة 1999

سعد شاكر شبلي، الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2013

سلامة معتز، الثورة أم الإصلاح؟ الخيار الأمن لدول الخليج، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، السنة 2011

السيد أبو داود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، السنة 2014

السيد ياسين، حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد، ميريت للنشر، القاهرة، السنة 2022

الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد، شرق الكتاب، الطبعة الأولى، السنة 2013

الشيخ لطفي السيد، الصراع الأمريكي الروسي على أسيا الوسطى، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، السنة 2006

راغب السرجانـي،البرنامج النووي الإيراني وسيناريوهات المستقبل، الملف النـووي الإيراني، قصـة الإسلام، 2016/3/20.

رسل ريتشارد، البرنامج النووي الإيراني: الانعكاسات الأمنية على دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج العربي، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الأستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008

رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، دار الكتاب العربي، دمشق، السنة 2011

رياض الراوي، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، مطبعة الأوائل للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، السنة 2006

رياض نجيب الرايس، رياح الخليج :بدايات مجلس التعاون الخليجي والصراع العربي الإيراني" 1980–1990 الريس للكتب والنشر، رياض، السنة 2012

ريتشارد هاس، الفرصة: لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ، ترجمة سعد كامل الياس، العبيكان للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، السنة 2007

زينب عبد العظيم محمد، الموفق النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، السنة 2007

زبيغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلبات الجيوإستراتيجية، ترجمة أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، السنة 1999

سامور، جاري، "مواجهة التحدي النووي الإيراني"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبوظبي، السنة 2006

ستار جبار الجابري، وأخرون، الإستراتيجية الأمريكية في العراق وتداعياتها من منظور داخلي وإقليمي، سلسلة كتب مركز العراق للدراسات، العدد 02، دار الصنوبر للطباعة، دمشق، السنة 2008

سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير: مؤامرة أمريكية ضد العرب، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2005

سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب والإرهاب الدولي، دار الشؤون الثقافة العامة، بغداد، السنة 2002

سوسن العساف، إستراتيجية الردع: العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، السنة 2008

سيدي ولد أباه، عالم ما بعد 11 أيلول 2001، الدار العربية للعلوم، بيروت، السنة 2004، شحاتة محمد ناصر، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي...الاستمرارية والتغيير، دار العين للنشر، القاهرة، السنة 2015

السلطان عبد المحسن عبد الله، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي: التنافس بين إستراتيجيتين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، السنة 1985

السيد أحمد فرج، حوار الحضارات في ظل الهيمنة الأمريكية هل ممكن؟، دار الوفاء، مصر، الطبعة الأولى، السنة 2004

السيد ياسين، حوار الحضارات: تفاعل الغرب الكوني مع الشرق المتفرد، ميريت للنشر، القاهرة، السنة 2002

شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين، الانعكاسات: الانعاكاسات الإستراتيجية والإقتصادية، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد 38، السنة 2011

صباح الموسوي وأخرون، المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار عماد، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2013

ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي تطوره واشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه عدد 56، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أذار/مارس 2006

العيسى شملان، الخلافات الحدودية والإقليمية بين العرب وإيران، في العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وأفاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، السنة 2001

عاطف الغمري، الشرق الأوسط الكبير،دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، السنة 2004

عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، بيروت، السنة 2012

عبدالله فهد النفيسى، المشروع الإيرانى فى المنطقة العربية والإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2014

عبد الرحمان عبد الرحمان النقيب، مشروع الشرق الأوسط الكبير وتدعياته السياسية والاقتصادية والتربوية، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، السنة 2010

عبد المنعم سعيد، ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد207، السنة 2010

عباس خضر عطوان، القوى العالمية والتوازنات الاقليمية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، السنة 2010

عبد الستار أمين سرمد، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، السنة 2008

عبد العزيز بن عثمان التويجري، صراع الحضارات في المفهوم الإسلامي، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، إيسيسكو، الرباط، السنة 2002، الطبعة الثاني، السنة 2015

عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2005

عبد الناصر جدلي، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى للنظام الدولي، القاهرة، مكتبة مدبولي، السنة 2011

عبد اللطيف مسعد الصيادي، التسوية القانونية للنزاع الإماراتي-الإيراني على الجزر الثلاث، المركز الوطني للوثائق والبحوث، وزارة شؤون الرئاسة، الإمارات، الطبعة الثانية، السنة 2012

عبد العزيز بن أحمد البداح، حركة التشيع في الخليج العربي-دراسة تحليلية نقدية، المركز العربي للدراسات الإنسانية، الطبعة الأولى، السنة 2010

عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الأقليمية الناتجة عن إستخدام القوة، رأس الخيمة، الطبعة الثانية، السنة 2001.

عبد الله الأشعل، القانون الدولي لمكافحة الإرهاب، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة والنشر، القاهرة، السنة 2003

عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، السنة 2010

عبد الرحمان بن حمد العطية، معضلات الأمن في منطقة الخليج العربي، في النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008

عبد الوهاب عبدول، الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ومدى مشروعية التغيرات الأقليمية الناتجة عن إستخدام القوة، رأس الخيمة، الطبعة الثانية، السنة 2001

عبد المنعم، محمد نور الدين، النشاط النووي الإيراني من النشأة حتى فرض العقوبات، مكتبة الأنجلوالمصرية، القاهرة، السنة 2009

عبد الحي وليد، إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020، مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف، الجزائر، السنة 2010

عبد الرحمان محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، الطبعة السادسة، السنة 2007

عبد الجليل زيد المرهون، المقاربة الامريكية الجديدة لأمن الخليج، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، السنة 2011

عبد الله فهد النفيسى، المشروع الإيرانى فى المنطقة العربية والإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2014

عبد الجليل زيد المرهون، أوروبا وأمن الخليج: الفرص والخيارات، مركز الدراسات الأوروبية، الرياض، السنة 2009

عبد الله تركماني، تعاظم الدور الإقليمي لتركيا:مقوماته وأبعاده ومظاهره وحدوده، الطبعة الأولى، السنة 2010

عتريسي طلال، الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، دار الساقي، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2006

عثمان طه نارا، النظرية الليبرالية والعلاقت الدولية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، السنة 2013

غريس ميليسا، نزع السلاح (دليل أساسي)، مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، نيويورك، السنة 2013

عزام صياح عزام، المنطقة العربية بين الأطماع الخارجية والحراك الجماهيري، دار العوام للطباعة والنشر، دمشق، السنة 2011

عزمي بشارة واخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، السنة 2012

علي حسين باكير، الولايات المتحدة والقوى الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، السنة 2014

علي حسن باكير واخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، السنة 2010

علي ناصر ناصر مضيق هرمز والصراع الأمريكي الايراني، دار الفارابي، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2013

عمار بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، كوم للدراسات والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، السنة 2009

عصام عبد الشافى، "أزمة البرنامج النووى الايرانى: المحدداتٱ التطورات، السياسات- دراسة فى الازمات الدولية"، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، إبريل، السنة 2004

عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015

عطا الله زايد الزايد، العلاقات السياسية السعودية الايرانية واثرها على الامن الاقليمي لمنطقة الخليج العربي 1980-2003، الاكاديميون للنشر والتوزيع، الاردن، الطبعة الأولى، السنة 2015

عطية ممدوح حامد وأخرون، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، السنة 2003

عطا محمد زهرة، البرنامج النووي الإيراني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2015

علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، سلسلة أطروحات الدكتوراه عدد 51، الطبعة الأولى، شباط/فبراير 2005

علي العطار، العولمة والنظام العالمي الجديد، دار العلوم العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، السنة 2004

علي حرب، ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، السنة 2011

علي عبيد نايف، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية بين النظرية والتطبيق، مجد المرسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2004

عمر هشام الشهابي، اقتلاع الجذور: المشاريع العقارية وتفاقم الخلل السكاني في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2012

عيسى السيد دسوقي، التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، السنة 2008

عيساوة آمنة، "الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق الأوسطي بعد الحرب الباردة"، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، السنة 2010

فاطمة الحاج عبد الله محمد الحبروش، التطور التاريخي لإمارات الساحل المتصالح، أبو ظبي، الطبعة الأولى، السنة 2008،

فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، ترجمة حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 1993

فراس أبو هلال، إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات، المركز العربي للأبحاث والسياسات، السنة 2011، الدوحة

فريد زكريا، عالم ما بعد أمريكا، ترجمة بسام شيحا، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم " ناشرون "، بيروت، السنة 2009

فنسان الغريب، مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، السنة 2008

فواز جرجس، السياسة الأمريكية اتجاه العرب، كيف تصنع؟ ومن يصنعها؟، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2000

فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، السنة 2004

كروكشانك دي أي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2007، ص 107

كميل حبيب، الشرق الأوسط وفلسطين في الرؤية الأمريكية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، السنة 2012

كوفيل تييري، إيران الثورة الخفية، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الفارابي، بيروت، السنة 2008

كولن كامبيل وآخرين، نهاية عصر البترول.. التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل، ترجمة: عدنان عباس علي، الناشر:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، الطبعة الأولى، السنة 2004

كورب لورنس، الخليج العربي وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، سلسلة محاضرات الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، عدد 101، أبو ظبي، السنة 2006

صباح الموسى، ومحمد السعيد ادريس واخرون، المشروع الايرانى فى المنطقة العربية الاسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، السنة 2014

صبري فارس الهيتي، الأهمية الجغرافية لمضيق باب المندب في الملاحة العربية والمواصلات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 1982

ماجد كيالي، مشروع الشرق الأوسط الكبير.. دلالته وإشكالاته، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، الطبعة الأولى، السنة 2007

مايكل هادسون، الصعود الأسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2013

محجوب الزويري، إيران الثورية والثورات العربية، ملاحظات بشأن السياسة الخارجية الإيرانية ومألاتها، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، الدوحة، السنة 2012

محمد إبراهيم منصور، الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2001

محمد زين العابدين أحمد موسى،"العلاقات الخليجية الروسية"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بتاريخ 2015/12/23

محمد زين العابدين احمد موسى، "العلاقات الخليجية الروسية"، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بتاريخ 2015/12/23

محمد أحمد النابلسي، رؤية مستقبلية لمشروع الشرق الأوسط الكبير، مداخلة في مؤتمر أفاق مشروع الشرق الأوسط الكبير، دمشق، 27–29 ديسمبر 20004، سوريا، المركز العربي للدراسات المستقبلية، السنة 2005

محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، أب/أغسطس، السنة 2001

محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، السنة 1998

محمد ظافر العجمي، أمن الخليج العربي تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 56، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 2006

محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006

محمد صادق الحسيني "جمهورية ايران الإسلامية والجزر العربية الإمارتية والاحتلال الإيراني نموذج للعلاقات العربية – الإيرانية" (القاهرة: دار الكتب الحديث) السنة 2003

محمد حسن عيدروس، محمد رضا خان والجزر العربية، دبي، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، السنة 2002

محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006

محمد حامد الأحمري وأخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، السنة 2012

محمد عطوي، حروب إسرائل المقبلة، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2002

محمد زينب عبد العظيم، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، السنة 2007

محمد حسن عيدروس، محمد رضا خان والجزر العربية، دبي، الطبعة الأولى، الجزء الثالث، السنة 2002

محمد عبد القادر فالح البشابشة، النزاع الإماراتي الإيراني حول الجزر الثلاث، أبو موسى، طنب الكبرى، طنب الصغرى، كلية العلوم السياسية، جامعة اليرموك، الأردن، السنة 2006

محمد شوقي عبد العال، نحو إستراتيجية دولية لمكافحة الإرهاب، في، د يسري العزباوي، داعش: دراسات في بنية التنظيم، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، السنة 2015، ص 159
محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، السنة 2002

محمد حسنين، هيكل الإمبراطورية الأمريكية والإعارة على العراق، الطبعة الثالثة، دارالشروق، القاهرة، السنة 2004

محمد صافي يوسف، مدي مشروعية لجوء الدول إلى التدابير العسكرية لمكافحة الإرهاب الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، السنة 2005

محمد السعيد إدريس،"الثورات العربية ومستقبل العلاقة بين النظام العربي والنظام الإقليمي"، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- القاهرة، السنة 2011- 2012

محمد سعدي، أطروحات لفهم العالم الجديد: نهاية التاريخ، صدام الحضارات، الفوضى العالمية الجديدة، مكتبة دار السلام، الرباط، السنة 2001

محمد السعدي، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات الى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد 58، السنة 2006

محمد سيف حيدرالنقيد، نظرية نهاية التاريخ وموقعها في إطار توجهات السياسةالأمريكية في ظل النظام العالمي الجديد،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2007

محمد نشطاوي، العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات،المطبعة والوراقة الوطنية، السنة 2002، الطبعة الأولى، مراكش

مختار شعيب، الإرهاب صناعة عالمية، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، السنة 2004

محمد عمارة، الاسلام وفلسفة الحكم، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2009

ممدوح حامد عطية، عبد الرحمن رشدي الهواري، محمد جمال الدين مظلوم، البرنامج النووي الإيراني والمتغيرات في أمن الخليج"، الهيئة المصرية العامة للكتاب، السنة 2003، القاهرة

مسعد نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى، السنة 2001

مصباح عامر، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، دار قرطبة لنشر والتوزيع، الجزائر، السنة 2007

منصور محمد محرر، الخيار النووي في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2001

منصور حسن العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1979–2000، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الطبعة الأولى، السنة 2008

ميتكيس هدى وصدقي عابدين، قضايا الأمن في أسيا، مركز الدراسات الأسيوية، القاهرة، السنة 2004

مهدي علي أبو فطيم، الربيع العربي الثورات العربية في القرن الواحد والعشرين، وسائل الإعلام العالمية للخدمات، بيروت، السنة 2011

مازن الحسيني ونعيم الأشهب، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشروق، عمان، السنة 2004

نادر فرجاني، احتمالات النهضة في الوطن العربي بين تقرير التنمية الإنسانية العربي ومشروع الشرق الأوسط الكبير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجة، أبو ظبي، السنة 2004

ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأمريكية-الأوروبية على قضايا الأمة العربية حقبة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، كانون الثاني/يناير 2007

نعيم الأشهب ومازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، دار الشروق، عمان، الطبعة الأولى، السنة 2005

نعوم تشومسكي، الدولة المارقة: حكم القوة في الشؤون الدولية، ترجمة أسامة أسير، مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، السنة 2003

نايف علي عبيد، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، السنة 2004

نيفين مسعد، صنع القرار فى إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، السنة 2001

نايف بن حثلين، صراع الحلفاء: السعودية والولايات المتحدة الأمريكية منذ 1962، الترجمة أحمد مغربي، دار الساقي، السنة 2013

وائل محمد اسماعيل، التغيير في النظام الدولي، مكتبة السنهوري، بغداد، السنة 2012

الهادي زعرور، "توازن الرعب للقوى العسكرية العالمية، أمريكا، روسيا، إيران، الكيان الصهيوني"، حزب الله، كوريا الشمالية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، السنة 2013

هدى ميتيكس، خديجة عرفة، الصعود الصينى"، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، السنة 2006

هاورد روجر، نفط إيران ودوره في تحدي نفوذ الولايات المتحدة، ترجمة مروان سعد الدين، مكتبة مدبولي، بيروت، السنة 2007

هادي زعرور، توازن الرعب القوى العسكرية العالمية: أمريكا وروسيا وإيران، وإسرائيل، حزب الله وكوريا الشمالية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، السنة 2013

هايل طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الكندي، الأردن، السنة 2009

هشام الدجاني، خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء الشرق الأوسط الجديد، مركز الإمارت للدراسات والبحوث الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد 34، السنة 1999

هويدا الرفاعي، مواقف دولة الإمارات العربية المتحدة تجاه أزمات الشرق الأوسط، دار المكتب العربي للمعارف، السنة 2017

يوسف خليفة يوسف، الإمارات العربية المتحدة في مفترق الطرق، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2004

ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى أمن عربي وإسلامي في الخليج، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، شباط/فبراير 2004

يوسف عبد الرحمان حارب، السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، السنة 1999

- المجلات

إبراهيم غالي، مصالح استراتيجية: ركائز تعزيز الشراكة الإماراتية – الهندية، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، السنة 2016

إبراهيم خليل العلاف، الشرق الأوسط...الشرق الأوسط الجديد... الشرق الأوسط الكبير، رؤية تاريخية وسياسية، مجلة علوم إنسانية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 27، مارس 2004

أحمد أبو الوفا، ظاهرة الإرهاب الدولي، السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 161، يوليوز، السنة 2005

أحمد بهاء الدين شعبان، الحراك السياسي في المنطقة المظاهر ...المبررات... الإتجاهات...الأبعاد والأفاق، شؤون عربية، العدد 123، الخريف 2005

أحمد منيسي، "أزمة البرنامج النووى الإيرانى: سيناريوهات متعددة للمستقبل"، مختارات ايرانية، السنة الخامسة، العدد 64، يوليوز 2005

أشرف محمد كشك، "روية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني"، السياسة الدولية، العدد 65 يوليوز2006

أشرف محمد كشك، السياسات الجديدة لحلف الناتو ودلالاتها الإقليمية، صحيفة عمان العمانية، يناير 2011

أشرف محمد كشك، العمالة الوافدة في دول الخليج، أسباب الاستقدام- الأثار، معوقات الإحلال، مجلة شؤون خليجية، المجلد 07، العدد الأول، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، يناير 1999

أشرف محمد كشك، الضرورات الاستراتيجية للتحوّل نحو حالة الاتحاد الخليجي، دراسة استراتيجية، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، يونيو 2013

أشرف سعد العيسوي، الناتو وأمن الخليج، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86، السنة 2006

إدريس لكريني، مكافحة الإرهاب الدولية بين تجديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية، مجلة المستقبل العربي، العدد 281، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، السنة 2002

أمين الساعاتي، مستقبل العلاقات الأمريكية-الخليجية بعد الاكتفاء الذاتي من النفط، صحيفة الاقتصادية، بتاريخ 03 فبراير 2013

أندريس فوج راسموسن، الناتو والربيع العربي، صحيفة الشرق الأوسط، 3 يونيو 2011

إيمان رجب، كيف يمكن فهم سياسات قطر تجاه الثورات العربية؟ مجلة السياسات الدولية، العدد 201، القاهرة بتاريخ 2012

البدوي المعازي، الملف النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، مجلة أراء حول الخليج، العدد 17، السنة 2006

بنان طلال صالح، إيران معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 155، يناير 2004

بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالم، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 161، يوليوز 2005

بول هيرست وجراهام طومبسونن ما العولمة؟ الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم، ترجمة فالح عبد الجبار، دراسات عراقية، بغداد السنة 2009، الطبعة الأولى

جاسم سمير راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، العدد 45، السنة 2012

جواد الحمد، المشهد العربي بعد الثورات وتحديات المستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان، عدد 56، الصيف 2016

جون تشيبمان، رؤية استراتيجية لضمان أمن الخليج، في التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، السنة 2011

جون سيجلر، التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي في مجال الدفاع الجوي والصاروخي ومواجهة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتخطيط السياسة الأمنية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2000

جوزيف ناي وأخرون، مستقبل القوة الأمريكية،مركز الإمارات للدرسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، سلسلة دراسات عالمية، العدد 105، السنة 2012

جواد الهنداوي، سوريا والمنطقة والاتحاد الاوربي بعد اسقاط الطائرة الروسية، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد11، السنة 2016، ص 282.

جواهر أل ثاني، قطر والإخوان المسلمين، صحيفة العرب، العدد 9006، بتاريخ 07-02-2013

جواد الهنداوي، سوريا والمنطقة والاتحاد الاوربي بعد اسقاط الطائرة الروسية، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد11، السنة 2016

حيدر عبد الرزاق الحيدري، العلاقات التركية السعودية بعد عام 2002، الدوافع ..المتغيرات.. واحتمالات المستقبل، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد12، السنة 2016

خالد اسماعيل سرحان، السياسة الخارجية السعودية تجاه سوريا، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 12،السنة 2016

خلود محمد حسين، مستقبل العلاقات العراقية- التركية بعد الانسحاب الامريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، السنة 2012

سامي السلامي، "التدخل الروسي في سوريا وجهاديو القوقاز..أبعاد متداخلة"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 15 أكتوبر 2015

سعد عبيد السعيدي، العرب والعثمنة الجديدة، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، السنة 2013، العدد 13

سرمد عبد الستار أمين، نموذج القيادة الأمريكية للنظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية، مجلة دراسات دولية، العدد 35، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كانون الثاني، السنة 2008

شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، السنة 2009

سام سويلم، مضيق هرمز في بؤرة الصراع الإيراني-الأمريكي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، مجلة مختارات إيرانية، العدد 82، السنة أيار/ماي 2007

شفيق المصري، "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد أيار، السنة 2013

شفيق المصري، "الأمن النفطي: الهاجس الأكبر في المنطقة"، مجلة الاقتصاد والأعمال، عدد21، بتاريخ أيّار 2013

حسن الشريف، النظام العربي في مطلع القرن الحادي والعشرين في ضوء التحديات الدولية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 304، يونيو 2004

حسنين توفيق إبراهيم، الخليج....إلى أين، رؤية استشرافية، مجلة أراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005

حيدر عبد الرزاق الحيدري، العلاقات التركية السعودية بعد عام 2002، الدوافع ..المتغيرات.. واحتمالات المستقبل، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد12، السنة 2016

خالد عبد العظيم، حدود التحالف وأبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، أكتوبر/ تشرين الأول، السنة 2002

خالد اسماعيل سرحان، السياسة الخارجية السعودية تجاه سوريا، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 12،السنة 2016

خلود محمد حسين، مستقبل العلاقات العراقية- التركية بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة رؤية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، السنة 2012

خولة مطر، محاولة التخلص من الاعتماد على العمالة الوافدة في منطقة الخليج، في الخليج بين المحافظة والتغيير، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، السنة 2008

صالح غازي الصمادي، فايز عبد المجيد، البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج العربي، مجلة المنارة المجلد 15- العدد 03، السنة 2009

صادق ملحم، هبوط أسعار النفط، أسباب ونتائج، جريدة السفير، العدد الصادر بتاريخ 2015/12/30

ظافر محمد العجمي، التعاون العسكري الخليجي: إنجازات ملموسة أم نتائج محدودة؟ مركز الجزيرة للدراسات، السنة 2016

ظافر العجمي، المعضلة الأمنية: معوقات الاتحاد وضربات أجنحة الفراشة، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 196 إبريل/نيسان 2014، المجلد 49

كاترين أبو الخير، عالم بلا أقطاب، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 189، يوليوز 2012

كريستيان كوخ، العلاقة عبر الأطلسية وانعكاساتها على منطقة الخليج، مجلة أراء حول الخليج، العدد السادس، فبراير 2005

كوثر عباس الربيعي، مستقبل النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة وأثره على المنطقة العربية– الإتحاد الأوروبي أنموذجاً–"مجلة قضايا سياسية، العدد 26، السنة 2012

ماجد خضير، مقومات السياسة الخارجية القطرية، مجلة دراسات دولية، العدد 49، مركز الدراسات الدولية، بغداد

محمود توفيق محمود، مدخل إلى خريطة الحدود السياسية العربية–العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، القاهرة، يناير 1993

محمد مصطفى شحاتة، منازعات الحدود بين السعودية ودول الخليج، مجلة السياسة الدولية، عدد 111، القاهرة، يناير 1993

محمد الرميحي، أوهام واسباب انخفاض اسعار النفط، جريدة الشرق الأوسط، رقم العدد 31600، صادر بتاريخ 2006/2/12

محمد السعيد عبد المؤمن، مؤتمر الصحوة الإسلامية فى طهران، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، السنة العاشرة، العدد 135، اكتوبر 2011

محمد سعد ابو عامود، تركيا وحلم اعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد201، السنة 2015

محمد الطاهر رانية، سياسات الانتشار النووي: دراسة في المحددات السياسية والأطر القانونية، المركز الدبلوماسي، السنة 2015

محمد سعد ابو عامود، تركيا وحلم اعادة انتاج دولة الخلافة العثمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد201، السنة 2015

مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، العدد الأول، المركز العربية للأبحاث ودرسة السياسات، قطر، السنة 2013

مصطفى أحمد النعمان،"الصين تقرع أبواب الشرق الأوسط.. السياسة تواكب الإقتصاد"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 25 يناير 2016

مصطفى اللباد، قراءة فى مشروع إيران الاستراتيجى تجاه المنطقة العربية، دورية الشؤون العربية، العدد 129، الربيع، الأمانه العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، السنة 2007

مصطفى علوي، معضلة خروج القوى الكبرى من مناطق التدخل: الولايات المتحدة نموذجا، مجلة السياسة الدولية، العدد 190، مركز الأهرام للدرسات السياسية والإستراتيجية، السنة 2012

مظاهري محمد مهدي، مستقبل أمن الخليج الفارسي، مجلة مختارات إيرانية، العدد 86، سبتمبر 2007

مظفر نذير طالب، الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الدولي الجديد، الواقع والتوقع، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد 16 الجامعة المستنصرية، بغداد، أذار 2005

منير مباركية، القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015، مجلة رؤية استراتيجية، عدد 21، جانفي 2015

موسى حمد القلاب، السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون، أراء حول الخليج، السنة 2006

مهيوب غالب، العرب والعولمة، مشكلات الحاضر وتحديات المستقبل العربي، بيروت، عدد 256، يونيو 2000

عامر هاشم، دراسة في اثر الفاعلين الايراني والتركي في المعادلة العراقية، مجلة دراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 14،السنة 2009

عباس محمد ناجي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسات الدولية، العدد 112، السنة 2012

عبد الخالق عبد الله، التنافس المقيّد: السياسات السعودية والقطرية تجاه الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، ابريل 2013، المجلد 48

عبد الله عبد الرحمان، "نحو نظام جماعي فعال للسلام والأمن على الصعيدين العربي والإفريقي في ضوء مبادرة الشرق الأوسط الكبير، شؤون الشرق الأوسط، العدد 10، أبريل 2004

عبد اللطيف أمل، العمالة الأجنبية وإلغاء نظام الكفيل...المواقف المتباينة والتداعيات، مجلة شؤون خليجية، المجلد11، العدد 58، لندن، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، صيف 2009

عبد المنعم المشاط، النظام الدولي والتحول إلى التعددية التوافقية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية العدد 178، أكتوبر 2009

عبد المنعم سعيد، ومحمد فايز فرحات، "مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم 207، القاهرة، فبراير 2010

عزمي خليفة التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، القاهرة، السنة 2010

عثمان السيد عوض، إيران وتقاسم ثروات بحر قزوين، مجلة مختارات إيرانية، العدد 17، ديسمبر 2002

عذاب الشمري صبيح، إسرائيل ودول المحيط الأفرو-أسيوية: إثيوبيا، الصين، باكستان، نموذجا، بغداد، السنة 2011

عصام عبد الشافي، تراجع الدور الأمريكي في البيئة الاستراتيجية الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 186، تشرين الأول/أكتوبر 2011

عيسى محمد عبد الشفيع، الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع، مجلة المستقبل العربي، العدد 346، ديسمبر 2007

عزمي خليفة التأرجح: موقف دول الخليج من ثورة 25 يناير في مصر، مجلة السياسة الدولية، العدد 187، القاهرة، السنة 2010

عزمي بشارة، روسيا: الجيوستراتيجيا فوق الايديولوجيا فوق كل شيء، مجلة سياسات عربية، عدد 17، بتاريخ نوفمبر\تشرين الثاني 2015

غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، مركز الدراسات الإستراتيجية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2000

قاسم حسين الربيعي، العلاقات التركية الايرانية بعد عام 2003 بين التعاون والاختلاف، مجلة أبحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 9، السنة 2015

قاسم حسين الربيعي، روسيا وتركيا، المصالح المعقدة وصراع النفوذ، مجلة ابحاث استراتيجية، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، العدد 12، السنة 2016

نورهان الشيخ، "السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط: هل تتجه روسيا إلي مزيد من الانخراط في أزمات المنطقة؟، مجلة السياسة الدولية، 2015/12/30

دلال محمود، "مقومات مفقودة: معضلات الدولة القائد في النظم الإقليمية والدولية"، مجلة السياسة الدولية، بتاريخ 003 يناير 2014

اللواء طلعت مسلم، القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أوراق عربية، العدد 02، السنة 2011

وليد محمود عبد الناصر، المعادلات الجديدة: تحولات موازين القوى في النظام الدولي، القاهرة، مؤسسة الأهرام، مجلة السياسة الدولية، العدد 187. يناير 2012

- تقارير

باقر سلمان النجار، الاحتياجات المستقبلية للعمالة في دول مجلس التعاون، ورقة قدمت إلى: الموارد البشرية والتنمية في الخليج العربي، المؤتمر الرابع عشر، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2-4 شباط/ فبراير 2009

شادي حميد، ويليام مكانتش، وراشد دار، الإسلاميون بعد الربيع العربي بين الدولة الإسلامية والدولة الوطنية، مشروع العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلامي التابع لمعهد بروكنجز أبحاث منتدى أمريكا والعالم الإسلامي لعام 2016، يناير 2017

عشرون عاماً على أول مهمة قتالية لحلف الناتو، تحليل منشور في صحيفة الخليج البحرينية، مارس 2014

استقرار الطاقة أم شعور خاطئ بالأمان، كيف تقوم التحولات الجيوسياسية وتغيرات الاقتصاد السياسي وتقلبات الأسواق بتغيير المشهد العام للطاقة، تقرير مركز بروكنجز الدوحة، السنة 2015

مجيد العلوي، الهوية والانتماء الوطني في الخليج العربي، ورقة قدمت إلى الهوية في الخليج العربي...التنوع ووحدة الانتماء، المؤتمر الأول لمعهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة 15-16، أبريل 2009

- مداخلات

جمال زهران، "تدعيات الشرق الأوسط الكبير على النظام العربي واحتمالات تحالفات إقليمية جديد"، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية، مشروع الشرق الأوسط الكبير جدل الداخل والخارج ومشتقبل المنطقة العربية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ديسمبر، السنة 2005

- جرائد

جمال خاشقجي "سياسة شرق أوسطيّة جديدة من دون الإخوان" بجريدة الحياة السعودية بتاريخ 7 مارس 2015

عبد الرحمن الراشد، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية السعودية، جريدة الشرق الأوسط، الخميس 29 من يناير/كانون الثاني 2015 عدد (13211)

وسام الدين العكلة، "قراءة فى البرنامج النووى الإيرانى"، جريدة الزمان الدولية، العدد 4214، بتاريخ 31 مايو 2015

- مراجع أجنبية

Vania Carvalho Pinto, "From "Follower" to "Role Model": the Transformation to the UAE's International Self-Image," Journal of Arabian Studies, 4(2), 2014, p. 234

David Hearst, "Three Potential Moves Behind the Tension between Qatar and its Gulf Neighbors," Middle East Eye, 2 June 2017.

Fakhreddin soltani, "Foreign Policy of Iran after Islamic Revolution Jornal of Politics and law vol.3, no: 2, sep2010

William pfaff Redefinig world power, Foreign Affairs, vol 70 No 1, America and the World 1990/1991, p36

Slotin, Jenna and Molly Elgin-Cossart. Why Would Peace Be Controversial at the United Nations? Negotiations Toward a Post-2015 Development Framework, New York: Center On International Cooperation December 2013.

Michael Schiffer,The U.S. and rising powers, National Intelligence Council, Mapping the Global Future, 17 Nov 2007 p13

Marc Lynch, The New Arab Wars: Uprisings and Anarchy in the Middle East, (New York: Public Affairs, 2016, p 57

Danile J. Hickman, Terrorism as Violation of the " Law of Nation ": Finally Overcoming the Definitional Problem, Wisconsin International Law Journal, Vol. 29, Issue 3, 2012, pp. 451

Abootalebi, A. (2007). “Iran and the future of Persian Gulf Security”, paper prepared at the Mid-West Political Science Association Annual Meeting, Chicago, Palmer House.

Day, Ghazi Saleh, “Iran perspective of Arab Gulf Security ”,World Politics , Vol 9, (July 2008) De Bellaigue, Christopher, (2005). “Think Again: Iran, Foreign Policy.“

Shibley Telhami and Steven Kull, “preventing a Nuclear Iran peacefully”. New york Times, January 15, 2012 .

Maleki, Abbas.” Iran’s nuclear: recommendations for the future”, the American Academy of Arts & Sciences , 2010

Milani Abas,S.Foregin Policy and Future of Democracy in Iran,The Washington Quarterly summer,29 may 2005

الفهرس

مقدمة..... 3

القسم الأول: بنية المؤسسة الأمنية ومحددات السياسة الأمنية المتحدة 16

الفصل الأول: الأجهزة المسؤولة عن صنع السياسة الأمنية 18

المبحث الأول: وزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الدفاع..... 18

المطلب الأول: وزارة الخارجية والتعاون الدولي 20

الفرع الأول: الهيكلة التنظيمية للوزارة الخارجية..... 20

الفرع الثاني: استراتيجية المساعدات الخارجية للدولة (2017–2021)..... 21

الفرع الثالث: تقييم أداء وزارة الخارجية 21

المبحث الثاني: القوات المسلحة الإماراتية 26

المطلب الأول: طبيعة التحديث الممنهج على القوات المسلحة الإماراتية..... 27

الفرع الأول: القدرات العسكرية 28

الفرع الثاني: استراتيجة التسلح 30

المطلب الثاني: مشاركات القوات المسلحة الإمارتية في محيطها الإقليمي والدولي 32

الفرع الأول: المشاركة في عملية عاصفة الحزم..... 33

الفرع الثاني: المشاركة ضمن قوات درع الجزيرة لإعادة الأمن والاستقرار إلى مملكة البحرين 35

الفرع الثالث: محاربة داعش..... 36

الفرع الرابع: المشاركة في قوات حفظ السلام في أفغانستان "إيساف" 39

الفرع الخامس: المشاركة في قوات حفظ السلام في كوسوفا 40

الفصل الثاني: محددات السياسة الأمنية 42

المبحث الأول: المحددات العامة للسياسة الأمنية الإماراتية 42
المطلب الأول: وجود تحولات بنيوية في النظام الدولي 42
الفرع الأول: نهاية الثنائية القطبية وبروز الهيمنة الأمريكية على العالم 44
الفرع الثاني: بداية انهيار الأحادية القطبية وظهور التعددية القطبية 55
الفرع الثالث: ظهور قوى صاعدة منافسة للقوى التقليدية 58
المطلب الثاني: رسم خريطة جيوسياسية جديدة في العالم العربي 61
الفرع الأول: مشروع الشرق الأوسط الكبير أو قلب الأنظمة من الخارج 63
الفرع الثاني: ثورات الربيع العربي أو قلب الأنظمة من الداخل 66
المبحث الثاني: المحددات الخاصة للسياسة الأمنية الإماراتية 68
المطلب الأول: تزايد الثقل الإستراتيجي لإيران وتصاعد الصراعات الطائفية 69
الفرع الأول: تزايد الثقل الإستراتيجي لإيران في المنطقة بعد سقوط نظام صدام حسين 70
الفرع الثاني: تصاعد الصراعات الطائفية 76
المطلب الثاني: تفاقم التهديدات الإرهابية وامتلاك أسلحة الدمار الشامل 80
الفرع الأول: تفاقم التهديدات الإرهابية 80
الفرع الثاني: امتلاك أسلحة الدمار الشامل 87
القسم الثاني: أهداف وتحديات السياسة الأمنية بدولة الإمارات العربية المتحدة 94
الفصل الأول: أهداف السياسة الأمنية لدولة الإمارات 97
المبحث الأول: إيجاد حل لمشكل الجزر الثلاث والحد من الطموح النووي لإيران 97
المطلب الأول: إيجاد حل لمشكل الجزر الثلاث 98
الفرع الأول: الأسانيد القانونية والتاريخية لأحقية دولة الإمارات بالجزر الثلاث 99
الفرع الثاني: الجهود الدبلوماسية والخيارات لإيجاد حل نهائي 107
المطلب الثاني: البرنامج النووي الإيراني ودوافعه وأثره على الأمن الخليجي 109
الفرع الأول: مسار البرنامج النووي وسناريوهات التسوية 111
الفرع الثاني: دوافع إيران لإمتلاك السلاح النووي وأثره على الأمن الخليجي 121

المبحث الثاني: وضع رؤية استراتيجية دفاعية موحدة وتنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول العظمى والصاعدة 128
المطلب الأول: تطوير التعاون العسكري بين دول مجلس الخليجي والدول العظمى 129
الفرع الأول: إقامة الدرع الصاروخي الخليجي 129
الفرع الثاني: الاستفادة من المساعدة الأميركية في إنشاء البنية الأمنية الإقليمية واشراك الدول الأوربية في أمن الخليج 133
المطلب الثاني: تنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول العظمى والصاعدة 144
الفرع الأول: تنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول العظمى 145
الفرع الثاني: تنويع العلاقات الاستراتيجية مع الدول الصاعدة 154
الفصل الثاني: تحديات السياسة الأمنية لدولة الإمارات العربية المتحدة 159
المبحث الأول: التحديات الخارجية 160
المطلب الأول: تسارع القوى العالمية العظمى والصاعدة للهيمنة على الشرق الأوسط 160
الفرع الأول: تسارع القوى العالمية العظمى للهيمنة على الشرق الأوسط 162
الفرع الثاني: وجود أطماع توسعية لتركيا وإيرن 167
المطلب الثاني: كثرة الخلافات الخليجية-الخليجية 185
الفرع الأول: تسابق قطر والسعودية على الزعامة الإقليمية 185
الفرع الثاني: كثرة مشاكل الحدودية بين الدول الخليج 197
المبحث الثاني: التحديات الداخلية الأمنية الإماراتية 203
المطلب الأول: تفاقم ظاهرة التغيرات المناخية 204
الفرع الأول: تحديد المشاكل والمخاطر 204

الفرع الثاني: الجهود المبدولة لمواجهة التغيرات المناخية والخطط المستقبلية..... 209
المطلب الثاني: كثرة العمالة الأجنبية ونهاية عصر البترول 213
الفرع الأول: كثرة العمالة الأجنبية في الإمارات 213
الفرع الثاني: نهاية عصر البترول 218
خاتمة 221
الملحق الأول معطيات عامة حول دولة الإمارات..... 225
الملحق الثاني قانون إنشاء المجلس الأعلى للأمن الوطني..... 244
الملحق الثالث الجهات الحكومية المعنية للأمن والسلامة 248
قائمة المراجع 251
الفهرس..... 278